شؤون فلسطينية

٢١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠

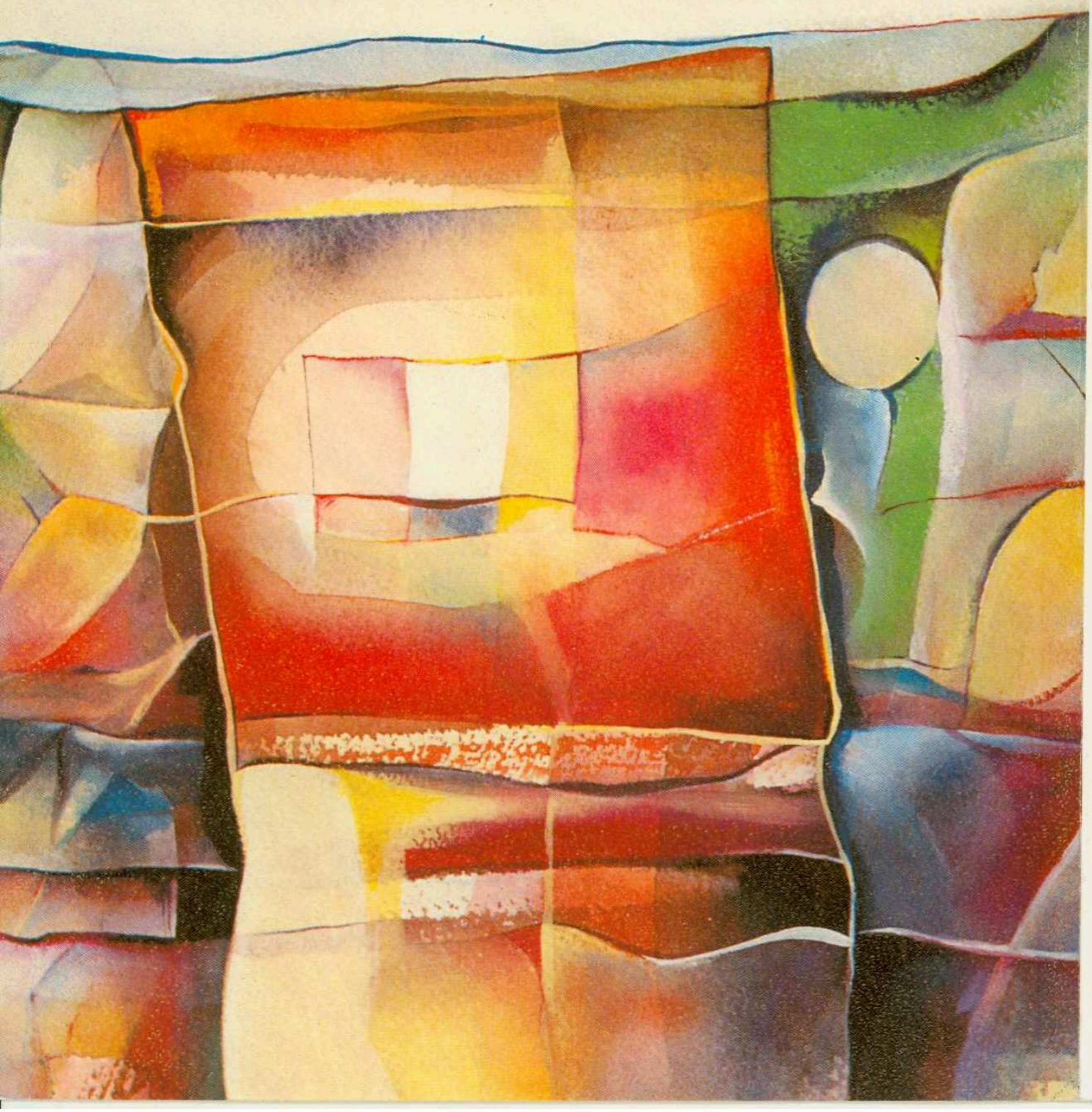

شؤون فلسطينية ٢١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠

شؤون فلسطينية

٢١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠

شَهريَّة فِكريَّة لمعَالجة أحدَاث القضيَّة الفلسطينية وشؤونهَا المختَلفة
تَصدُر عَن مَركَز الأبحاث في منظمَة التحْرير الفلسطينيَّة

المحتويات

٣ **موقع الانتفاضة بين حركات التحرر العربية، والعالمية** ..... د. نظام العباسي

١٩ **مسار اليسار الفلسطيني من الماركسية الى البيريسترويكا** ..... عوض خليل

٦٢ **استقرار الانفراج الدولي والصراع العربي ـ الاسرائيلي** ..... محمد خالد الأزهري

٨٢ **الجماعة اليهودية في جنوب افريقيا (التاريخ والاشكاليات والتوقّعات)** ..... د. عبدالوهاب المسيري

تقارير

٩١ **هجرة اليهود السوفيات والسياسة الاسرائيلية الرسمية** ..... مها بسطامي

مراجعات

٩٨ **الفلسطينيون تحت الاحتلال** ..... ماجد طيفور

شهريات

١٠٢ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً: **أزمة الخليج ومجزرة القدس** ..... سميح شبيب

١٠٥ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً: **فلسطين تجمع من فرّقتهم أزمة الخليج** ..... أحمد شاهين

١١٢ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً: **واشنطن تستعد لدور جديد** ..... د. نبيل حيدري

١١٦ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً: **مجزرة القدس والردّ الجماهيري** ..... د. يزيد صايغ

١١٩ اسرائيليات: **احداث الحرم الشريف؛ مجزرة بدم بارد** ..... هاني العبدالله

عبدالحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩)، والتي اسهمت في منح الاجانب حقوقاً لم تكن موجودة سابقاً، وتتمثّل في اعطائهم الحق بحيازة وامتلاك أراض داخل الدولة العثمانية. لقد ساعد ذلك في اضفاء «الشرعية» على قيام المستوطنات الصهيونية في فلسطين[١]، ورافقه احساس العرب (في فلسطين بشكل خاص) بالخطر الذي يتهددهم. وبما ان سكان المناطق التي استولى عليها اليهود لا تشكّل وحدة ادارية مستقلة، فبعضها كان يتبع، ادارياً، لبيروت والآخر للشام ومتصرّفية القدس للاستانه، فقد كان الاحساس بالخطر عاماً وشاملاً بعد فترة وجيزة من التوسّع في أعمال الاستيطان الصهيوني.

أمّا النضوج السياسي الفلسطيني، فقد بقي نشطاً تنظيمياً في اطار الحركة الوطنية لبلاد الشام، كما وازدهر وتميّز كمّاً ونوعاً، حتى نهاية الحرب العالمية الاولى، عن نشاط عرب أقطار بلاد الشام الاخرى[٢]. ويعود السبب في ذلك الى ازدياد الخطر الصهيوني متمثّلاً بالهجرة الصهيونية الى فلسطين واقامة الصهيونيين مستوطنات فيها على حساب العرب.

وقد تجسّد هذا النضوج السياسي ميدانياً، طوال هذه المرحلة «الجنينية»، من خلال مجمل النشاطات التي قامت ضد المهاجرين والمستوطنين اليهود. وقد تفاوتت نشاطات هذه المرحلة «الجنينية» بين انتهاج أساليب العنف والدبلوماسية المقرونة بالتوعية الاعلامية، وأبرزها:

- الهجوم على المستوطنات اليهودية، مثل الخضيرة وبيتح تكفا (ملبّس) بين العامين ١٨٨٦ و١٨٩٣؛ كما امتدت المقاومة الى خارج فلسطين، حيث هاجم عرب شرق الاردن اليهود من جرش مثلاً، «وهدموا بيوتهم وقلعوا أشجارهم»[٣].
- ارسال برقيات ومذكرات وعرائض الشكوى والاحتجاج الى السلطات العثمانية، لوضع قيود على هجرة اليهود، ولمنعهم من امتلاك الارض في فلسطين[٤].
- التوعية الاعلامية التي تولّتها الصحف العربية في كل مكان من بلاد الشام ومصر، مثل «الكرمل» و«فلسطين» و«المقتبس»، وغيرها[٥].
- التوعية الاعلامية من خلال نشر المؤلفات والكتب، مثل كتاب نجيب عازوري[٦]، ونجيب نصار[٧]، وأوضحت فيها مبادىء وأسلوب عمل وأهداف الحركة الصهيونية، ووجوب التصدي لها.
- الجهود والمساعي التي بذلها الاعضاء العرب في «مجلس المبعوثان» العثماني، مطالبين السلطات العثمانية باتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية فلسطين من الخطر الصهيوني.
- تشكيل احزاب وجمعيات وطنية لمقاومة الصهيونية، مثل الحزب الوطني العثماني، في العام ١٩١١، وجمعية مكافحة الصهيونية في نابلس، في العام ١٩١٣.

المرحلة الثانية

وتبدأ بانتهاء الحرب العالمية الاولى. وقد تميّزت بتصدّر النضال ضد المشروع الصهيوني قائمة أولويات المهمات اليومية للحركة الوطنية الفلسطينية. وقد استثار التحدي الصهيوني، المتمثّل في مشروعه الاستيطاني، حالة فلسطينية شكّلت عموداً فقرياً للتعبئة الجماهيرية وقاعدة للتميّز النضالي قادا الى بناء حركة وطنية فلسطينية خالصة. ففي المرحلة «الجنينية»، نرى ان أولويات النضال ضد المشروع الصهيوني شكّلت احدى المهمات للحركة الوطنية العربية في بلاد الشام، وبالتالي ناضل الوطنيون الفلسطينيون من أجل انجاز استقلال ووحدة بلاد الشام، واعتبر الخطر الصهيوني

احد روافد الخطر عليها؛ بينما نلاحظ، في هذه المرحلة (بعد تكريس تقسيم بلاد الشام الى مناطق انتدابية فرنسية وبريطانية)، ان الطموح لوحدة في بلاد الشام ما زال قائماً، انما اختلفت مهمّات النضال اليومية، استجابة للاخطار المباشرة المحدقة بكل قطر منها.

ونستطيع الاستدلال على ذلك من خلال الاسباب الموجبة لعقد المؤتمرات العربية الفلسطينية (كان اولها في العام ١٩١٩)، حيث نادت بوحدة ابناء فلسطين ضد الخطر الصهيوني متخذة، ابتداء، اجراءات فورية، كبرقيات الاحتجاج والتظاهرات، بينما لم تتخذ اجراءات مماثلة نحو وحدة واستقلال بلاد الشام. لقد أرسل عرب فلسطين، حقاً، مذكرات تطالب «حليف الامس»، بريطانيا، بالوفاء بالتزامها للعرب (من خلال الثورة العربية الكبرى ١٩١٦) والعمل على وحدتها؛ الّا ان الجهود الفلسطينية والوحدة النضالية تبلورت، منذ سنواتها الاولى، ضد وعد بلفور، وضد الهجرة والاستيطان الصهيوني.

لقد انقضى قرابة احد عشر عاماً على وعد بلفور ريثما تبلورت حركة جماهيرية فلسطينية خالصة، اتجهت الى الصدام مع بريطانيا (احداث البراق في العام ١٩٢٩)، حامية الاطماع الصهيونية في فلسطين[٨].

وعلى الرغم من انتهاء أول جولة من الصراع بين العرب، من جهة، والبريطانيين واليهود، من الجهة المعاكسة، العام ١٩٢٩، بدون نتيجة حاسمة، الّا ان الوعي الشعبي الفلسطيني قد ازداد نضجاً، ممّا عكس نفسه على تطوّر حركة المقاومة الفلسطينية التي ازدادت خبرة وتبلوراً[٩]. ويؤكد هذه الحقيقة النمو المتسارع للحركة الوطنية الفلسطينية على المستويات التنظيمية والادارية والحزبية، حيث ارتقت بمطالبها، في الفترة اللاحقة لاحداث البراق، الى درجة تتلاءم مع حجمها الجماهيري، وامانيها، وخشيتها من اخطار المشروع الصهيوني ـ البريطاني الذي يعمل على اقتلاع الفلسطينيين من وطنهم. وهكذا بدأت الحركة الوطنية الفلسطينية تعي ان بريطانيا هي الحامية لهذا المشروع الصهيوني، ولا يمكن افشال مخطط تهويد فلسطين دون «قطع رأس الافعى»[١٠]، الذي تمثّله بريطانيا المنتدبة.

وقد انعكس الوعي الوطني الفلسطيني، خلال هذه المرحلة، على أساليب النضال الفلسطيني أيضاً، نتيجة:

١ ـ معرفة الفلسطينيين بحجم الاعداء وطرق مقاومتهم (المقصود، هنا، البريطانيون حماة الصهيونيين).

٢ ـ تشكيل الأطر التنظيمية الوحدوية المناسبة (تشكيل «اللجنة العربية العليا» في العام ١٩٣٦).

مثّلت اللجنة العربية العليا جميع الاتجاهات السياسية على الساحة الفلسطينية، كاطار قيادي موحّد قاد الانتفاضة الفلسطينية، في العام ١٩٣٦، ضد سلطات الانتداب البريطاني والاطماع الصهيونية[١١]. وقد استمرت هذه القيادة، برئاسة الحاج محمد امين الحسيني، على الرغم من حظر بريطانيا لها كممثل شرعي وحيد لنضال الشعب العربي الفلسطيني حتى قيام «الهيئة العربية العليا» في العام ١٩٤٦.

وعلى الرغم من جميع المعوّقات التي اعترت الساحة العربية، والفلسطينية (تمزق

وخلافات واحتلال)، فقد استطاعت قيادة الشعب الفلسطيني («اللجنة العربية العليا») تحقيق الحدّ الادنى من الاجماع الشعبي، وقيادة تمرّده المنظم، لأول مرة في تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر حتى ذلك الوقت، ووضعت مسار الحركة الوطنية الفلسطينية في اطاره الصحيح. ولقد وضعت جماهير الشعب المنتفضة كامل ثقلها في المعركة ضد بريطانيا والمشروع الصهيوني؛ كما انها استخدمت وسائل متعددة في ذلك، سواء أكانت عنيفة أو غير عنيفة(١٢).

عندما أيقنت بريطانيا عدم تمكّنها من انهاء انتفاضة الشعب الفلسطيني، بقوة السلاح، لجأت الى أساليب أخرى لانهائها، تمثّلت، بشكل رئيس، في الالتفاف سياسياً حول الانتفاضة ـ الاضراب، عبر الزعماء العرب. وكانت المحصلة ايقاف الاضراب في العام ١٩٣٦، حيث لم تلتزم بريطانيا، بعد ايقافه، اقرار المطالب الفلسطينية، المتمثّلة، أساساً، آنذاك، بوقف الهجرة اليهودية، ومنع انتقال الاراضي من العرب الى اليهود. وعلى الرغم من اندلاع الثورة المسلّحة عقب ذلك، الّا انها انهكت عسكرياً، واقتصادياً، وسياسياً، وتوقّفت مع مطلع الحرب العالمية الثانية. وبانتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية.

المرحلة الثالثة

لعلّ ابرز سمات هذه المرحلة من عمر الحركة الوطنية الفلسطينية تمثّل في: ١ ـ بروز العدو الصهيوني كقوة مقاتلة على ساحة الصراع الرئيس، بدعم من بريطانيا؛ ٢ ـ واعلان بريطانيا عن رغبتها في انهاء انتدابها على فلسطين؛ ٣ ـ ودخول الاماني الوطنية الفلسطينية دائرة الاحتواء العربية، وذلك بعد تبنّي جامعة الدول العربية الدفاع عن فلسطين.

وكانت نتيجة الجولة الاولى من الصراع العربي ـ الصهيوني تقسيم فلسطين، وقيام الدولة الصهيونية في العام ١٩٤٨، وانسحاب قوات الاحتلال ـ الانتداب البريطاني من فلسطين. وقد جاء دخول الاماني الوطنية الفلسطينية في التحرير دائرة الوصاية العربية وتحت شعارات مثل «عروبة فلسطين»، و«قومية المعركة ضد الصهيونية والاستعمار».

استمر هذا الوضع «الاحتوائي» العربي لقضية شعب فلسطين؛ بل وازداد خلال الفترة اللاحقة. وعندما أحسّ ابناء الشعب العربي الفلسطيني بفداحة الكارثة العام ١٩٦٧، حين احتلت القوات الاسرائيلية كامل التراب الفلسطيني واجزاء من أراضي الدول العربية المجاورة، جاءت ردّة فعلهم الجديدة على هذا الواقع، ودخلت الحركة الوطنية الفلسطينية في اطار جديد يمكننا ان نطلق عليه المرحلة الرابعة.

المرحلة الرابعة

من أبرز سمات هذه المرحلة، تبلور القناعة، على الساحة الفلسطينية، بأن الشعب الفلسطيني هو الطليعة المسؤولة والمكلّفة بتحقيق أمانيه الوطنية، وان الخاصيّة الفلسطينية، المتمثّلة بضرورة ابراز الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، ضرورية لمواجهة محاولات الغائها من قبل الصهيونية والقوى الداعمة لها؛ كما ان السبيل الى تحرير فلسطين هو حرب الشعب طويلة الامد(١٣).

حققت المقاومة الفلسطينية المسلّحة، في السنوات الاولى التالية لهزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، نجاحات باهرة في مقاومة الاحتلال العسكري الصهيوني، قادت الى تجذير موقف المنادين برفض الاستسلام لهزيمة حزيران (يونيو) على جميع المستويات الشعبية، والرسمية، العربية. وقد

عبّر الميثاق الوطني الفلسطيني عن هذا النهج المقاوم ووضّح الرؤيا لدى قادة المقاومة، حيث أكد ان السبيل الى تحرير فلسطين هو الحرب الشعبية طويلة الامد، وان العمق العربي يشكّل البعد الاستراتيجي الداعم لهذا السبيل الوطني، من أجل تحرير فلسطين.

نلحظ، اذاً، ممّا تقدّم، ان البعد العربي المقاوم للاحتلال الصهيوني احتل الدرجة الثانية، تكتيكياً واستراتيجياً، في النضال من اجل تحرير فلسطين. وقد تحقّق للحركة الوطنية الفلسطينية، رسمياً، هذا التوجّه على المستوى العربي وأقرّ في العام ١٩٧٤، في مؤتمر قمّة زعماء الدول العربية(١٤).

لم تنجز الحركة الوطنية الفلسطينية، خلال هذه المرحلة التي نتكلم عنها، ما انجزته بسهولة ويسر، بل دفعت ثمناً باهظاً جداً من دماء مقاتلي أبناء شعبها. فقد واجهت، عسكرياً، مؤامرات مختلفة تمثّلت في مجمل الغارات العسكرية الاسرائيلية، الجوية والبرية (نذكر، مثلاً، معركة الكرامة في ٢١ آذار ـ مارس ١٩٦٨). وواجهت الصعوبات المختلفة على الساحات العربية ايضاً (الخروج من الاردن في العام ١٩٧٠، ومن لبنان في العام ١٩٨٢)؛ كما واجهت مؤامرات سياسية متنوّعة استهدفتها، ولكنها استطاعت ان تجتازها وتبقي على ذاتها.

أدركت حركة المقاومة الفلسطينية ان فاعلية نضالها من خارج حدود فلسطين محدودة، وان الكفاح المسلّح من خارج حدود فلسطين يجب ان لا يشكّل أولويتها النضالية، لأنه يعرّض الثورة لكثير من الازمات والصراعات الحادّة، والمتنوّعة، التي تذهب بجهد غير يسير من نضالها للابقاء على ذاتها.

لقد بدا وكأن حركة الشعب العربي الفلسطيني الوطنية، وقيادتها التاريخية، قد تضرّرت بين العامين ١٩٨٢ و١٩٨٧ الى ان اندلعت انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني في التاسع من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، ليعبر النضال الفلسطيني مرحلة تحريرية جديدة.

المرحلة الراهنة ـ الانتفاضة

يستطيع المتتبع لمسيرة الانتفاضة ان يحصر حركتها النضالية، حتى الآن، بثلاث مراحل رئيسة، هي:

١ ـ المرحلة التمهيدية الاولى، والتي تمتد منذ خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت في العام ١٩٨٢، وحتى اندلاع الانتفاضة في مطلع كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧. لقد استطاعت قيادة الشعب الفلسطيني التاريخية (منظمة التحرير الفلسطينية) ضبط الداخل الفلسطيني، بوجه عام، حيث نشطت قيادة الداخل والخارج في تعبئة الجماهير الوطنية الفلسطينية لانضاج نقطة الانطلاق، مستفيدة من مجمل التراكمات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، على الصعد كافة، المحلية والعربية والدولية، والتي يعتبرها الباحثون الذين تناولوا الانتفاضة بالبحث والتحليل، أسباب قيامها.

٢ ـ المرحلة الثانية، وتبدأ من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧ حتى آذار (مارس) ١٩٨٨، حيث تمّ تحديد نقطة الصفر لاندلاعها في التاسع من كانون الاول (ديسمبر)؛ كما وتمّ تأطير الهبّة الجماهيرية، وتنظيم فاعليتها، كمّاً ونوعاً، لاحداث التغيير المطلوب من خلال:

(أ) تجنيد جماهير الشعب كافة لخوض مقاومة مدنية بأقصى قدر من الكثافة والثقل، وفرض قضية انهاء الاحتلال على أولويات الاهتمامات العالمية، شعبياً ورسمياً واعلامياً.

(ب) بناء الحد الادنى من مؤسسات السلطة الوطنية لتزاحم مؤسسات سلطات الاحتلال.

(ج) انزال أكبر قدر ممكن من الخسائر المتنوّعة بالجسد الصهيوني.

وقد اتمّت الانتفاضة بنجاح باهر المهمة الاولى، والثانية، والى حدّ بعيد الثالثة.

٣ ـ المرحلة الثالثة، وتمتد منذ نضوج الانتفاضة عمرياً، وثبوت عملياتها ميدانياً، ووضوح اهدافها سياسياً، الى اعلانها كقوة تفاوضية مؤثرة وفاعلة، سائرة، بجدية، نحو تحقيق اهدافها النهائية.

أبرز الدروس والعبر

يستطيع المراقب رصد ستة دروس وعتها الانتفاضة الفلسطينية[١٥] (شعباً وقيادة ـ اذا جاز الفصل العضوي) من التجربة النضالية الفلسطينية عبر مراحلها المختلفة، والتي تكلّمنا عنها سابقاً بايجاز، وهي:

○ اشراك الجماهير الفلسطينية بجميع فئاتها العمرية، والاجتماعية، والمهنية، بشكل فاعل ومتكامل ومنظّم، في مقاومة الاحتلال. وتكمن القوة الدافعة، هنا، في المزج بين سرية وعلنية النضال: الوقوف صمتاً في الظل، والتقدّم جهراً الى دائرة الضوء.

ان سرّية التنظيم تكمن في قيادته الموحّدة المؤتلفة على أسس جبهوية تضمّ فصائل وتنظيمات وقوى سياسية لها خبرة ودراية تنظيمية واسعة. وتكمن أهمية التنظيم السرية، هنا، في جعل اختراقه مستعصياً على سلطات الاحتلال وقوى أخرى معادية غيرها. وتعكس هذه الصفة والسلوك النضالي خبرة التجربة النضالية الفلسطينية التي تعرّضت قيادتها، دائماً، للضرب والتصفية والاغراء، ممّا كان يؤثر في فاعلية النضال الفلسطيني. ولعلّ التجربة الأهمّ، في هذه القيادة الجماعية، هي تطبيقها الفعلي للديمقراطية في اطار عملها[١٦].

○ الاعتماد على الذات قبل كل شيء، وعدم المراهنة في الاعتماد على غير ذلك؛ اذ تمكّنت الانتفاضة، بناء على ذلك، من افشال جميع المبادرات الاحتوائية.

○ وضوح الرؤية نحو الهدف، وهو اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وبرمجة كل الجهود النضالية اليومية نحو تحقيقه. كما انها توضح، دائماً، ولجماهيرها في المقام الاول، وبشكل محدّد، مهام نضالهم اليومية، وتربط بين هذه المهام وبين الهدف، وتفضح محاولات اعدائها الالتفاف حوله عبر أشكال مختلفة، وترسم لهم طرق الردّ على ذلك[١٧].

○ اعادة اللحمة النضالية بين شعب الانتفاضة في الضفة والقطاع وابناء شعبهم في الارض الفلسطينية المحتلة العام ١٩٤٨. ومن خلال ذلك، فقد حققوا ما يلي:

(أ) وحدة دم ومصير أبناء الشعب الواحد، وتنسيق النضال المشترك معهم ضد العدو المشترك، بأساليب وأشكال متفاوتة، تبدأ بالتضامن وشدّ الازر، مروراً بالدعم المادي، وانتهاء بالثورة على المحتل الصهيوني.

(ب) اسقاط الدعاية التي حاولت الصهيونية ان تجعلها، مراراً، واقعاً، وهي ان ابناء شعب فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨، هم اسرائيليون، يشك في ولائهم وانتمائهم الوطني نحو عروبتهم وقضيتهم.

(ج) الحفاظ على اللحمة الوطنية الفلسطينية برفض تقسيم أبناء الشعب الواحد الى مجموعات عرقية، ومذهبية، وطائفية، أو اقليمية (بين عرب الداخل والخارج، الداخل والداخل، العرب المسلمين والمسيحيين، سنّة ودروز، عرب الشمال والجنوب، الخ)، واتخاذها أساساً قويّاً لاستمرارها. لقد حافظت الانتفاضة على هذه اللحمة الوحدوية، وعروبتها، ورسمت ادواراً لكل فئة، أو طائفة، أو شريحة اجتماعية، تسهم، حسب موقعها وامكاناتها، بدفع قضيتها الوطنية الواحدة الى أمام.

○ قيام قيادة وطنية موحّدة توجّه النضال الوطني الفلسطيني داخل الارض المحتلة؛ وبالتالي انتقال مركز الثقل العملياتي للحركة الوطنية الفلسطينية من الخارج الى الداخل، ثمّ قيام هذه القيادة، المشرفة ميدانياً على التطوّر اليومي لمهمات النضال الفلسطيني والموجّهة له، بتوطيد صلاتها وتنسيق جهودها مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج، «سواء عبر الصلات غير المباشرة القائمة بين جناحي طائر القيادة الواحدة، أو عبر الصلات المباشرة من خلال علاقات قيادات الفصائل والقوى السياسية في الخارج على امتداداتها التنظيمية في الخارج»[١٨]. وممّا لا شك فيه، وهذا ما تؤكده قيادة الانتفاضة في الداخل، باجماع قواها وفصائلها، انها الذراع الضارب و/او القيادة الميدانية للقيادة المركزية في الخارج ـ منظمة التحرير الفلسطينية.

○ فهم القيادة للواقع السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والعسكري، للدولة الصهيونية، وتقدير امكاناتها وردود فعلها، ودرس نظريات مقاومة الشعوب المنتصرة على محتلّيها، بشقيها العنيف واللاعنيف، ثمّ استخلاص الوسائل المناسبة لمقاومة المحتل. وتجمع القيادة الموحّدة للانتفاضة، في أسلوب تنفيذ مهامها النضالية، بين هذين المبدأين، ممّا خلق، ويخلق، ارتباكاً شديداً، لم تشهد صفوف القيادة الصهيونية، منذ العام ١٩٤٨، مثيلاً له.

تصنيفات أساليب الكفاح لحركات التحرر الوطني

عرف التاريخ، حتى الآن، نوعين من المقاومة ضد قوى الشر والعدوان، سواء أكانت هذه القوى محلية، أو اجنبية، وهما: العنف، واللاعنف.

وقد أسهم المنظّرون[١٩] نتيجة لذلك، في اثراء كلا الاتجاهين بدراساتهم ونظرياتهم حول أهمية وجدوى هذين الاسلوبين من الكفاح، بحيث تراءى للجميع ان هاتين النظريتين تناقض كل منهما الأخرى.

ولا نرمي، هنا، الى تحليل هذين النوعين من الكفاح الوطني وابراز خصائص كل منهما، أو الميل الى جانب أو تفضيله على الآخر، بل سنكتفي بالتعريف بهذين الاسلوبين من الكفاح، لننتقل، بعد ذلك، الى النظر الى اسلوب مقاومة شعب الانتفاضة للمحتل الصهيوني، محاولين تصنيفه وتحديد موقعه بين هذين الاسلوبين المعروفين، اقتراباً او ابتعاداً، تماثلاً ام اختلالاً، تشابهاً أم تضرراً.

المقاومة العنيفة

عرف التاريخ البشري هذا النوع من المقاومة، وجاء أول تعبير عنه في شريعة حمورابي التي قالت: «العين بالعين، والسن بالسن، والبادىء أظلم». كما عرفت الثورات ضد الغزاة عبر التاريخ هذا النموذج الكفاحي، الذي يقوم، أساساً، على مقاومة المحتلين بالقوة، سواء أكانت جيوشاً منظمة أو حرباً شعبية كما هو النموذج الفيتنامي، والجزائري، في عصرنا الحديث. ولعل أبلغ صياغة، في

تاريخ الصراع ضد الدولة الصهيونية لهذا النوع من المقاومة، ما عبّر عنه الزعيم المصري الراحل جمال عبدالناصر، حين قال جملته المشهورة: «ما أُخذ بالقوة لا يستردّ الّا بالقوة»، والمقصود بذلك القوة العسكرية بالطبع.

كما عرف الشعب الفلسطيني هذا الاسلوب الكفاحي ضد الحركة الصهيونية وداعميها من بريطانيين وقوى غربية مختلفة في تاريخ[٢٠] صراعه، ابتداء من الجمعية الفدائية التي تأسست في العام ١٩١٩، مروراً بالثورة المسلّحة في النصف الثاني من الثلاثينات، ومجمل الحروب العربية ـ الاسرائيلية، وقيام التنظيمات الفلسطينية المسلّحة المعروفة على الساحة حتى الآن، لاسترداد المغتَصَب من الارض الفلسطينية، والعربية.

المقاومة اللاعنيفة

وتعرّف، عادة، بأنها تعني «تحقيق ما نصبو اليه بدون ايذاء الآخرين»[٢١]. وهي، بذلك، تشكّل نقيضاً لمبدأ العنف الذي يقول: «انه عندما تصل العلاقات الى مستوى معيّن من التدهور، يصبح من المشروع تحقيق ما نريد بالقوة، وليس من طريق استمرار التفاوض، أو الاساليب الاخرى التي لا تتضمن استخدام القوة المادية»[٢٢]. في لقائهم بعمّان، حبّذ المشاركون في ندوة «المقاومة المدنية في النضال السياسي»، التي نظّمها منتدى الفكر العربي، هذا النموذج النضالي عن غيره في الكفاح ضد الصهيونية[٢٣]. وانطلق سميرلنغ[٢٤]، في رؤيته الى مستقبل كفاح وطني فلسطيني ناجح، معتمداً على مبدأ اللاعنف، من خلال قناعته بأن معظم الاسرائيليين بالامكان التأثير في مواقفهم. وبما ان الامر كذلك، تساءل عن أفضل السبل التي على الفلسطينيين ممارستها لتحقيق هذا الهدف. وحصر الخيارات المتاحة للفلسطينيين بما يلي: ١ ـ الخضوع للحكم الاسرائيلي؛ ٢ ـ الصمود وبناء المؤسسات الوطنية حتى يتغيّر ميزان القوى؛ ٣ ـ احياء محادثات السلام عبر القنوات الدبلوماسية؛ ٤ ـ القيام بحركة كفاح مسلّح؛ ٥ ـ تعزيز «الاحياء» الاسلامي والثورة الاسلامية؛ ٦ ـ بناء حركة جماهيرية تتبنّى النضال اللاعنيف.

وبعد ان رأى الخيارات الخمسة الاولى غير ذي جدوى، أكد ان الخيار السادس هو الوحيد القادر على التأثير في دوافع اسرائيل للاحتفاظ بالارض العربية المحتلة.

أمّا أدوات هذا الاسلوب الكفاحي «اللاعنيف»، فهي متعددة، حدّدها جين شارب بثلاثة مستويات، هي[٢٥]:

١ ـ الاحتجاج اللاعنيف والاقناع: ويشمل، اساساً، الاعمال الرمزية للمعارضة السلمية أو محاولة الاقناع؛ كما انها تتجاوز التعبير اللفظي الاجتماعي وتصل حدّ اللاتعاون والتدخّل اللاعنيف (مثل المواكب الجماعية، واقامة الصلوات، والحداد، والاجتماعات).

٢ ـ عدم التعاون مع العدو: ويتضمّن تحدي علاقات قائمة، سواء أكانت اجتماعية (المقاطعات الاجتماعية)، أو السياسية (عدم التعاون سياسياً مع رغباته)، أو الاقتصادية (مقاطعة اقتصادية واضرابات).

٣ ـ التدخّل اللاعنيف: أي التدخل في الموقف، وزعزعته، او تغييره جذرياً. ومن أساليبه الاضراب عن الطعام، والاعتصام، والاضراب، واقامة مؤسسات اقتصادية بديلة، وغير ذلك.

وتتبع هذه المستويات، أيضاً، أربع آليات تغيير، هي: (أ) التحوّل، حيث يقرر العدو تقديم

بعض التنازلات المحدودة، والتي لا تؤثر، جوهرياً، في مصلحته؛ (ب) التكيّف، بحيث تحرز نجاحاً من خلال تغيير وضع اجتماعي، أو اقتصادي، معيّن؛ (ج) الارغام اللاعنيف، بحيث يتمّ تحقيق النجاح رغماً عن ارادة الخصم، وذلك حين تنجح الحركة اللاعنيفة في قطع مصادر قوة الخصم بدرجة كبيرة، مثلاً في حالة ان يصبح التحدي الشعبي واسعاً تصعب السيطرة عليه، أو عندما يصبح النظام مشلولاً، او تتقلّص قوة الخصم على تطبيق سياسة القمع، لتمرّد في صفوف قواته مثلاً؛ (د) التحلّل، بحيث يتمّ قطع مصادر قوة الخصم، ولا يعود لديه جهاز متماسك، وتكون قوته قد تحلّلت تماماً[٢٦].

اسلوب الانتفاضة الكفاحي وحركات التحرر الوطني

يتميّز أسلوب الانتفاضة الكفاحي عن أساليب بقية حركات التحرر الوطني العربية، والعالمية، لأسباب متنوّعة، نستطيع حصرها، جذرياً، في: ١ ـ حجم، ونوعية، العدو؛ ٢ ـ الظروف الموضوعية المتميّزة للفلسطينيين؛ ٣ ـ التجربة النضالية الطويلة للفلسطينيين. وسنعرض، هنا، باقتضاب، لهذه العناصر، لنتمكّن، في ضوئها، من تحديد معالم الفكر النضالي الفلسطيني المتميّز من خلال الانتفاضة.

حجم، ونوعية، العدو

ان تحديد حجم، ونوعية، العدو الصهيوني، كما اتضح لحركة المقامة الفلسطينية، يختلف، أساساً، عن بقية القوى الاستعمارية، وحتى الاستيطانية منها. لقد عرفت شعوب الارض نوعين من السيطرة الخارجية:

الاول، سيطرة خارجية استعمارية، ناتجة، أساساً، عن رغبة، أو احتياجات، الدول المستعمرة الى السيطرة على مقدّرات الشعوب المستعمَرة، اقتصادياً، أو سياسياً، أو استراتيجياً، أو اجتماعياً، أو جميع هذه الاسباب، بدرجات متفاوتة، كما هو الحال عند انطلاق حركة الاستعمار الغربي، منذ بدء الثورة الصناعية في اوروبا. ويمكننا، هنا، ان نضرب الامثلة على ذلك بالاستعمارين، البرتغالي والبريطاني، في الشرق الاقصى (الهند والصين)، واللذين انطلقا، أساساً، لزيادة الربح الاقتصادي؛ او الاحتلال الفرنسي، والبريطاني، والطلياني، والاسباني، لدول شمال افريقيا العربية، والذي اخذ الابعاد السياسية التنافسية في الاعتبار الاول، ثمّ الاستغلال الاقتصادي والموقع الاستراتيجي في الاعتبار الثاني (احتلال مراكش وتقسيمها بين فرنسا واسبانيا، واحتلال بريطانيا لمصر). ويكفي، لتأكيد ذلك، الاشارة الى الازمة المراكشية الاولى، والثانية، اللتين حصلتا في مطلع هذا القرن، والصراع الفرنسي ـ الانكليزي الذي قاد الى احتكاك عسكري فيما بينهما منذ حملة نابليون على مصر (١٧٩٨ ـ ١٨٠١). كما ان هناك الحملات الاستعمارية التي انطلقت، أساساً، او على الاقل كما طرح بعض الدول الاستعمارية، نتيجة للضغوط الاجتماعية، سواء في الدول المستعمرة او المستعمَرة. ولعلّ أبلغ الامثلة على ذلك حملات التوسّع الاستعماري للدول الفاشية (ألمانيا وايطاليا). فقد طرحت ألمانيا «مكان تحت الشمس»، ورأت في احتلالها لاوكرانيا، في الاتحاد السوفياتي، متنفّساً لهجرة الفائض من سكانها الى هناك؛ كما رأت في احتلالها للنمسا، العام ١٩٣٦، ناتجاً طبيعياً «للرغبة الالمانية» في توحيد «الجنس الجرماني». أمّا ايطاليا، فقد كانت تحلم، منذ حكم موسوليني، بأن يكون حوض البحر المتوسط بحيرة رومانية، ولكي تستعيد ايطاليا امجاد الدولة الرومانية باعتبارها «الوريث الشرعي لها». ويدخل احتلال بريطانيا لفلسطين، مع نهاية الحرب العالمية الاولى، في اطار التنافس الاستعماري مع الدول العظمى، للسيطرة على البلد المقدس سياسياً، اضافة الى موقع فلسطين الاستراتيجي

لقربها من قناة السويس. امّا اعطاء بريطانيا وعد بلفور في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧، وانتهاجها، رسمياً، سياسة تحالفية مع القوى الصهيونية، فيأتي، ايضاً، في الاطار السياسي الاستراتيجي، الذي صقل منهاج السياسة البريطانية نحو المنطقة، مع نهاية القرن الماضي ومطلع القرن الحالي[٢٧].

لقد رحلت الغالبية الساحقة من القوى الاستعمارية التي انطلقت لأسباب مختلفة (منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية) واستعمرت أجزاء مختلفة من بقاع الارض، بعد ان اصبحت المستعمرات تكلفها أكثر ممّا تدر الربح عليها، أو انتهت الاسباب الاستراتيجية لامتلاكها اسلحة الدمار الحديثة بعيدة المدى، او اكتشفت أساليب استغلال اقتصادي أكثر ملاءمة، من خلال ما يعرف بالتبعية الاقتصادية في العالم المعاصر، ونتيجة للخسائر الفادحة التي مُنيت بها على أيدي حركات التحرر المختلفة، التي قامت بها الشعوب المستعمَرة.

أمّا الثاني، فهو سيطرة خارجية استعمارية استيطانية. ومن الامثلة النموذج، في العصر الحديث، الاستعمار الاستيطاني الفرنسي في الجزائر، والصهيوني في فلسطين. وتقوم أسس هذا النوع من الاستعمار على انكار حقوق اصحاب الارض الشرعيين، أو طردهم من على ارضهم والسيطرة عليها. ويختلف هذا النموذج عن النموذج السابق، في ان السابق يقوم، اساساً، على الاستغلال، بينما الاستعمار الاستيطاني يقوم، أساساً، وباختصار، على تصفية ملكية الشعب الاصيل المادية. وقد نجح هذا النموذج في الولايات المتحدة الاميركية خلال قرون خلت، وذلك من طريق سيطرة المهاجرين الاوروبيين، بشكل رئيس، على العالم الجديد (اميركا)، وتصفيتهم لأصحاب اميركا الاصليين، جسدياً، ومادياً (وهم الهنود الحمر، كما هو معروف).

كما ويختلف الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين عن الاستعمار الاستيطاني الفرنسي في الجزائر في وجوه متعددة، اساسها ان المستوطنين الفرنسيين في الجزائر كانوا يعرفون ان لهم وطناً، بامكانهم الرجوع اليه، اضافة الى بنيتهم المادية القائمة على أساس الفوائد الاقتصادية والامتيازات التي يحققونها. امّا المستوطنون الصهيونيون لفلسطين، فان بنيتهم النفسية ـ المادية تتمايز عن مثيلتها الفرنسية. فهم مهاجرون الى فلسطين من مختلف اصقاع العالم، جمعتهم، في فلسطين، أساب متماثلة ومختلفة عن المستوطنين الفرنسيين في الجزائر؛ فهم لا يعترفون بوطنهم الام (الذي قدموا منه)، ناهيك عن الاسس والدوافع التي قادتهم الى الاستيطان في فلسطين، اضافة الى حجم القوى الداعمة لهم (جميع القوى الاوروبية تقريباً). اضافة الى ذلك، لقد عمد المستوطنون الصهيونيون الى قطع اواصر علاقتهم بشكل عام، تربوياً ومادياً وجغرافياً، مع الأوطان التي هاجروا منها الى فلسطين بناء على التوجّه العام للحركة الصهيونية والقوى الداعمة لها، ونتيجة لصعوبة الظروف التي عايشها اليهودي في اوروبا. كما ويتشابه بعض دوافعهم للاستيطان في فلسطين مع المستوطنين الاوروبيين في اجزاء أخرى من العالم، من حيث الامتيازات الاقتصادية، والاجتماعية، التي تقدّمها اليهم حكوماتهم.

لا نريد الخوض في تفاصيل أكثر ممّا تقدم حول هذه النقطة، كي لا نخرج عن الاطار العام. وتكفي الاشارة، هنا، الى الذرائع التي اقنعت بها الحركة الصهيونية هؤلاء في ان فلسطين «بلدهم» وليس بلد أي شعب آخر، والتي تراوح بين الذرائع الدينية والعلمانية والقانونية وذرائع الامر الواقع[٢٨].

وهكذا نستطيع ان نلحظ التمايز الواضح بين ذرائع، ونوعية، هذا العدو، مقارنته

بنظرائه المستعمرين، والمستعمرين المستوطنين.

الظروف الموضوعية المتميّزة للفلسطينيين

واجه الشعب الفلسطيني ظروفاً عصيبة، وصعبة، منذ بداية الغزو الاستيطاني الصهيوني لأرض فلسطين. ولا نبالغ اذا قلنا انها بلغت من القسوة والمرارة وطول الامد ما لم يواجهه أي شعب آخر على مدى التاريخ، وبخاصة الحديث والمعاصر منه، ومنذ ان بدأ اصطلاح كلمة «شعب» يأخذ مفهومه الحالي في العصور الحديثة.

وعلى الرغم من صعوبة حصر المعاناة الفلسطينية، بشكل جامع مانع، كما يقول الفقهاء، الّا اننا نستطيع، هنا، ابراز أهمّ اشكاليات هذه المعاناة المتفردة، مقارنة مع معاناة الشعوب التي تعرّضت للاستعمار، أو حتى الاستعمار الاستيطاني، من حيث شمولية المؤامرة التصفوية، وضبابية جبهة الاصدقاء والاعداء، وواقع الشتات الفلسطيني.

في شمولية المؤامرة التصفوية التي تعرّض لها الشعب الفلسطيني، نقول، باختصار، لقد شاركت غالبية دول العالم (وانْ كان ذلك بأحجام متفاوتة) في تهويد فلسطين. ويكفي ان نُشير، هنا، الى وعد بلفور، وتمثيله «الشرعي» الدولي لهذا التوجّه من خلال عصبة الامم، ثمّ هيئة الامم المتحدة بعد الحرب العالمية الاولى، والثانية. فقد نصّ قبول عصبة الامم المتحدة لانتداب بريطانيا على فلسطين، عقب الحرب العالمية الاولى، على ان تقوم بريطانيا بتنفيذ التزامها المعلن في وعد بلفور، على تهويد فلسطين. وعلّق د. عبدالوهاب الكيّالي على ذلك: «وفي غضون الفترة الواقعة بين قرارات مؤتمر سان ريمو في نيسان [ابريل] ١٩٢٠ وبين شهر أيلول [سبتمبر] ١٩٢٣ وعندما بدىء بتطبيق بنود الانتداب الفلسطيني تطبيقاً كاملاً، ازدادت مواقف الاطراف الثلاثة لفلسطين تصلّباً وتبلوراً»[٢٩]. «فقد حوّلت احكام الانتداب الانسجام البريطاني ـ الصهيوني، كما حدّده تصريح بلفور، من مشروع حبّ مبنيّ على مصلحة متبادلة الى زواج كاثوليكي لا تنفصم عراه»[٣٠].

وبذلك يتميّز الانتداب البريطاني، والاجماع الدولي على تهويد فلسطين من خلاله، عن غيره من الانتدابات التي أقرّتها عصبة الامم آنذاك، بحيث غدت الانموذج الوحيد في تاريخ السيطرة الاستعمارية[٣١].

ومن حيث ضبابية جبهة الاصدقاء والاعداء، فلم تشهد حركة تحريرية، في تاريخنا الحديث والمعاصر، رمالاً متحرّكة في جبهة الاصدقاء والاعداء كما شهدته حركة التحرر الوطني الفلسطينية. ان نظرة سريعة الى تاريخ الصراع ستؤكد لنا ذلك. وعلى الرغم من مقولة انه لا يوجد اعداء دائمون ولا اصدقاء دائمون، بل توجد مصالح دائمة[٣٢]، الّا اننا لا نتكلم، هنا، عن المواقف المتغيّرة بناء على مصالح هذه القوى، بقدر ما نتكلم عن الرمال المتحرّكة التي سارت عليها الثورة الفلسطينية منذ اندلاعها، خاصة على جبهة الاصدقاء، وذلك التناغم الذي وصل حدّ التحالف، في احيان كثيرة، بين جبهة اصدقاء واعداء الحركة الوطنية الفلسطينية، عربياً ودولياً.

فعلى المستوى العربي، والاسلامي، حيث من الطبيعي ان يشكّل العرب والمسلمون جبهة الاصدقاء، نلاحظ أفعالاً بعكس الاقوال. ولعلّ الاسئلة التالية تؤكد صحّة ما نقوله: كيف نفسّر التحالف العدو (ممثلاً ببريطانيا) مع بعض الحكومات العربية المستقلة، العام ١٩٣٦، لاجهاض اضراب فلسطين العظيم في العام ذاته؟ وكيف نفسّر آلية هزيمة الجيوش العربية أمام

القوات الصهيونية في العام ١٩٤٨؟ وكيف نفسّر خنق المقاومة الفلسطينية منذ العام ١٩٦٧، وحتى قبل ذلك، داخل الحدود العربية المتاخمة لفلسطين؟ واخيراً، كيف نفسّر التناقض الواضح بين القول والفعل لدعم الانتفاضة الفلسطينية الراهنة في الارض المحتلة؟ وما معنى الوضوح التامّ في نداء الانتفاضة الرقم ٣٧ الذي أفاد بأن القيادة الوطنية الموحّدة «اذ تشيد بموقف المؤتمر الاسلامي بالاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة، فانها تستهجن مواقف الدول العربية تجاه دعم انتفاضتنا الملتهبة في الارض المحتلة؛ فلا هي تفي بالتزاماتها المادية، ولا هي تتخذ المواقف الحازمة لدعم الانتفاضة سياسياً؛ فالانتفاضة لا تحتاج الى مجرد الدعم الشفوي، بل الى المواقف الصلبة العنيدة»[٣٣]. أمّا واقع الشتات الفلسطيني، فالفلسطينيون يعيشون قسراً، ولأسباب متعددة، ابرزها الاحتلال الصهيوني لوطنهم، في أكثر من مئة دولة في هذا العالم. أمّا غالبيتهم، فتعيش امّا في الاراضي المحتلة (ايضاً قسم كبير منهم كلاجئين في مجتمعات الضفة والقطاع)، أو الدول العربية المحاذية لفلسطين. وقسم كبير من هؤلاء يعيشون، أيضاً، في مخيمات البؤس، على هوامش المدن الرئيسة. ويشكّل هؤلاء (الذين يعيشون خارج وطنهم) أكثر من نصف شعب فلسطين. وبذلك يشكّل واقع الشتات القسري الفلسطيني، حيث انطلقت ثورته بالاساس، ظرفاً متميّزاً عن بقية حركات التحرر العربية، والعالمية. فهي، من جهة، تضغط، من خلال تواجدها على الدول الموجودة على أرضها ومن خلال طلائعها الثورية، للعمل على تحقيق العودة؛ ومن جهة أخرى، تحاول، كسمكة، العودة الى بحرها الطبيعي ـ الى الارض المحتلة.

وقد خلق ذلك نوعاً متميّزاً من العمل الوطني الفلسطيني، سلبياً وايجابياً. فالعمق العربي، الذي يجب ان يشكّل البعد الاستراتيجي لحركة المقاومة الفلسطينية، يتعامل معها بتناقض واضح، فرضته ظروف الفلسطينيين ووجودهم ونشاطهم، من جهة، ناهيك عن كون الفلسطينيين عرباً، والاطماع الصهيونية في الارض العربية، ورغبة الزعماء العرب في المحافظة على أنظمتهم ودولهم، من جهة أخرى. وهكذا تتضح أبعاد الانفراج والتوتّر التي صقلت علاقة منظمة التحرير الفلسطينية مع الانظمة العربية المختلفة.

لقد طوردت المقاومة الفلسطينية للاحتلال عبر الحدود الفلسطينية، وعلى المقاتل الفلسطيني ان يأخذ، عند اجتيازه لحدود فلسطين، نقاط المراقبة الصهيونية، والعربية، في كلا الاتجاهين. ونتيجة لهذا الواقع، كان لا بدّ من العمل لكي تعبر القيادة الطليعية الفلسطينية الى البحر الفلسطيني في الداخل. ولذا انتهج اسلوب المقاومة الذي عبّرت عنه الانتفاضة، بعد التجربة التاريخية للحركة الوطنية الفلسطينية حتى الآن، ونتيجة لها.

هذه، باختصار شديد، الظروف الموضوعية لواقع الشتات الفلسطيني المقاوم، والتي لم تشهدها حركة تحررية أخرى بعد، على الرغم من ان نسبة عدد الشهداء والجرحى والمعتقلين من أبناء فلسطين، نتيجة لنضاله المستمر، هي أعلى نسبة في العالم حتى الآن.

التجربة النضالية الفلسطينية الطويلة

تكلّمنا، في هذا المجال، عن التجربة النضالية الفلسطينية منذ الاستيطان اليهودي لفلسطين. ولذا نرى ان لا حاجة بنا الى استعراضها مرة أخرى، وكذلك الى الدروس التي وعتها القيادة والشعب الفلسطيني من هذه التجربة[٣٤].

ولكن لا بدّ من ان نشير، نتيجة للتجربة الفلسطينية، ومن أجل اجتياز المرحلة الراهنة

بنجاح، الى ان الانتفاضة صاغت اهدافها التكتيكية والاستراتيجية بواقعية، على الرغم من صلف الظروف المحيطة على أرضية متحرّكة من الرمال، كما رأينا، وبشكل مذهل، فاجأ الاصدقاء والاعداء. ولعلّ نتائج اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الاخير، الذي عقد في الجزائر، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، لخير دليل على ذلك[٣٥].

الابداع النضالي الفلسطيني المتميز: الانتفاضة

بعد الاستعراض المقتضب، في هذه الدراسة، نرى ان المنحنى النضالي، بشقيه العنيف واللاعنيف، قد خبره النضال الفلسطيني مرّات عدّة عبر نضاله التاريخي الطويل، وبشكل خاص منذ بداية الغزوة الاستيطانية الصهيونية لأرض فلسطين.

كما احرز النضال الفلسطيني اللاعنيف نجاحات جزئية، نذكر منها نجاحات المجلس الاسلامي الاعلى في حراسة المسجد الاقصى، ونضال المعتقلين الفلسطينيين الذي حقق، جزئياً، تحسيناً لظروف السجن، ناهيك عن نشاطات الدكتور الفلسطيني مبارك عوض، مؤسس مركز دراسات اللاعنف في القدس، والذي ابعدته سلطات الاحتلال الصهيوني.

أمّا الكفاح العنيف، فيتمثّل، أساساً، بمجمل الانجازات التي حققتها المقاومة الفلسطينية المسلّحة، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، والتي خبرت هذا الاسلوب النضالي من خلال تجربتها الخاصة وإرثها التاريخي لتجربة الكفاح الفلسطيني، منذ بداية الغزوة الاستيطانية الصهيونية، مروراً باحداث الثلاثينات والاربعينات من هذا القرن.

لقد درس الفكر الفلسطيني المقاوم، وطلائعه القيادية ذات الخبرة النضالية المتميّزة، وبشكل خاص بعد الخروج من بيروت العام ١٩٨٢، وبناء على التجربة النضالية الفلسطينية الطويلة لحركة الشعب الفلسطيني النضالية، مقوّمات مرحلة العبور الفلسطيني نحو تحقيق أهدافه الوطنية، دراسة وافية، مستخلصاً الدروس والعبر التي تكلّمنا عنها سابقاً. وقد عبّرت نتائج الدراسة الميدانية التي أُجريت في الفترة ما بين ٢٨ تموز (يوليو) والثامن من آب (اغسطس) ١٩٨٦[٣٦] تعبيراً وافياً عن ذلك في استطلاعها للرأي الفلسطيني (شعباً وقيادة)، حيث أكدت ان غالبية ابناء الشعب الفلسطيني يرون ان احتمال نجاح اسلوب المقاومة اللاعنيف ضئيل للغاية، كون الصهيونيين يعتمدون، أساساً، على عوامل القوة والبطش والارهاب الناجمة عن تماسكهم كمجتمع مستوطن أولاً، وعقيدتهم الدينية والتربوية ثانياً («شعب الله المختار» لا يعترف بشركاء له في عملية السلام على قدم المساواة)؛ كما انهم يعتبرون ان الارض التي يحتلونها هي «أرضهم التي وعدهم الله بها».

كما يرون، بناء على هذه الدراسة الاستطلاعية، أيضاً، انه يمكن لحركة اللاعنف ان تحدث ارباكاً بين صفوف الصهيونيين، شريطة ان يترافق ذلك مع الكفاح المسلّح[٣٧].

بناء على ذلك، جاءت الانتفاضة بأسلوب كفاحي من طراز جديد، استطاعت ان تحقق، من خلاله، حتى الآن، عدداً من الانجازات الهامّة، محلياً وعربياً ودولياً، مستخدمة أساليب وأدوات كفاحية متنوّعة، ومتعددة الوجه، متقنة التنظيم والاعداد والمجابهة، وعلى المستويات والاصعدة كافة. فهي، وباختصار، مقاومة لاعنيفة، من حيث انتهاجها الاسلوب النضالي الجماهيري، المعبّر عنه من خلال الاعتصامات والاحتجاجات الجماهيرية، والتظاهرات، والاضرابات، والمقاطعة الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، الخ؛ كما انها، في الوقت عينه، مقاومة عنيفة، من حيث القاء

الحجارة، والزجاجات الحارقة، واحياناً، وبشكل منظم وبتوقيت زماني ومكاني مناسب، السلاح الناري، الخ؛ كما انها شاملة داخل الارض المحتلة (الضفة والقطاع، وداخل «الخط الاخضر»)، اضافة الى خارج الوطن المحتل، من خلال العمل المتواصل، والفاعل، منطلقاً من، ومعززاً لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في الداخل، والتي تسير نحو التشكّل والرسوخ التدريجي في بنائها لمؤسسات الدولة الفلسطينية المستقلة، التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني الأخير، في الجزائر، في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨.

وهكذا نرى ان درس الحالة الكفاحية الفلسطينية، التي تبلورت من خلال الانتفاضة، هي حالة فريدة في نوعها (نهجاً وأسلوباً) في تاريخ حركات المقاومة الوطنية، لم يشهد التاريخ مثيلاً لها بعد. ولا بدّ، بعد اماطة اللثام عن أوراقها السرية مستقبلاً، ان تشكّل نظرية مقاومة وطنية جديدة، أرى، كباحث متخصص في التاريخ الحديث والمعاصر، ان اطلق عليها «نظرية الانتفاضة الفلسطينية».

---

(١) اولى المستوطنات اليهودية التي أُقيمت كانت مستوطنة بيتح تكفا، العام ١٨٧٨؛ وأولى المدارس الزراعية الصهيونية افتتحت باشراف وتمويل الاتحاد الاسرائيلي العام، في العام ١٨٧٠. انظر الكسندر شولتس، **تحوّلات جذرية في فلسطين، ١٨٥٦ ـ ١٨٨٢** (ترجمة كامل العسلي)، عمّان: الجامعة الاردنية، ١٩٨٨، ص ٩٢.

(٢) اعدّت بيان نويهض الحوت جدولاً بأسماء الفلسطينيين الذين شاركوا في الحركة العربية الحديثة خلال المرحلة التي نتكلّم عنها، وانتماءاتهم التنظيمية، وأوردت تسعين اسماً، منهم من قضى نحبه على اعواد المشانق العثمانية، ومنهم من استمر في النضال من اجل تحرير فلسطين. انظر بيان نويهض الحوت، «جذور الحركة الوطنية الفلسطينية»، **دراسات فلسطينية** (مجموعة ابحاث وضعت تكريماً للدكتور قسطنطين زريق)، (تحرير هشّام نشابه)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الاولى، ١٩٨٨.

(٣) ممدوح الروسان، **فلسطين والصهيونية، ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨**، عمّان: المؤلف، ١٩٨٣، ص ١٣٨.

(٤) ان العرائض وبرقيات الاحتجاج كثيرة وذكرتها المصادر التاريخية المختلفة، انظر، مثلاً، **المصدر نفسه**؛ وكامل محمود خلّة، **فلسطين والانتداب البريطاني**، بيروت: بلا ناشر، ١٩٧٢، ص ٨؛ واحمد طربين، **محاضرات في تاريخ القضية الفلسطينية**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، الطبعة الاولى، ١٩٥٥.

(٥) ومثال على ذلك، نشير، هنا، الى دور نجيب نصار صاحب جريدة «الكرمل» الذي نذر نفسه وكلّ ما يملك لهذه المهمة. انظر خيرية قاسمية، «نجيب نصار في جريدة ' الكرمل' ، ١٩٠٩ ـ ١٩١٤، احد روّاد مناهضة الصهيونية»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٣، تموز (يوليو) ١٩٧٣، ص ١٠١ ـ ١٢٣.

(٦) نجيب عازوري، **يقظة الامة العربية**، نشره بالفرنسية في باريس، في العام ١٩٠٥، وترجم بعد ذلك الى العربية.

(٧) نجيب نصار ألّف كتاب اسماه «الصهيونية» في العام ١٩١١.

(٨) قامت، خلال هذه الفترة (١٩١٨ ـ ١٩٢٩)، هبّات وطنية، وقدّمت مذكرات احتجاج متنوّعة، وتأسس عدد من الجمعيات الوطنية العلنية، والسرية، (كالجمعية الفدائية)، الاّ انها لم تبلغ ما يمكننا وصفه بالحركة الجماهيرية، على الرغم من تعبيرها، بشكل عام، عن طموح الجماهير الفلسطينية.

(٩) حول هذا الموضوع، انظر د. نظام العباسي، **السياسة الداخلية للحركة الوطنية الفلسطينية**، اربد: دار هشام للنشر والتوزيع، ١٩٨٤، ص ٩٣ ـ ١٠١.

(١٠) اول من استعمل هذا التعبير كان حزب الاستقلال العربي الفلسطيني، الذي أُسس في العام ١٩٣٢، بزعامة عوني عبدالهادي.

(١١) نقول «الاطماع الصهيونية»، هنا، لأن العدو الصهيوني لم يكن، حتى ذلك الوقت، ماثلاً كقوة متحدية وبارزة على الساحة، انما كان قابعاً في ظل قوات الاحتلال البريطانية؛ ولم تستطع الحركة الوطنية الفلسطينية الوصول اليه الاّ عبر البوّابة ـ الحامية البريطانية. انظر د. نظام العباسي، «الانتفاضة الفلسطينية الراهنة؛ رؤية تاريخية»، **شؤون عربية** (تونس)، ١٩٨٨، ص ١١٢ ـ ١٢٣.

(١٢) **المصدر نفسه**.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص ١١٣.

(١٤) **المصدر نفسه**، ص ١١٤.

(١٥) العباسي، «الانتفاضة الفلسطينية الراهنة؛ رؤية تاريخية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٧ ـ ١٠٩.

(١٦) انظر، في هذا الصدد، د. اسعد عبدالرحمن، «في رحاب مدرسة الانتفاضة؛ معالم ديمقراطية في الصورة التنظيمية»، **الرأي** (عمّان)، ١٩/٦/١٩٩٠، ص ٢٢.

(١٧) ويتضح ذلك من خلال برامج النضال التي تفصّلها نداءات بيانات الانتفاضة.

(١٨) د. عبدالرحمن، **مصدر سبق ذكره**.

(١٩) من أبرز منظّري حركة العنف، نذكر، مثلاً، فرانس فانون، الذي قام بدراسات متعددة حول نظرية العنف، لعل ابرزها كتابه الشهير «المعذبون في الارض». وفي الاتجاه الآخر، اللاعنف، برز عدد آخر، منهم جين شارب الاميركي؛ ومن الذي طبقوا اللاعنف ميدانياً نذكر مارتن لوثر كنغ في اميركا، والمهاتما غاندي في الهند، وغيرهما.

(٢٠) د. عبدالوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، ١٩٨١، الطبعة الثامنة، ص ١٤٠ ـ ١٤٢.

(٢١) انظر آدم كيرل، «استخدام اللاعنف ضد الظلم والعدوان»، في **المقاومة المدنية في النضال السياسي**، عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨، ص ٢٦.

(٢٢) **المصدر نفسه**.

(٢٣) عقدت هذه الندوة في أواخر العام ١٩٨٧، وشارك فيها نحو ٣٠ شخصية عربية وعالمية، على مدى ثلاثة أيام، وناقشوا عشرة بحوث، تناولت مختلف جوانب الكفاح السلمي «اللاعنيف»، وامكانية قيام مثل هذه الحركة على الارض الفلسطينية المحتلة. وقد أُصدرت، في كانون الثاني (يناير) من العام ١٩٨٨، هذه البحوث والمداخلات والتعليقات حولها، في كتاب **المقاومة المدنية في النضال السياسي** (تحرير د. سعدالدين ابراهيم)، الذي ورد ذكره أعلاه.

(٢٤) توماس سميرلنغ، «امكانيات قيام حركة لاعنيفة في الضفة الغربية»، **المصدر نفسه**، ص ١١٨ ـ ١١٩.

(٢٥) جين شارب، «دور القوة في الكفاح اللاعنيف»، **المصدر نفسه**، ص ١٦.

(٢٦) **المصدر نفسه**، ص ١٨ ـ ١٩.

(٢٧) انظر د. العباسي، «السياسة الداخلية للحركة الوطنية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧ ـ ٣٤.

(٢٨) انظر هذه الذرائع، والرد عليها، في **القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني** (عدد من المؤلفين)، بيروت: اتحاد الجامعات العربية، ١٩٨٣، ص ١٦٤ ـ ١٩٨.

(٢٩) المقصود بذلك بريطانيا والحركة الصهيونية واعضاء عصبة الامم.

(٣٠) انظر د. الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٦؛ وتفصيلات صك الانتداب على فلسطين في **المصدر نفسه**، الملحق، ص ٣٨٨ ـ ٣٣٩.

(٣١) انظر، في هذا الصدد، رسالة الدكتوراه حول هذا الموضوع، والتي كتبت في مدينة كارلسروه في ألمانيا، العام ١٩٢٧، والتي اوثّقها هنا انسجاماً مع المحتوى العلمي لهذه الدراسة Kramer, Albert; *Das Voelkerrechtiche Mandat - Unter Beruecksichtigung des Palaestina Mandats,* Karlsruhe, 1927.

(٣٢) وقد عبّر رئيس وزراء فرنسا الديغولي، ميشال دوبريه، عن ذلك حين قال: «ان فرنسا ليست موالية للعرب ولا لاسرائيل، ولكنها موالية لمصالح فرنسا». انظر د. احمد سعيد نوفل، **العلاقات الفرنسية ـ العربية**، الكويت: دار كاظمة للنشر، ١٩٨٤، ص ٩٢.

(٣٣) انظر نداء القيادة الموحّدة للانتفاضة الرقم ٣٧، تاريخ ١٩٨٩/٣/٢٩.

(٣٤) زيادة على ذلك، انظر د. العباسي، «الانتفاضة الفلسطينية الراهنة؛ رؤية تاريخية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٧ ـ ١١٨.

(٣٥) لزيادة التفصيل، انظر ايمن السيد عبدالوهاب، «المجلس الوطني وشرعية الدولة الفلسطينية»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ٩٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ١٥٩ ـ ١٦٤.

(٣٦) نشرت هذه الدراسة في جريدة **الفجر** المقدسية، بتاريخ ١٩٨٦/٩/٧، وقام بهذه الدراسة صحيفة «الفجر» بالتعاون مع هيئة الاذاعة الاسترالية. انظر بنيت براد، «نماذج عالمية من حركات اللاعنف»، في «المقاومة المدنية في النضال السياسي»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٦، الحاشية الرقم ١.

(٣٧) **المصدر نفسه**، ص ١٤٧.

مسار اليسار الفلسطيني من الماركسية الى البيريسترويكا

عوض خليل

ينطوي هذا البحث على قدر من المجازفة، ذلك ان احد المكوّنات الاساسية للدراسة وهو «البيريسترويكا»، لا يزال حديثاً نسبياً، ولا يزال تفاعل اليسار الفلسطيني معه، او تفاعله مع اليسار، جارياً ولم ينته، وهو يثير جدلاً واختلافاً واسعين، ويحمل في طياته احتمالات متعددة. ويزيد في صعوبة الامر ان البيريسترويكا ذاتها، وفي موطنها الاصلي (الاتحاد السوفياتي)، ما زالت موضع رهان كبير، ولا يمكن استبعاد الفشل كاحتمال ماثل على طريقها، على الرغم من انها حفرت مجراها بقوة، الى درجة يبدو فيها النجاح هو الاحتمال الاقوى.

تبدأ هذه الدراسة، التي تشكّل البيريسترويكا، وتفاعلاتها داخل اليسار الفلسطيني، مادتها الاخيرة، من نقطة تحوّل بعض القوى القومية الفلسطينية، ممّن كان ينتمي الى حركة القوميين العرب، خلال السنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠، الى الماركسية. فقد كانت هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بكل آثارها الفكرية، والسياسية، هي الحدث الابرز الذي أدّى الى مثل هذا التحوّل، فيما كانت امتدادات عصبة التحرر الوطني من الشيوعيين الفلسطينيين غائبة عن مواكبة هذا التطوّر، بفعل غيابها من على مسرح الاحداث الفلسطينية، أو ضعف مشاركتها فيه.

لقد انطبع فكر اليسار الفلسطيني، المتّجه صوب الماركسية، خلال سنواته الاولى، بخصائص مميّزة على المستويين، الايديولوجي والسياسي، كان أهمّ ما فيها ان تميّزت بالتطرّف الايديولوجي، والسياسي، والابتعاد الواضح من الماركسية السوفياتية.

بعد ذلك تتابعت ظاهرة انتشار القوى الماركسية (١٩٧٠ ـ ١٩٨٢)، حيث شملت عملية التأثّر بالماركسية معظم القوى والمنظمات الفلسطينية، ونشأت تنظيمات فلسطينية عدّة على أساس تبنّي الفكر الماركسي؛ كما برز دور الشيوعيين الفلسطينيين في محاولاتهم تأسيس حزب شيوعي فلسطيني. وهنا سنتطرق، أيضاً، الى عملية انتقال اليسار الفلسطيني الى مواقع الماركسية السوفياتية، وهي العملية التي أخذت تشقّ طريقها منذ أواسط السبعينات، وبلغت ذروتها عشية البيريسترويكا؛ ثمّ نتوقف عند البيريسترويكا وتفاعلاتها داخل اليسار الفلسطيني، وتحديداً داخل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والحزب الشيوعي الفلسطيني.

الطريق الى الماركسية، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠

حتى العام ١٩٦٧، لم يكن الفكر الماركسي قد حقق ذلك القدر من التغلغل في أوساط

الشعب الفلسطيني وقواه السياسية الذي بلغه في السنوات التالية. فقبل ذلك التاريخ، ظل الفكر الماركسي محصوراً ببعض القوى التي شكّلت امتداداً لعصبة التحرر الوطني، مثل الحزب الشيوعي الاردني، والحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح)، والحزب الشيوعي في قطاع غزة. ولقد كان الشيوعيون الغزّيون الوحيدين من شظايا العصبة الذين حافظوا على هوية حزبهم الفلسطيني، لكنهم لم يكونوا بالوزن، أو النفوذ، اللذين يمكّناه من نشر الفكر الماركسي، فضلاً عن ان امكانياتهم ومؤهلاتهم الفكرية، على صعيد الماركسية، كانت شديدة التواضع[١].

واذا كانت أشكال القمع البوليسي التي تعرّض لها الشيوعيون الفلسطينيون تعتبر سبباً هاماً من الاسباب التي حالت دون اتّساع وانتشار الفكر الماركسي، وبالتالي تزايد عدد المناصرين له والمتحزّبين على أساسه، فان ثمّة سبباً آخر كان بالغ الاهمية في هذا الشأن، وهو تبنّي الشيوعيين الفلسطينيين لعدد من المواقف الخاطئة التي أدّت الى عزلتهم جماهيرياً. ومن بين هذه المواقف الموقف من قرار التقسيم، وقرار الشيوعيين الفلسطينيين في الضفة الفلسطينية وشرق الاردن (وهم القسم الرئيس من الشيوعيين الفلسطينيين) التخلّي عن هويتهم الفلسطينية لصالح تأسيس الحزب الشيوعي الاردني، وهو القرار الذي جاء في أعقاب ضمّ الضفة الفلسطينية الى الاردن. وقد سوّغ الشيوعيون الفلسطينيون خطوتهم بالقول انه «بعد ان أصبح الالحاق أمراً واقعاً، وأخذت الضرورات الاقتصادية والحياتية تفرض نفسها على مجموع الفلسطينيين المقيمين في المملكة الاردنية، بات الفلسطينيون مضطرين الى الاندماج بالبنية السياسية القائمة، ولم يعد بامكان عصبة التحرر الوطني البقاء بمعزل عن النضالات اليومية للجماهير، ولا عن الواقع الجديد الناشىء، الذي لم يكن بمقدروها تغييره آنذاك»[٢].

باختصار، لقد كيّف الشيوعيون الفلسطينيون أنفسهم مع النتائج التي نجمت عن نجاح المشروع الصهيوني في اقامة دولته اسرائيل، وما تبعه من ضمّ الضفة الفلسطينية الى الاردن. وقد نصّ البرنامج التأسيسي الاول للحزب الشيوعي الاردني على «النضال في سبيل تنفيذ قرار هيئة الامم المتحدة بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩، وفي سبيل عودة المشرّدين الى ديارهم، ومن أجل عقد صلح ديمقراطي مع اسرائيل على أساس هذا القرار؛ صلح يكون في مصلحة السلم العالمي، وفي مصلحة الحرية والديمقراطية لدولتي الاردن واسرائيل»[٣]. وهكذا لم يشر البرنامج السياسي الى اقامة دولة فلسطينية، واعتبر ان «الصلح» يخص الاردن واسرائيل.

لقد أدّت هذه السياسات ليس فقط الى عزلة الشيوعيين الفلسطينيين، بل والى تخلّفهم عن مواكبة انبعاث الحركة الوطنية الفلسطينية التي أخذت تحفر مجراها المستقل منذ أواخر الخمسينات، وظهرت على نحو بارز في أعقاب هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

أحدثت هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ هزّة عميقة في الفكر القومي الذي سيطر، سيطرة شبه تامّة، على قطاعات واسعة من أبناء الشعب الفلسطيني ممّن تأطروا في اطار الاحزاب والحركات القومية العربية، وخاصة حركة القوميين العرب. وكانت الهزيمة نقطة الانطلاق باتجاه تبنّي أعداد كبيرة ممّن ينتمون الى حركة القوميين العرب لفكر الطبقة العاملة، بديلاً من الفكر القومي. فقد كانت حركة القوميين العرب «أول حزب قومي يعترف، في أعقاب تلك الحرب، حزيران /يونيو ١٩٦٧، بأن ايديولوجيته وبرنامجه السياسي قد هزما، وأصبحا بلا فائدة. وانقلب القوميون العرب على ايديولوجيتهم، باعتبارها عقيدة مسؤولة جزئياً عن الهزيمة. لقد تخلّوا عن كافة فرضيات

وبناء الايديولوجية القديمة، وهيّأوا أنفسهم ليبدأوا من جديد»[٤].

وفي البيان الصادر على أثر الاجتماع الموسّع الذي عقدته اللجنة التنفيذية القومية، في أواخر تموز (يوليو) ١٩٦٧، حلّل البيان أسباب الهزيمة، فاعتبر انه «من خلال الهزيمة العسكرية التي أُصيبت بها الجيوش [العربية]، والشلل الذي أصاب الانظمة التقدمية والحركات الشعبية، اتضح، تماماً، ان الافق، الذي قادت البرجوازية الصغيرة ضمنه حركة الثورة العربية حتى الآن، ليس هو أفق هذه الحرب الطويلة النَفَس مع الاستعمار الجديد بكل قواعده المزروعة على الارض العربية، وفي مقدمها اسرائيل». واستنتج البيان «ان متابعة الحرب مع الاستعمار الجديد، بكل أبعادها، الداخلية والخارجية، وبآفاقها الاقتصادية والسياسية والفكرية والعسكرية... باتت تتطلب انتقال مقاليد القيادة الى الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة الأكثر جذرية في مقاومة الاستعمار وحلفائه المحليين، بحكم مصالحها وطبيعة ايديولوجيتها؛ وتحت هذه القيادة، سوف يكون على البرجوازية الصغيرة وكل العناصر والقوى الوطنية والتقدمية ان تسهم بدورها في معركة التحرر الوطني»[٥].

كانت تلك بداية التحوّل الى الماركسية، أو فكر الطبقة العاملة. وهو تحوّل جاء مشوباً بالغموض والتشوّش، حيث لم يأت البيان، بصورة صريحة، على ذكر الطبقة العاملة التي ينبغي «انتقال مقاليد القيادة» اليها، وانما اعتبر انها «الطبقات والفئات الكادحة» دون تحديد ماهيتها، أو هويتها، الايديولوجية.

دخل «القوميون العرب» الفلسطينيون الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي شُكّلت في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧. وحسب البيان السياسي الاول للجبهة الشعبية، بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١١، ضمّت الجبهة كلاً من منظمة ابطال العودة، وجبهة التحرير الفلسطينية بفرقها: فرقة الشهيد عبداللطيف شرورو وفرقة الشهيد عزالدين القسّام وفرقة الشهيد عبدالقادر الحسيني، والجبهة القومية لتحرير فلسطين (منظمة شباب الثأر)[٦]، وعدة مجموعات فلسطينية أخرى على أرض الوطن. وقد اتفقت هذه التنظيمات فيما بينها على ان توحّد امكاناتها تحت لواء «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، والتي قامت «لتحقيق الوحدة المصيرية بين كل هذه القوى، ادراكاً منها لطبيعة كل الجهود والصفوف الثورية لشعبنا في نضاله المرير والطويل ضد اعدائه»[٧]. وقد كان وزن حركة القوميين العرب هو الحاسم ضمن الجبهة الشعبية التي كانت اطار تحالف جبهوياً أكثر منها تنظيماً واحداً، حيث احتفظ كل تنظيم من تنظيمات الجبهة بوجوده الخاص، في اطار الجبهة، لفترة من الوقت. «وعلى هذا الاساس، وعلى ضوء هذا التكوين، لم يكن مرسوماً ان تطرح الجبهة، في المرحلة الاولى من عمرها، رؤية سياسية يسارية كاملة لمعركة التحرير، منطلقة من النظرية الاشتراكية العلمية ومستندة اليها. فما كان مفهوماً ضمناً، في واقع الامر، هو ان تطرح الجبهة فكراً تحررياً عاماً يحمل ملامح تقدمية، تتبلور، أكثر فأكثر، مع تبلور التجربة. هذا من ناحية فكر الجبهة السياسي؛ أمّا من ناحية التنظيم، فانه لم يكن مرسوماً كذلك ان تكون الجبهة، في تلك المرحلة من تكوينها، تنظيماً حزبياً واحداً»[٨]. هكذا فسّرت الجبهة الشعبية في «الاستراتيجية السياسية والتنظيمية»، في شباط (فبراير) ١٩٦٩، لماذا غيّبت «البعد الطبقي» والايديولوجي للجبهة عند نشأتها. وبالفعل، فان البيان السياسي الاول للجبهة الشعبية خلا من أي تحديد لهوية الجبهة الفكرية والتنظيمية. وأبرز ما ركّز عليه البيان هو دعوة «كافة القوى والفئات الفلسطينية [الى] الالتقاء الوطني الثوري العريض، من أجل الوصول الى وحدة وطنية راسخة بين فصائل العمل الفلسطيني المسلّح»، والتأكيد «ان اللغة الوحيدة التي يفهمها العدو هي لغة العنف الثوري، وان الكفاح المسلّح هو المنهج الرئيس

الذي سيجعل من أرضنا ميداناً أساسياً للصراع الطويل الذي نخوضه ضد الاحتلال ومحاولاته لتصفية قضيتنا...»، والتصميم على «رفض المذلّة والمهانة والتسويات لتقف، اليوم، أمام جماهيرنا الشعبية واعدة اياها بأن تقدّم اليها الحقيقة، كل الحقيقة، في كل ما يتعلق بقتالها ومنجزاتها والعقبات الحقيقية التي تعترض العمل المسلّح. فالحقيقة يجب ان تكون ملكاً للجماهير، لأننا لا نشعر بأننا أكثر غيرة من الجماهير على مصالحها وقضيتها»(٩).

لم يدم هذا الواقع طويلاً. ففي آب (اغسطس) وبينما كان الامين العام للجبهة، د. جورج حبش، معتقلاً في سوريا ـ رداً على قيام الجبهة الشعبية بنسف خط التابلاين المارّ عبر الاراضي السورية ـ تمكّن «الاتجاه اليساري»، بقيادة نايف حواتمة، من عقد مؤتمر للجبهة. وفي هذا المؤتمر، تمّ تبنّي «التقرير السياسي الاساسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، الذي وضعه «الاتجاه اليساري». وكان هذا التقرير العلامة الرئيسة في انتقال الجبهة الشعبية الى ناصية الماركسية، أو فكر الطبقة العاملة.

اعتبر التقرير ان هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ لم تكن «هزيمة عسكرية فقط، بل كانت هزيمة لمجموع التكوين الطبقي، والاقتصادي، والعسكري، والايديولوجي، لحركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية ' الرسمية، والشعبية' »(١٠). ورأى التقرير ان الهزيمة جاءت نتيجة احتلال الطبقة البرجوازية الصغيرة «مركز الطبقة القائدة في حركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية. وقد قادت هذه الطبقة مجمل التحوّلات الطبقية والسياسية والاقتصادية والعسكرية ضمن الافق الايديولوجي، والطبقي، والسياسي، والعسكري، للبورجوازية الصغيرة؛ والذي هزم، في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، هو هذا الافق الايديولوجي وبرنامج عمله الطبقي والاقتصادي والسياسي والعسكري. فالاقتصاد الذي بنته البرجوازية الصغيرة لم يتمكّن من الصمود في وجه الهجمة الامبريالية الصهيونية، لأنه اقتصاد استهلاكي يعتمد [على] التصنيع الخفيف، والحلول الزراعية... الخ»(١١).

ولم يوفّر التقرير حركة المقاومة الفلسطينية من النقد الشديد حيث ان «طبيعة ممارسات حركة المقاومة (فلسطينياً وعربياً) طيلة الفترة التالية لهزيمة حزيران (يونيو)، انتهت بحركة المقاومة الى نتائج سياسية تشكّل، في مجموعها، ردّة الى الوراء على دروس ٥ حزيران (يونيو) الايديولوجية والطبقية والسياسية، وتشكّل هذه النتائج ردّة الى الوراء، أيضاً، على تجربة دروس حركة التحرر الوطني، والانتفاضات الشعبية الفلسطينية في تاريخها الحديث، ايديولوجياً وطبقياً وسياسياً»(١٢).

النتيجة الحاسمة التي خرج بها التقرير، واعتبرها «طريق الخلاص الوطني»، كانت ضرورة تبنّي «ايديولوجية ثورية معادية للاستعمار، والصهيونية، والرجعية، والتخلّف؛ ايديولوجية ثورية عملية (ايديولوجية البروليتاريا)، تتسلّح بها الجماهير وتعتمد، بالاساس، على الطبقات الاكثر ثورية وجذرية في المجتمع؛ الطبقات التي لا مصلحة لها في مهادنة الاستعمار والرجعية والصهيونية، ولا مصلحة لها في التراجع بخطوات الى الوراء؛ الطبقات التي كل مصلحتها في النضال الدامي العريض؛ ولن تخسر شيئاً بل ستكسب كل شيء: الوطن والارض والاستقلال السياسي، والاقتصادي، الحقيقي». ورأى التقرير «ان تجربة بلادنا، وتجربة التحرر الوطني في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية، اثبتتا فشل وعجز ايديولوجية الاقطاع عن قيادة معركة التحرر الوطني، واثبتتا عجز ايديولوجية البرجوازية الكبيرة. فهذه الايديولوجية البرجوازية الكبيرة تقود بلادها الى الارتماء في أحضان الاستعمار والامبريالية؛ كما ان تجربة بلادنا وكل شعوب الارض الفقيرة أثبتت ان ايديولوجية البرجوازية

الصغيرة غير قادرة، وغير مؤهلة، لحل معضلات التحرر الوطني والانحياز الى جبهة الكفاح الطويل الامد، والمرير، لدحر الامبريالية والقوى العميلة المتحالفة معها. ان طريق الخلاص الوطني يبدأ بالتسلّح بسلاح الافكار الثورية؛ أفكار الطبقات الثورية في أي مجتمع؛ أفكار العمّال والفلاحين الفقراء، الذين يخوض ابناؤهم، اليوم، المقاومة المسلّحة على أرض فلسطين»(١٣).

الى جانب الانتصار السياسي، والايديولوجي، نجح «الاتجاه اليساري» في تعزيز مواقعه في الهيئات القيادية. فقد «انتخب المؤتمر لجنة تنفيذية جديدة سيطر عليها اليسار بنسبة عشرة الى خمسة»(١٤).

وكانت النتائج التنظيمية السبب الرئيس في تفجّر الصراع بين الاتجاهين. فقد رفض الاتجاه الآخر النتيجة التنظيمية التي خرج بها المؤتمر، مع ان أفراده وافقوا على الخطة الايديولوجية والسياسية. وذكر نايف حواتمة ان «اليمينيين» ـ حسب تعبيره ـ استخدموا القوة ضد «اليساريين»، لاجبارهم على التخلّي عن تلك النتيجة وقبول قيادة جديدة كانت، في غالبيتها الساحقة، من «الجناح اليميني»، فبقي «اليساريون»، في النهاية، ممثلين بشخص واحد(١٥).

وعلى أثر النتائج الايديولوجية والسياسية والتنظيمية للمؤتمر، قرّر احمد جبريل واحمد زعرور مع مجموعتهما «جبهة التحرير الفلسطينية» الانسحاب من الجبهة، حيث أسّس الاول الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، والثاني «منظمة فلسطين العربية». وذكرت هيلينا كوبان انه بعد ما «أصدر مؤتمر الجبهة الشعبية، في آب (اغسطس) ١٩٦٨، بيانه الذي ينتقد فيه عبدالناصر، وقع اختيار قيادة الجبهة على جبريل ليكون مبعوثها المتوسّل الى عبدالناصر، من اجل ان تستأنف مصر مساعدتها الى التنظيم. وعندما رفض عبدالناصر ذلك، عاد جبريل الى بيروت مصمّماً على تغيير سياسة الجبهة الشعبية. وقد ظنّ انه حقق ذلك عندما قرر مؤتمر الجبهة الشعبية، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٨، حلّ الجناح الفلسطيني لحركة القوميين العرب، التي يتزعّمها د. حبش، حلاً كاملاً ودمجه في الجبهة. لكن ذلك المؤتمر كان، في النهاية، نقطة الافتراق بين مجموعة حركة القوميين العرب، في الجبهة، ومجموعة جبريل»(١٦).

استمر الصراع داخل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حتى شباط (فبراير) ١٩٦٩. وقبيل الانشقاق، في ١٠/٢/١٩٦٩، اتهم الناطق بلسان «الفريق التقدمي»، في الجبهة الشعبية، الفريق الآخر بأنه «بدأ يحاول ضرب الاتجاه التقدمي في الجبهة بالوسائل الفاشستية المعروفة والمدانة»(١٧). وعدّد الناطق أبرز الوقائع التي حدثت. لم يمض أكثر من احد عشر يوماً على هذا التصريح (٢١/٢/١٩٦٩) حتى أصدر «الجناح التقدمي» بياناً أعلن فيه ولادة الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين(١٨).

استعرض بيان «الجناح التقدمي» أسباب وجذور الأزمة التي تفجّرت منذ الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، «والتي تمتد جذورها الى أوائل الستينات في عموم فروع حركة القوميين العرب»، والتي أسفرت «عن تناقض حاسم بين اتجاهين متعاكسين: أولهما، ارتداد عناصر القيادة التقليدية اليمينية المؤسسة لحركة القوميين العرب ـ احد أطراف الجبهة ـ نحو مواقع نشأتها الفكرية والسياسية الاصلية ذات الافق البورجوازي اليميني؛ وثانيهما، محاولة الجناح 'التقدمي الثوري'، النامي في الحركة والجبهة، التحرر من أفكار وبرامج 'اليمين' والبرجوازية الصغيرة، التي هزمت، وسقطت، في حرب حزيران (يونيو)، والتقدم على طريق نهج وطني جذري متسلّح

بالايديولوجية الجذرية الثورية، ايديولوجية العمّال والفلاحين الاجراء والفقراء. نهج مناقض، كلياً، لطبيعة نشأة الحركة أصلية النشأة اليمينية، ذات الجذور الفاشية». وتوقف البيان عند أبرز مواقف «اليمين» في الجبهة المتمثلة بشعار «عدم التدخل بالاوضاع العربية»، والفهم المعكوس «لمسألة الوحدة الفلسطينية وللعلاقات بين كافة فصائل حركة المقاومة»، حيث وضع «اليمين» الحركي قيادة الجبهة الشعبية بين عناصر رأسمالية وبورجوازية كبيرة؛ وساهم هذا «اليمين» في وضع حركة المقاومة في قبضة «اليمين» الفلسطيني. وتناول البيان دور «الجناح التقدمي» الذي أخذ يناضل «على طريق رفض البرنامج الذي فرضته القيادة... التقليدية، وطرح برنامجه الثوري المقابل...».

ثمّ عدد البيان مواقع الصدام بين الجناحين في مؤتمر نيسان (ابريل) ١٩٦٨، «حيث انقلب اليمين على نتائجه الفكرية والسياسية والتنظيمية والعسكرية...». وفي مؤتمر آب (اغسطس) ١٩٦٨، الذي خرج «بقرارات تقدمية وببرنامج تقدمي ثوري وسياسي وعسكري، ليوضع بيد القيادة اليمينية الفاشلة والتي أدانها المؤتمر، تحت ضغط السلاح وتهديد اليمين بالانشقاق، لتبدأ جولة جديدة في الصراع الفكري والسياسي والتنظيمي بين جناحي الجبهة منذ اليوم الاخير لمؤتمر آب (اغسطس)، وحتى لحظة انفجار التناقضات في ٢٨/١/١٩٦٩، حيث لجأ الجناح اليميني الى سياسة الاحتكام للسلاح». ووصل البيان الى نتيجة انه، بعد هذا كله، فقد اتضح للجناح «التقدمي الثوري» في الجبهة الشعبية ان امكانات التعايش مع «يمين» حركة القوميين العرب الذي يقود «يمين» الجبهة لم تعد ممكنة. وفي ضوء ذلك أعلن «الجناح التقدمي»، سبعة قرارات تضمّنت: الالتزام التامّ بقرارات مؤتمر آب (اغسطس) ١٩٦٨، وادانة ممارسات «يمين» الجبهة الشعبية، وانهاء كل علاقة مع حركة القوميين العرب، شكلاً ومحتوى، وانهاء العلاقة بـ «يمين» الجبهة الشعبية والعمل المستقل ايديولوجياً، وسياسياً، وعسكرياً، وتنظيمياً، والنضال تحت اسم الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، والنضال من اجل اقامة جبهة وطنية عريضة، وصولاً لوحدة وطنية فلسطينية حقيقية وثورية في ذات الوقت، والقتال مع جميع الفصائل «الشريفة» قتالاً طويل الأمد وعلى طريق حرب تحرير شعبية لتحرير بلادنا وحل معضلات تحررها الوطني، في ظل دولة فلسطينية ديمقراطية شعبية، والنضال على طريق مجابهة الصهيونية والامبريالية العالمية وقوى الثورة المضادة بأفق حرب التحرير الشعبية مع جميع القوى المعادية للامبريالية والرجعية في هذا العالم، أي مع «قوى المعسكر الاشتراكي وحركة التحرر الوطني العالمية والاحزاب العمّالية والاشتراكية في البلدان الرأسمالية الاستعمارية»[١٩]. وفي أعقاب اشهار الجبهة الديمقراطية بشهور قليلة، أعلنت منظمتان فلسطينيتان تتبنّيان الماركسية ـ اللينينية انضمامها الى الجبهة الديمقراطية. الاولى «المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين»، التي أُنشئت، حسب البيان الذي أصدرته، لاعلان انضمامها (حزيران ـ يونيو ١٩٦٩) العام ١٩٦٤، «في ظل مفاهيم تقدمية عامة وعريضة. وبدأت المنظمة تحرز بعض الامتداد التنظيمي الجماهيري وتتجه نحو اليسار أكثر فأكثر، حتى انتهت، اخيراً، الى تبنّي الماركسية ـ اللينينية كعلم للثورة، وتبنّي خط وطني جذري يقضي بالأخذ بطريق حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد على امتداد المنطقة العربية كلها، والقائم على اعداد الجماهير معنوياً، وشحذ وعيها، وتنظيمها، وتسليحها، لشنّ نضال حازم مسلّح على الكيان الصهيوني وعلى كافة المصالح الامبريالية في المنطقة...». ورأى بيان الانضمام انه «بينما كانت المنظمة على عتبة تحوّل جذري، برزت الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، فانطلقت من مواقع اليسار الثوري وتبنّت برنامجاً وطنياً جذرياً يشكّل الارض الايديولوجية والسياسية والعسكرية ليسار حركة المقاومة الفلسطينية وحركة التحرر الوطني في بلادنا؛ وبهذا، فقد تخطّت مواقع

المنظمة لتطرح على الجماهير، علناً، الوجه اليساري الثوري لحركة المقاومة... وقد أحدث تبلور الجبهة الشعبية الديمقراطية حركة جدل داخل اطارات وقواعد المنظمة حول علاقة المنظمة بالجبهة، فعقدت سلسلة من المؤتمرات القاعدية، انتهت بمؤتمر عام منتخب، برزت من خلاله أغلبية تمثّل كل التنظيم في الضفة الغربية، وكل التنظيم في سوريا، وغالبية تنظيم الضفة الشرقية، وكل تنظيم لبنان. ورأت هذه الاغلبية انه لا يمكن ان يكون على الساحة الفلسطينية ـ الاردنية سوى يسار ثوري واحد، وانه اذا كانت ظروف تشكيل الجبهة الديمقراطية والمنظمة الشعبية قد أوجدتهما كفصيلين منفصلين، فان الاوضاع العامة والذاتية لا تسمح لهما بالبقاء كذلك. وما دامت الجبهة الديمقراطية قد تقدّمت تجربة المنظمة، فقد رأت الأغلبية ان وجود المنظمة الشعبية لم يعد له مبرر، وان المنظمة عليها ان تندمج بالجبهة الديمقراطية، لتشارك في صنع التجربة الجديدة المتقدمة... امّا الأقلية، فقد وافقت، مبدئياً، على الاندماج، الاّ انها أبدت بعض التحفّظات حول الاشكال التنظيمية... ورأت ان تبحث [في] الامر في مؤتمر خاص بها تعقده في وقت قريب. اعتماداً على ما سبق، تعلن المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين ' الاغلبية ' ، انه لم يعد هناك مبرّر لوجود المنظمة المستقل، وهي لذلك تعلن انها انضمّت الى الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين»[٢٠]. الثانية هي «عصبة اليسار الثوري الفلسطيني». وقد رأت «العصبة...»، في بيان انضمامها الى الجبهة الديمقراطية (حزيران ـ يونيو ١٩٦٩) ان انبثاق الجبهة الشعبية الديمقراطية كان «تعبيراً عن الحاجة الموضوعية الى قيام جبهة العمّال والفلاحين. فالجبهة الشعبية الديمقراطية أثبتت، عبر ممارستها، انها المنظمة الثورية الملتزمة بفكر العمال والفلاحين، المعبّرة عن سياساتهم، القادرة على قيادتهم ليناضلوا من اجل تحررهم من الصهيونية والامبريالية والرجعية. لقد أثبتت الجبهة انها المنظمة اليسارية فعلاً التي ينبغي على الكوادر اليسارية الانخراط في صفوفها، كي يستطيعوا ممارسة دورهم في قيادة العمّال والفلاحين، على طريق تصعيد الثورة وانجاز مهماتها»[٢١].

انطلاقاً من هذا، «فان عصبة اليسار الثوري الفلسطيني، التي طرحت، منذ البداية، شعار وحدة اليسار الوطني الفلسطيني، وضرورة قيام تنظيم يساري فلسطيني موحّد يقود الكفاح الوطني الفلسطيني، في المجالين، السياسي والعسكري، تعلن انها قد حلّت نفسها التزاماً بهذا الشعار، وانضمّت الى صفوف الجبهة الشعبية الديمقراطية، لتمارس دورها مع الرفاق في الجبهة. واننا نعتقد بأن هذه الخطوة ستكون حافزاً لكافة البؤر الثورية اليسارية في صفوف الشعب الفلسطيني لأخذ مكانها ضمن الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحقق شعار وحدة اليسار عملياً»[٢٢].

اضافة الى هاتين المنظمتين، فقد انضمّ الى الجبهة عدد من الكوادر الماركسية العربية، خاصة من أعضاء الحزب الشيوعي العراقي ـ القيادة المركزية، وبرز من بين أعضاء الجبهة العرب «أبو ليلى» (وكان من الاعضاء المؤسسين للجبهة)، والعفيف الاخضر (وهو ذو ميول فوضوية ـ مجالسي)، ود. صادق جلال العظم (سوري). وقد لعب هؤلاء دوراً مؤثراً في بلورة الفكر السياسي والايديولوجي للجبهة خلال سنوات عمرها الاولى.

فور خروج الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، عقدت الجبهة الشعبية مؤتمرها المقرر في شباط (فبراير) ١٩٦٩. وفي هذا المؤتمر تمّ تبنّي الوثيقة البرنامجية الجديدة للجبهة المعروفة باسم «الاستراتيجية السياسية والتنظيمية».

حدّدت الوثيقة جبهة الاعداء على النحو التالي: «اسرائيل والصهيونية والامبريالية

العالمية والرجعية العربية»؛ وان اهمّ خصائص ومميّزات هذا العدو انه «يملك تفوّقاً تكنولوجياً، وخبرة طويلة في مواجهة تحرّك الجماهير نحو تحررها الاقتصادي؛ وان المعركة مع اسرائيل هي معركة «حياة، أو موت». وعلى أساس هذه الرؤية للعدو وخصائصه تحدّد «أهمية النظرية الثورية والفكر السياسي الثوري الذي يستطيع ان يعبىء كل قوى الثورة، لتستطيع مواجهة العدو...»، و«التنظيم السياسي الحديدي الذي يقود قوى الثورة في معركة مصمّمة على الانتصار...»، و«طبيعة وحجم التحالفات الثورية التي يجب تجنيدها لمواجهة كل معسكر الخصم»، و«أسلوب الكفاح المسلّح المتخذ شكل حرب العصابات، في بادىء الامر، والتطوّر باتجاه حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد...»[٢٣].

أمّا جبهة قوى الثورة، على الصعيد الفلسطيني، فقد اعتبر التقرير السياسي ـ التنظيمي ان «العمّال والفلاحين هم عماد الثورة ومادتها الطبقية الأساسية، وهم قيادتها»؛ وان البرجوازية الصغيرة هي ' حليف للثورة' ... وليست مادة الثورة الاساسية؛ وبالتالي، لا يجوز ان تكون الثورة بقيادتها، وقيادة برامجها واستراتيجيتها». أمّا «البرجوازية الفلسطينية الكبيرة، التي تعيش، الآن، في فلسطين تحت الاحتلال الصهيوني ـ وانْ لم تكن قد انضمّت بشكل سافر الى اسرائيل ـ الاّ انها، في الوقت عينه، ليست قوة من قوى الثورة، وهي تبقى، موضوعياً، القوة الطبقية التي من خلالها سيحاول الاعداء، دائماً، اجهاض الثورة، وايقافها في منتصف الطريق»[٢٤].

وأكد التقرير «ان الفكر الاشتراكي العلمي، والتجارب الثورية العالمية، هي التي أوضحت، بكل جلاء، كيف ان التنظيم السياسي الثوري، المتسلّح بالنظرية الثورية، نظرية الطبقة العاملة، هو الطريق الى تنظيم الطبقة العاملة لنفسها، وحشدها لقواها، وتوحيد طاقاتها وتحديد استراتيجيتها في معركتها»[٢٥].

وقدّم التقرير تصوّر الجبهة عن الجبهة الوطنية العريضة التي «توفّر للمعركة تحالفها الطبقي اللازم، من ناحية، وتحافظ لكل طبقة على حقها في رؤية المعركة والتخطيط لها وفق أفقها الطبقي، من ناحية ثانية»[٢٦].

وانطلق التقرير، في تحديد قوى الثورة على الصعيد العربي، من فكرة «ان تعبئة وحشد قوى الثورة على الصعيد الفلسطيني ـ حتى من خلال تنظيم سياسي يلتزم الاشتراكية العلمية، ويعمل على هديها، ويعبىء الطبقات المسحوقة الى أعلى حدّ، ويتّحد، جبهوياً، مع البرجوازية الصغيرة ـ كل ذلك لا يكفي لايجاد المعسكر الثوري الذي يستطيع التفوّق على المعسكر المعادي المتشكل من جبهة عريضة وقوية تضمّ اسرائيل والحركة الصهيونية والامبريالية ومعها الرجعية العربية»؛ وبالتالي، فلا بدّ من «تلاحم حركة التحرر الوطني الفلسطيني بحركة التحرر الوطني العربية لتنبثق القوة الفلسطينية العربية والاستراتيجية الفلسطينية العربية التي تستطيع الانتصار في معركة قاسية وطويلة تفرضها طبيعة الخصم الذي نواجهه». وعن صيغة العلاقات بين الثورة الوطنية الفلسطينية وكافة القوى العربية، فالثورة الفلسطينية «ستكون، في المدى الاستراتيجي، متصادمة مع القوى الرجعية العربية والانظمة التي تمثّلها، وستحكمها علاقات تحالف وصراع مع الانظمة الوطنية، التي تعتلي البرجوازية الصغيرة قمّة الهرم فيها، وستقيم علاقات تحالف متجهة نحو الالتحام مع قوى الثورة العربية ـ المتمثلة بالعمال والفلاحين ـ وتعبيراتها السياسية، والتي ستتولد في الساحة العربية، بوجه عام، والاقطار العربية المحيطة باسرائيل، بوجه خاص، بحكم طبيعة المعركة، وطبيعة الاستراتيجية الثورية التي ستفرزها»[٢٧].

أمّا «اصدقاؤنا» على الصعيد الدولي، فهم، أولاً، «الشعوب المستعبَدة، التي تعاني من استعمار الامبريالية واستغلالها لجهدها وخيراتها...»؛ وثانياً الصين الشعبية «التي ما زالت، موضوعياً، تواجه نفس الخطر الاميركي في محاولة تطويقها وعزلها وعرقلة نموها»؛ وثالثاً، الاتحاد السوفياتي ودول اوروبا الشرقية، وذلك «رغم كل محاولات اميركا لعزل الاتحاد السوفياتي ودول اوروبا الشرقية عن التلاحم الكامل مع مسيرتنا التحررية، ورغم تبنّي هذه الدول موقفاً يقتصر على منع اسرائيل من توسيع رقعتها، ومدّ عدوانها دون ان يتناول هذا الموقف وجود اسرائيل العدواني من جذوره، ومن أساسه، الاّ انه يبقى هناك تناقض بين هذا الفريق من المعسكر الاشتراكي وبين الوجود الصهيوني والامبريالية في وطننا؛ وان هذا التناقض يخلق، بالتالي، مجالاً للتحالف بيننا وبين هذه الدول الاشتراكية، ومن واجبنا ان ننمّيه من خلال نمو حركة التحرر الفلسطينية العربية وتصادمها الحاسم مع اعدائها، بحيث تقف هذه الدول مع حركتنا التحررية حتى نهايتها الحاسمة»[٢٨].

وحدّدت الاستراتيجية السياسية والتنظيمية الاهداف بـ «تحطيم دولة اسرائيل ككيان عسكري ـ سياسي ـ اقتصادي قائم على العدوان والتوسّع والارتباط العضوي بمصالح الاستعمار في وطننا»، و«انشاء دولة وطنية ديمقراطية في فلسطين يعيش فيها العرب واليهود كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، تشكّل جزءاً لا يتجزأ من الوجود الوطني العربي الديمقراطي التقدمي، المتعايش بسلام مع كل قوى التقدم في العالم»، وان معركة فلسطين، اليوم، «وكافة الظروف الموضوعية التي تحيط بها، ستجعل من هذه المعركة مدخلاً لتحقيق كافة أهداف الثورة العربية المترابطة مع بعضها البعض»[٢٩].

وفي أول اشارة من الجبهة الشعبية الى التحوّل الى حزب، أكدت الوثيقة «ان الحزب الثوري الذي يعمل على توليد هذه الحرب (الحرب ضد اسرائيل والامبريالية)، وقيادتها حتى النصر، شرط أساسي لكل ثورة جذرية حقيقية في عصرنا. ان الحزب هو الذي يوفّر الرؤية السليمة للمعركة؛ وهو الذي يحدد استراتيجيتها وتكتيكها في ضوء الدراسة الموضوعية لقوى المعركة، ونقاط الضعف ونقاط القوة في هذه القوى؛ وهو الذي يوفّر للمعركة قيادتها، ويقدّم الاطار الذي، من خلاله، تعبأ الطاقات الجماهيرية كافة وتوجّه الى كسب الحرب وتحقيق الهدف»[٣٠].

السمات المميّزة لفكر اليسار

تركت طبيعة نشأة اليسار الفلسطيني والظروف التي أحاطت بميلاده، في أعقاب هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بصماتها وتأثيراتها الواضحة على الخط الايديولوجي والسياسي لهذا اليسار. فلم يأت تبنّي الماركسية، أو فكر الطبقة العاملة داخل اليسار، نتيجة عملية تراكم تاريخي وتدريجي طويلة. وعلى الرغم ممّا قد يقال عن تشكّل نواة يسارية تقدّمية تبنّت الفكر الماركسي داخل حركة القوميين العرب، منذ منتصف الستينات، الاّ ان تبنّي هذا الفكر، بصورة واسعة النطاق نسبياً، جاء كرد فعل ايديولوجي وسياسي على هزيمة حزيران (يونيو)؛ ونتج عن ذلك ان ماركسية اليسار الفلسطيني لم يكن من شأنها ان تشكّل احلالاً حاسماً محل الايديولوجية القومية «القديمة»، ولم يكن مقدّراً لها ان تزيح من أمامها كامل التراث الفكري والسياسي لحركة القوميين العرب، فجاءت، الى حدّ بعيد، متعايشة معها، واقتاتت ببعض مفاهيمها وشعاراتها، وخاصة في ما يتعلّق بشعار الوحدة العربية، وان كان ذلك لم يمنع استمرار الصراع بين الايديولوجيتين على مدى السنوات التي أعقبت النشأة.

وقد اقترنت ولادة اليسار الفلسطيني وتبنّيه للماركسية بمد ونفوذ واسع النطاق

للماركسية «الثورية»، على المستوى العالمي، تمثّلت في انتصارات الفيتكونغ في فيتنام، ودويّ الثورة الثقافية في الصين، وتصاعد موجة اليسار «الجيفاري» في اميركا اللاتينية (التوباماروس وغيرها)، ونهوض حركات اليسار الجديد في اوروبا. وكان معظم هذه الحركات لا يتفق، في ماركسيته، مع الماركسية السوفياتية، بل لعلّ أغلبها تشكّل كبديل من الاحزاب الشيوعية الموالية لموسكو.

لقد تأثر فكر اليسار الفلسطيني بماركسية هذه الحركات جميعاً، واستلهم منها تجربته، وطريقة، ومضمون، ماركسيته، فكانت ماركسيته أقرب ما تكون الى الماركسية الماوية في مفهومها ومقولاتها عن حرب الشعب طويلة الأمد، والى الماركسية الفيتنامية في مفهوم «قواعد الارتكاز» أو «هانوي» الفلسطينية، سواء أكان ذلك في الاردن، أو في لبنان، والى الماركسية «الكاستروية» أو «الجيفارية» في مفهومها لفكرة التحوّل الى حزب ماركسي ـ لينيني.

وقد شارك اليسار الفلسطيني معظم تلك الاتجاهات موقفها النقدي للاتحاد السوفياتي «والكتلة الاشتراكية» والاحزاب الشيوعية الموالية لموسكو؛ ورفع معها راية النقد الحادّ للسياسة السوفياتية التي كانت توصف بالمراجعة اليمينية، أو التحريفية، أو البيروقراطية. وقد ضاعف من وزن نقد اليسار الفلسطيني للسوفيات، ومعهم الاحزاب الشيوعية العربية، واقع موقف الاتحاد السوفياتي والاحزاب الشيوعية العربية من الاعتراف باسرائيل والتسوية السياسية في المنطقة.

ويمكن ملاحظة ان الوثائق الاساسية الاولى للشعبية والديمقراطية كانت تغيّب أي ذكر للاتحاد السوفياتي. وفي وثيقة «الاستراتيجية السياسية والتنظيمية» للجبهة الشعبية، وضع الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية كحلفاء محتملين في مؤخرة حلفاء الثورة الفلسطينية، بعد حركات التحرر الوطني في العالم والصين. وقد اعتبرت الجبهة الديمقراطية ان المواقف الخاطئة للاتحاد السوفياتي تجاه القضية الفلسطينية ومسألة وجود اسرائيل ومسألة الحل السلمي وحل الصراع مع الامبريالية سلباً تتنافى مع المبادىء التي تحملها، والتي تنادي بحرية الشعوب وحقها في تقرير مصيرها، وبرفض أشكال القهر كافة، ومن بينها القهر القومي، والتي تحلّل الامبريالية على انها نظام استغلالي معادٍ لحريات الشعوب والجماهير، ولا يمكن قهره الاّ بالكفاح الثوري المسلّح.

وقدّرت الجبهة، تقديراً عالياً، عدداً من الدول الاشتراكية الاخرى، كفيتنام وكوريا الشمالية والصين واليابان وكوبا، تجاه قضية النضال الوطني الفلسطيني، ومسائل التحرر الوطني العربية، والصراع ضد الامبريالية والصهيونية[٣١]. وقد أصدرت الجبهة الديمقراطية بياناً، بمناسبة الاول من أيار (مايو) ١٩٦٩، طالبت فيه القيادة في الاتحاد السوفياتي بـ «ان تراجع الموقف البيروقراطي الستاليني الخاطىء من المسألة الفلسطينية وتتراجع عنه، وان تتخذ موقفاً ماركسياً ـ لينينياً صحيحاً من المسألة الفلسطينية؛ موقفاً أمميّاً بروليتارياً بعيداً من كافة المواقف البيروقراطية والشوفينية ' القومية العنصرية ' ، الموقف القائم على حق كل شعب من الشعوب في تقرير مصيره على أرضه...»[٣٢].

هذا الابتعاد الواضح من السوفيات، ايديولوجياً وسياسياً، لم يكن يعني ان اليسار الفلسطيني كان متماسكاً على لون معيّن، او مدرسة بعينها، من ألوان ومدارس الماركسية الاخرى. فعلى الرغم من اقتراب ماركسية اليسار الفلسطيني، بشكل عام، من الماوية، واستهوائها للماركسية «الجيفارية»، الاّ انها لم تكن تمثّل تياراً ماوياً، او جيفارياً، أو حتى تروتسكياً صرفاً. ولعل بنية ايديولوجية اليسار الفلسطيني، التي اتّسعت لكل تلك التلاوين، وتعاملت معها بصورة انتقائية، لم تكن متماسكة

على لون ماركسي محـدّد؛ وبـالتـالي، فقـد كانت قدرتها على التغيّر والانتقال الى ناصية الماركسية السـوفيـاتيـة امراً ممكناً، كما أثبت ذلك المسار اللاحق لتطوّر الفكر الماركسي لليسار الفلسطيني (الشعبية والديمقراطية)، وخاصة مع أفول نجم الماوية، واليسار الجديد في اوروبا، وتداعي الحركات الماركسية الثورية في اميركا اللاتينية.

ولا شك في ان ضعف الاستيعاب للماركسية، الناشىء عن حداثة الصلة بها، كان بارزاً في أدبيات اليسـار الفلسـطيني. ولعلّ أبرز نموذج على ذلك الالتباس الواضح في ما اذا كانت الماركسية، او الاشتراكية العلمية، هي فكر ونظرية الطبقة العاملة، أم فكر ونظرية العمّال والفلاحين معاً. وفي احدى الوثائق «الديمقراطية» اعتبرت الجبهة ان هذا العصر هو «عصر الاستعمار والامبريالية» وليس عصر انتصار الاشتراكية، كما دأبت الادبيات الماركسية كافة، منذ انتصار الثورة البلشفية في روسيا، على تسميتـه. ومن آيـات هذا الضعف، أيضـاً، التطرّف اليساري المقرون باللفظية العالية والطنّانة، والاقتباسات المجرّدة والمعزولة عن السياق الذي جاءت به أصلاً، والبعد من الملموس، على الرغم من التكرار الممل، في كثير من الاحيان، لتعبير «الواقع الملموس»، والنقل الحرفي، أحياناً، لتجارب بعض القوى والحركات الثورية، ومحاولة تطبيقها على الواقع الفلسطيني، دونما اعتبار لمدى ملاءمة الواقع الفلسطيني لها.

وانسجاماً مع التطرّف الايديولوجي، كان التطرّف السياسي وجهاً آخر لهذا التطرّف الايديولوجي. وقد عبّر ذلك عن نفسه في معظم مواقف اليسار الفلسطيني. وكمثال بارز على ذلك تبنّي شعارات مثل: «السلطة كل السلطة للمقاومة» (الجبهة الديمقراطية)، «وراء العدو في كل مكان» (الجبهة الشعبية)، بالاضافة الى استبعاد البرجوازية الكبيرة والمتوسطة وكبار ملّاك الاراضي الفلسطينيين من قوى الثورة الفلسطينية. ولقد شكّلت ظاهرة انقسام اليسار وانشقاقاته وتشرذمه لأتفه الأسباب، سمة رئيسة رافقت مسيرته. ويمكن ملاحظة ذلك ليس فقط في انبثاق الجبهة الديمقراطية، بل في تشكّل عدد من القوى الماركسية الجديدة.

ظاهرة انتشار القوى الماركسية، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢

كانت فتـرة السبعينات من أخصب فترات توسّع وانتشار الفكر الماركسي، سواء بالنسبة الى الفصائل التي انتقلت لتبنّي الماركسية، أو للقوى الجديدة التي نشأت على أساس تبنّي هذا الفكر، أو حتى بالنسبة الى بعض القوى الوطنية التي تبلورت في داخلها اتجاهات ماركسية، مثل «فتح» و«الصاعقة». وسوف نحاول في ما يلي ان نقف عند أهم تلك القوى.

بالنسبـة الى «فتـح»، امتـد تأثير الماركسية الى داخلها، بارهاصات تشكّل بعض المجموعات الماركسية داخل الحركة قبل العام ١٩٧٠. لكن تلك المجموعات ظهرت بصورة واضحة وبرز دورها خلال النصف الاول من السبعينات. وقد تحلّقت هذه المجموعات حول بعض الشخصيات المعروفة داخل «فتح»، مثل ماجد ابو شرار، وناجي علوش، ومنير شفيق، حيث كانت ماركسية المجموعة المتحلقة حول هذا الاخـير، ذات صبغة ماوية واضحة، وتركز وزنها الرئيس داخل الجسم الطلابي للحركة وبعض القوات؛ أمّا «مجموعة ماجد ابو شرار»، فكانت أقرب الى الماركسية السوفياتية، وقد اقتصر نفوذها على بعض الكادرات الاعلامية والصحافية في الحركة.

بالنسبـة الى «الصاعقة»، فقد تأثرت بالفكر الماركسي في سياق التأثر العام بالماركسية، الذي

مثّله خط جماعة صلاح جديد في حزب البعث، حيث كان أغلب قيادة الصاعقة، قبل العام ١٩٧٠، ينتمي الى هذا الجناح.

وقد أشارت «وثيقة خاصة» للصاعقة الى مستوى، وطريقة، هذا التأثر، حيث جاء في الوثيقة: «ان الايمان بأية عقيدة لا يتمّ بمجرد رفع شعار تلك العقيدة، وانما يتمّ ذلك من خلال الممارسات الصادقة والحقيقية لتلك العقيدة. ومنظمة الصاعقة تلتزم فكرة الحزب [البعث] المنطلقة من الايمان بالاشتراكية العلمية لرؤية الحقيقة الواضحة في ان الصراع الطبقي، في وطننا، هو حقيقة ثابتة لم يتبلور نتيجة انقسام حادّ في المجتمع بين قلّة من الرأسماليين وطبقة من العمّال، وانما برز نتيجة عجز طبقات مهترئة اقطاعية وبرجوازية عن قيادة، وحماية، ثروات الوطن العربي من الغزو الاستعماري، وعن عجزها عن تطوير المؤسسات المتخلّفة القديمة لانقاذ الجماهير العربية الواسعة من الجوع والفقر»(٣٣).

واستنتجت الوثيقة، من هذا كله، «ان الممارسات الفعلية لـ ' الطلائع' ، انطلاقاً من الايمان بتلك الرؤية، هي ممارسات باتجاه الاشتراكية العلمية؛ والحزب يسهر، باستمرار، على تثيقف كوادر المنظمة بالثقافة الماركسية اللينينية، وان كان، حتى الآن، لا يطلق على نفسه انه حزب ماركسي ـ لينيني، ويترك للتحوّلات التاريخية، التي تواجه النضال الجماهيري، ان يتفاعل من خلالها فكر الحزب للأخذ من النظرية الاشتراكية بما يتلاءم وحاجات المجتمع العربي»(٣٤).

لكن يبدو ان تأثر «الصاعقة» بالماركسية لم يدم طويلاً، وانتهى، في الواقع، بتصفية جناح صلاح جديد في السلطة بسوريا. «وقبل القيام بحركته التصحيحية او انقلابه الابيض، أرسل حافظ الاسد وحدات من الجيش السوري، فطوّقت قواعد الصاعقة في سوريا، وشلّت حركتها. وما أن تمّ له الاستيلاء على السلطة، حتى تخلّص من العناصر الموالية لصلاح جديد في المنظمة؛ واستمر هذا الاجراء ردحاً من الوقت، فأضعف المنظمة ككل. وحاول الاسد تنفيذ هذه التغييرات من طريق مؤتمر للفرع الفلسطيني في حزب البعث؛ لكن هذا لم يؤد الى نتيجة، وقامت السلطات السورية باعتقال العديد من زعماء ' الصاعقة' ، في حزيران (يونيو) ١٩٧١، وعيّنت زهير محسن أميناً عاماً للمنظمة»(٣٥).

وبالنسبة الى جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، فقد انفتحت على الماركسية، في العام ١٩٦٩. وجاء في مشروع ميثاقها انها تؤمن بالنضال الاشتراكي، و«ان التغيير الاجتماعي الاشتراكي لا يمكن ان يتحقّق الاّ من خلال نضال طبقي تحرري على أساس علمي. ولذلك تؤمن الجبهة بقوانين التطوّر الاجتماعية العلمية، التي اثبتت التجربة حقيقتها العملية، وتنفتح، انفتاحاً واعياً، على جميع التجارب الاشتراكية في العالم، وخاصة على الماركسية ـ اللينينية والتجارب الاشتراكية التي قامت في بعض الدول العربية». أي ان الجبهة لم تقتصر، في انفتاحها الذي اعتبرته «واعياً»، على الماركسية فقط.

وقد رأت الجبهة، في مشروع ميثاقها، «ان قوى الشعب العامل، من فلاحين وعمّال ومثقفين ثوريين فقراء [أي ليس الطبقة العاملة، بل الفلاحين أولاً، وليس المثقفين الثوريين، بل الفقراء منهم]، هي الطبقة الثورية التقدمية [وليس الطبقات]، وهي مادة الثورة الاساسية التي تصارع الطبقة البرجوازية الكبيرة [أي باعتبار ان هذه الطبقة معادية] وتصارع معها قوى الاستعمار الصهيونية، من أجل ازالة الاستغلال والاحتلال. وهذه الطبقة هي الطبقة التي تريد التغيير حقاً، وتناضل، بصلابة، في سبيل احداث التغيير الثوري الاجتماعي السياسي، وهي التي تصمد في الصراع، اذا

ما أُتيح لها الوعي والتنظيم اللازمين»[٣٦].

وفي أوائل آذار (مارس) ١٩٧٢، انشقّت مجموعة من «يسار» الجبهة الشعبية، فأطلقت على نفسها اسم «الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين». واعتبرت الجبهة الثورية، من بين أسباب انشقاقها، «ان الخط العام لسياسة الجبهة [الشعبية] هو خط يعبّر عن الطبيعة الحقيقية لتكوين الجبهة، وهي الطبيعة الطبقية والنظرية البرجوازية الصغيرة. ومن هنا، ولأن الخط السياسي للجبهة لم يكن خطاً جذرياً، ولوجود اتجاهات ثورية وجذرية ضمن بنية الجبهة الشعبية، فان سلسلة من الصراعات حول مجمل القضايا النظرية، والسياسية، والتنظيمية، التي تشكّل الخط العام للحركة الثورية الفلسطينية، قد احتدمت. وانقسمت الجبهة الشعبية على أساسها الى فريقين: الاول 'يساري'، والآخر 'يميني'»[٣٧].

وكانت أبرز قضايا الصراع التي نجم عنها الانشقاق، من وجهة نظر الاتجاه اليساري:

١ ـ الموقف من النظام في الاردن: «ففي الوقت الذي كان 'اليسار' يؤكد ان الاستعداد لمواجهة النظام... [يستدعي] عملية فضح، وتعرية، منهجية لطبيعة الرجعية العميلة، وارتباطه مع الامبريالية... كان 'اليمين' يطرح خطاً يمينياً يتجسّد في رفض عملية التعرية والفضح، وبالتالي التعبئة الجماهيرية، تحت شعار ان هذه السياسة تستفزّ النظام»[٣٨].

٢ ـ الموقف من الوحدة الوطنية: حيث تجسّدت سياسة «اليمين» في «مجموعة من المواقف الذاتية، فنراه، تارة، يقاطع أي شكل من أشكال التحالف طالما ان هذا التحالف لا يضمن له مزيداً من المقاعد في المجلس الوطني؛ وتارة أخرى يدعو الى صيغة تتقارب مع صيغ التجميع الشكلية، ويرفض أي شكل من أشكال التحالف مع القوى اليسارية والتقدمية ضمن حركة المقاومة». بالمقابل، انتهج «اليسار» سياسة تقوم على الدعوة الى انشاء تحالفات وطيدة مع القوى اليسارية والتقدمية وكل الفصائل الوطنية «الشريفة» ضمن حركة المقاومة، وتحديد المواقف من أشكال التحالف القائمة، ليس «على أساس عدد المقاعد المقررة لنا والدخول الى لعبة الكراسي البرجوازية، وانما من خلال مدى ما توفّره هذه الاشكال من فرص النضال، من أجل تصحيح صورة التحالف الوطني القائمة، بما يضمن سيادة البرامج الوطنية الأكثر جذرية»[٣٩].

٣ ـ الموقف من خطف الطائرات: «لقد مثّلت عمليات خطف الطائرات نقطة صراع أساسية بين اليسار واليمين في الجبهة الشعبية، ذلك لأن انتهاج هذا الخط، فضلاً عن معاكسته للالتزام النظري بالماركسية ـ اللينينية، فانه جلب مجموعة من الاضرار الى الثورة الفلسطينية»[٤٠].

٤ ـ الموقف من أنظمة البرجوازية الجديدة وحركة التحرر الوطني العربية، حيث كان هناك موقفان: موقف «اليسار» الذي غلّب «العلاقة مع الجماهير العربية على العلاقة مع الانظمة البرجوازية»، وموقف «اليمين» «الذي كان يغلّب العلاقة مع الانظمة على العلاقة مع الجماهير وقواها الوطنية والتقدمية»[٤١].

٥ ـ الموقف من مبدأ الانقلابات العسكرية: على الرغم من ان الادانة الرسمية لمبدأ الانقلابات، «الذي من المفروض ان يتضمّنه التزامنا الثوري، الّا ان الجناح 'اليميني' انتهج سياسة انقلابية تجسّدت في الأساليب التي اعتمدت وحكمت عملنا ضمن المؤسسة العسكرية الاردنية، حيث جرى التوجه الى الارتباط بمجموعة من كبار الضباط، لكي يكونوا الاداة الرئيسة لحل التناقض مع

السلطة الرجعيـة، بدلاً من الاعتمـاد على العمـل الدعـاوي، والسيـاسي، والعسكري، داخل هذه المؤسسة، من اجل حلّها واعادة صياغتها بشكل ثوري»[٤٢].

وبالنسبة الى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، فانها لم تخرج، بدورها، عن تلك المـوجة. فبعد ان أكدت، في أعقاب ولادتها مباشرة، في ميثاقها (المادة الثالثة، الباب الثاني)، «ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تنظيم ليس له انتماء الاّ القضية العربية، التي يأتي في طليعتها تحرير فلسطين»[٤٣]، غيّرت هذا الموقف، تماماً، في المؤتمر الرابع للجبهة (آب ـ اغسطس ١٩٧٣)، حيث أعلن البـرنـامـج السيـاسي للجبهـة انه «باعتبارنا ثورة تستهدف تحرير الارض والانسان، وبـاعتبـارنـا جزءاً من حركـة التحـرر العـربية، وجزءاً من حركة التحرر العالمية ضد الاستعمار والامبـريالية، المتمثّل، أساساً، في الاستعمار الامبريالي الاستيطاني الصهيوني [على] أرض ترابنا الوطني... تنتهـج خطاً يسـاريـاً ثورياً يعتمد ايديولوجية الطبقة العاملة، نظرية الشعوب المقهورة والمستغَلة، للتخلّص من قهرها القومي وظلمها الاجتماعي، والدليل النظري والعلمي لتحرّرها القومي والوطني، وبناء وطنها المستقل، وترسيخ أُسس دولتها الاشتراكية»[٤٤].

وفي العام ١٩٧٣، أُجريت محاولة لتأسيس حزب شيوعي فلسطيني. وقد قامت بالمحاولة مجموعة من الكوادر التي كانت تنتمي الى الحزب الشيوعي الاردني والحزب الشيوعي في قطاع غزة. وقد أصدر الحزب بياناً سياسياً وبرنامجاً سياسياً، وتولّى الهيئة القيادية فيه كل من د. زياد كيّالي، واحمد ابو شاور، ومحمد ابو طماعة، وعطية مقداد، وفهد، وعبد الرحمن عوض الله. لكن المحاولة لم تدم أكثر من شهـور، حيث اختلف أعضـاء القيادة فيما بينهم، وانتهت المحاولة الى الفشل. وقد اتخذ الحزب الشيوعي الاردني موقفاً معارضاً للخطوة، واعتبرها في مواجهته[٤٥].

وفي الربـع الأخير من العام ١٩٧٣، ظهرت «المنظمة الشيوعية العربية». وقد طرحت المنظمة نفسها «كجزء ساهم في بناء البديل التاريخي، الذي يأخذ على عاتقه حلّ كافة المسائل التي عجزت الانظمة البرجوازية العربية عن حلّها، والتي أكدت حرب تشرين [الاول ـ اكتوبر ١٩٧٣] حقيقتها وطبيعة تركيبتها العاجزة، وذلك عبر ثورة اشتراكية على طريق بناء المجتمع الشيوعي؛ كما كانت ولادة المنظمة الشيوعية العربية رداً، عملياً، على كل القوى والاحزاب الاصلاحية والتحريفية التي تختبىء وراء ستار عدم فضح الظرف الموضوعي والذاتي، والتي لم تجرؤ على تخطّي نظرتها الاقليمية في اطروحاتها، ولم تكن، بالنهاية، الاّ في خدمة السلطة ـ الدولة، منسلخة، بذلك، عن الجماهير الشعبية التي لا تكاد تحسّ بها»[٤٦].

اتّبعت المنظمة خطاً ارهابياً سبيلاً الى تحقيق اهدافها. واعتبرت ان من واجب الثوريين «خوض النضال المسلّح كخطوة لبناء الحزب الثوري العربي المقاتل على طريق حل المسألة الوطنية وانجاز المـرحلة الديمقراطية وبناء المجتمع الاشتراكي العربي عبر ثورة اشتراكية بقيادة الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء». وخلال العامين ١٩٧٤ و١٩٧٥ قامت المنظمة بسلسلة من العمليات الارهابية في لبنان وسوريا، مثل نسف شركة التأمين الاميركية في صيدا (تموز ـ يوليو ١٩٧٤)، ونسف «بنك اوف شيكـاغو» في بيروت (تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٤)، ونسف شركة مياه الصحة، ونسف محلات سبينس في الرملة البيضاء وفردان في بيروت، ونسف بنك الاعتماد والتجارة الدولي (آذار ـ مارس ١٩٧٥)، ونسف مكاتب آي.تي.ان. (أيار ـ مايو ١٩٧٥)، والسطو على عدد من المصارف؛ كما قامت بوضع عبوة ناسفة في الجناح الاميركي، في معرض دمشق الدولي (١٤/٨/١٩٧٤).

وقد اعتقلت السلطات السورية عدداً من أعضاء التنظيم، ونفّذت حكم الاعدام بخمسة منهم، هم علي الغضبان، ومحمد غيّاث شيحة، ووليد عدوان، وعلي عبدالله حوراني، ومحمد خير نايف؛ كما حكمت بالاشغال الشاقة على عدد آخر.

وفي أعقاب هذه الضربة، انتهت المنظمة عملياً، ولم يعد يسمع بوجود لها منذ العام ١٩٧٦.

وفي أواخر العام ١٩٧٣، بادرت قيادة الحزب الشيوعي السوري الى الاعلان عن قيام «التنظيم الفلسطيني في الحزب الشيوعي السوري»[٤٧]. وعندما حدث انشقاق الحزب الشيوعي السوري (منظمات القاعدة)، جماعة مراد يوسف، انقسم التنظيم الفلسطيني الى قسمين: ١ ـ التنظيم الشيوعي الفلسطيني (سعد العزّوني وعطية مقداد) وقف الى جانب جماعة مراد يوسف (منظمات القاعدة)؛ ٢ ـ التنظيم الشيوعي الفلسطيني (علي آغا) ظل في اطار الحزب الشيوعي السوري (خالد بكداش).

دخلت مجموعة علي آغا الحزب الشيوعي الفلسطيني في العام ١٩٨٤. أمّا مجموعة العزّوني، وبعد ان قررت الالتحاق بالحزب الشيوعي الفلسطيني، اختلفت مع قيادة الحزب في اثناء عملية الدمج، وخرجت لتؤسس منظمة جديدة اطلقت على نفسها اسم «عصبة الشيوعيين الفلسطينيين». وفي العام ١٩٨٤، انقسمت العصبة الى مجموعتين: احداهما بقيادة العزوني، والاخرى بقيادة عطية مقداد. وفي العام ١٩٨٦، عادت مجموعة العزوني، كأفراد، الى الحزب الشيوعي الفلسطيني[٤٨].

ثمّ تأسست «منظمة الشيوعيين الفلسطينيين في لبنان» في مطلع كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤. وقد قام بتشكيل المنظمة عدد من الشيوعيين الفلسطينيين المقيمين على الساحة اللبنانية، وغالبيتهم ممّن كانت لهم ارتباطات سابقة بالحزب الشيوعي في قطاع غزة[٤٩]. وقد أصدرت المنظمة نشرة شهرية تحمل اسم «سنعود».

وفي أواخر تموز (يوليو) ١٩٧٥، اتخذ الحزب الشيوعي الاردني قراراً بتسمية فرع الحزب في الضفة الغربية، باعتباره أكبر تجمّع للشيوعيين الفلسطينيين، باسم «التنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية»، وذلك كخطوة تمهيدية على طريق اقامة الحزب الشيوعي الفلسطيني[٥٠].

وفي ٢٧/٤/١٩٧٧، تأسّست «جبهة التحرير الفلسطينية»، بعد صراع عنيف دام حوالى سنتين داخل التنظيم الأم الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، وذلك اثر وقوف احمد جبريل الى جانب التدخّل السوري في لبنان.

كان معظم قيادات جبهة التحرير الفلسطينية يمثل التيار الراديكالي، والأقرب الى تبنّي الماركسية داخل القيادة العامة. ولذلك عندما عقدت جبهة التحرير الفلسطينية مؤتمرها الخامس، في العام ١٩٧٧، (اعتبرته الخامس لأن المؤتمر الذي سبقه، ١٩٧٣، للقيادة العامة كان يحمل الرقم ٤)، قرّرت الابقاء على الوثائق السابقة (البرنامج السياسي والنظام الداخلي) والتي كانت تنص على تبنّي فكر الطبقة العاملة. وفي المؤتمر السادس للجبهة (١٩٧٩)، أجرت الجبهة تعديلاً جزئياً على تبنّيها لفكر الطبقة العاملة؛ اذ جاء، في النظام الداخلي، ان «جبهة التحرير الفلسطينية تنظيم ديمقراطي ثوري يتطوّر باتجاه امتلاك نظرية الاشتراكية العلمية»[٥١].

وفي النصف الثاني من العام ١٩٧٧، أقدمت مجموعة من الشيوعيين الفلسطينيين، ممّن ينتمون الى الحزب الشيوعي الاردني (الكادر اللينيني)، على تأسيس حزب شيوعي فلسطيني. وقد اتبع

هذا الحزب المواقف والسياسات عينها التي تبنّاها الحزب الشيوعي الاردني (الكادر اللينيني). تولّى فؤاد قسّيس المسؤولية الاولى (الامين العام) في الحزب. وظل حجم الحزب ووزنه محدودين حتى أواخر العام ١٩٨٩، عندما أعلن الحزب عن حل نفسه والتحاق اعضائه، كأفراد، بالحزب الشيوعي الفلسطيني، الذي تأسس في شباط (فبراير) ١٩٨٢[٥٢].

وفي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧، تأسس «حزب العمّال الشيوعي الفلسطيني» على يد مجموعات وأفراد عديدين، كان بعضهم ينتمي الى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والبعض الآخر الى «فتح». وكان قسم من هؤلاء يدرسون في مصر، حيث تأثروا، هناك، بحزب العمّال الشيوعي المصري. وتبنّوا خطه الفكري والسياسي. في ٢٢ كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٧٧، أصدر الحزب جريدة جماهيرية اسبوعية (نشرة استانسيل) تحمل اسم «طريق الانتصار»، كجريدة مشتركة لحزب العمّال الشيوعي الفلسطيني وحزب العمّال الشيوعي اللبناني (تمّ حل الحزب اللبناني، باعتباره حزباً وهمياً، العام ١٩٨١). وقد تضمّن العدد الاول بيان الاشهار عن الحزبين. في بيان الاشهار، اعتبر الحزب انه «ليس من قبيل الصدفة ان نرفع شعار حزب العمّال، لأن نهجنا، وبرنامجنا، وتوجّهنا يسترشد، الى أبعد حدّ، بخط حزب العمّال الشيوعي المصري، الثوري المتماسك، خاصة مواقفه من القضية الفلسطينية، وخاصة موقفه من الحرب الاهلية اللبنانية... اننا نرى ضرورة رفع هذا الشعار في العالم العربي، شعار حزب العمّال في مواجهة الاحزاب الشيوعية التحريفية التي ساد خطها في السابق [على] الساحة العربية، وقادت نضال الطبقة العاملة، والنضال الوطني، الى ما أدّت اليه للتأكيد على هذا النهج الثوري المتماسك الماركسي ـ اللينيني...»[٥٣].

اتّسمت مواقف وسياسات الحزب، في سنواته الاولى، بالتطرّف الشديد ازاء مجمل القضايا، بما في ذلك الموقف من الاتحاد السوفياتي، الذي وصفت سياسته بالمراجعة اليمينية. وقد أدّى ذلك الى ضعف الحزب، وعزلته، وخروج عدد كبير من اعضائه. لكن مؤتمر الحزب، الذي عقد في آب ـ أيلول (اغسطس ـ سبتمبر) ١٩٨١، شكّل محطة هامّة باتجاه تخلّي الحزب عن الكثير من مواقفه المتطرّفة، وان كان ذلك تمّ بشكل تدريجي؛ ولا يزال الحزب، حتى الآن، من دون برنامج سياسي.

في أواخر شباط (فبراير) ١٩٨٠، تمّ انجاز خطوة جديدة على طريق قيام الحزب الشيوعي الفلسطيني، حيث اتخذت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاردني قراراً بتشكيل «التنظيم الشيوعي الفلسطيني في لبنان»[٥٤]. وأصدر التنظيم نشرة بعنوان «المقاومة الشعبية».

وفي العاشر من شباط (فبراير) ١٩٨٢ صدر بيان الاعلان عن تأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني. وجاء في البيان انه «بعد الاتفاق مع الشيوعيين الفلسطينيين في منظمات الحزب الشيوعي الاردني في الخارج، وبموافقة الحزب الشيوعي الاردني، وبعد استكمال الاجراءات التنظيمية المناسبة، قرّر التنظيم الشيوعي الفلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة، الاعلان عن قيام الحزب الشيوعي الفلسطيني، الذي يضمّ، في صفوفه، بالاضافة اليه، التنظيم الشيوعي في لبنان والشيوعيين الفلسطينيين المنتسبين الى منظمات الحزب الشيوعي الاردني في الخارج»[٥٥].

وفي أعقاب صدور بيان الاعلان عن تأسيس الحزب، أُجريت مباحثات مستفيضة بين اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، من جهة، واللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة، من جهة أخرى، تمخّضت، في مطلع العام ١٩٨٣، عن اتفاق يقضي باعلان حل الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة، وانخراط اعضائه في منظمات الحزب الشيوعي الفلسطيني[٥٦].

وفي السنوات التالية، التحق بصفوف الحزب كل من التنظيم الفلسطيني في الحزب الشيوعي السوري والحزب الشيوعي الفلسطيني (الكادر اللينيني)[٥٧].

يتّضح ممّا تقدّم ان ظاهرة «التمركس» ـ اذا صحّ ان نسميها كذلك ـ أو الانجذاب الواسع نحو الماركسية، الذي عبّر عنه هذا العدد الكبير من التنظيمات والقوى التي رفعت راية هذا الفكر، قد تلازم مع حدثين سياسيين كبيرين ومتناقضين في نتائجهما، في آن: الاول، خروج المقاومة الفلسطينية من الاردن، وما رافق ذلك من حالة تأزم شديد ومأزق ضخم أعاد، بقوة، طرح موضوع ضرورة الحزب الثوري، وان لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية؛ والثاني، الانتصار الذي حققته م.ت.ف. في أعقاب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، والمتمثل في انتزاع المنظمة الاعتراف بها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، حيث كان هذا الحدث ذا تأثير كبير في شدّ انتباه اقسام واسعة من الشيوعيين الفلسطينيين داخل الحزب الشيوعي الاردني، والحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة، والشيوعيين الفلسطينيين في اطار الحزب الشيوعي السوري، نحو أهمية الشروع في تأسيس حزب شيوعي فلسطيني.

وقد اختلف السياق الجديد في ظاهرة انتشار الماركسية فترة السبعينات، من زاوية دخول المجموعات الشيوعية الفلسطينية التقليدية (امتدادات عصبة التحرر الوطني)، بنشاط، على المسرح السياسي الفلسطيني. وقد عزز ذلك وزن عملية الانحياز المتزايد الى «الماركسية السوفياتية»، خاصة مع تراجع الظاهرة الماوية واليسار الجديد، على المستوى العالمي. في المقابل، كانت العلاقات الفلسطينية ـ السوفياتية آخذة في التعاظم. ويمكن ان نلحظ ان عدداً من بين القوى التي اتجهت الى تبنّي الماركسية، او الاسترشاد بها، مثل «القيادة العامة» وجبهة التحرير الفلسطينية وجبهة النضال الشعبي، كانت في ماركسيتها انما تجاري موجة عامّة لانتشار الفكر الماركسي. ولم يقترن أمر التبنّي، أو الاسترشاد، بخطوات سياسية وتنظيمية وتثقيفية تعكس هذا التوجه. ولعلّ تخلي جبهة التحرير الفلسطينية، في مؤتمرها الوطني العام السابع، عن الاسترشاد بالاشتراكية العلمية، وتحديد هويّتها كتنظيم وطني فقط، وليس ديمقراطياً ثورياً، يؤكد الطابع العابر لتبنّي الفكر الماركسي.

الانتقال الى مواقع «الماركسية السوفياتية»

من بين قوى اليسار الفلسطيني التي أتينا على ذكرها، ظلت الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والشيوعيون الفلسطينيون الذين توحّدوا في اطار الحزب الشيوعي الفلسطيني (١٩٨٢)، أهمّ قوى اليسار وزناً وتأثيراً، خاصة وان بعض تلك القوى، مثل الجبهة الثورية والمنظمة الشيوعية العربية، قد انتهى، والبعض الآخر، مثل حزب العمّال الشيوعي الفلسطيني والحزب الشيوعي الفلسطيني (الكادر اللينيني)، بقي محدود الحجم والتأثير. أمّا بعض التنظيمات التي تبنّت الماركسية، كجبهة النضال الشعبي و«القيادة العامة» وجبهة التحرير الفلسطينية، فقد اثبت ان ماركسيته لم تكن أكثر من «حالة عابرة». وحتى بالنسبة الى المجموعات الماركسية داخل «فتح»، فقد فقدت دورها ووزنها كمجموعات، وذابت في الجسم الوطني لـ «فتح»، بل ان بعض رموز هذه المجموعات، مثل منير شفيق، تخلّى، تماماً، عن الماركسية.

ظل الشيوعيون الفلسطينيون، سواء قبل تأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني، أو بعده، موالين تماماً، في ماركسيتهم وسياستهم، للاتحاد السوفياتي؛ وهيهات ان يجد احد، في أدبيات

ووثائق وصحف الشيوعيين كافة، أي موقف في أي قضية تعارض، أو اختلاف، مع الموقف السوفياتي. ومن هذه الزاوية، كان المثل الذي يضرب عنهم بأنهم يرفعون مظلاتهم عندما يسقط المطر في موسكو يحمل قدراً كبيراً من الحقيقة. باختصار، لم يكن الشيوعيون الفلسطينيون بحاجة الى التحوّل، فكرياً وسياسياً، نحو السوفيات؛ وفي الوقت عينه، لم يكونوا بالحجم والنفوذ اللذين يمكّناهم من التأثير في الخط السياسي والايديولوجي الذي كان يتفاعل داخل قوى اليسار الفلسطيني بحيث يمكن جذبه باتجاه ناصية الايديولوجية والسياسة السوفياتيين. وكان من المفارقات التي لا تخلو من دلالة ان يكون ياسر عرفات، الزعيم الوطني غير الماركسي، هو الذي فتح بوّابة العلاقة بين قوى اليسار الفلسطيني وبين السوفيات؛ هذه العلاقة التي شكّلت احد أهمّ عناصر التأثير في تطوّر الموقفين، الفكري والسياسي، للجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية باتجاه السوفيات. فكيف جرى هذا المسار؟

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

ظل اعتقاد الجبهة الشعبية، بعد أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، راسخاً بضرورة التحوّل الى حزب ماركسي ـ لينيني، وضرورة ان يكون هذا الحزب في مقدّم قيادة المقاومة الفلسطينية، لأن من شأن ذلك ان يقلّل من «سلبيات المقاومة»، ويجعلها في وضع أفضل من الوضع الذي تعيشه. «ان مثل هذه القيادة وهذا الحزب كفيلان بأن يضعا الجماهير في صورة الاوضاع الحقيقية التي تحيط بها؛ وضعاً يجعل من تعبئتها، وحشدها، أكثر فعالية وقدرة على الصمود، وأقرب الى احتمالات النصر على الاعداء»[٥٨].

وعلى المستوى السياسي، استمرت «الشعبية» في تبنّي خط سياسي متشدّد، فطالبت باسقاط النظام في الاردن، لأن ذلك «اصبح مطلباً تاريخياً لجماهير شعبنا الطامحة الى الحرية والتحرر». ودعت الى وحدة الحركة الوطنية الاردنية، وترجمتها. وشدّدت على مناهضة كافة «المشاريع التصفوية الاستسلامية ومشروع الدولة الفلسطينية». ودعت الى تصعيد «العمل داخل الارض المحتلة»، وتمسّكت بشعار «ضرب المصالح الامبريالية والصهيونية خارج الارض المحتلة»، انطلاقاً من ان هذه المصالح «تشكل، في مجموعها، الشرايين التي تزوّد اسرائيل بدم حياتها، والرئة التي تمتلك، من خلالها، أسباب قوّتها، ومن واجبنا ان نتوجه الى ضرب وقطع هذه الشرايين»[٥٩].

كانت هذه المواقف السياسية، وغيرها، تشكّل احد الكوابح الهامّة التي كانت تحول دون تقدّم العلاقة بين السوفيات والجبهة الشعبية. فعلى الرغم من التراجع الواضح للنزعات الماوية والجيفارية، خلال سنوات السبعينات، داخل صفوف «الشعبية»، الاّ ان «الشعبية» لم تغادر مواقفها القديمة من السوفيات. وفي احدى وثائقها (١٩٧١)، قوّمت الموقف السوفياتي من المقاومة الفلسطينية على النحو التالي: «كان السوفيات، في بداية الامر، يؤيدون حركة المقاومة تأييداً كان يزداد تدريجياً مع نمو المقاومة وبداية صيرورتها قوة ضاغطة على اسرائيل من الممكن ان تكون عاملاً مساعداً لتطبيق الصيغة السوفياتية للتسوية في المنطقة. ولكن المقاومة، في الفترة الاخيرة (نهاية ١٩٦٩ وبداية ١٩٧٠)، بدأت تتجاوز الحدود المقدّرة لها؛ اذ أصبحت تهدّد، اجمالاً، امكانية التسوية السياسية للصراع العربي ـ الاسرائيلي، فضلاً عن ان تهديدها للنظام الرجعي في الاردن قد يستدعي تدخّل اميركا في المنطقة، الامر الذي يحمل امكانية تحوّل المنطقة الى فيتنام جديدة، ممّا ينسف كافة الاسس التي تقوم عليها السياسة السوفياتية اليوم، بالنسبة الى المنطقة، وبالنسبة الى العالم بشكل عام. ومن هنا، ومع اقتراب امكانية التسوية السياسية، في ضوء موقف ج.ع.م. [الجمهورية العربية

المتحدة] ومع بروز حركة المقاومة كقوة تهدّد هذه التسوية، أصبح موقف السوفيات، كذلك، حذراً تجاه حركة المقاومة، يخشى نتائجها وتأثيراتها؛ وبالتالي، فانه أمسى راضياً، ضمناً، عن ترويضها وتقليم أظافرها»(٦٠).

هذا التحليل كان ينأى بالشعبية عن وضع الاتحاد السوفياتي في مقدّم الحلفاء على المستوى العالمي؛ بل ظهر هناك ما يشي باستبعادهم تماماً، من خلال التأكيد «ان المطلوب من حركة المقاومة الفلسطينية هو المزيد من الانفتاح الثوري والصادق على حركات التحرر الوطني في العالم، والممثّلة في القوى اليسارية والثورية، تمهيداً لتحالفات أوثق وأوضح، بحيث تتناسق، وتزداد، على المدى الاستراتيجي لحركة ثورات الشعوب، وتوجيه ضربات الجماهير الثائرة المسلّحة الى قوى الامبريالية وأدواتها القمعية، ممثّلة بالرجعيات المحلية، وحتى تصبح كل بقعة من هذا العالم تتواجد فيها مثل هذه القوى، جحيماً لا يطاق، يحرقها، ويصفّي وجودها، ويفسح في المجال لحركة الجماهير الصاعدة»(٦١). ولم يأت أي ذكر، من قريب أو بعيد، عن الاتحاد السوفياتي.

في تلك الاثناء، حدث تطوّر محدود في العلاقة بين الجبهة الشعبية والسوفيات، حيث قام وفد مكوّن من ستة أعضاء في المكتب السياسي للجبهة الشعبية، برئاسة تيسير قبعة، الذي كان عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حينها، بزيارة لموسكو (تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٧١)، تلبية لدعوة من لجنة التضامن السوفياتية، وذلك بغرض الحصول على مساعدات سوفياتية(٦٢).

ويبدو ان هذا الانفتاح على السوفيات قد أثمر في احداث تعديلات جزئية في مواقف الجبهة الشعبية من السوفيات، والتأثر ببعض المواقف السوفياتية، خاصة في ما يتعلق بالعمليات الخارجية للجبهة الشعبية. فقد أصدرت الجبهة قراراً بايقاف عمليات خطف الطائرات. وقد برّر د. حبش هذا القرار بالقول: «لا بدّ انكم تعرفون ان هذه العمليات كانت تلقى تأييد جماهيرنا وحماسها بشكل عام؛ غير اننا بالنسبة الى أي خط من خطوطنا التكتيكية والاستراتيجية، فاننا، دائماً، نتمتع بالقدرة على مراجعة هذا الخط، في ضوء ما تفرزه الممارسة من نتائج. وبالنسبة الى هذا الخط بالذات ـ خط خطف الطائرات، وجدت، لدى زيارتي لعدد من البلدان الاشتراكية. ان هذا الموضوع ـ المفهوم من قبلنا ومن قبل جماهيرنا ـ ليس مفهوماً من قبل الاصدقاء. ان تحالفاتنا الثورية العالمية موضوع أساسي جداً بالنسبة الينا؛ واننا لا نستطيع ان نتصوّر قدرتنا على الانتصار على معسكر اسرائيل والامبريالية والصهيونية والرجعية، الاّ من خلال كونه جزءاً لا يتجزأ من معسكر الثورة العالمية المعادي لمعسكر الامبريالية»(٦٣).

لكن هذا الموقف المتقدّم من السوفيات والمعسكر الاشتراكي لم يرق الى مستوى وضع الاتحاد السوفياتي في مقدّم قيادة الثورة العالمية ضد الامبريالية، وبالتالي في مقدّم التحالفات الدولية. ففي المؤتمر الثالث للجبهة (آذار ـ مارس ١٩٧٢)، وضعت الجبهة الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية في المرتبة الثانية من التحالفات الدولية، وانْ كانت أجرت تعديلاً في موقفها من المعسكر الاشتراكي بتأكيد «الايمان بالضرورة الراهنة، والحتمية المقبلة، لوحدة المعسكر الاشتراكي، وارساء العلاقات مع دول المنظومة الاشتراكية، من خلال التزام حقيقي بهذا الايمان. ان الاهمية الراهنة لهذا الخط تعكس نفسها، بصورة مباشرة، على نبذ الاساليب الانتهازية في العلاقات الدولية والتحالفات الاممية»(٦٤).

كان من الواضح ان الجبهة الشعبية تسير بشكل بطيء، وحذر، باتجاه السوفيات،

وبطريقة يمكن وصفها بخطوتين الى أمام وخطوة الى وراء. وقد واجه هذا المسار تحدياً هامّاً في أعقاب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، وما تمخّض عنها من اندفاع في جهود التسوية والدعوة الى عقد مؤتمر دولي للسلام في جنيف، الذي أيّده السوفيات، وتشكيل الجبهة الشعبية لجبهة الرفض الفلسطينية. هذا التحدي، أو المنعطف، أصاب العلاقات بين «الشعبية» والسوفيات بسلبية وبرود واضحين؛ فلم تشارك الجبهة الشعبية ضمن الوفد الفلسطيني، برئاسة عرفات، الذي قام بزيارة موسكو في أواخر تموز (يوليو) ١٩٧٤، حيث كانت هذه الزيارة الاولى التي تتمّ بدعوة رسمية من الزعيم السوفياتي ليونيد بريجينيف[٦٥]. لكن د. حبش، حينها، قوّم العلاقة مع السوفيات بأنها «تعارضات غير عدائية، وليست تناحرية ما بين بعض المواقف التي يتخذها السوفيات ازاء القضية الفلسطينية، وما بين استراتيجية وأهداف نضال شعبنا الفلسطيني. لا أريد، هنا، ان أخوض في التفاصيل. ولكن، في تقديرنا، ان الاتحاد السوفياتي، في العام ١٩٤٨، وقع في خطأ كبير جداً، عندما أيّد قيام دولة اسرائيل كدولة عنصرية فاشية قائمة على أساس عقيدة رجعية ومرتبطة بمصالح الرأسمالية العالمية؛ والآن، في هذه الفترة بالذات، في تقديرنا ان السوفيات يقعون، أيضاً، في خطأ آخر، لا يقل خطورة عن الخطأ الذي وقعوا فيه [في] العام ١٩٤٨، وهو اعتقادهم بأنه من الممكن حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي وحل الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي من خلال التسوية المطروحة في جنيف والأسس القائمة عليها هذه التسوية». ورأى د. حبش ان «من حق الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ان تحدّد خطها السياسي، تجاه القضايا التي تواجهها الثورة، بشكل حرّ مستقل بعيداً من التبعية وبعيداً من الذيلية. وفي تقديرنا، ان هذا لا يجوز ان يسيء لرفاقنا السوفيات، لأن مبدأ التضامن الاممي لا يقوم على أساس التطابق التامّ في كافة الامور...»[٦٦].

على هذا الاساس، يمكن القول ان الشعبية حدّدت موقفها من السوفيات على النحو التالي:

١ ـ ان الاتحاد السوفياتي هو حليف استراتيجي؛ وان التحالف معه هو احد الشروط الحاسمة للانتصار؛ وترافق ذلك مع تعديل تدريجي في وضع الاتحاد السوفياتي في مقدم قائمة الحلفاء، على المستوى العالمي.

٢ ـ اتباع خط متمايز للجبهة الشعبية عن الموقف السوفياتي، وتوجيه النقد الى المواقف السوفياتية «الخاطئة» من القضية الفلسطينية والتسوية، وذلك على قاعدة التحالف.

٣ ـ في بعض الاحيان، تعدّى نقد «الشعبية» للموقف السوفياتي السياسات السوفياتية المتعلقة بالقضية الفلسطينية فطاول الموقف السوفياتي من سياسة الانفراج الدولي وتوقيع اتفاقية «سالت»، حيث حذّرت من انعكاسات هذه السياسة على تقليص دعم البلدان الاشتراكية لحركات التحرر الوطني، أو الضغط عليها لنبذ سياسة العنف ضد الامبريالية، وضبط موقفها، بحيث لا تؤدي الى توتير الوضع الدولي.

مع تراجع مسيرة التسوية، أو خروجها عن سكة القطار السوفياتي، وخاصة بعد زيارة الرئيس المصري، أنور السادات، لاسرائيل، وعقد اتفاقيتي كامب ديفيد، شهدت العلاقة بين «الشعبية» والاتحاد السوفياتي تطوّراً هامّاً، انعكس في معظم أدبيات ووثائق الجبهة. وكان المؤتمر الوطني الرابع للجبهة، في نيسان (ابريل) ١٩٨١، محطة هامة على هذا الطريق، حيث أبرزت نتائج المؤتمر، الفكرية والسياسية، مستوى الانحياز الى الموقف السوفياتي. فقد قدّمت الجبهة، في تقريرها السياسي الصادر عن المؤتمر، نقداً الى عدد من مواقفها التي كانت تختلف عن الموقف السوفياتي. ومن ذلك اعتبرت

ان موقفها القديم من سياسة الانفراج الدولي كان خطأ، ذلك «ان مسيرة الاحداث والنتائج الحسّية التي أفرزتها في ظل سياسة الانفراج أزالت هذه المخاوف، وجعلتنا نراجع هذا الموقف، ونتّخذ من سياسة التعايش السلمي الموقف الاصح. فقد بات، اليوم، واضحاً ان سياسة التعايش السلمي لم تؤد فقط الى اطراد نمو الاقتصاد الاشتراكي، وتعميق أزمة النظام الرأسمالي، وتفاقم التناقضات بين أطراف الامبريالية والتجمّعات الاحتكارية ضمن البلد الامبريالي الواحد، وانما، بالاضافة الى ذلك، لقد تحققت، في ظل هذه السياسة، مجموعة انتصارات لحركة التحرر الوطني العالمي، بمساندة الاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية»[٦٧].

لم يتوقف تعديل «الشعبية»، المبالغ فيه، عند تلك الحدود، بل اعتبر ان التدخل العسكري السوفياتي في افغانستان، والذي نقده السوفيات أنفسهم لاحقاً، قد أعطى «جواباً حاسماً [عن]... سياسة التعايش السلمي، وكيف انها لا تعطل، ولا تقلل، من مستوى التضامن الأممي لبلدان المنظومة الاشتراكية مع حركات التحرر الوطني، عندما يتوفّر العامل الذاتي لهذه الثورات»[٦٨].

كما نقدت الشعبية موقفها السابق الذي لم يكن يضع الاتحاد السوفياتي في مقدّم قائمة الحلفاء العالميين، واعتبرت ان مراجعتها للموقف القديم هي «ضرورة أساسية، لكي نجلو أية بلبلة، أو غموض، حول العملية الثورية العالمية في هذه المرحلة من التاريخ؛ وموقفنا الواضح، في اطار هذه العملية، [هو] ان بلدان المنظومة الاشتراكية، وفي مقدّمها الاتحاد السوفياتي، هي التي تشكّل القطب الذي يمثّل النظام الاشتراكي نقيض النظام الرأسمالي، وهي التي تشكّل القطب الذي تجد فيه حركات التحرر الوطني سندها في صراعها مع الامبريالية». وعلى هذا الاساس، وضعت «الشعبية»، في تقريرها، «تعزيز الصداقة وتوطيد التعاون بين الثورة الفلسطينية وبلدان المنظومة الاشتراكية، وفي مقدّمها الاتحاد السوفياتي»، في صدارة مهماتها، على الصعيد الدولي[٦٩].

بالاضافة الى ذلك، تخلّت «الشعبية» عن موقفها السابق من الصين، ووجّهت نقداً الى ذلك الموقف، وخاصة «منذ ان طرحت الصين موضوع الامبريالية الاشتراكية. لقد بقينا لفترة من الوقت مشدّدين فقط على جانب واحد من الصورة ـ جانب الصين كبلد اشتراكي بقيادة حزب شيوعي ـ يطرح موقفاً مناهضاً بشدة للامبريالية الاميركية ويساند نضال الشعب الفيتنامي والشعب الكمبودي ضد الامبريالية والرجعية، ويرفض الكيان الصهيوني والاعتراف به، دون ان نرى، بوضوح، كافة النتائج التي ستترتب على التحليل والموقف الذي اتخذته الصين من الاتحاد السوفياتي، الذي يقود النظام الاشتراكي العالمي»[٧٠].

وعلى انقاض الموقف السابق، الذي كان يضع الصين في مقدّم الحلفاء، تبنّت «الشعبية» موقفاً جديداً من الصين يكاد يكون مطابقاً للموقف السوفياتي حينذاك، واعتبرت ان «الانحراف الذي حصل في الثورة الصينية، وارتداد قيادتها، وتفسير النزاعات الانتهازية التي عبّرت عن نفسها في مجموعة مواقف ايديولوجية وسياسية وتنظيمية واقتصادية مغامرة»، كان ناجماً عن ترابط عوامل ثلاثة، هي «القيادة الصينية، من جهة، ومستوى التطوّر في المجتمع الصيني عشية انتصار الثورة، من جهة ثانية، والبنية الطبقية لقيادة الحزب الشيوعي الصيني، من جهة ثالثة»[٧١].

أمّا على المستوى السياسي الوطني، فقد تبنّت «الشعبية»، ولأول مرة، شعار «اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أي جزء يتمّ تحريره من الارض الفلسطينية دون قيد أو شرط. ان هذا الشعار يرسم أمام الثورة هدفاً مرحلياً محدّداً يرشد نضالها، من ناحية، ويشكّل حلقة وصل

بين مرحلة الصمود وتوفير قواعد الارتكاز التي نواجهها اليوم، وبين مرحلة التحرير الكامل واقامة الدولة الديمقراطية الشعبية على كامل الارض الفلسطينية»(٧٢).

وبالنسبة الى قضية التحوّل الى حزب ماركسي ـ لينيني، فقد اعتبرت الجبهة «اننا نستطيع القول، بفخر واعتزاز، اننا أنجزنا الكثير، على هذا الصعيد، أي امتلاك النظرية وتمليكها لجمهرة الاعضاء». ورأت الجبهة ان كون المؤتمر الرابع يعقد تحت شعار «المؤتمر الوطني الرابع خطوة هامّة على طريق استكمال عملية التحوّل الى بناء الحزب الماركسي ـ اللينيني والجبهة الوطنية الفلسطينية المتحدة»، فانه، بهذا الشعار، «قد لخّص مجمل المهمّات الملقاة على عاتق الحزب، خلال المرحلة المقبلة، والواقعة بين هذا المؤتمر والمؤتمر الوطني الخامس، الذي يفترض ان يعقد بعد أربع سنوات. وتتركّز المهمة الاساسية للشعار في استكمال عملية التحوّل الى حزب ماركسي ـ لينيني، الى حزب يشكل طليعة للجماهير، وقيادة لها»(٧٣).

في ضوء ذلك كله، يمكن القول ان الجبهة الشعبية قطعت أشواطاً بالغة الاهمية في عملية الانحياز الى الاتحاد السوفياتي، على المستويين، الفكري والسياسي. وقد عزّز ذلك تلقّي اعداد كبيرة من قيادات وكوادر وأعضاء الجبهة دورات تثقيفية، نظرية وسياسية، بالاضافة الى الدورات العسكرية، في الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى. لكن ذلك لم يمنع استمرار الشعبية في تحفظاتها من بعض السياسات السوفياتية الخاصة بالقضية الفلسطينية، والتسوية، وسبل حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وانْ كانت هذه الملاحظات لم تعد تطرح بالطريقة والاسلوب السابقين، ويمكن ملاحظة اختفائها من الصحافة والوثائق العلنية للجبهة.

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

منذ انعقاد مؤتمرها الاول، في العام ١٩٧٠، وحتى المؤتمر الثاني في العام ١٩٨١، لم تعقد الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين سوى مؤتمر واحد (مؤتمر استشاري)، تمّ فيه تأكيد ضرورة الانتقال بالجبهة من منظمة ديمقراطية ثورية الى حزب ماركسي ـ لينيني. ولم تتعرّض الجبهة الديمقراطية، طوال تاريخها، لأية هزّات تنظيمية جادة، أو انشقاقات، على الرغم من التغيّر الشديد الذي شهده الخط الفكري، والسياسي، للجبهة، خلال الفترة ما بين المؤتمرين. وقد كانت التغيّرات، الفكرية والسياسية والتنظيمية، خلال تلك المدة عميقة وبعيدة المدى الى درجة لا يمكن لأحد ان يصدّق ان تكون قيادة الجبهة، التي تبنّت خطاً فكرياً وسياسياً متطرّفاً من معظم القضايا، هي نفسها التي تقود ما يشبه الانقلاب على المواقف السابقة كافة، تقريباً. فبناء على قرار المؤتمر بتحويل «اللجنة المركزية الثانية المستمدة منها كافة الصلاحيات التي يمنحها النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام وللكونفرانس الحزبي، بما فيها صلاحيات اقرار البرنامج السياسي وتعديل النظام الداخلي»(٧٤)، أدخلت اللجنة المركزية للجبهة سلسلة هائلة من التغيّرات والتعديلات في المجالات الفكرية والسياسية والتنظيمية للجبهة، اتّسمت، جميعها، بالاقتراب المتزايد من الخط السوفياتي، وباقرار اللجنة المركزية، في دورتها الخامسة، في الربع الاخير من العام ١٩٧٠، البرنامج السياسي للجبهة، وتعديل النظام الداخلي (أقرّ النظام الداخلي الجديد للجبهة في الدورة الثالثة للجنة المركزية، في آب ـ اغسطس ١٩٧٢)، كانت الجبهة تتوج جهودها بالاقتراب من الخط السوفياتي وتغادر، الى غير رجعة، نزعاتها الماوية والجيفارية القديمة، وتعدّل، تعديلاً جوهرياً، في مواقفها وتحالفاتها السياسية، وخاصة في مجال مبادرتها برفع شعار «السلطة الوطنية»، وانفتاحها على السوفيات، حيث شاركت الجبهة في

الوفود الفلسطينية كافة التي قامت بزيارة لموسكو. وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤، ترأس نايف حواتمة وفد الجبهة الديمقراطية الى موسكو.

لقد عبّر البرنامج السياسي للجبهة عن مستوى التحوّل الذي طرأ على خط الجبهة، وجاء، بمجمله، شديد الاقتراب من الخط السوفياتي. ومن ذلك مثلاً:

○ ان البرنامج خلا من أي ذكر عن تدمير دولة اسرائيل، أو تصفيتها، أو القضاء عليها؛ وبدلاً من ذلك، اعتبر ان الحل الجذري للمسألة الوطنية «يكمن في ضمان حقه [الشعب الفلسطيني] في تقرير مصيره بحرية على كامل ترابه الوطني. ان هذا الهدف يتطلب انجاز الاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني، والغاء الضمّ والالحاق الهاشمي، والنضال من اجل قيام دولة ديمقراطية موحّدة في فلسطين، مناهضة للصهيونية والامبريالية، يتعايش فيها العرب واليهود، في ظل المساواة القومية الكاملة، بعيداً من أي اضطهاد، أو تمييز، قومي، أو عنصري، أو ديني، وترتبط بعلاقات وحدوية مع سائر اقطار الوطن العربي»[٧٥]. ان عبارات الدعوة الى قيام دولة ديمقراطية موحّدة، والمساواة القومية الكاملة، لا تترك مجالاً للبس حول تسليم الديمقراطية بوجود «قومية يهودية» في فلسطين؛ وبالتالي، فان لها «حقها في تقرير المصير» الذي قد يعني «حقها في الاستقلال» وليس الانضمام الى دولة ثنائية القومية. ولعل ذلك هو ما قاد فريقاً من الجبهة[٧٦]، الآن، الى رفع شعار «دولتان لشعبين».

○ اعتبر البرنامج ان التوصّل الى «الحل الجذري»، كما اسمته، «يتطلب سلسلة من التدابير السياسية الملموسة، التي تكفل الغاء الصهيونية وتعبيراتها السياسية كافة، وتتمثّل التدابير في:

١ ـ فرض الاعتراف العملي بالوجود الوطني المستقل للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره بحرية، في اطار دولة وطنية مستقلة.

٢ ـ اقرار حق جميع اللاجئين الفلسطينيين العرب في العودة الى ديارهم الاصلية وأرض وطنهم واستعادة ممتلكاتهم.

٣ ـ الغاء قانون العودة الصهيوني، ووضع حدّ للهجرة اليهودية الى فلسطين، وتصفية سائر المؤسسات الصهيونية، العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٤ ـ الغاء مظاهر التمييز القومي والعنصري والديني كافة، وتوفير الضمانات الدستورية والسياسية للتعايش والمساواة في ظل الدولة الديمقراطية الموحّدة[٧٧].

لم يأت البرنامج على أي ذكر لشعار «الكفاح المسلّح» أو «حرب التحرير الشعبية طويلة الامد» التي كانت تملأ أدبيات الجبهة في سنواتها الاولى.

واعتبر البرنامج ان القوى الطبقية المحرّكة للثورة «هي جميع الطبقات الوطنية، باستثناء قلّة قليلة من عملاء العدو وأعوان الرجعية الهاشمية، من بعض الوجهاء الاقطاعيين والرأسماليين الاشرار، وكبار الموظفين الفاسدين». وهذه القوى تتكوّن من «عمّال وفلاحين ولاجئين معدمين وبرجوازية صغيرة وبرجوازية وطنية متوسطة، والفئات المتنوّرة من كبار الملاك والرأسماليين التي تجد مصلحتها الكاملة في استعادة الحق في العودة والاستقلال الوطني وحرية تقرير المصير على تراب الوطن، وتشارك جميع هذه الطبقات في النضال المناهض للصهيونية والاحتلال الاسرائيلي والالحاق الهاشمي، الّا انها تشارك فيه بدرجات متفاوتة من الحزم والثبات والجدارة القيادية». وتبنّى البرنامج شعاراً مرحلياً يقوم على «حق شعبنا في العودة وتقرير المصير والاستقلال وبناء دولته الوطنية

على جميع الاراضي الفلسطينية التي يتمّ تحريرها ودحر الاحتلال عنها». وأكد البرنامج «ان القوى الثورية، المحرّكة لعملية التقدّم على النطاق العالمي، تتمثّل في البلدان الاشتراكية، وحركات التحرر الوطني في الاقطار النامية، وحركة الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية. وتشكّل هذه القوى حليفاً مباشراً واحتياطياً استراتيجياً عظيماً لثورتنا الوطنية»(٧٨).

لعلّ ما تقدّم يكشف، بوضوح، عن مستوى التقارب الفكري، والسياسي، الذي انتقلت اليه الجبهة الديمقراطية من الخط السوفياتي. ولقد سارت الجبهة الديمقراطية بخطوات ثابتة ضمن هذا المسار؛ فلم يلحظ، في كل أدبياتها منذ أواسط السبعينات، أي مستوى من مستويات النقد الموجّه الى الاتحاد السوفياتي بأية قضية من القضايا، بل ذهبت، في تعديل مواقفها من بعض القضايا الدولية، مثل ارتيريا والصراع الفيتنامي ـ الصيني وغيرهما، الى حدّ محاكاة الموقف السوفياتي. وقامت الجبهة بتعزيز علاقاتها مع الاحزاب الشيوعية كافة. وربما كان يحدوها الامل في ان تجد، لدى قيادة الحزب الشيوعي السوفياتي، الحظ في ان تكون هي الطرف المأمول في اقامة الحزب الشيوعي الفلسطيني. ولا شك في ان الجبهة الديمقراطية، في ظل غياب الحزب الشيوعي الفلسطيني، كانت، من حيث موقعها الايديولوجي والسياسي، أقرب القوى الفلسطينية الى موسكو. لقد جاء التقرير النظري ـ السياسي ـ التنظيمي للمؤتمر الوطني العام الثاني للجبهة الديمقراطية تتويجاً لهذا المسار. فقد قدّم الفصل الاول من التقرير تقويماً شديد الايجابية ومبالغاً فيه لانجازات المعسكر الاشتراكي في الميادين كافة «على طريق انجاز مهام بناء المجتمع الاشتراكي المتطوّر للانتقال نحو الشيوعية»(٧٩).

وفي اشارة واضحة الى موقعها، وموقفها الايديولوجي، اعتبرت الجبهة، في تقريرها، «ان أخطر ما يواجه الحركة الشيوعية العالمية تلك النزعات التي تسعى الى الانتقال بالتباين الى مستوى التناقضات العدائية، والمشاركة، باسم تأكيد استقلالها المزعوم، في جوقة العداء البرجوازية للسوفيات والبلدان الاشتراكية، ممّا يوصلها، في نهاية المطاف، الى انكار أسس الماركسية ـ اللينينية والتخريب على وحدة القوى الثورية العالمية. وتأتي النزعات من كلا الاتجاهين، اليميني واليساري الانتهازي، وتلتقي عند أهداف مشتركة، بل وتتواطأ، احياناً، ضد وحدة الحركة الثورية العالمية، رغم الاختلاف الشديد الظاهر في شعاراتها. ان مثال الدور التخريبي، الذي لعبته القيادة الصينية، يدلل على أهمية ادانة وعزل مثل هذه الاتجاهات، وفضح الاهداف الدفينة لتلك المواقف، التي تجعل من بين أبرز أهدافها تخريب علاقات الوحدة والتضامن، والاساءة الى الدور الطليعي الذي يلعبه الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية في الحركة الثورية العالمية»(٨٠).

وعلى صعيد التحوّل الى حزب ماركسي ـ لينيني، اعتبرت الجبهة انه، باقرار البرنامج السياسي وتعديل النظام الداخلي في العام ١٩٧٥، «استكملت المنظمة الحزبية ارساء الأسس الايديولوجية، والبرنامجية، والتنظيمية، لانجاز تحوّلها وتنظيم حياتها الداخلية وعلاقاتها مع الجماهير على أساس متين من المركزية الديمقراطية، ولتوطيد وحدتها الفكرية والتنظيمية، وللانطلاق على طريق البناء الوطيد للمنظمات الديمقراطية والعسكرية بوتائر سريعة وخطوات ثابتة، ولتعزيز نفوذها في الحركة الوطنية والجماهيرية داخل المناطق المحتلة، وخارجها. لقد جاء النظام الداخلي الجديد ليكثّف خلاصة خبرة المنظمة الحزبية في مضمار البناء الداخلي، والتحوّل البروليتاري، وليكرّس المفاهيم اللينينية الصحيحة حول دورها في تنظيم، وقيادة، نضال الجماهير»(٨١).

خلاصة الأمر، ان الجبهة الديمقراطية ومنذ ان غادرت مواقعها المتطرفة، ايديولوجياً

وسياسياً، بعد مجازر أيلول (سبتمبر) بفترة قليلة، اتجهت في مسار واحد لم يشهد أي منعرجات، او تعديلات، أو انقلابات، وهو مسار التقارب مع السوفيات، ايديولوجياً وسياسياً.

البيريسترويكا

قبل ان يصل ميخائيل غورباتشيوف الى رئاسة الحزب والدولة في الاتحاد السوفياتي، ويقود غمار البيريسترويكا، كانت الماركسية السوفياتية ألقت ظلالها الفكرية، والى حدّ بعيد السياسية، على معظم فصائل اليسار الفلسطيني؛ وأصبح الموقف السوفياتي من أي قضية من القضايا، بما في ذلك قضايا الوضع الداخلي الفلسطيني، يشكّل احد العناصر الهامّة، وربما الحاسمة، التي كان اليسار الفلسطيني يأخذها بعين الاعتبار في تحديد موقفه من القضية المعنيّة. ولعلّ تجربة الانشقاق الفلسطيني، وما تبعها من تطوّرات، تقدّم نموذجاً لمستوى تأثير الموقف السوفياتي في موقف اليسار الفلسطيني. فعندما اتخذ السوفيات موقفاً متحفظاً من دورة المجلس الوطني الفلسطيني في عمّان، ولم يعترفوا، صراحة، بشرعية الهيئات القيادية التي انبثقت عنه، جاء موقف اليسار مطابقاً للموقف السوفياتي. وعندما لم يؤيد السوفيات «اتفاق عمّان»، اعترض اليسار عليه. وعندما دعم السوفيات جهود توحيد فصائل المقاومة الفلسطينية في اطار م.ت.ف. ـ وكان لهم دور أساسي وهامّ في ذلك ـ كان ذلك الموقف احد العناصر الاساسية التي لعبت دوراً في نجاح دورة المجلس الوطني الفلسطيني (التوحيدية) في الجزائر، في العام ١٩٨٧. ويمكن، في الواقع، لأي متابع دقيق لتلك الفترة ان يجد في ادبيات وصحافة اليسار عشرات الاشارات التي تعكس مستوى حضور، وتأثير، الموقف السوفياتي في أخطر قضية تعرّضت لها منظمة التحرير الفلسطينية، ومسّت وحدتها ومصيرها. ويكفي، في هذا المجال، ان نشير الى البرنامج «المناهض لبرنامج ' الاستسلام' الفلسطيني ـ العربي الامبريالي»، الذي طرحه د. جورج حبش، في كلمته، في الذكرى السابعة عشرة لانطلاقة الجبهة الشعبية (كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٨٤)، حيث دعا، في احدى نقاط هذا البرنامج، الى «تعميق التحالف مع بلدان المنظومة الاشتراكية، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، من اجل اشراكها ومساهمتها في حل معضلات الساحة الفلسطينية»[٨٢].

في هذا السياق من التأثير والنفوذ السوفياتي الواضحين على قوى اليسار، جاءت البيريسترويكا التي رفع رايتها غورباتشيوف منذ تولّيه زعامة الحزب الشيوعي السوفياتي. وقد بدت البيريسترويكا، في خطواتها الاولى، وكأنها عملية اصلاح وتجديد ثورية في المجتمع الاشتراكي، كما أطلق عليها غورباتشيوف، وردّد وراءه كل اليساريين العرب باعجاب شديد أنطوى على قدر من مغازلة بعض انتقاداتهم التي ظلت مكبوتة تحت الستار الحديدي للمركزية الديمقراطية وهيبة النظام الاشتراكي الذي كانت أي محاولة لنقده تعني اعتداء على «المقدّس». لكن الاعجاب لم يخل من قدر كبير من القلق، خاصة مع الآثار المدوّية التي كانت تتكشف، شيئاً فشيئاً، مع عملية البيريسترويكا، حيث تبيّن ان ذلك المجتمع الاشتراكي، الملهم والنموذج، كان مثل وعاء يغلي؛ وبمجرد ان رفع الغطاء عنه تفجّرت تناقضاته الاقتصادية والاجتماعية والقومية والاثنية والسياسية والدينية والثقافية والروحية، الخ. وكان الربع الاخير من العام ١٩٨٩، بما شهده من تطوّرات لا يصدّقها عقل في اوروبا الشرقية، على صعيد انهيار النظم الاشتراكية، بالغ التأثير في تعاظم القلق عند اليسار الفلسطيني. وتحوّل القلق هذا عند البعض الى شكل من «اللاادرية» العالية، وتفشّت مظاهر فقدان الاتجاه. فقد سقط النموذج وتعطّلت البوصلة، وكان على جيش اليسار، المهزوم في وعيه ومنظومته الفكرية والسياسية

والتنظيمية، ان يتراجع من دون قائد، وان يعاود، من جديد، طرح سؤال المصير: من نحن؟ ولماذا؟ وماذا نريد؟ فكل المسلّمات والبديهيات السابقة التي بنى وحدته وتماسكه ووجوده ومستقبله عليها، لم تعد «صالحة للاستعمال»، واهتز اليقين «الايماني» بها.

فليست سمة العصر هي انتصار الاشتراكية وهزيمة الامبريالية ونهايتها. وليس العالم عالمين، اشتراكي ورأسمالي، بل عالم واحد مشترك ومترابط وذو تبعية متبادلة. وليست الاولوية للصراع الطبقي، بل للقيم الانسانية العامة، وتحديداً بقاء البشرية على قيد الحياة. وليست الحرب «الثورية» قابلة التغيير الاجتماعي، بل يمكن ان تكون فناء شاملاً للبشرية. وليس توازن القوى بل توازن المصالح. وليس اقتصاد مركزي موجّه، بل اقتصاد سوق. وليس حزباً طليعياً، أو حزباً قائداً. وليست مركزية ديمقراطية، بل تعددية حزبية، وتعددية داخل الحزب الشيوعي نفسه، الخ.

ولا شك في ان البيريسترويكا قد طوت صفحة اللينينية كاضافة نوعية الى الماركسية، او ماركسية عصر الامبريالية، كما كان، دائماً، يطلق عليها، بل ومسّت الكثير الكثير من مقولات وقوانين الماركسية. وفي واحدة من تجليات هذا المسّ، قال غورباتشيوف: «ان ماركس لم يقدّر، كل التقدير، امكانات التطوّر الذاتي الكامنة في الرأسمالية التي تمكّنت من استيعاب منجزات الثورة العلمية ـ التقنية وايجاد تلك البنى الاجتماعية ـ الاقتصادية التي ضمنت لها الحيوية وتحقيق مستوى عال نسبياً من الرفاهية لغالبية السكان في بلدان الرأسمالية المتطوّرة»(٨٣).

هكذا، وبسرعة خارقة، قياساً بالمدى الزمني الذي جرت فيه، كان ينهار ويتغيّر كل شيء: النموذج والفكر والسياسة والتحالفات. والاهمّ من ذلك ما أسفر عن البيريسترويكا من آثار مباشرة تتعلق بالموقف الجديد للاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية من اسرائيل، والتسوية، والهجرة السوفياتية الى اسرائيل.

ووجد اليسار الفلسطيني نفسه، ازاء كل ذلك، في مواجهة تحدّ قائم ومستمر يلحّ عليه بأسئلة غاية في الاهمية والخطورة. فكيف تفاعل اليسار الفلسطيني، حتى الآن، مع البيريسترويكا؟ كيف أثّرت فيه؟ وما هو موقفه من تأثيرها؟

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

لم يكن تأثير البيريسترويكا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالمستوى والدرجة عينهما عند الحزب الشيوعي الفلسطيني والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. فلم تحدث، في التنظيم، أيّة هزّات تنظيمية، أو فكرية، أو سياسية، عميقة؛ وقد تركّزت تأثيرات البيريسترويكا بدرجة ملحوظة على الكادرات الوسطى، وخاصة في أوساط المثقفين. وكانت الملاحظة الابرز، في هذا المجال، محاولة بعض هذه الكادرات التمرّد على قوانين المركزية والانضباط داخل التنظيم، وطرح آرائه ومواقفه التي قد لا تتفق مع الموقف المركزي في الجبهة، علناً، وخارج الاطر والمستويات الحزبية. ويقال ان ثمّة جهود تجرى، الآن، في الجبهة، لفتح حوار ونقاش داخلي حول البيريسترويكا، وذلك في سياق التحضير لمؤتمر الجبهة، المتوقع عقده في نهاية هذا العام، أو أوائل العام المقبل.

ويمكن للمرء ان يلحظ ان هامشاً أوسع من الديمقراطية الداخلية في التنظيم قد ميّز الحياة الداخلية في الجبهة خلال السنوات الاخيرة. وقد تجلّى ذلك في كثرة عدد المؤتمرات التي عقدتها، وتعقدها، الجبهة، ويشارك فيها عدد كبير من الكوادر. ولا شك في ان هذا الاسلوب خفّف، الى

درجة عالية، من وطأة، وصرامة، المركزية الديمقراطية، وحافظ، بمعنى من المعاني، على وحدة الجبهة وتنفيس حدّة أية تناقضات جرت، أو يمكن ان تجري.

ولعل «مناعة» الجبهة تجاه البيريسترويكا تعود، بشكل رئيس، الى ان الجبهة، وعلى الرغم من تأثّرها الفكري والسياسي بالسوفيات، ظلّت، الى حدّ بعيد، أمينة لتراثها الفكري والسياسي الخاص، وهو التراث الذي حافظ على درجة من التمايز والاختلاف عن الخط السوفياتي. فقد ظلت اعتبارات السياسة الوطنية والقومية للجبهة تفوق وزن وأهمية الاعتبارات الايديولوجية. وفي ذروة اقترابها من الماركسية السوفياتية لم تبلغ «الشعبية» مستوى الانصهار، أو التماهي، الفكري والسياسي معها. وربما كان رأي عضو المكتب السياسي للجبهة، عبدالرحيم ملوح، «بأن من الطبيعي ان لا تتأخر استجابة بعض الاحزاب الشيوعية [وليس الجبهة الشعبية] لهذه المتغيّرات [البيريسترويكا] كثيراً ومنها الحزب الشيوعي الفلسطيني»[٨٤]، يعكس درجة من اعتبار البيريسترويكا أمراً لا يمسّ الجبهة الشعبية، وانها تتعامل مع البيريسترويكا كطرف من خارجها.

ضمن هذه الرؤية، يبدو ان الشعبية تفاعلت مع البيريسترويكا، وكان المقياس الرئيس، في هذا التفاعل، ليس التغيّرات الفكرية، والسياسية، والتنظيمية، العميقة التي نجمت عن البيريسترويكا، بل الآثار السياسية للتحوّلات في الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية، على صعيد الهجرة، واعادة العلاقات الدبلوماسية باسرائيل، والموقف الجديد من التسوية، أو سبل تحقيقها.

في المجال الاول، الفكري أو النظري، تمسّكت «الشعبية»، أو بعض أطرافها، بأغلب المواقف القديمة. وانطلق د. حبش، في تأييده «للبيريسترويكا والغلاسنوست والتفكير السياسي الجديد»، الى «انها اعادة بعث واحياء للمفهوم اللينيني للاشتراكية»[٨٥]. وأكد «ان ايماننا بالبيريسترويكا، كضرورة موضوعية تستهدف اعادة البناء الاشتراكي، عميق وكبير، لأن ما يجرى في بلاد ثورة اكتوبر من اعادة تقويم شاملة وجذرية لمسيرة الثورة انْ دلّ على شيء فانما يدل على حيوية وجدلية نظريتنا الثورية وقدرة الاشتراكية على تجديد نفسها ومعالجة نواقصها ومشكلاتها». ويبدو ان هذا التأييد يتعلق باعادة البناء للاشتراكية في الاتحاد السوفياتي وليس البيريسترويكا بكامل جوانبها، حيث أثار د. حبش جملة من الشكوك في كيفية فهم الامبريالية لموضوع البيريسترويكا والتفكير السياسي الجديد، وكيف ستتعاطى مع هذا الموضوع: «كيف ستفهم مقولة توازن المصالح؟ هل ستفهمها على انها تعني الدول الكبرى التي تمتلك الاسلحة النووية؟ وهل ستقر اميركا بالمصالح المتوازنة للشعوب المضطهدة؟ هل ستغيّر اميركا من طبيعتها العدوانية ومحاولاتها التسلّط والهيمنة على الشعوب؟ اننا نتمنى ذلك من كل قلوبنا، ونصلّي من اجل تحقيق ذلك، لكن التمنّيات شيء والواقع شيء آخر».

والواضح، ان فكرة حلّ الصراعات الاقليمية على قاعدة توازن المصالح لا تلقى تأييداً عند الجبهة الشعبية. فبينما سأل د. حبش «هل سنستطيع تطبيق هذه القاعدة عملياً دون توفّر توازن للقوى يؤدي الى تحقيقها؟ واذا لم يتوفّر هذا الميزان للقوى، هل ستقبل الامبريالية واعوانها بتطبيق هذا المفهوم؟»[٨٦]، فان ملوّح يعتقد باستحالة تحقيق هذا المبدأ لحل قضية الشعب الفلسطيني، «بدون حدّ أدنى من توازن القوى لتأمين الحقوق الوطنية الفلسطينية في الحرية والاستقلال»[٨٧].

وتبدي الجبهة قدراً أعلى من التمسّك بمعظم المفاهيم النظرية والطبقية القديمة. فاذا كان من الجائز، كما قال ملوح، «لاحزاب شيوعية حاكمة، انتصرت فيها الاشتراكية، وليس بطريق الصدفة ان تعيد النظر بسبل تطبيق الاشتراكية، وسبل قيادة المجتمع والدولة، فانه ليس ثمّة مبرّر معقول

لأحزاب شيوعية أخرى، ممّا زالت في بداية طريقها لانجاز مهمّات التحرر الوطني، ان تتخلّى عن ما هو جوهري في استراتيجيتها وتكتيكها الثوريين»[٨٨]، وكأن الامر يتعلّق بخطأ في التطبيق الاشتراكي فقط!

وعلى هذا الاساس، رفض ملوح فكرة التخلّي عن اللينينية التي أقدم عليها الحزب الشيوعي الفلسطيني في مشروع البرنامج السياسي الجديد. واعتبر ان اللينينية «التطوير الابرز للماركسية، لأنها التطبيق الملموس للمنهج الماركسي على واقع روسيا، الذي أخذ صفة العالمية». كما رفض التخلّي عن المضمون الاجتماعي الطبقي لأي حزب شيوعي، حيث قال: «ان القضية الجوهرية الهامّة هنا، [هي] في ان يتمثّل الحزب، في استراتيجيته وتكتيكه، المصالح الوطنية للشعب، ويعبّر، أصدق تعبير، عن هذه المصالح؛ وهذا يفرض ان يمثّل الحزب القوى الاكثر جذرية في المجتمع؛ وهي، هنا، الطبقة العاملة (بمعزل عن حجمها العددي في مجتمعنا) وعموم الفقراء والكادحين والمحرومين والمضطهدين»، ورفض ملوح «نزعة الانغلاق الوطني والقومي نتيجة لعملية ردّة فعل ممّا يجرى في البلدان الاشتراكية»؛ وشدّد على أهمية التمسّك بـ «التضامن الاممي، أو الأممية البروليتارية، وتحديد قوى الثورة على الصعيد العالمي»؛ واعتبر ان من واجب الاحزاب «ان تعيد النظر، بصورة انتقادية، بالموقف من النضال التحرري القومي، وبتوسيع الديمقراطية الداخلية، في صفوف الحزب، في ضوء بروز قضايا جديدة تحتاج الى اعادة نظر في هذا الاستنتاج النظري، أو ذاك». ووجد ان من الاهمية بمكان ان تقوم الاحزاب الشيوعية والقوى الماركسية اللينينية بتجاوز عجزها وقصورها الكبيرين من خلال «انتاج ماركسيتها العربية، لمعالجة واقعها وواقع مجتمعها، ومهماتها، استناداً الى المنهج الماركسي ـ اللينيني الجدلي»[٨٩].

أمّا في المجال الثاني، وهو المتعلّق بالآثار السياسية للتحوّلات في الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية على القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي (الهجرة، واعادة العلاقات الدبلوماسية باسرائيل، والتسوية)، فقد اتخذت «الشعبية» موقفاً نقدياً ازاء تلك التطوّرات، تفاوت في حدّته من مسؤول الى آخر. فقد انطلق د. حبش، في نقده للاتحاد السوفياتي، الى تأكيد «الصداقة مع الاتحاد السوفياتي، ونؤكد مواقفه المبدئية»، وانه «لا يضيرنا ان يكون ثمّة خلاف تكتيكي بيننا وبين الاتحاد السوفياتي في هذه النقطة، او تلك؛ لكن يضيرنا ان نختلف على المواقف المبدئية، وهذا غير حاصل الآن؛ ونحن نشعر بارتياح نتيجة لذلك». ومن على هذه القاعدة، أشار الى ان «موضوع هجرة يهود الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل... تضرّ، موضوعياً، بقضيتنا». وموضوعياً، هنا، تعني انها بشكل غير مقصود من قبل الاتحاد السوفياتي. وبالنسبة الى الانفتاح على اسرائيل، سأل د. حبش: «هل يساعد هذا الانفتاح في عزلة اسرائيل ام في فك العزلة عنها؟ وأريد ان أسأل أيضاً: أليس المطلوب، في ظل الانتفاضة ومن اجل اجبار اسرائيل على الرضوخ لارادة السلام، ان نشدّد الحصار عليها؟». وبخصوص التسوية أو المؤتمر الدولي للسلام، وجد د. حبش «ان الموقف السوفياتي قد تغيّر، في هذا المجال، باتجاه نختلف معه. فنحن نعتبر الحديث عن مؤتمر دولي فعّال بدلاً من مؤتمر دولي كامل الصلاحيات، تغيّراً في الموقف السوفياتي ذا معنى؛ كما نعتبر الحديث عن المباحثات التمهيدية يحمل خط الانحدار للمفاوضات المباشرة والثنائية بعيداً من المؤتمر الدولي»[٩٠].

أمّا الامين العام المساعد للجبهة الشعبية، ابو علي مصطفى، فقد كان بالغ الحدّة في نقده لتطوّرات الموقف السوفياتي. ففي مجال الهجرة السوفياتية الى اسرائيل، اعتبر انها صفقة و«ان الذي يقطع الشك باليقين بأن هناك صفقة هو انه لم يسمع كلمة احتجاج واحدة من القيادة السوفياتية على الادارة الامريكية في ما يتعلق برفضها اعطاء تأشيرات لليهود الذين تركوا الاتحاد

السوفياتي». ورأى ابو علي مصطفى ان «المشكلة الكبرى هي النقل المباشر بواسطة الطيران والبواخر الى الاراضي الفلسطينية مباشرة؛ كل هذا سيعطي مصداقية للاحاديث والمعلومات التي يسوقها بعض الاوساط بأن هذه العملية تتمّ مقابل وعود بتوظيف رؤوس أموال اميركية يتحكّم بها اللوبي الصهيوني». وبلغت حدّة الموقف الانتقادي بأبي علي مصطفى حدّ وصف اجابات المسؤولين السوفيات عن مذكرات وأسئلة م.ت.ف. التي قدّمت اليهم بشأن الهجرة «بأنها حملت أجوبة ليس فيها أي مقدار من الجديّة»(٩١).

وقوّم ابو علي مصطفى انعكاسات التطوّرات الجارية في الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية تقويماً غاية في السلبية. فـ «أين هو الوزن السياسي في الحركة الدولية في ظل الاضطرابات الجارية في الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية؟ انهم، وللأسف، في مرحلة انعدام الوزن، والانفتاح، وعودة العلاقات مع اسرائيل، في الوقت الذي تتطلب الانتفاضة الشعبية أكبر دعم ممكن، وليس تقديم المكافأة الى اسرائيل لقمعها شعبنا. البرلمان الاوروبي الغربي اتخذ قراراً بوقف التعاون العلمي مع اسرائيل، بسبب موقفها من حقوق الانسان، بينما اوروبا الشرقية تتهافت على اعادة العلاقات مع اسرائيل، تحت شتّى الذرائع»(٩٢).

وفي ما يتعلق بالمؤتمر الدولي، رأى ابو علي مصطفى ان هناك هبوطاً في الموقف السوفياتي من المؤتمر الدولي، وان هنالك «ما يشي وكأن المؤتمر الدولي لم يعد يحتل الاولوية بالنسبة اليهم»، وأبدى اعتقاده بأن الموقف السوفياتي الجديد من المؤتمر الدولي يعتبر «نوعاً من التسهيلات للولايات المتحدة الاميركية».

في ضوء ذلك كله، يمكن تسجيل الاستنتاجات التالية:

١ ـ ان مستوى تأثر الشعبية بالبيريسترويكا، على الصعيدين النظري والتنظيمي، لا يسمح بالاعتقاد بأن تغيّرات جوهرية حاسمة يمكن ان تحدث، وانْ كان ذلك لا يمنع حدوث تعديلات جزئية في هذه القضية، أو تلك، أو في هذا الموقف، او ذاك، ويمكن ان تنشأ عن البيريسترويكا درجة من تكسّر هيبة «الماركسية ـ اللينينية» كأيديولوجيا للجبهة، وتبلور اتجاهات على أساس الموقف منها. أمّا على المستوى التنظيمي، فيمكن تصوّر حدوث تراخي في سطوة المركزية الديمقراطية وفتح هوامش أوسع للديمقراطية داخل التنظيم.

٢ ـ تباعد سياسي متصاعد بين مواقف «الشعبية» والمواقف السوفياتية، قد يحمل، في طياته، عودة الى ابراز الجانب الخلافي مع الاتحاد السوفياتي على الجانب التحالفي.

٣ ـ خروج تدريجي من فلك «الماركسية السوفياتية»، بعد التعديلات الهائلة التي أجراها الاتحاد السوفياتي في عقيدته.

٤ ـ قد تشهد «الشعبية»، نتيجة لذلك كله، تغيّراً على صعيد تحالفاتها، على المستوى العالمي.

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

يشكّل الخلاف السياسي، والتنظيمي، الذي نشب منذ حين في صفوف الجبهة الديمقراطية، وظهر بصورة علنية واضحة في اثناء، وبعد، عقد المجلس الوطني الفلسطيني الاخير، في الجزائر (١٩٨٨)، المظهر الابرز لمدى، وطريقة، تأثير البيريسترويكا في الفكر السياسي، والايديولوجي، والتنظيمي، للجبهة الديمقراطية.

وعلى الرغم من ان البيريسترويكا ليست سبباً رئيساً مباشراً من أسباب الخلاف، وقد لا تكون احد موضوعاته الاكثر أهمية، أي الموقف منها، الّا ان «روحها» ظلت هائمة على الخلاف وعلى معظم قضاياه المثارة للصراع؛ كما شكّلت احد الاسلحة الفعّالة التي استخدمها الاتجاه «التجديدي» في صراعه مع الاتجاه «المحافظ»(٩٣).

لقد خرج الاتجاه «التجديدي» بخلافه الى العلن. ونفى صالح رأفت، احد قادة هذا الاتجاه، «التصريحات التي تقول انه لا توجد خلافات فكرية وسياسية في صفوف الجبهة الديمقراطية واقتصار الخلاف على الجانب التنظيمي». وقال ان أعمال دورة اجتماعات اللجنة المركزية للجبهة، التي استمرت لمدة تزيد على اسبوعين، في الجزائر، قُدِّم اليها تقريران: الاول يعبّر عن الاتجاه الذي يقوده الامين العام للجبهة، نايف حواتمة، والثاني يعبّر عن الاتجاه «الوطني الوحدوي والديمقراطي الذي يعبّر عنه الامين العام المساعد، ياسر عبدربه». وقال رأفت ان مجرّد تقديم تقريرين سياسيين وتنظيميين لدليل على ان الخلافات السياسية والتنظيمية كانت قائمة قبل عقد دورة اللجنة المركزية وفي اثناء هذه الدورة. وأكد رأفت «ان هذه الخلافات ما زالت قائمة حتى الآن»(٩٤). أمّا الاتجاه الآخر، فظل حريصاً على عدم خروج أمر الخلاف الى خارج جدران الاطر والمستويات الحزبية، باعتبارها سراً من أسرار التنظيم، وبالتالي فقد أصرّ على انكار وجود الخلافات. لكن المذكرة التي وزعها هذا «الاتجاه» ضد ما نشر في مجلة «اليوم السابع» عن الخلاف داخل الجبهة (١٩/٣/١٩٩٠) تضمّنت تسليماً جزئياً بوجود خلافات، حيث جاء في المذكرة، انه «مهما كانت الخلافات والتباينات في الرأي، سواء في القضايا السياسية، أو التنظيمية، فان هذه التباينات تجد طريقها الى الحل عبر الحوار الديمقراطي والرفاقي داخل أطر الجبهة التنظيمية، وبالمشاركة الشاملة لكوادر وأعضاء الجبهة، بجميع منظماتها داخل الوطن، وخارجه»(٩٥).

ما يعنينا من هذا الامر ان ظهور الخلافات على هذا المستوى من العلنية قد شكّل أول اختراق من نوعه لجدار المركزية الديمقراطية التي ظلت تشكّل المبدأ الموجّه للحياة الداخلية للتنظيم، والتي تمنع تقاليدها، وقواعدها، خروج الرأي الخلافي الى خارج جدران المستويات الحزبية والتنظيم الحزبي.

كان هذا الاختراق احدى العلامات البارزة على دخول البيريسترويكا على خط هدم بعض القواعد والتقاليد التنظيمية القديمة التي أخذ الاتجاه التجديدي، على ما يبدو، على عاتقه القيام بها، حيث قال ياسر عبدربه: «لقد جرى النضال منذ أكثر من عام، وداخل اجتماع اللجنة المركزية الاخير، من اجل ان يكون الحوار الديمقراطي المفتوح داخل صفوفنا. وعلى جميع المستويات، هو القاعدة الرئيسة من قواعد الحياة التنظيمية الداخلية. وبطبيعة الحال، لا يمكن الاكتفاء بمجرد صدور قرار بهذا الشأن. فالنضال من اجل ان يصبح هذا القرار حقيقة واقعة، وان تجرى ممارسته بنزاهة داخل صفوفنا، هو الامر الذي نتمسّك به، ونشدّد عليه. الاختلاف لا يخيفنا؛ فصمّام الامان في وجه أية انشقاقات هو اشاعة الديمقراطية وروح التجديد داخل صفوفنا، وفي علاقتنا مع الجماهير ومع سائر القوى الوطنية؛ أمّا الكبت والتسلّط وممارسة كل أشكال التزييف، وطمس جوهر الخلافات، والادعاء بالوحدة الظاهرية، فهي التي تشجع على نشوء التكتلات، بل وتقود الى انقسامات مدمّرة». ورأى عبدربه «ان ادخال الديمقراطية والتجديد الى حياتنا الداخلية، لا يقتصر فقط على الحقوق التي تشمل الانتخابات واحترام رأي، ودور، القاعدة الحزبية، والغاء مظاهر السيطرة البيروقراطية التي يمكن

ان يمارسها جهاز التنظيم المتفرغ، وتجديد هيئات التنظيم باستمرار، وتطوير دوره الداخلي في صنع القرارات السياسية، وفي تركيب، وتشكيل، الهيئات التنظيمية، وخاصة القيادية منها؛ ان ذلك كله يشكّل عناصر لتطوير وتعزيز الديمقراطية. لكن هذا جانب واحد؛ والجانب الآخر [هو] ان يعطى المجال، وعلى نطاق أوسع، لحرية وصراع الافكار حول مختلف القضايا التي تهمّ معركة التحرر الوطني، الخ»[٩٦].

ان المرء ليس بحاجة الى جهد كبير ليرى البصمات الواضحة للبيريسترويكا على الافكار وحتى التغييرات المقدمة. ولعل هذا الامر كان حصيلة تبنّي واضح للاتجاه «التجديدي» للبيريسترويكا، بل ومحاولة ممارستها على صعيد الجبهة، ليس بالنسبة الى الحياة الداخلية في التنظيم فقط، وانما على المستوى السياسي، والايديولوجي، أيضاً.

والواقع ان رياح البيريسترويكا، عندما هبّت نسماتها الاولى على الجبهة الديمقراطية، كان الموقف العام منها هو التأييد. وكان هذا التأييد يجرى انطلاقاً من تقدير ان البيريسترويكا ليست سوى عملية تجديد الاشتراكية، وان الهدف الاساس منها هو تجاوز المشكلات الاقتصادية، وغيرها من المشكلات، التي تعيق نهوض المجتمعات الاشتراكية؛ وبالتالي، فقد كان هذا التأييد مبنيّ على نظرة تفاؤلية وباعتبار القضية شأناً داخلياً سوفياتياً، أولاً وأخيراً. لكن بصورة تدريجية، وسريعة، اتضح ان ابعاد البيريسترويكا عميقة، وانها عملية طويلة وممتدة، وانها لا تقتصر على البعد الداخلي السوفياتي، بل طاولت مجمل شبكة العلاقات التاريخية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ووجّهت، في هذا السياق، ضربة كبيرة الى الاسس الفكرية، والسياسية، والايديولوجية، التي قامت عليها المجتمعات الاشتراكية، والتي كانت الجبهة الديمقراطية، وغيرها من فصائل اليسار الفلسطيني، تقتات منها، وتستلهم منها، أيضاً، سبيلها في الحياة.

عندئذٍ، بدأ يحدث، داخل الجبهة الديمقراطية، تغيير في مضمون التأييد، بالنسبة الى الاتجاه المحافظ. ففيما واصل الاتجاه «التجديدي» تأييده بلا تحفظ، تقريباً، للبيريسترويكا، كان الاتجاه «المحافظ» يبرز بعض التحفظات، من خلال «أبراز الآثار السلبية للتحوّلات الجارية في بلدان اوروبا الشرقية ويقلّل من امكانات الضغط على الموقف الاميركي وفرص تطويره تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي»[٩٧].

وظهر الخلاف على نحو واضح في الجانب السياسي. فقبيل، وفي اثناء، انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني الاخير، في الجزائر، تبلور الخلاف داخل الجبهة الديمقراطية حول نقطتين رئيستين: الاولى تتعلّق بنوعية البرنامج السياسي الذي تتطلب الظروف الراهنة اعلانه، كبرنامج رسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية يتبنّاه المجلس الوطني الفلسطيني؛ والثانية تتعلّق بالموقف ازاء اعلان الاستقلال وتشكيل الحكومة المؤقتة.

بالنسبة الى نوعية البرنامج السياسي، فقد دعت وجهة نظر الاتجاه «التجديدي» الى تبنّي ان تعلن م.ت.ف. رسمياً، قبولها بمبدأ وجود دولتين (دولة اسرائيل والدولة الفلسطينية)، وان تعلن استعدادها للتفاوض (في المؤتمر الدولي) على أساس القرار الرقم ٢٤٢ الى جانب حق تقرير المصير؛ امّا الاتجاه «المحافظ»، فقد اعتبر ان اعلاناً من هذا النوع ليس سوى اعتراف مسبق، ومن جانب واحد، بحق اسرائيل في الوجود؛ وانه ليس فقط اعترافاً باسرائيل كأمر واقع، وليس حتى استعداداً للاعتراف المتبادل، وانه اعتراف مجاني بحق اسرائيل في الوجود في الوقت الذي تعلن اسرائيل بـ «ليكودها»

و«معـراخهـا»، رفضها المطلق لمبدأ قيام دولة فلسطينية مستقلة. كما اعتبر الاتجاه «المحافظ» ان الاستعداد للتفاوض، على أساس القرار الرقم ٢٤٢، يعني التخلّي، مسبقاً، عن «حق العودة» كبند من بنود المفاوضات، ويعني ان م.ت.ف. تسلّم، سلفاً، بأن «الارض والاستقلال هما موضوع المساومة الوحيد في المفاوضات»، ذلك ان حق تقرير المصير لا يعني، بالضرورة، الاستقلال. ويبدو واضحاً من ذلك ان الاتجاه «التجديدي» كان الاكثر تأثّراً وتكيّفاً مع رياح التغيير التي جاءت البيريسترويكا بها، وان سياستـه جاءت قريبة من التبدّلات في السياسة السوفياتية. قال ياسر عبدربه: «اننا، بهذه السياسة، استطعنا ان نحافظ على العلاقة بالاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى. نقول، بصراحـة، ان درجة تضامن ومساندة الاتحاد السوفياتي ليست أمراً مضموناً بشكل مطلق. فهذا الدعم مرتبط بالسياسة التي ينتهجها، وبمقدار قدرتها على ان تكون واقعية، وتأخذ حقائق العالم المعاصر في الاعتبار». واعتبر «ان السياسة الواقعية والديناميكية التي سارت عليها م.ت.ف. كانت تنسجم مع ظروف قضيتنا الوطنية والمرحلة الجديدة التي دخلها الوضع العالمي، أي مرحلة انهاء الحرب الباردة، والسعي الى حل المشكلات الدولية، والاقليمية، على قاعدة توازن المصالح»(٩٨).

تطوّرت الخلافات السياسية والتنظيمية بعد عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني لتفاقم حدّة الفرز بين اتجاهي الجبهة. وكانت محطة دورة اجتماعات اللجنة المركزية، التي عقدت في الجزائر، من ١٥ شباط (فبراير) الى الرابع من آذار (مارس) ١٩٩٠، المحطة الأهمّ التي بلورت قضايا الخلاف. ولأول مرة، صدرت عن اجتماع اللجنة المركزية للجبهة وثيقة تتضمّن مراجعة سياسية نقدية لبعض مواقف قيادة الجبهة، تشير، بصورة صريحة، الى ان قيادة الجبهة «تخلّفت عن الاستجابة السريعة لمتطلبات الانتفاضة، التي باتت تقتضي تحوّل قيادة جبهتنا الى هيئة اركان للانتفاضة، وعن حاجتها الى مبادرة سياسية ملموسة تشقّ الطريق أمامها نحو النصر»؛ واعترفت بوقوع «حركتنا السياسية في ارتبـاك واضـح في اطار الحـوار الوطني الذي وقـع عشيـة، و[في] اثنـاء، انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، وظهرت جبهتنا، لأول مرة، بموقف غير موحّد». وانتقدت سياسة الجبهة في الفترة الواقعة بين عقد المجلس وحتى نيسان (ابريل) ١٩٨٩، التي اتّسمت «بالمغالاة والتطرّف» اللذين عبّرا عن نفسهما «بأشكال من الانعزال عن الحركة السياسية الوطنية الفلسطينية»، وأعاقا «دور جبهتنا عن المشاركة النشطة والفعّالة فيها». وحمّلت الوثيقة «المكتب السياسي، كهيئة جماعية، مسؤولية هذه السياسة»(٩٩).

وقد اتخذت اللجنة المركزية، في اجتماعها، قراراً بتنظيم حوار ديمقراطي شامل في المسائل الفكرية والسياسية والتنظيمية كافة، وذلك في اطار التحضير للمؤتمر الثالث للجبهة، الذي سيعقد قبل نهاية العام ١٩٩٠، وانتخبت هيئة تحرير المجلة الداخلية، التي ستشكّل منبراً للحوار الفكري، والسياسي، والتنظيمي. بطبيعة الحال، لم ينته الخلاف بين الاتجاهين. فقد أعلن صالح رأفت، بصراحة: «لسنا واثقين بأن يقوم المكتب السياسي بتنفيذ خلّاق لهذه القرارات السياسية والتنظيمية؛ لذلك، ستتواصل عملية الصراع لتنفيذ القرارات»(١٠٠). ولعلّ انقسام أعضاء الجبهة في المؤتمر الوطني العام للاتحاد العام لطلبة فلسطين، الذي عقد في أوائل أيار (مايو) ١٩٩٠، يعكس استمرار الخلاف، وتفاقمه.

وفي ظل الاحتمالات المفتوحة لهذا الصراع، يبدو واضحاً ان الاتجاه التجديدي عازم على اجراء تغييرات سياسية، وتنظيمية، وفكرية، هائلة في الجبهة، تقترب، الى حدّ بعيد، من التغيّرات التي أقدم عليها الحزب الشيوعي الفلسطيني في مشروع برنامجه السياسي ونظامه الداخلي الجديدين، حيث اعتبـر ياسر عبـدربـه «ان التجـديـد الديمقراطي، وازالة كل مظاهر العصبوية والتحجر الفكري

والانفتاح على الآخرين؛ هذا النهج الذي نلمسه في الافكار التي تقدم بها الحزب الشيوعي الفلسطيني، تلتقي مع الافكار الموجودة لدينا»(١٠١).

الحزب الشيوعي الفلسطيني

كان الحزب الشيوعي الفلسطيني أشدّ قوى اليسار الفلسطيني تأثراً بالبيريسترويكا. ففي اجماع أثار الاستغراب، تبنّت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي مشروع برنامج سياسياً ونظاماً داخلياً جديدين، اعتبرا انقلاباً على الخط الفكري ـ السياسي ـ التنظيمي القديم للحزب. وقام الحزب بطرح المشروعين على أعضاء الحزب وقوى اليسار الفلسطيني الاخرى لمناقشتهما وتحديد موقف منهما. ولعلّ مصدر الاستغراب ان يكون هذا الانقلاب قد تمّ بالاجماع على يد اللجنة المركزية التي ظلت، حتى وقت قريب، ترفع راية منظومة فكرية وايديولوجية وسياسية وتنظيمية مختلفة، من دون ان نسمع عن صراع، أو اعتراضات، او تحفّظات، ومن دون ان يطرأ، كنتيجة منطقية لهذا التغيير، أي تعديل على قوام الهيئة القيادية في الحزب.

لم تقل قيادة الحزب لماذا قامت بهذا التغيير، وانْ كانَ ذلك معروفاً؟ كما انها لم تشرح لماذا أُجريت التغييرات بهذه الصورة، وعلى هذا النحو؟ ولعلها أرادت ان تترك معظم القضايا التي شملها التغيير للنقاش، وهو منطق يبدو مقلوباً للامور، حيث يوضع الناس أمام النتائج النهائية للتغيير، من دون ان يعرف احد شيئاً عن وجهة النظر التي تقف وراء كل قضية من القضايا التي شملها التغيير. فعلى سبيل المثال، لا الحصر: لماذا «حزب كل الفلسطينيين» وليس «حزب الطبقة العاملة الفلسطينية»، كما هو موجود في برنامج الحزب المقرّ في مؤتمر الحزب (١٩٨٤).

الشيء الآخر اللافت هو ان مشروعا الوثيقتين (البرنامج السياسي والنظام الداخلي) خليا من أي مراجعة لمسيرة الحزب السابقة، وكأن مشروعي الوثيقتين الجديدين يشكّلان امتداداً، وليس انقلاباً، للخط القديم. ولا شك في ان غياب هذه المراجعة من شأنها ان تفتح شهية «المتندّرين» للقول، مجدداً، «انها أمطرت في موسكو، فرفع الشيوعيون، في بلادنا، مظلاتهم». مهما يكن من أمر، فان الوثيقتين عبّرتا عن درجة عالية من التأثر بالبيريسترويكا، لم تفلح قوى اليسار الاخرى في بلوغها. واعتقد البعض بأن السبب الرئيس في ذلك يعود الى تحرّر الحزب من الاجهزة العسكرية، والامنية، والمالية، والاعلامية، التي «تضخّمت واستشرى وجودها» في تنظيمات اليسار الاخرى، وأصبحت «عائقاً أمام أي تغيير ديمقراطي»؛ «لذا، فان القوى المضادة للتغيير لم تكن واسعة الحجم لديه (الحزب الشيوعي)؛ ولم تكن مصالحها من الضخامة بحيث تستلحم للدفاع، وهكذا هبّت رياح التغيير عليه، فاستقبلها بأقل ما يمكن من الخسائر»(١٠٢).

والآن ما هي التغييرات الرئيسة التي احتوتها الوثيقتان، البرنامج السياسي والنظام الداخلي؟

اولاً ـ البرنامج السياسي

جاءت الكلمات الاولى، التي لا تتجاوز الثلاثة أسطر، في البرنامج السياسي أكثر تعبيرات التغيير أهمية وجرأة. ففي تعريف الحزب، أورد البرنامج: «الحزب الشيوعي الفلسطيني هو حزب الفلسطينيين، رجالاً ونساء، والطامحين للتحرر والاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدّم والعدالة الاجتماعية والاشتراكية المنسجمة مع خصائص الواقع الفلسطيني»(١٠٣). ان تعريف الحزب بأنه «حزب الفلسطينيين» الذين هم، بالضرورة، رجال ونساء، لا يدع مجالاً للشك في ان الحزب تخلّى

عن ان يكون ممثلاً شرعياً وحيداً للطبقة العاملة الفلسطينية، كما ينصّ عليه برنامج الحزب الحالي، المقرّ في المؤتمر التأسيسي الاول (١٩٨٤): «ان الحزب الشيوعي الفلسطيني هو الطليعة السياسية المنظمة للطبقة العاملة؛ الطبقة الاكثر ثورية والاطول نفساً في مختلف مراحل النضال، بدءاً من التحرر الوطني وانتهاء بالتحرر الكامل، من كل أشكال الاستعباد والاستغلال القومي والطبقي»(١٠٤).

هل أراد الحزب، بهذا التعريف، ان يخرج من محتواه الطبقي الى اطار أوسع؟ أم ان الامر لا يخرج عن وصف «حالة موضوعية موجودة في الحياة، وفي حياة الحزب الشيوعي الفلسطيني تحديداً» كما قال احد قادة الحزب، تيسير عاروري، الذي برّر هذا التعديل بقوله، أيضاً، ان «الطبقة العاملة، بالطبع، لا يضيرها، بل هو انجاز ومفخرة ومصدر اعتزاز لها، ان تتسع دائرة الفئات الاجتماعية التي تتبنّى برنامجها لبناء مجتمع العدالة الاجتماعية، مجتمع الاشتراكية»(١٠٥). وهذا التبرير، في الواقع، يفرغ التغيير الذي أُجري من مضمونه، ويطرحه كما لو كان تغييراً شكلياً في النص. ولا شك في ان الامر يتعدّى ذلك الامر بكثير، خاصة عندما نرى التعديل الذي أُجري في هوية الحزب الايديولوجية.

في السابق (البرنامج الحالي للحزب)، ذكر البرنامج ان الحزب «يسترشد بتعاليم الماركسية ـ اللينينية وبمبادىء الاممية البروليتارية، ويقيم تنظيمه وفق قواعد المركزية الديمقراطية»(١٠٦)؛ أمّا مشروع البرنامج السياسي الجديد، فذكر ان الحزب «يستند الى المنهج الماركسي الجدلي، ويسترشد بمبادىء الفكر الاشتراكي وقيم الحرية والمساواة والتقدّم والعدالة الاجتماعية، مستلهماً، في ممارسته النظرية والعملية، التقاليد الوطنية للشعب الفلسطيني ومعطيات التجارب الثورية للشعوب العربية، وكل ما هو تقدمي في التراث العربي»(١٠٧).

وتبدو الهوّة واضحة بين النصّين. فقد خلا النص الجديد من اللينينية، ومن مبادىء الاممية البروليتارية، واعتبر انه يتعاطى مع الماركسية كمنهج، ولم يحدّد مبادىء أي فكر اشتراكي ذلك الذي يسترشد به، وجاءت عبارة الاسترشاد بقيم «الحرية والمساواة والتقدم والعدالة الاجتماعية» أقرب ما تكون الى استلهام شعارات الثورة الفرنسية، وهي الشعارات التي اعتبرها الفكر الماركسي شعارات برجوازية. كما برزت، في النص الجديد، ولأول مرة، دعوة الى استلهام التقاليد الوطنية والتجارب الثورية للشعوب العربية والتقدمية في التراث العربي.

وعلى صعيد وحدة اليسار الفلسطيني، تبنّى مشروع البرنامج السياسي موقفاً يعتبر انقلاباً على موقفه السابق. فقد نصّ المشروع الجديد على «ان الحزب الشيوعي الفلسطيني، ادراكاً منه للاهمية التاريخية لوحدة اليسار الفلسطيني، سيبذل كل ما في وسعه، بالتعاون مع القوى القريبة منه ايديولوجياً وسياسياً، من اجل تجسيد هذه الوحدة في اطار حزب موحّد»(١٠٨). وكان الحزب، في السابق، يعتبر نفسه «الوحيد» الذي يمثّل الطبقة العاملة الفلسطينية، وان قوى اليسار الفلسطيني الاخرى ما زالت تنظيمات «ديمقراطية ثورية»، لم تصل الى مستوى الهضم الكامل للماركسية ـ اللينينية، التي «استطاع» الحزب الشيوعي الفلسطيني، «وحده»، بلوغها!

بالاضافة الى ذلك، شطبت من مشروع البرنامج السياسي العبارة الموجودة في البرنامج الحالي للحزب، التي نصّها: «ان الحزب الشيوعي الفلسطيني جزء لا يتجزأ من الحركة الشيوعية والعمّالية العالمية، يحرص على وحدتها وانسجامها، ويساهم، بدوره، في السهر على نقاوة الماركسية ـ اللينينية وحمايتها من مختلف أشكال التحريف اليمينية و/ اليسارية/ ، ويتمسّك، في فكره ونشاطه، براية الاممية البروليتارية، ويربّي اعضاءه بروح الاخوّة الاممية والتضامن الاممي مع كافة فصائل

وقوى الحركة الثورية العالمية: بلدان المنظومة الاشتراكية، وفي طليعتها الاتحاد السوفياتي وحركة الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية وفصائل حركة التحرر الوطني العالمية»(١٠٩).

أطاح الحزب بهذه المنظومة من المفاهيم؛ ولم يعد ينظر الى نفسه باعتباره جزءاً من الحركة الشيوعية العالمية؛ وتخلّى عن مهمّة «السهر على نقاوة الماركسية ـ اللينينية وتطويرها»(١١٠)، بعد ان ثبت لديه انها كانت مليئة بالاخطاء والتشويهات، وان نصّ العبارة «القديمة»، بما تعكسه من تقديس وايمان، هي من أعظم هذه الاخطاء والتشويهات التي تحوّلت معها الماركسية الى دين.

وبدلاً من تلك العبارة، ركّز الحزب على تحالفاته العربية بالقول: «ويعمل الحزب على تطوير علاقاته الكفاحية مع مختلف القوى والاحزاب الوطنية والتقدمية العربية، ايماناً منه بترابط نضال الشعب العربي الفلسطيني مع نضال الشعوب العربية الشقيقة، من اجل الحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي والوحدة». أمّا على المستوى العالمي، فلم يأت المشروع بأي ذكر عن التحالف مع الاتحاد السوفياتي، أو «المعسكر الاشتراكي». وفي نص جديد يحاكي كثيراً مقولات غورباتشيوف عن العالم الواحد المترابط، وأولوية الحفاظ على الجنس البشري، الخ، جاء نص المشروع: «ويسهم الحزب، بدوره، وحسب امكانياته في النضال العالمي للمحافظة على السلم والجنس البشري، وحماية حقوق الانسان والبيئة، والقضاء على التخلّف والتبعية، وضمان حق كل شعب في اختيار طريق تطوّره المستقل، ويسعى الى تطوير علاقات التضامن والتعاون مع القوى والاحزاب والهيئات المشاركة في هذا النضال.

«ويدعو الحزب الى تعزيز دور الهيئات والمؤسسات الدولية، وعلى رأسها هيئة الامم المتحدة، من اجل ممارسة نفوذها لحل المشكلات الدولية»(١١١).

ويلاحظ، في الفصل الاول من مشروع البرنامج السياسي، خلوه من ذكر كلمات مثل «الامبريالية» و«الرجعية العربية» و«طبيعة العصر».

في الفصل الثاني من مشروع البرنامج السياسي «مرحلة التحرر الوطني الفلسطيني؛ طبيعتها، وأهدافها، ومهامها»، حدّد البرنامج أربعة أهداف «للمرحلة الثورية الراهنة»، ولم يأت البرنامج، على الاطلاق، على ذكر الهدف البعيد، حيث كان البرنامج القديم للحزب يعتبر «ان حزبنا يؤكد ان نضاله المباشر من اجل حق شعبنا في تقرير المصير واقامة الدولة المستقلة وضمان عودة اللاجئين الى ديارهم لا يحجب رؤيته عن الهدف البعيد في بناء الاشتراكية وتوطيدها، كنظام اجتماعي اقتصادي يحقق مصالح الاغلبية العظمى من الشعب الفلسطيني وسائر شعوب المنطقة» (الفصل الخامس). أمّا الاهداف الاربعة، فهي: ١ ـ تصفية الاحتلال الاسرائيلي وتحرير الاراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧؛ ٢ ـ تأمين حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره الوطني، من خلال اقامة دولته المستقلة في الضفة الغربية، بما فيها القدس العربية، وقطاع غزة؛ ٣ ـ حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرارات هيئة الامم المتحدة؛ ٤ ـ افشال كل المشاريع الهادفة الى تصفية القضية الفلسطينية وطمس الشخصية الوطنية الفلسطينية ومنع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة(١١٢).

ويلاحظ ان هذه الاهداف لم تتغيّر، في شيء، عن الاهداف الموجودة في البرنامج الحالي للحزب، سوى في الفقرة ٣ والفقرة ٤. فقد اختفت من الفقرة ٣ عبارة «في العودة الى وطنهم»، حيث النص يذكر: «تأمين حق اللاجئين في العودة الى وطنهم وفقاً لقرارات هيئة الامم المتحدة»؛ وسقوط تلك العبارة لا يمكن ان يكون سهواً، بل هي تشي بدلالة سياسية أكبر، خاصة اذا عرفنا ان قرارات الامم

المتحدة تتضمّن مبدأ التعويض الى جانب حق العودة. امّا الفقرة ٤ في البرنامج الحالي، فذكرت «افشال كل المشاريع الامبريالية الصهيونية الرجعية الهادفة الى تصفية القضية الفلسطينية وطمس الشخصية الوطنية الفلسطينية، وفي مقدمها اتفاقيتا كامب ديفيد ومخطط الحكم الذاتي والادارة المدنية ومشاريع الوطن البديل ومشروع ريغان، وكل ما يماثلها من حيث الجوهر، وافشال الهجمة الامبريالية الاميركية الرامية الى فرض هيمنتها على المنطقة». لكن التغيير الرئيس، في الواقع، كان غياب ذكر «القوى المحركة للنضال التحرري» و«القوى المضادة لثورة التحرر الوطني الفلسطينية» و«القوى الوسطية في ثورة التحرر الوطني الفلسطينية»، وهي التي جاءت كعناوين رئيسة في البرنامج الحالي (القديم) للحزب. فتحت عنوان «القوى المحرّكة للنضال التحرري»، كان البرنامج الحالي يعتبر «ان القوى الرئيسة المحرّكة للثورة الوطنية التحررية الفلسطينية هي الطبقة العاملة والفلّاحون وسائر الكادحين والمثقفين الثوريين والطلبة وفئات البرجوازية الصغيرة بشكل عام، وتقف الى جانب هذه القوى شرائح البرجوازية الوطنية غير المرتبطة بالاحتلال أو الانظمة الرجعية». ولم يأت البرنامج «القديم» على ذكر كبار ملّاك الاراضي، كقوة من القوى المحرّكة للثورة، وكان يميّز بين موقع ودور كل طبقة من الطبقات والفئات الاجتماعية، حيث «الطبقة العاملة الفلسطينية هي الطبقة الافضل تنظيماً، والاشدّ تماسكاً وثباتاً، في النضال»[١١٣].

وبالنسبة الى القوى «المضادة لثورة التحرر الوطني الفلسطينية»، فقد كان البرنامج «القديم» يعتبر انها «المؤسسة الصهيونية السائدة في اسرائيل والصهيونية العالمية والامبريالية، وخاصة الاميركية، والرجعية العربية، ويقف في معسكر الاعداء أولئك الذين ارتبطوا بالمحتلين الاسرائيليين وقبلوا بدور العمالة لهم ضد شعبهم». أمّا «القوى الوسطية في ثورة التحرر الوطني الفلسطينية»، فهي تتمثّل بالبرجوازية الفلسطينية، «المرتبطة بالبرجوازية العربية الكبيرة وتلك الشرائح المرتبطة، اقتصادياً، بالعدو الاسرائيلي»، وهذه الفئات والشرائح الاجتماعية تعتبر «خصماً محتملاً للثورة الوطنية، وهي وانْ كان بعض اجزائها، وخاصة في المناطق المحتلة، معادياً للاحتلال، فانها تتذبذب في موقفها من الاستقلال الوطني واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؛ كما انها، كطبقة اجتماعية وعلى اختلاف مواقع وجودها، تمثّل القاعدة الاجتماعية للحل الاميركي، ولمختلف أشكال المساومات مع الامبريالية واسرائيل والرجعية العربية»[١١٤].

هذا التحليل والتصنيف الاجتماعي الطبقي اختفى تماماً من مشروع البرنامج الجديد. الى جانب ذلك، فقد اختفى، أيضاً، أي حديث عن «أشكال وأساليب النضال»، حيث كان موقف الحزب، في برنامجه الحالي (القديم)، «تجاه أشكال وأساليب النضال يقوم على المفهوم الماركسي ـ اللينيني الذي يحدّد الاشكال الرئيسة للنضال، السياسة والاقتصادية والايديولوجية، والذي يأخذ في اعتباره، في كل مرحلة من المراحل، امكانية استخدام أي من أساليب ووسائل النضال، بما فيها الكفاح المسلّح دون استثناء، بما يتلاءم مع توفّر الشروط الموضوعية والذاتية لكل منها»[١١٥]. وكانت هذه الصيغة قد وضعت على ما يبدو ردّاً على ما كان يثار في أوساط القوى الفلسطينية حول موقف الحزب الشيوعي الفلسطينية من الكفاح المسلّح.

أمّا في «مهمات النضال في مرحلة التحرر الوطني»، فالشيء الجديد البارز واللافت في مشروع البرنامج الجديد، هو الدعوة الى الدفاع عن حقوق التجّار الفلسطينيين، حيث جاء في الفقرة ١٤: «حماية وتطوير الصناعة الوطنية الفلسطينية وتشجيع تسويق منتجاتها، والتصدي الحازم لمحاولات المحتلين الاسرائيليين الرامية الى تخريبها، والدفاع عن حقوق التجار الفلسطينيين في مواجهة

كافة أشكال الحصار والنهب الضريبي». وكذلك «احترام المعتقدات الروحية والمشاعر الدينية والدفاع عن الاماكن المقدسة وحمايتها من الاعتداءات الصهيونية العنصرية»[١١٦] (البند ١٧). بالمقابل، اختفت الدعوة الى «نشر الفكر الماركسي ـ اللينيني والاممي البروليتاري والثقافة العمّالية والانسانية التقدمية» التي كان ينصّ عليها البند ١٢ من البرنامج القديم[١١٧]، وحلّ محلها «نشر الفكر القومي التقدمي والاشتراكي الانساني» ضمن البند ١٦ من المشروع الجديد[١١٨].

على صعيد الوضع العربي، كان خطاب مشروع البرنامج (الفصل الثالث ـ ترابط نضال الشعب الفلسطيني بنضال الشعوب العربية) بالغ المرونة. فهو يسترشد، في مواقفه، «من مختلف القوى والانظمة العربية بمعيار مدى مساندتها لقضية الاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني، واخلاصها في دعم نضاله، وتأمين أوسع تأييد له، واحترامها لاستقلالية حركته الوطنية، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية». وبلغة حيادية، دعا المشروع «الى التضامن والتعاون بين مختلف الدول العربية، بغض النظر عن أنظمتها الاجتماعية والسياسية، والعمل على تطوير كل أشكال التكامل الاقتصادي العربي، وصولاً لاقامة سوق عربية واحدة، الخ»[١١٩].

ثانياً ـ النظام الداخلي

تضمّن مشروع النظام الداخلي تغييرات جذرية. فبضربة واحدة أطاح المشروع بالمبدأ الموجّه لحياة الحزب وعلاقاته الداخلية، وهو مبدأ المركزية الديمقراطية، والذي اعتبر مسؤولاً، مسؤولية رئيسة، عن كل الاخطاء في تجارب الاحزاب الشيوعية. فقد جاء في مشروع النظام الداخلي ان الحزب «يبني تنظيمه على أساس التزام اعضائه بالخطوط العامة لبرنامج الحزب، دون نفي حق الاجتهاد في اطار هذا البرنامج لأي من أعضائه؛ ويعتبر الحزب ان الاساس الموجّه للعلاقة بين أعضائه هو الديمقراطية الواسعة في اطار بنية الحزب المركزية، حيث تسمح آلية تنظيم الحزب بحدّ عالٍ بالديمقراطية والانضباط»، وعلى الرغم من الاضطراب، وبعض التشوّش الذي اتّسمت به عبارة «على أساس الديمقراطية في اطار بنية الحزب المركزية»، وذلك من زاوية عدم تحديد أسس هذه الديمقراطية، هل تتسع مثلاً لتعدد الآراء ولقيام التكتلات وحماية حق الأقلية في التحوّل الى أكثرية، أم لا، الّا ان المشروع وضع جملة من المبادىء والقواعد التي تضمن توسيع نطاق الديمقراطية. ومن ذلك:

١ ـ «ان العضو يلتزم بالخطوط العامة لبرنامج الحزب فقط، ويسمح له بالاجتهاد»[١٢٠].

٢ ـ «المحافظة على آلية عمل كفيلة بتوفير حرية المناقشة، كمبدأ أساس، في الحزب، تضمن مساهمة منظمات الحزب وأعضائه في رسم سياسة الحزب، وتنفيذها، واعداد وثائقه الاساسية، ومراقبة هيئاته العليا وقراراتها، وتتولّى اللجنة المركزية الاشراف على اصدار نشرة داخلية خاصة تعنى بالقضايا المتعلّقة بحياة الحزب، ومفتوحة لجميع الاعضاء لابداء وجهات نظرهم وآرائهم وانتقاداتهم لسلوك وقرارات مختلف الهيئات الحزبية بكل حرية» (المادة السابقة، بند ٤)[١٢١].

٣ ـ «الاخذ بمبدأ الاقتراع السري داخل هيئات الحزب، وعلى جميع المستويات، مع مراعاة مبدأ التجديد والاستمرارية، وبوجه خاص لهيئات الحزب المركزية، الأمر الذي يعني التجديد الدائم لحيوية الحزب، واضعاف النزعات البيروقراطية، أو غلبة المصالح الشخصية على مصلحة الحزب العامة، بما يضمن، أيضاً، المحافظة على آلية التطوير الديمقراطي الدائم في الحزب» (المادة السابعة، بند ٨)[١٢٢].

٤ ـ «يلجأ الحزب الى مبدأ الاستفتاء الحزبي العام حول بعض القضايا الهامّة والاساسية في حياة الحزب» (المادة السابعة، بند ١٢)[١٢٣].

٥ ـ «استحداث هيئة حزبية جديدة هي المجلس المركزي، أعلى من اللجنة المركزية وأدنى من المؤتمر، وتتمتع بصلاحيات مناقشة التقارير السياسية، والتنظيمية، والمالية، المقدمة من اللجنة المركزية، ومناقشة، واقرار، خطة عمل الحزب السنوية، والمحاسبة الفردية للأمين العام وأعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية عن أعمالهم خلال العام، والمصادقة على تحضيرات اللجنة المركزية لعقد المؤتمر وطريقة اعدادها» (المادة الخامسة عشرة، بند ٣)، و«في حال تعذّر انعقاد مؤتمر الحزب في موعده العادي (أي بعد خمس سنوات)، يعقد المجلس المركزي، بالضرورة، لمناقشة عمل الحزب وانتخاب اللجنة المركزية» (المادة الخامسة عشرة، بند ٦)[١٢٤].

٦ ـ «يقدّم كل عضو من أعضاء المكتب السياسي والامين العام للحزب استقالاتهم سنوياً من مناصبهم للجنة المركزية، حيث تقوم ببحث استقالة كل عضو على انفراد، وبدون حضوره، وتقرر، اثرها، قبول استقالته، أو رفضها» (المادة الثامنة عشرة، بند ٣)[١٢٥].

٧ ـ «تجديد عضوية المكتب السياسي بنسبة الثلث، على الاقل، كل خمس سنوات أمر الزامي، ولا يحق لعضو المكتب السياسي الذي فقد عضويته ان يعيد ترشيح نفسه لعضوية المكتب السياسي مرة أخرى، قبل مضي خمس سنوات على فقدانه هذه العضوية» (المادة الثامنة عشرة، بند ٤).

٨ ـ «الفترة القصوى لاشغال الامين العام للحزب منصبه هي لدورتين (عشر سنوات) يجرى، بعدها، تقاعده، ولا يشغل بعدها أي عمل تنظيمي قيادي في أي من هيئات الحزب المختلفة، ويسري هذا المبدأ منذ تاريخ اشغاله لهذا المنصب» (المادة الثامنة عشرة، بند ٦)[١٢٦].

بالاضافة الى ذلك، خلا النظام الداخلي (المشروع) من بند العقوبات تماماً.

بعد كل هذه التغييرات الهائلة، يبدو واضحاً ان الحزب الشيوعي الفلسطيني لم يكتف، كغيره من القوى، بتأييد البيريسترويكا والتأثّر بها، بل هو مقبل على ممارستها، وتنفيذها، بنفسه.

الخاتمة

يمكّننا ما سبق من القول ان تغيّرات هامّة بدأت تطرأ على فكر وايديولوجيا وسياسة اليسار الفلسطيني، الذي لم يكن على درجة واحدة ومتساوية من التأثّر والتفاعل مع البيريسترويكا.

ولا شك في انها لحظة نوعية في مسار جديد لا يمكن ان يتوقف عند حدود التعديلات والتغييرات الجنينية التي تجرى، الآن، داخل اليسار الفلسطيني. فعلى الرغم من أهمية وجدارة تلك التغييرات والتعديلات، وأيّاً يكن بعض الملاحظات عليها هنا أو هناك، فما زالت تعديلات وتغييرات لم تطاول الاسئلة المصيرية الحاسمة التي فجّرتها البيريسترويكا، حيث السؤال الرئيس، والاهمّ، يتعلق بأهمية الفكر الماركسي في الاستمرار كحاضنة للتغييرات النوعية الهائلة التي أُجريت، وتجرى، عليه، خصوصاً منذ انطلاقة البيريسترويكا، التي دفنت معها الكثير الكثير من مقولات وقوانين الماركسية.

ويبدو ان اليسار الفلسطيني، الذي اندفعت اقسامه ذات الاصول القومية العربية الى الماركسية، كملجأ ايديولوجي وسياسي على هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وثبتت نفسها تحت خيمة الماركسية السوفياتية التي وجد تحت ظلالها اليقين، يواجه، اليوم، تحدياً فكرياً وايدلوبوجياً لا

يقل ضراوة وصعوبة وتعقّداً عن ذلك التحدي الذي واجهه بعد هزيمة حزيران (يونيو). ولعلّ أعظم ما في هذا التحدي ان البيريسترويكا ليست مخططاً نظرياً جاهزاً، ولا تملك اجابات محددة عن المستقبل، وهي ترفض ان تكون كذلك، بل ان مطلقها ـ غورباتشيوف ـ أكد ان «المستقبل لا ينمو من الاحلام حوله، وانما من الحاضر ومن تناقضات ونزعات التطوّر التي تلازم الحاضر... ونسيان ذلك يعني الوقوع في اسر المخططات غير الواقعية»[١٢٧]. وهي، بهذا المعنى، لا تقوم على حتميات تاريخية، ولا يمكن الاعتماد عليها كزاد فكري وسياسي لحل المعضلات التي تواجه «يسارنا» الذي عليه ان يصنع «بريسترويكاه» الخاصة به، بنفسه؛ أي ان قوى اليسار الفلسطيني لا يمكن ان تعتمد على ما يستطيع الاتحاد السوفياتي ان يقدّمه اليها من زاد فكري وسياسي، ولعلّ الاتحاد السوفياتي نفسه قد كفّ عن ذلك.

ولعلّ أعظم ما في هذا التحدي، أيضاً، ان جاذبية الماركسية، كفكر وايديولوجيا، تعيش، الآن، أضعف حالاتها، حيث ساهمت البيريسترويكا، بكل آثارها، في احداث ذلك؛ وبالتالي، فان قدرتها، كعنصر للجذب والاستقطاب التنظيمي والجماهيري، تبدو، الآن، في أدنى لحظاتها؛ هذا اذا استبعدنا أي عمليات «ارتداد» نشأت، أو يمكن ان تنشأ، في ضوء هذه التطوّرات داخل اليسار الفلسطيني. مجمل القول، ان مساراً جديداً لليسار الفلسطيني قد بدأ؛ وسيستمر؛ ولا يمكن لأحد ان يتنبّأ باحتمالاته النهائية، التي قد لا تتحقق في أجل منظور.

---

(١) ذكر عبدالقادر ياسين «ان الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة كان يفتقر الى كرّاسات في مبادىء الماركسية ـ اللينينية، وفي الفلسفة، والاقتصاد السياسي، ونظرية الثورة الاشتراكية، وأسس التنظيم الثوري». وذكر، أيضاً، «ان فخري مكّي، مسؤول العصبة [الحزب] في القطاع، لم يكن قد أطلع على مبادىء الفكر الماركسي ـ اللينيني». عبدالقادر ياسين، **حزب شيوعي ظهره الى الحائط؛ شهادة تاريخية عن الحركة الشيوعية في قطاع غزة، ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧**، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٨، الطبعة الاولى، ص ٨٣ و٨٤.

(٢) ماهر الشريف، «الشيوعيون الفلسطينيون والبحث عن الكيانية الشاملة والمستقلة»، **قضايا فكرية** (القاهرة)، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٢٠٤.

(٣) عيسى الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية؛ الوعي الذاتي والتطوّر المؤسساتي، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٧**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٩، ص ٤٣.

(٤) باسل الكبيسي، **حركة القوميين العرب**، بيروت: دار الطليعة والاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين، ١٩٧٤، ص ١١٥.

(٥) بيان سياسي لحركة القوميين العرب حول «الصراع المصيري بين حركة الثورة العربية وبين الاستعمار الجديد»، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩، ص ٦٨١.

(٦) الجبهة القومية لتحرير فلسطين هي التنظيم الفلسطيني لحركة القوميين العرب. و«في بيانها الاول، في ١/٥/١٩٦٧، اعتبرت الحركة ان الظروف الموضوعية قد نمت من اجل الزحف لتحرير فلسطين، ودعت كل القوى الثورية في الوطن العربي الى ممارسة دورها في المعركة»، غازي خورشيد، **دليل حركة المقاومة الفلسطينية**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧١، ص ١١١.

(٧) البيان السياسي الاول للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٠٠.

(٨) الاستراتيجية السياسية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧١، ص ٩٤.

(٩) «البيان السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**.

(١٠) التقرير السياسي الاساسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (آب ـ اغسطس ١٩٦٨)، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٤، ص ٦٥٥.

(١١) **المصدر نفسه**، ص ٦٥٨.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص ٦٦٦.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص ٦٧٠.

(١٤) رياض نجيب الريس ودنيا حبيب نحاس، **المسار الصعب؛ المقاومة الفلسطينية؛ منظماتها، أشخاصها، علاقاتها**، بيروت: النهار ـ الخدمات الصحافية، ١٩٧٦، ص ٦١.

(١٥) **المصدر نفسه**.

(١٦) هيلينا كوبان، **المنظمة تحت المجهر**، لندن: منشورات هاي لايت بالتعاون مع جامعة كامبردج، ١٩٨٤، ص ٢٤٧.

(١٧) تصريح لناطق بلسان «الفريق التقدمي» في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول الخلافات فيما بينه وبين «الفريق اليميني»، «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٣.

(١٨) في أواسط السبعينات، تغيّر اسم الجبهة، واصبحت تعرف باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

(١٩) بيان «الجناح التقدمي» في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول تأسيس الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٤ ـ ٦٨.

(٢٠) بيان المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين حول انضمامها الى الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣٧.

(٢١) بيان عصبة اليسار الثوري الفلسطيني حول انضمامها الى الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، **المصدر نفسه**، ص ٢٣٨.

(٢٢) **المصدر نفسه**.

(٢٣) الاستراتيجية السياسية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩»، **المصدر نفسه**، ص ٧٩.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ٧٣ و٨٠ ـ ٨١.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص ٨٣.

(٢٦) **المصدر نفسه**، ص ٨٤.

(٢٧) **المصدر نفسه**، ص ٨٥ و٨٨.

(٢٨) **المصدر نفسه**، ص ٩٠.

(٢٩) **المصدر نفسه**، ص ٩٢.

(٣٠) **المصدر نفسه**، ص ٩٣.

(٣١) برنامج الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين لاقامة جبهة وطنية موحّدة، **المصدر نفسه**، ص ٣٧٤ ـ ٣٧٥.

(٣٢) بيان الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين حول «الموقف الاممي الصحيح المترتّب على قوى المعسكر الاشتراكي»، **المصدر نفسه**، ص ١٩٨.

(٣٣) خورشيد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٧.

(٣٤) **المصدر نفسه**.

(٣٥) الريس ونحاس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٧.

(٣٦) خورشيد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢١ و٢٢٥.

(٣٧) بيان «قيادة اليسار» في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول بعض القضايا السياسية النظرية، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٥، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٣٨) **المصدر نفسه**.

(٣٩) **المصدر نفسه**، ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٤٠) **المصدر نفسه**.

(٤١) **المصدر نفسه**، ص ١٠٧.

(٤٢) **المصدر نفسه**.

(٤٣) **الميثاق: القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين**، بلا مكان نشر: التوجيه والاعلام، ١٩٦٩، ص ٢.

(٤٤) **البرنامج السياسي الذي أقرّه المؤتمر العام الرابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، المنعقد في الفترة ما بين ٢٠ ـ ٢٧/٨/١٩٧٣**، بيروت: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، ١٩٧٣، ص ٥٣، ٥٤.

(٤٥) **مقابلة شخصية مع عبدالرحمن عوض الله**، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، نيقوسيا، ٢/٥/١٩٩٠.

(٤٦) «المنظمة الشيوعية العربية؛ نشوؤها وعملها ومنطلقاتها النظرية»، **ملحق القاعدة** (الجريدة المركزية الناطقة بلسان الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة)، العدد ٧٧، النصف الثاني من تموز (يوليو) ١٩٧٦، ص ١٧.

(٤٧) الشريف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٢.

(٤٨) «مقابلة شخصية مع عبدالرحمن عوض الله»، **مصدر سبق ذكره**.

(٤٩) الشريف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٢.

(٥٠) **المصدر نفسه**.

(٥١) **النظام الداخلي لجبهة التحرير الفلسطينية؛ وثائق المؤتمر الوطني العام السادس**، بيروت: جبهة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ٧.

(٥٢) «مقابلة شخصية مع عبدالرحمن عوض الله»، **مصدر سبق ذكره**.

(٥٣) **طريق الانتصار**، نشرة استانسيل (بيروت)، العدد الاول، ٢٢/١٢/١٩٧٧.

(٥٤) الشريف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٣.

(٥٥) **المصدر نفسه**، ص ٢١٥.

(٥٦) **المصدر نفسه**.

(٥٧) يذكر انه في أعقاب قيام الحزب الشيوعي الفلسطيني بفترة قصيرة قامت مجموعة من قيادة وأعضاء الحزب، بقيادة عضو المكتب السياسي عربي عوّاد، بالانشقاق عن الحزب وأطلقت على نفسها، في البداية، اسم «الحزب الشيوعي الفلسطيني ـ القيادة المؤقتة». وفي وقت لاحق، غيّرت اسم الحزب الى «الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري».

(٥٨) بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بمناسبة الذكرى الرابعة لحرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٤، ص ٤٤٤.

(٥٩) بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الى الدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني، **المصدر نفسه**، ص ٥٥١، ٥٥٣ ـ ٥٥٤.

(٦٠) دراسة حول «ملخّص الرؤية السياسية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في مرحلة ما بعد أيلول (سبتمبر)»، **المصدر نفسه**، ص ٧٧٣.

(٦١) «بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الى الدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٥٦.

(٦٢) *USSR and Third World*, Vol. II, No. 1, 6 December 1971 - 16 June 1972, p. 345.

(٦٣) بيان الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، حول المؤتمر الوطني الثالث للجبهة، «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٢.

(٦٤) التقرير السياسي للمؤتمر الوطني الثالث للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، **المصدر نفسه**، ص ١٧٢.

(٦٥) *USSR and Third World*, Vol. IV, No. 6, 22 July - September 1974, p. 364.

(٦٦) بيان الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، حول التطوّرات الراهنة، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦، ص ٤٠٨.

(٦٧) **التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع**، نيسان (ابريل) ١٩٨١، بلا مكان نشر: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ دائرة الاعلام المركزي، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، ص ٢٧.

(٦٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٦٩) **المصدر نفسه**، ص ٤٣ و٢٩٣.

(٧٠) **المصدر نفسه**، ص ٤٣.

(٧١) **المصدر نفسه**، ص ٤١ و٤٣.

(٧٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٠٢.

(٧٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٦٥ و٢٦٧.

(٧٤) **التقرير النظري والسياسي والتنظيمي، المؤتمر الوطني العام الثاني**، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨١، ص ٤٧٤.

(٧٥) جانب من البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٦**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨، ص ٤٥.

(٧٦) نقصد الاتجاه الذي يتزعّمه ياسر عبدربه حالياً.

(٧٧) «جانب من البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥.

(٧٨) **المصدر نفسه**، ص ٤٦ و٤٨.

(٧٩) «التقرير النظري والسياسي والتنظيمي، المؤتمر الوطني العام الثاني»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧.

(٨٠) **المصدر نفسه**، ص ٦٢.

(٨١) **المصدر نفسه**، ص ١١٦.

(٨٢) «كلمة الرفيق جورج حبش بمناسبة الذكرى السابعة عشرة لانطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، **الهدف** (دمشق)، ٣١/١٢/١٩٨٤، ص ١٣ و١٧.

(٨٣) ميخائيل غورباتشيوف، «الفكر الاشتراكي والبيريسترويكا الثورية»، **نوفوستي** (موسكو)؛ نقلاً عن **برافدا**، ٢٦/١١/١٩٨٩.

(٨٤) عبدالرحيم ملّوح، «نظرة جديدة، أو تغيير جوهري»، **صوت الوطن** (نيقوسيا)، العدد ٧، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ٢٤.

(٨٥) د. جورج حبش، «الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في ظل البيريسترويكا والتفكير السياسي الجديد»، **الهدف**، ٥/١١/١٩٨٩، ص ١٢.

(٨٦) **المصدر نفسه**، ص ١٢ و١٤.

(٨٧) ملوح، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨.

(٨٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٦.

(٨٩) **المصدر نفسه**، ص ٢٥ ـ ٢٦ و٢٨.

(٩٠) انظر الحوار مع د. جورج حبش، **الهدف**، ٢٤/١٢/١٩٨٩، ص ٦٣ ـ ٦٤.

(٩١) لقاء مع ابو علي مصطفى، «مهمتنا الاساسية احباط الاضرار الناجمة عن هجرة اليهود السوفيات»، **الهدف**، ٤/٢/١٩٩٠، ص ٦ و٩.

(٩٢) **المصدر نفسه**، ص ٩.

(٩٣) وردت التسميات المذكورة في **اليوم السابع** (باريس)، ١٩/٣/١٩٩٠، ص ٨ ـ ١٠.

(٩٤) صالح رأفت، «سنواصل الصراع لتنفيذ قرارات اللجنة المركزية، ولن نسمح بالانشقاق»، **القدس العربي** (لندن)، ٣١ و١/٤/١٩٩٠، ص ٥.

(٩٥) رداً على «اليوم السابع»، **اليوم السابع**، ٣٠/٤/١٩٩٠، ص ٢٢.

(٩٦) **مقابلة شخصية مع ياسر عبدربه**، أجراها زكريا محمد.

(٩٧) مذكرة داخلية بعنوان **أبرز قضايا وتطوّرات الخلاف داخل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين**، ٨/٣/١٩٩٠.

(٩٨) «مقابلة شخصية مع ياسر عبدربه»، **مصدر سبق ذكره**.

(٩٩) قرار اللجنة المركزية حول المراجعة السياسية النقدية، **الحرية** (نيقوسيا)، ١٨/٣/١٩٩٠، ص ١٠.

(١٠٠) رأفت، **مصدر سبق ذكره**.

(١٠١) «مقابلة شخصية مع ياسر عبدربه»، **مصدر سبق ذكره**.

(١٠٢) زكريا محمد، «هل حمل الحزب الشيوعي الفلسطيني المظلات بعد ان أمطرت في موسكو؟»، **القدس العربي**، ٥/٢/١٩٩٠، ص ١١.

(١٠٣) مشروع البرنامج الجديد للحزب الشيوعي الفلسطيني، **صوت الوطن**، العدد ٦، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ٢٠.

(١٠٤) برنامج الحزب الشيوعي الفلسطيني، **النهج** (نيقوسيا)، العدد ٤، أيار (مايو) ١٩٨٤، ص ٣٣٦.

(١٠٥) تيسير العاروري، «قراءة في مشروع برنامج الحزب الشيوعي الفلسطيني ونظامه الداخلي»، **صوت الوطن**، العدد ٨، نيسان (ابريل) ١٩٩٠،

ص ٢٤.

(١٠٦) «برنامج الحزب الشيوعي الفلسطيني»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٣٦.

(١٠٧) «مشروع البرنامج الجديد للحزب الشيوعي الفلسطيني»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠.

(١٠٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٠ ـ ٢١.

(١٠٩) «برنامج الحزب الشيوعي الفلسطيني»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٣٧.

(١١٠) **المصدر نفسه**، ص ٣٣٩.

(١١١) «مشروع البرنامج الجديد للحزب الشيوعي الفلسطيني»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣.

(١١٢) «برنامج الحزب الشيوعي الفلسطيني»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥٧.

(١١٣) **المصدر نفسه**، ص ٣٤٥ ـ ٣٤٧.

(١١٤) **المصدر نفسه**، ص ٣٤٦ ـ ٣٤٧.

(١١٥) **المصدر نفسه**، ص ٣٤٩.

(١١٦) «مشروع البرنامج الجديد للحزب الشيوعي الفلسطيني»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(١١٧) «برنامج الحزب الشيوعي الفلسطيني»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥٠.

(١١٨) «مشروع البرنامج الجديد للحزب الشيوعي الفلسطيني»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣.

(١١٩) **المصدر نفسه**.

(١٢٠) **مشروع النظام الداخلي للحزب الشيوعي الفلسطيني**، غير منشور.

(١٢١) **المصدر نفسه**.

(١٢٢) **المصدر نفسه**.

(١٢٣) **المصدر نفسه**.

(١٢٤) **المصدر نفسه**.

(١٢٥) **المصدر نفسه**.

(١٢٦) **المصدر نفسه**.

(١٢٧) غورباتشيوف، **مصدر سبق ذكره**.

استقـرار الانفـراج الدولـي والصراع العربي ـ الاسرائيلي

محمد خالد الأزهري

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، اصبحت العلاقات الاميركية ـ السوفياتية والتفاعلات الجارية بين واشنـطن ومـوسكو تشكّل جوهر النظام الدولي، الذي أخذ يعكس نفسه على مجمل العلاقات الدولية. وبقدر من التبسيط، أشار دارسو العلاقات الدولية الى مراحل رئيسة مرّت بها هذه العلاقات في العقـود التي تلت الحـرب. وهذه المراحل هي: مرحلة الحرب الباردة الاولى، وامتدت بين نهاية الاربعينات ومطلع السبعينات؛ تلتها مرحلة الانفراج الدولي، وامتدت حتى أواخر السبعينات؛ تلتها مرحلة الحرب الباردة الثانية، وامتدت حتى منتصف الثمانينات[1].

شأنها شأن مختلف أقاليم العالم، تأثّرت المنطقة العربية بالاجواء التي فرضتها علاقات القوتين العظميين في مختلف المراحل المذكورة. وقد تواكبت هذه التأثيرات، والانعكاسات، مع تطوّرات الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وهو الصراع الابرز والاكثر خطورة بين الصراعات التي عرفتها المنطقة.

ومنذ منتصف الثمانينات، مرّ النظام الدولي بمرحلة جديدة من علاقات القوتين العظميين كان لها آثار بعيدة في مسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وهكذا، تستقبل المنطقة العربية عقد التسعينات وهي مشغولة بالتطوّرات الجارية بوتيرة متسارعة في مختلف جوانب هذا النظام. وفي هذا الاطار، فان من بين أهمّ الاسئلة التي أُثيرت على مستويي الفكر والحركة في المنطقة: ما هي طبيعة المرحلة التي يمرّ بها النظام الدولي؟ هل تعدّ مرحلة جديدة من «الانفراج»، بحيث يمكن تناولها في اطار الخبرة السابقة للانفراج في عقد السبعينات؟ ام انها تتعدّى ذلك الى طور آخر من العلاقات بين الولايات المتحـدة الاميركية والاتحاد السوفياتي قد يصل الى نوع من «التفاهم والتعاون»؟ واذا كان الامر كذلك، على سبيل الافتراض، فما هي حدود التعاون الممكنة بين هاتين القوتين في المنطقة العربية، بعامة، وتجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي خاصة؟ ثمّ ما هي التأثيرات المتوقّعة للنظام الجديد في موازين القوى العسكرية، والسياسية، للاطراف المباشرة في الصراع؟

لقـد جاء معظم مبادرات التغيير ومظاهره، في السنوات الاخيرة، من جانب الطرف السوفياتي ومعسكر القوى الاشتراكية، وهو الطرف الذي كان يصنّف، منذ منتصف الخمسينات، بأنه المعنيّ بمساندة الجانب العربي، والفلسطيني، في الصراع ضد الغزوة الاستيطانية الصهيونية وحلفائها، وبخـاصـة الولايات المتحدة الاميركية. ولذلك، فان الانشغال العربي شديد بانعكاسات السياسة السـوفياتية الجديدة والمزمعة تجاه الصراع من مختلف جوانبه، وبشكل أكثر الحاحاً في ما يتعلق بتطوّر السياسة السوفياتية تجاه اسرائيل.

هذا البحث يعنى بمحاولة تحديد طبيعة النظام الدولي المقبل، وانعكاساته على مفهوم القوتين العظميين للصراعات الاقليمية، وبخاصة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ومناقشة التداعيات المتوقّعة على جانبي الصراع. وتجدر الاشارة الى ان ما ينطوي عليه هذا التحليل يدخل في باب الاجتهادات الكثيرة التي تحفل بها الساحة الفكرية العربية حول الجوانب المذكورة، مع ملاحظة ان تنوّع هذه الاجتهادات يقدّم تراكماً فكرياً مفيداً، قد يتمكّن الجانب العربي، من خلاله، من تلمّس بدائل الحركة المتاحة له مستقبلاً.

النظام الدولي بين الانفراج والتعاون

عندما التقت القيادتان، الاميركية والسوفياتية، في موسكو، في أيار (مايو) ١٩٧٢، شاع مفهوم «الوفاق» للتعبير عن الطور الذي بدأه ذلك اللقاء في النظام الدولي. وكان ذلك نتيجة لتوصّل القيادتين الى وثيقة تضمّنت اثني عشر بنداً تتعلّق جميعها بأسس جديدة لضبط النفس فيما بينهما، ولتأكيد مسؤوليتهما المشتركة الخاصة تجاه قضية الامن الدولي[٢]. وفي ذلك الحين، ولسنوات عديدة لاحقة، اعترض البعض على اطلاق مفهوم «الوفاق» كمصطلح مرادف للتعبير الاوروبي الذي أطلق على الحالة الجديدة détente ، معتبرين ان ما حدث لا يعدو ان يكون تجسيداً لفكرة «التعايش السلمي» الذي طالما دعا الاتحاد السوفياتي اليه وأنكرته الولايات المتحدة الاميركية وحلفاؤها؛ وان هذا التعايش أصبح حقيقة يقرّ بها الاميركيون، بعد ان استطاع الاتحاد السوفياتي كسر الاحتكار النووي الذي بدأه الاميركيون منذ نهاية الحرب العالمية الثانية[٣]. لذا، فان ما تمّ لا يعدّ وفاقاً، وان مفهوم الوفاق نفسه هو ترجمة مغرضة لطبيعة العلاقات بين الدولتين العظميين؛ فهو يعني وجود نوع من الاتفاق المعلن، أو الضمني، من وجهة نظر المعترضين، على المسائل المختلفة، ومنها القضايا الاقليمية؛ لكن الصحيح ان ما حدث هو نوع من الانفراج[٤]. وهذا الانفراج لا يقصد به سوى منع الصدام المسلّح الذي لا كاسب من ورائه أو خاسر، بسبب حالة الردع النووي المتبادل بين واشنطن وموسكو. أمّا الصراع الايديولوجي وصراع المصالح والنفوذ والاختلاف على الموقف من الاستعمار وتجاه حركات التحرر، ونحو ذلك، فهي أمور باقية. ويبدو ان المعترضين على مفهوم «الوفاق» كانوا محقّين في موقفهم، ذلك ان كلمة détente استخدمت، منذ مطلع الستينات، بعد أزمة الصواريخ الكوبية الشهيرة، وبعد انشاء «الخط الساخن» بين واشنطن وموسكو، وتوقيع اتفاقية الحظر الجزئي على اجراء التجارب النووية في العام ١٩٦٣. وكانت الكلمة تعني، آنذاك، «منع الوصول بالصراع بين العملاقين الى خطر الصدام النووي»[٥].

على أي حال، يهمّنا، من هذا الجدل الذي أُثير حول ما اذا كان العملاقان في حالة وفاق أم انفراج، تلك الاسئلة الجوهرية التي أُثيرت في أوساط العالم الثالث، وحركات التحرّر، حول مدى صدقية الاتحاد السوفياتي في انتصاره لقضايا التحرّر ومكافحة الاستعمار والعدوان. وقد أُثيرت هذه الاسئلة جهاراً وخفية، بعد ان لوحظت مراعاة موسكو الحرفية لمواثيقها مع واشنطن، المعقودة في العام ١٩٧٢ (وذلك بعكس الولايات المتحدة الاميركية)، وان معدّل التأييد السوفياتي أخذ يرتبط، بصورة واضحة، بالعلاقات الاميركية ـ السوفياتية. وفي حدود الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فهم البعض نتائج الانفراج على انها تضمّنت اتفاقاً غير معلن على الاسترخاء العسكري في الشرق الاوسط. فالقوتان لم تتحدثا، في مواثيقهما، عن قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، سوى في حيّز ضيّق جداً، لا يتوازى ومقدار تغلغلها فيه، ولا يتوازى مع سخونة الصراع ذاته، أو مخاطره المحتملة على

الأمن الدولي. ومضى البعض الى القول ان ذلك الموقف كان وراء قرار الرئيس المصري الراحل، انور السادات، الاستغناء عن المستشارين العسكريين السوفيات[٦].

مع ذلك، فان الوقائع التالية لانفراج العام ١٩٧٢، ومواقف الاتحاد السوفياتي التي استمرت في نطاق تأييد حركات التحرّر ومناطحة النفوذ الاميركي في غير موقع ساخن، ومن ضمنها الشرق الاوسط، ومساندة الجانب العربي في الصراع ضد العدوانية الاسرائيلية؛ هذه الوقائع، ومثلها، أثبتت ان حالة الانفراج لم تتضمّن التخلّي عن المبادىء الاساسية للسياسة السوفياتية تجاه القضايا الاقليمية المختلفة. وقد استمر هذا الوضع طوال عقد السبعينات، ثمّ تأكد عند اندلاع الحرب الباردة الجديدة التي استمرت، كما أشرنا، حتى منتصف الثمانينات.

بصعود ميخائيل غورباتشيوف الى سدّة الحكم في الاتحاد السوفياتي، بدأ طور جديد في النظام الدولي، وذلك في اطار تغيّرات متلاحقة على صعيد النظرة السوفياتية الى العلاقات الدولية، بعامة، والى التنافس مع الولايات المتحدة الاميركية والمعسكر الغربي، بخاصة. ومن جديد، أُثير السؤال حول طبيعة هذه المرحلة، ولكن ليس حول ما اذا كنّا بصدد حالة وفاق أم انفراج، انما حول ما اذا كانت المرحلة الحالية، والمقبلة، هما مرحلتا انفراج أم تعاون؟ أم ان النظام الدولي يسير على طريق انتهاء القطبية الثنائية لصالح نظام القطب الواحد، بزعامة الولايات المتحدة الاميركية؟ أم ان النظام يسير على طريق تعدّد القوى والاقطاب في هيكله، بسبب صعود قوى اقتصادية جديدة كبرى، كاليابان واوروبا الموحّدة (في التسعينات)، وقوى أصغر نسبياً، كالبرازيل والعراق وكوريا، فضلاً عن الصين والهند[٧].

مهما تكن صورة النظام الدولي المقبل، فالثابت، حتى الآن، ان علاقات القوتين العظميين سوف تتحدّد في ضوء قواعد أساسية، برز منها حتى الآن ما يلي:

- شعور الاتحاد السوفياتي بالرغبة في التهادن، أو التعامل، أو التوافق، مع الولايات المتحدة الاميركية في تعاون شامل من أجل اللحاق بركب الثورة التكنولوجية الثالثة، وتخفيف الاعباء التي فرضتها النفقات العسكرية الباهظة على المواطن السوفياتي.

- ان الولايات المتحدة الاميركية وحلفاءها قد انتهوا الى ضرورة عدم تعطيل التغيّرات الجارية على الصعيد السوفياتي الداخلي، وعلى صعيد اوروبا الشرقية ككل، والعمل على تشجيعها، لأن معاكسة هذه الاتجاهات قد تقود الى نتائج غير مضمونة، مثل ان يحلّ آخرون محل غورباتشيوف وزمرته الاصلاحية، الامر الذي له عواقب غير متوقّعة على التوازن الدولي.

- صيغ التعاون والتفاهم المشترك التي تتضح من خلال أكثر من مصدر، لعلّ من بينها بروز الصيغ والعبارات التوفيقية التي يتحدث بها مسؤولون من الطرفين، كالقول: «اننا اتفقنا على كذا» أو «سوف نفعل كذا وكذا»؛ وهذه سوابق لم تحدث، في نظر البعض، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (بما في ذلك حالة الانفراج السابقة في السبعينات)[٨].

- ان الاتحاد السوفياتي لا يرغب في ان يكون السلاح هو الحَكَم في الصراعات المختلفة، وليس لديه أية نوايا لتعكير مسيرة العلاقات التي تتحسّن حثيثاً مع الولايات المتحدة الاميركية[٩].

- بروز قضايا الاقتصاد والتنمية، باعتبارها تتصدّر قائمة الاهتمامات الشاغلة بالنسبة الى القوتين العظميين وبقية القوى الدولية الصاعدة[١٠].

الانفراج الجديد والصراعات الاقليمية

في ضوء الملامح التي أبرزتها التفاعلات الجارية منذ منتصف الثمانينات، يتضح ان النظام الدولي يعدّ في مرحلة انتقالية بين الحرب الباردة والتعاون يمكن وصفها بالانفراج الكبير. والاتجاه العام يدل على ان هذا الانفراج يسير حثيثاً نحو التفاهم والتعاون. وقد يتأكد هذا الفهم عند مراجعة ما ذكره غورباتشيوف، صراحة، في اثناء زيارته للولايات المتحدة الاميركية، في مطلع حزيران (يونيو) ١٩٩٠، حين قال انه «أبلغ الى الرئيس الاميركي انه يجب على القوتين العظميين ان تبتعدا من المواجهة وتتّجها الى التعاون»، الامر الذي رحّبت واشنطن به[١١]. والسؤال المطروح، الآن، يدور حول انعكاسات هذه الوضعية على الصراعات الاقليمية، وفي طليعتها الصراع العربي ـ الاسرائيلي، موضع الاهتمام في منطقتنا العربية؟

تنطلق الاجابة عن هذا السؤال من دلالة الخبرة التاريخية التي قدّمها النظام الدولي، في مراحله السابقة، في ما يتعلّق بمسار الصراع. ففي ظل التنافس بين القوتين العظميين، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، على اتخاذ موطىء قدم في الشرق الاوسط، سارع كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية الى الاعتراف باسرائيل (أيار ـ مايو ١٩٤٨). لقد كانت الولايات المتحدة الاميركية تحاول كسب الرأي العام اليهودي، ووراثة النفوذ الاوروبي، والوصول الى أقرب نقطة من مصادر النفط وأقرب نقطة من العملاق السوفياتي الناهض، لتطويقه ومحاصرة نفوذه المتنامي[١٢]؛ هذا في حين كان الاتحاد السوفياتي ينظر بريبة الى النظم العربية، معتبراً اياها بقايا نظام اقطاعي متحالف مع الاستعمار الغربي؛ وكان القادة السوفيات معجبين بتجربة «الكيبوتس» والحركة العمالية اليهودية، معتبرينها خطوات على طريق اسرائيل الاشتراكية ضد اليهودية الرأسمالية، وضد النظم الاقطاعية العربية[١٣]. كانت تلك هي المرحلة التي رأى فيها الطرفان، الاميركي والسوفياتي، ان مصلحتهما تكمن في تأييد اقامة اسرائيل، على الرغم من حالة الحرب الباردة المهيمنة على علاقاتهما. وقد استمرت اسرائيل تحظى بعلاقات طيبة مع العملاقين، حتى جاءت وقائع الحرب الكورية وأبدت تل ـ أبيب انحيازها الصريح الى جانب الولايات المتحدة الاميركية في الوقت الذي قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر، بقيادة جمال عبدالناصر، وبرزت المواقف التحررية للمنطقة العربية، وبخاصة بعد عقد صفقة الاسلحة التشيكيّة الشهيرة، في العام ١٩٥٥، وموقف عبدالناصر من الاحلاف الغربية. كل هذا أنتج موقفاً سوفياتياً ايجابياً من الطرف العربي في الصراع، وهو الموقف الذي استمر حتى تحوّل النظام الدولي الى حالة الانفراج الاولى في السبعينات، وربما في اثناء ذلك الانفراج، بشكل أو آخر[١٤].

وبصفة عامة، لم يكن الصراع العربي ـ الاسرائيلي بعيداً، بأي حال، من تفاعلات النظام الدولي طوال العقود الاربعة الماضية؛ بل وكان التنافس فيما بين الطرفين، العربي والاسرائيلي، على أشدّه في المنطقة العربية، بحيث كان الصراع أحد أهمّ الموضوعات في علاقات الدولتين العظميين[١٥].

لقد كانت تطوّرات الصراع المدخل الاساس لولوج النفوذ السوفياتي الى الشرق الاوسط، وفي السياق عينه، كانت الرغبة الاميركية في لجم هذا النفوذ السوفياتي، من العوامل التي أدّت الى تصعيد الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وفتح باب المساعدة الاميركية لاسرائيل دون حدود. في هذا الاطار، كانت حالة الانفراج تثير القلق لدى الجانب العربي، على أساس ان هذه الحالة تعني تضاؤل فرص حرية الحركة (المناورة) بين العملاقين بالنسبة اليهم، وغالباً ما ينظر الى خبرة مصر، في الخمسينات،

كنموذج على قدرة أحد الاطراف العربية على ادارة علاقاته بنجاح على مستوى القمة الدولية، مستغلاً حالة الصراع السائدة في هذه القمّة، في أوج الحرب الباردة[١٦].

كذلك، ترتبط خبرة الانفراج ببروز الدور الاميركي وتراجع الدور السوفياتي في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ومثال ذلك، ان الولايات المتحدة الاميركية انفردت، تقريباً، بمسار عملية التسوية منذ نهاية حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، وحتى اتفاقية الصلح المصرية ـ الاسرائيلية في آذار (مارس) ١٩٧٩[١٧]. ولمّا كانت الولايات المتحدة الاميركية طرفاً مناصراً وحليفاً لاسرائيل الى أقصى الحدود، فان هذه الخبرة، أي خبرة الانفراج، لم تبشّر بخير للجانب العربي.

لا شك في ان الكثيرين يأخذون هذه الخبرات في الاعتبار، عند استشرافهم دور الانفراج، أو التعاون، على قمّة النظام الدولي تجاه مجريات الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

بالاضافة الى هذه الخبرات، يمكن مراجعة مواقف السياسة السوفياتية الجديدة تجاه الصراعات الدولية الاقليمية عموماً، كاطار مرجعي لتلمّس مسار هذه السياسة المتوقّع تجاهها. ويفهم من المواقف المعلنة في اطار التفكير السوفياتي الجديد، في ظل البيريسترويكا، ان الصراع على النفوذ في الشرق الاوسط لم يعد يقوم على فكرة إمّا نحن (أي السوفيات) وإمّا هم (أي الاميركيون). يتأكد هذا الفهم عند استحضار ما ذكره غورباتشيوف، مهندس السياسة الجديدة، بشأن الشرق الاوسط: «... اننا لا نريد، على الاطلاق، ان تؤدي عملية وضع التسوية لمشكلة الشرق الاوسط، أو أهداف هذه العملية بطريقة ما، الى التعدّي على مصالح الولايات المتحدة الاميركية والغرب؛ كما اننا لا نعتزم دفع الولايات المتحدة الاميركية الى خارج الشرق الاوسط، فذلك لا يعدو ان يكون الّا تفكيراً غير واقعي». ومع ذلك، رأى غورباتشيوف «ان الولايات المتحدة الاميركية، بدورها، لا ينبغي ان تضع لنفسها أهدافاً غير واقعية». وأكد «ضرورة أخذ مصالح الفلسطينين في الاعتبار، جنباً الى جنب مع مصالح اسرائيل»[١٨].

يلاحظ، أيضاً، ان التفكير السوفياتي الجديد يغلّب المصالح القومية للاتحاد السوفياتي، كدولة وكمجتمع، بينما يخفّ التركيز على الشعارات الايديولوجية والمبادىء المثالية حول الاشتراكية، وحتميّة الحل الاشتراكي لقضايا الدول النامية؛ ويطرح السوفيات رؤيتهم للصراع العربي ـ الاسرائيلي في هذا الاطار، على أساس، ان موسكو لم تعد تزعم انها تقف مع أطراف معيّنة دون غيرها من أطراف الصراع، بل انها تؤيد حقوق الاطراف المختلفة، كما تعارف عليها المجتمع الدولي، واستقر عليها معظم المعنيّين بالصراع. وقد استبدل الاتحاد السوفياتي اللغة الايديولوجية الصارخة، والتأييد التلقائي للحركات والانظمة التقدّمية واليسارية ضد الحركات والانظمة الرجعية أو المحافظة، بلغة الحوار الموضوعي مع الاطراف كافة[١٩].

كذلك أخذ الاتحاد السوفياتي يربط، في لغته تجاه الدول العربية، ضرورات التسوية السلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي بضمان اقرار السلم العالمي العام[٢٠]. ومعنى ذلك، ان موسكو تعتبر تسوية الصراعات الاقليمية مهمّة أساسية، يؤدي حلّها الى تأكيد السلم الدولي.

ان الاتجاه العام للسياسة السوفياتية الجديدة يحاور حول ضرورة حل جميع النزاعات بالطرق السلمية، مع نفي الحروب والتهديد باستخدام القوة؛ بل وتعتبر موسكو ان الحرب لم تعد استمراراً للسياسة بطرق أخرى، وذلك على عكس مقولة كلازوفيتش الشهيرة. ومع ذلك كله، فان سياسة موسكو ترى ان للحركات الوطنية التحررية ان تستخدم الوسائل كافّة لتأكيد حقوقها المشروعة، وبخاصة

اذا كانت هذه الوسائل لا تقود الى تصعيد الامور نحو الصدام النووي[٢١].

وأكد الاتحاد السوفياتي ان النظرة القديمة، التي تعتبر الصدامات الاقليمية انعكاساً للصدام بين المعسكرين، الاشتراكي والرأسمالي، هي نظرة خاطئة. فالصراعات الاقليمية ينبغي ان ترتدّ، في جانبها الاعظم، الى العوامل المتفاعلة، أو الكامنة، داخل الاقاليم المستَغلَّة ذاتها، أي الى الجذور الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية على صعيد القوى المتصارعة. وهنا، فان العوامل والقوى الخارجية، بما فيها طبيعة النظام الدولي، ليس من شأنها سوى اذكاء هذه الصراعات واستغلالها. وعلى هذا الاساس، ينبغي ان تكفّ الدولتان العظميان عن استغلال الصراعات الاقليمية لتأكيد وجودهما العسكري، هنا أو هناك. وفي هذا السياق، يسعى الاتحاد السوفياتي الى سحب قوّاته من الخارج، ويدعو الولايات المتحدة الاميركية الى ان تحذو حذوه[٢٢].

الانفراج والصراع العربي ـ الاسرائيلي

ممّا لا شك فيه ان مختلف التغيّرات والمقولات الجديدة في طبيعة النظام الدولي، التي أشرنا اليها، قد أخذت تفرض تداعياتها على مسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بحكم تأثّره المستمر بطبيعة هذا النظام. وسوف نحاول، في هذا الموضع، اختبار بعض أبرز التأثيرات في الجوانب العسكرية، والسياسية، والفكرية، من الصراع، محاولين، قدر الامكان، تجنّب اصدار الاحكام المسبقة، ومستهدين بما أبرزته الوقائع خلال السنوات القليلة الماضية من عمر النظام الدولي في مرحلة «الانفراج الكبير» المتفاعلة على القمّة.

الانعكاسات العسكرية

كانت المساعدات العسكرية، من جانب القوتين العظميين، الى طرفي الصراع العربي ـ الاسرائيلي تتمّ في اطار فكرة التوازن العسكري الاقليمي في الشرق الاوسط؛ وفي ذلك استمرار لفكرة التوازن العسكري بين الشرق والغرب. لكن هذه الفكرة أضحت، في ظل التفكير السوفياتي الجديد، وطور الانفراج على طريق التعاون، غير ذات معنى؛ كما ان هناك مساعي حثيثة للتخفيض المتبادل للتسلّح بين القوتين العظميين، وتوجيه النفقات الى الجوانب المدنية، وبخاصة من جانب الاتحاد السوفياتي.

في هذا الاطار، برزت مساعي موسكو وواشنطن الى عدم التساهل في نقل التكنولوجيا العسكرية الى دول العالم الثالث، ومنها المنطقة العربية. وهذه التوجّهات تثير، بلا شك، مخاوف الجانب العربي، على أساس ان الاتحاد السوفياتي لم يعد يحبّذ فكرة السعي الى تحقيق التوازن العسكري العربي مع اسرائيل. أمّا الولايات المتحدة الاميركية، فليس لها مصلحة في دعم التسلّح العربي ضد اسرائيل بطبيعة الحال. وللوهلة الاولى، كان المتوقع، والحال كذلك، ان يميل الميزان العسكري أكثر في صالح اسرائيل، بسبب قدرتها على انتاج السلاح المتطوّر، من جهة، وبقاء الباب مفتوحاً أمامها لجلب الاسلحة الاميركية، من جهة أخرى. كذلك، فان توافق قمّة النظام الدولي على تخفيض مبيعات السلاح لساحة العالم الثالث، سعياً الى تهدئة الصراعات الاقليمية، يوسّع المجال أمام تجارة السلاح الاسرائيلية على هذه الساحة. والملاحظ، ان اسرائيل تعدّ من بين الدول العشر الأكثر مبيعاً للسلاح في العالم، وهي تتحرّك على قاعدة الربح المادي، ولا تتورّع عن امداد أي طرف بالسلاح، بما في ذلك العصابات والجماعات الارهابية، طالما يحقق ذلك لها عائداً مجزياً[٢٣].

قد يثار، على هذا الجانب، القول ان الاتحاد السوفياتي لن يتوقف عن امداد العرب

بالسلاح، لأن هذا يعني ان يفقد سوقاً مركزياً للسلاح يدرّ على موازنته عائداً مالياً كبيراً من العملات الصعبة التي يفتقر اليها. غير ان الامر لا يبدو على هذا النحو؛ اذ يرى البعض ان موسكو لم تُدخل عامل الربح في تزويد العرب بالاسلحة، فقد زوّدت العرب بالسلاح امّا على سبيل المعونة، وامّا بديون طويلة الأجل، ممّا سبّب لها ارهاقاً مالياً[٢٤].

على الجانب الآخر، ليس ثمّة ما يدل الى ان واشنطن سوف تتخلّى عن امداد اسرائيل بالسلاح، هذا بافتراض ان اسرائيل ما زالت بحاجة الى بعض انواع الاسلحة الاميركية، وذلك في ضوء علاقة التحالف الاستراتيجي بين الدولتين.

وهكذا، يبدو للوهلة الاولى ان العائد الصافي للنظام الدولي الجديد لا يسير لمصلحة الجانب العربي، في ما يخصّ السياسة التسلّحية. ومع هذا، يمكن ملاحظة التالي:

○ ان بعض الدول العربية قد طوّر، بالفعل، صناعة سلاح خاصة به، كمصر والعراق، وحقّق تقدّماً ملموساً على هذا الصعيد.

○ ان المنطقة العربية أمامها أسواق بديلة لاستجلاب السلاح، كالصين والبرازيل، وربما بعض دول شرق اوروبا في المستقبل، التي تتجه نحو التعامل الدولي، بعيداً من قبضة موسكو التقليدية. وصناعة السلاح، وتجارته، مثلهما، في ذلك، مثل أي صناعة كبرى، تعتمدان على عامل الربح ولا تعيشان سوى في ظل الانتاج التجاري الكبير.

○ ان المنطقة العربية متخمة بمختلف انواع الاسلحة التقليدية، وفوق التقليدية أيضاً، كالأسلحة الكيميائية والصواريخ ذات المسافات الرادعة لاسرائيل، في حال توفّر نيّة المواجهة المسلّحة[٢٥]. وفي هذا السياق، لا يستطيع المرء ان يتجاوز التطوّر الأهمّ في هذا الجانب، ألا وهو اعلان العراق، على لسان الرئيس صدام حسين، في مطلع نيسان (ابريل) ١٩٩٠، عن امتلاكه للاسلحة الكيميائية مزدوجة التركيب، وهي أسلحة تصنّف ضمن أسلحة الدمار الشامل. وقد جاء هذا الاعلان مقترناً ببعض التحرّكات التي تجعل منه تطوّراً له ما بعده، على صعيد ميزان القوى العربي ـ الاسرائيلي، ومن ثمّ على مسار الصراع برمّته. فمن ناحية، اقترن الاعلان العراقي بتوجيه تهديد مباشر باستخدام هذا السلاح لحرق «نصف اسرائيل»، بل وجاء الاعلان عن امتلاك هذا السلاح بمناسبة الردّ على التهديدات الاسرائيلية الموجّهة الى المنشآت العسكرية الصناعية العراقية؛ ومن ناحية ثانية، لم يتراجع العراق عن موقفه، ولم يتردّد في تأكيد هذا الموقف، وهو ما لم تتعوّده اسرائيل منذ فترة طويلة؛ ومن ناحية ثالثة، أكّد المراقبون ـ وهو ما يميل اليه أيضاً ـ ان بغداد تحظى بصدقية عالية في خطابها السياسي العسكري، ممّا يعني جدّيتها في طرح قضية مواجهة العربدة الاسرائيلية في المنطقة العربية بأسلحة الدمار الشامل، في حال اقدامها على مغامرة كبرى من مغامراتها التوسّعية الشهيرة، مستندة الى امتلاكها للسلاح النووي[٢٦]؛ ومن ناحية أخيرة، اقترن الاعلان العراقي بتوجّهات عربية قومية واضحة في خطابه السياسي، وممّا يؤخذ في الاعتبار، في هذه الناحية، محاولة الرئيس العراقي طمأنة القيادة الاردنية الى المساندة العراقية المؤكدة له في مواجهة التهديدات الاسرائيلية، وابداء رغبته، في اثناء جلسات مؤتمر القمة العربي الاستثنائي، في بغداد (٢٨ ـ ٣٠ أيار ـ مايو ١٩٩٠)، بضرورة ان تبني الدول العربية مواقفها بالاستناد الى موقف الدول الأقوى بينها.

في حقيقة الامر، ان الموقف العراقي يمثّل حدثاً لا يستهان به، وبأهميته، على مسار

الصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ وردود الأفعال التي يثيرها في الذهن كثيرة، سواء من حيث توقيت الاعلان، أو انعكاساته الاستراتيجية، أو الاسئلة التي يطلق لها العنان. ولسنا معنيّين، في هذا الموضع، بمناقشة هذه الجوانب كافة، التي تستحق جهداً فكرياً مركّزاً يفيها حقها؛ غير ان الامر يثير الشهيّة لاثارة بعض الاسئلة، التي من بينها: لماذا اختارت القيادة العراقية الاعلان عن امتلاكها لأحد أهمّ أسلحة الدمار الشامل (فوق التقليدية وتحت النووية) في هذا التوقيت على وجه التحديد؟ هل كان ذلك لمجرّد الردّ على التهديدات الاسرائيلية للمنشآت العراقية، أم ان للتصريح علاقة بتطوّر الاوضاع الدولية، وتطوّر الغزو السكاني اليهودي لفلسطين، وكثرة الاشارات الاسرائيلية الى امكانية تنفيذ استراتيجية تهجير ابناء الشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة نحو الاردن أو حتى ابتلاع الاردن ذاته، ومن ثمّ مجاورة العراق مباشرة؟ وبصيغة أخرى، هل أرادت بغداد ان تبلغ الى المهاجرين الجدد ان الصهيونية قد تقودهم الى محرقة، وليس الى جنّة موعودة، أو فردوس مفقود؟ ومن حيث التوقيت والجوانب الفنية أيضاً، قد يقال ان اسرائيل تستطيع ان تحبط أية ضربة عراقية محتملة بواسطة المبادرة بالهجوم في البداية، مع استطاعة رديفة من جانبها لاحباط أي ضربة عراقية اليها، استناداً الى شبكة من الصواريخ المضادة للصواريخ التي طوّرتها اسرائيل في اطار مشاركتها في برنامج «حرب النجوم» مع الولايات المتحدة الاميركية. فهل أخذت بغداد هذا الاحتمال في الاعتبار، بحيث ان اعلانها عن موقفها التسلّحي جاء بعد دراسة مستوفاة لهذه الجوانب؟ ثمّ، هل يتوقف الموقف التسلّحي العراقي عند نقطة معيّنة؟ أليس من المحتمل ان ما أعلن عنه العراق ليس الّا جزءاً من كل أشمل، وأكثر قوة؟

واضح، والحال كذلك، ان الاسئلة المتعلقة بالجوانب الفنية والتقنية كثيرة، يستطيع ان يتصدّى لها أهل الاختصاص. وهناك اسئلة أخرى تتعلّق بجوانب استراتيجية تخصّ صميم مسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، لعلّ في مقدمها السؤال عمّا اذا كان هذا الصراع قد أخذ، في أعقاب التصريح العراقي، احد أهمّ خصائص الصراع في مستواه الدولي ابّان الحرب الباردة؟ بكلمات أخرى، هل توصّل الجانب العربي الى نقطة التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل، بحيث أصبحنا تجاه «حالة اقليمية» من «الردع المتبادل» بين العرب واسرائيل؟ لا يخفى ان الاجابة عن هذه الاسئلة سوف تتوقف عليها أبنية جديدة من التحليلات في المراحل المقبلة. وقد بدأت ارهاصات أولية لهذه التحليلات في البروز. فمن رأي البعض، ان الجانب العربي قد توصّل، بالفعل، الى وضعية التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل، وذلك الى المستوى الذي قد تنتفي فيه امكانية الحرب النظامية بين الطرفين؛ أو ان مثل هذه الحرب، اذا وقعت، لن تكون كأحدى الجولات المعتادة، بل سوف تكون لها أبعاد تدميرية هائلة، الامر الذي يتحسّب الطرفان له، ويسعيان الى تجنّبه[٢٧]. ان مثل هذا التحليل يفيد بأننا لسنا فقط تجاه أوضاع دولية مستجدة، ينبغي ان تؤخذ في الحسبان، بل اننا بصدد تطوّرات هامّة، على صعيد طبيعة المواجهة وموازين القوى في حدود التوازن بين طرفي الصراع أيضاً.

نعود الى الواقع الدولي، لنلفت الانتباه الى ان التوجهات الدولية المقبلة توحي بأن منطقة الشرق الاوسط، في عمومها، لن تكون منطقة مواجهة عسكرية، أو تنافس عسكري، بين موسكو وواشنطن، بل سوف تكون، على الارجح، منطقة تنافس اقتصادي بين أطراف متعددة (اليابان واوروبا والصين الى جانب القوتين العظميين)، وبذلك فان السياسة الاميركية لن تكون معنيّة كثيراً بدعم اسرائيل عسكرياً لأجل مواجهة النفوذ الشيوعي. ومعلوم ان اسرائيل تمثّل، في ظل تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الاميركية، مخزن اسلحة للقوات الاميركية. ومعنى ذلك، ان هذه الاسلحة

سوف توجّه الى أهداف أخرى[٢٨]. ولا شك في ان هذه الاهداف تمسّ المنطقة العربية تحت أي افتراض.

الانعكاسات السياسية

في اثناء مرحلة الانفراج الأول، في مطلع الثمانينات، لم تظهر السياسة السوفياتية تساهلاً مع اسرائيل بشكل مباشر، ولا فتحت معها قنوات للاتصال الصريح. ولكن في طور الانفراج الحالي، الآخذ بالتنامي منذ منتصف الثمانينات، لوحظ ازدياد الاتصالات السوفياتية ـ الاسرائيلية، وذلك على أساس ان التفكير الاصلاحي الجديد، في موسكو، يجنح الى فتح سبل الاتصال مع كل الاطراف المعنيّة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي. وقد بلغ الأمر، في هذه الناحية، ان رأى البعض كيف انه لم يعد أمام موسكو وتل ـ أبيب سوى الاعلان الرسمي عن استئناف العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفراء، التي أُعيدت بحكم «الامر الواقع» أو من الناحية الفعلية على المستوى القنصلي؛ وان هذا الشقّ سوف يستكمل بمجرّد ابداء اسرائيل موافقتها على الدخول في عملية التسوية السلمية للصراع[٢٩]. ومن المثير للدهشة، ان اسرائيل قد سعت الى استغلال الرغبة السوفياتية في توسيع آفاق التفاهم والانفراج مع الولايات المتحدة الاميركية، حليفها الاستراتيجي، لكي تؤكد رغبتها في ان يدفع الاتحاد السوفياتي ثمناً للاشتراك في جهود التسوية السياسية، وهذا الثمن يتمثّل في استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة معها، ورفع القيود التي يفرضها الاتحاد السوفياتي على هجرة اليهود منه اليها[٣٠].

ومن جانبه، كان ينظر الاتحاد السوفياتي الى هذه المطالب على انها تمسّ صميم السيادة السوفياتية. غير انه أخذ، بالفعل، يستجيب لهذه المطالب، كما لاحظنا على الصعيد الدبلوماسي؛ كما فتح الباب لأعداد متزايدة من المهاجرين اليهود الى الخارج، في محاولة منه لمواجهة الضغوط الاقتصادية، والسياسية، والدعاية المركزة من جانب الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل ضد ما يسمّى بانتهاكات حقوق الانسان. ولم تكتف موسكو بذلك، بل قطعت شوطاً أبعد مع اسرائيل، حتى ان مصادر اسرائيلية أشارت الى ان الاتحاد السوفياتي يتعاون مع اسرائيل في تنفيذ مشروع سوفياتي لتطوير الزراعة والري في الصحراء المغربية. وهي المرة الاولى التي يتمّ فيها مثل هذا الاجراء بصفة عامة، ناهيك عن ان هذا التعاون يتمّ على أرض عربية[٣١].

هذه الاتجاهات الجديدة، بالاضافة الى التطوّرات المصاحبة لانعكاسات الانفراج الدولي والتفكير السوفياتي الجديد، على حلفاء الاتحاد السوفياتي في اوروبا الشرقية، بدأت تترك آثارها في أكثر من صعيد بالنسبة الى أطراف الصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ نذكر منها موقف موسكو من مساندة الجانب العربي في جهود التسوية، والابعاد السكانية للصراع في فلسطين المحتلة ومن حولها، وموقف حلفاء الاتحاد السوفياتي من اسرائيل. ويمكن ايراد بعض التفصيلات على النحو التالي:

١ ـ في ما يتعلق بالمساندة السوفياتية للجانب العربي والاشتراك في جهود التسوية، يلاحظ ان حالة الانفراج، ومن ثمّ التعاون، تدعم التوجّه نحو نقل الصراع من أسلوب الصدام المسلّح الى حيّز الحركة الدبلوماسية. ونتيجة للاشارات السوفياتية المتوالية نحو تطبيع العلاقات مع اسرائيل، لم تبد الولايات المتحدة الاميركية قلقاً من المشاركة السوفياتية في جهود التسوية. وعلى سبيل المثال، لم يتّضح ان الولايات المتحدة الاميركية قد استاءت من لقاء وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، مع كل من وزير الخارجية المصرية ونظيره الاسرائيلي في القاهرة، في شتاء ١٩٨٩، على أساس ان ذلك اللقاء قد تمّ في اطار التسليم السوفياتي بالترتيبات التي اتخذت في كامب ديفيد،

برعاية اميركية منفردة، في العام ١٩٧٨[٣٢].

كذلك، فان الولايات المتحدة الاميركية أخذت تعدّل نظرتها الى المشاركة السوفياتية في جهود التسوية، لأنها تعلم حدود الرغبة السوفياتية الجديدة في عدم تصعيد الصراع عسكرياً، فضلاً عن ان المنطقة، كلها، قد تطرح على جدول مباحثات الحدّ من التسلّح في المستقبل، ممّا يستدعي معاونة موسكو في هذا الامر[٣٣].

وفي السياق عينه، لم تعد اسرائيل تعبّر عن خشيتها من الدبلوماسية السوفياتية، بسبب اللهجة المعتدلة التي تستخدمها موسكو تجاهها في ظل التطوّرات الجديدة[٣٤].

على أي حال، لم يبد، حتى الآن، ما يشير الى عدول موسكو، كلياً، عن المساندة السياسية للجانب العربي. فمسألة اعترافها باسرائيل وحقّها في الوجود هي مسألة قديمة، ولم تعلن موسكو، يوماً، عن انها ترفض الوجود الاسرائيلي. ومقابل ذلك يتمسّك الاتحاد السوفياتي بحق الشعب الفلسطيني في الوجود والاستقلال وتقرير المصير. كذلك، لقد أشارت موسكو الى ان زيادة اتصالاتها مع اسرائيل لا تعني التخلّي عن موقفها من الشأن الفلسطيني، ومن ذلك انها أعلنت عن تعمّق صلتها مع منظمة التحرير الفلسطينية برفع مستوى تمثيلها السياسي لدى المنظمة، في الوقت عينه الذي كانت تستقبل وزير العلوم الاسرائيلي، عيزر فايتسمان، في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠. لكن الذي يقلق الجانب العربي، ويدعو الى التأمل، هو ان الرغبة السوفياتية في تهدئة الصراعات الاقليمية، وسلوك الطرق الدبلوماسية لتسويتها، بما في ذلك الصراع العربي ـ الاسرائيلي، يتمّ في وقت غير ملائم لهذا الجانب. فاسرائيل تحتل، بالفعل، أراضي عربية، وتحول، بالقوة، دون استقلال الشعب الفلسطيني؛ كما ان الولايات المتحدة الاميركية لا يعنيها، جدياً، ممارسة ضغوط على اسرائيل، طالما لم تسمح الاوضاع بتصعيد الصراع نحو الصدام مع الاتحاد السوفياتي. وبذلك يقع العبء على الجانب العربي لتحقيق ربط أفضل بين ضرورة تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي، بعامة، وبين الاهتمامات الدولية. وهذا أمر ممكن، في نظر البعض، في حال استطاع العرب تأسيس تحالف عالمي لصالح القضية الفلسطينية، وتحسين أوراقهم الجماعية الموحّدة للصراع مع اسرائيل للاهتمام الدولي بتسويتها هي، تلك التي يتحقق فيها ثلاثة شروط، ألا وهي: تكثيف المشروعية الدولية، وحدوث تحوّل في موازين القوى العسكرية، والمبادرة النشطة من احد العملاقين، السوفياتي أو الاميركي، مع استجابة العملاق الآخر. وبالنسبة الى الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فقد توفّر الشرط الأول وهو تكثيف الشرعية الدولية بفعل الانتفاضة الفلسطينية؛ وتوفّر الشرط الثاني، نسبياً، بسبب حدوث تراكم في القوة العربية بالمعنى الجماعي؛ ويبقى شرط المبادرة من جانب احد العملاقين واستجابة الآخر. وهنا يلاحظ ان موسكو تحاول الاقتراب من اسرائيل، وتعمل على حثّ جهود التسوية، غير ان واشنطن لم تتوفّر لديها الرغبة الحقيقية في دفع حليفها الاسرائيلي الى القبول بالتسوية على أساس ما قرّره المجتمع الدولي[٣٥].

ومضى هؤلاء، في رؤيتهم، قائلين ان عدوى الصراعات الاقليمية قد تنتقل، في المرحلة المقبلة، بالفعل الى الصراع العربي ـ الاسرائيلي، اذا كثّف العرب جهودهم، وبخاصة في تجسيد ادارتهم الجماعية للميزان العسكري، ووافقوا على تصوّر جماعي لطبيعة التسوية المطلوبة[٣٦].

ومن المتصور ان هذه الرؤية، التي طرحت قبل التصريحات والتحذيرات العراقية الموجّهة الى اسرائيل بشكل لا يقبل الالتواء، والتي أشرنا اليها سابقاً، تكتسب أهمية بالغة في الأجل المنظور،

بعد التطوّرات والتداعيات التي قد تنجم عن توازن القوى العربي ـ الاسرائيلي الجديد.

٢ ـ بالنسبة الى التداعيات السكانية للعلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية المتنامية، يمكن القول ان معظم المخاوف العربية، في هذا الجانب، تأتي من التأثيرات المحتملة لسياسة هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل. ذلك ان السياسة السوفياتية الجديدة مع واشنطن أفصحت عن استعدادها للسماح بعدد من الاجراءات الخاصة باليهود السوفيات؛ منها، الى جانب فتح باب الهجرة، السماح بعمليات التثقيف اليهودي في أوساطهم، وانشاء علاقات مع يهود العالم، وفتح خطوط جوية مباشرة للمهاجرين الى اسرائيل[٣٧]. وغني عن الذكر انه قد أضحى معلوماً، الآن، كيف ان هذه السياسة قد أثمرت بالفعل.

وفي حقيقة الامر، فان للقلق العربي من نتائج هذه الظاهرة ما يبرره؛ ذلك ان الصراع العربي ـ الاسرائيلي هو، في التحليل النهائي، صراع على الارض؛ ولا شك في ان مزيداً من المهاجرين يعني مزيداً من المستوطنين على الارض العربية، ثمّ مزيداً على الرغبة الاسرائيلية في التوسّع على الارض العربية المحتلة وتهديداً للارض العربية غير المحتلة. كما ان الهجرة تقود الى دعم القوة البشرية لاسرائيل، واختلال التوازن السكاني على أرض فلسطين بصورة متزايدة في صالح العنصر اليهودي. وثمّة احتمال كبير لتعنّت اسرائيل في موضوع الانسحاب من فلسطين المحتلة، وامكانية لاتساع التواصل بين المهاجرين اليهود السوفيات والعنصر اليهودي الذي يتبقى في الاتحاد السوفياتي ذاته، ممّا يخلق مصلحة مشتركة بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل في دائرة معيّنة؛ هذا فضلاً عن ضرورة الاشارة الى تلك التقارير التي أثبتت ان المهاجرين اليهود، ذوي الاصول السوفياتية، يميلون، في اسرائيل، الى تأييد القوى الارهابية والقومية المتطرّفة بصورة ملفتة للنظر، وانهم أكثر تشدّداً، في مواقفهم، ضد العرب والفلسطينيين. وعلّل البعض السلوك هذا بأنه ردّ فعل على سنوات طويلة من الكبت عاشتها هذه الشريحة داخل المجتمع السوفياتي. وعلى ذلك، فان حركة الهجرة سوف تقوّي عود الحركات السياسية ذات التوجّهات الارهابية الصريحة. وفي هذا الجانب، يشار الى ان أبناء هذه الشريحة (اليهود السوفيات) كانوا الأكثر معارضة لانسحاب اسرائيل من على سيناء، في العام ١٩٨٢[٣٨].

من بين مبرّرات القلق العربي، أيضاً، ان مصادر الهجرة اليهودية في مختلف أنحاء العالم أوشكت على ان تجف بالفعل، وان أكبر مخزنين للعنصر اليهودي ـ خارج اسرائيل ـ يقعان في الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي. ولمّا كانت الطائفة اليهودية الاميركية ليست لديها النيّة في الهجرة الى اسرائيل[٣٩]، فان فتح المخزن اليهودي السوفياتي نحوها يمثّل طوق نجاة بشرياً لاسرائيل في المنطقة العربية.

لا ريب في ان لهذه المخاوف ما يبررها، فلسطينياً وعربياً، الامر الذي نلمسه في تفجّر موجة من السخط والغضب والانشغال، على الصعيدين، الشعبي والرسمي، وهي أمور بلغت ذروتها في عقد مؤتمر استثنائي للقمة العربية، بين ٢٨ و٣٠ أيار (مايو) ١٩٩٠، خصّ الموضوع وتداعياته بالجزء الاكبر من اهتماماته. ومع ذلك، فان بالامكان التفكير في الظاهرة في حدود رؤيا استراتيجية مختلفة. تقوم الرؤيا هذه، في جوهرها، على افتراض ان الجهود العربية قد تفشل في اقناع، أو اكراه، الاتحاد السوفياتي بلجم تيار الغزوة السكانية اليهودية القائمة، بفعل متغيّرات داخلية وخارجية مختلفة؛ كما تقوم هذه الرؤيا، في الوقت عينه، على افتراض ما هو أسوأ من ذلك، وهو نجاح الحركة الصهيونية ومناصرتها في اجتذاب شريحة يهودية أخرى الى جانب اليهود السوفيات في مرحلة تالية[٤٠].

انطلاقاً من هذين الافتراضين، فان المطلوب هو طرح معالجة عربية ـ فلسطينية شاملة للبعد السكاني في الصراع العربي ـ الصهيوني، من جانب، وتقوية الجبهة العربية ـ الفلسطينية في اطار هذا البعد، من جانب آخر. هذه المعالجة سبق وان تناولناها تفصيلاً في موضوع آخر[٤١]؛ ولا نجد حرجاً في الاشارة اليها في هذا الموضوع مرة أخرى.

ان التحرّك الصحيح للمعالجة المطلوبة يتمّ من منطلق حقيقة ان السكان في الصراع لا يمثلون، بالضرورة، مصدر قوة، أو ضعف، لأي طرف، وانما يعتمد ذلك، في المقام الأول، على خصائص البشر، وكيفية تعبئتهم كمّياً وكيفيّاً؛ أي ان هذا الامر يعتمد، بالاساس، على تقدير طاقات العنصر البشري، ثمّ توظيفها، بشكل مناسب، في اطار مشروع حضاري متكامل للمواجهة. والمتصوّر انه يمكن الاقتراب من عنصر القوة السكانية في الجانب العربي من خلال مستويين: المستوى الأول، كلّي، يأخذ في الاعتبار الاطار الواسع للمواجهة بين الطرف العربي، عموماً، مقابل الطرف الصهيوني، عموماً. والمستوى الثاني، جزئي، يأخذ في الاعتبار المواجهة الدائرة في الاطار الأضيق بين الطرف الاسرائيلي والطرف الفلسطيني. ان هذه المقاربة تتيح الفرصة لتقويم حقيقي لمدى نجاح النموذج الاستيطاني الصهيوني من عدمه على الصعيد السكاني، وتقدير التداعيات الحقيقية لموجة الغزوة اليهودية القادمة من الشمال (الاتحاد السوفياتي ودول شرق اوروبا)، أو تلك الموجة المنتظرة من الجنوب (افريقيا).

في المستوى الكلّي، يلاحظ وجود تفوّق بشري عربي على الجانب الصهيوني، وبخاصة اذا كان المعني هو العنصر البشري اليهودي داخل اسرائيل وخارجها، وذلك بالمنظار الحالي، والمستقبلي. فالدراسات الاكثر تفاؤلاً، تقدّر مجموع اليهود، في العام ٢٠٠٠، بما لا يتجاوز أربعة عشر مليوناً؛ هذا في الوقت الذي سيبلغ مجموع العرب، حينذاك، نحو ٢٩٥ مليوناً. ولو نظرنا الى هذا البعد (السكاني) في المحيط الاقليمي الأضيق حول اسرائيل، أي دول الطوق العربي (سوريا ولبنان والاردن ومصر)، وفي حدود العام ٢٠٠٠ أيضاً، فسوف نجد ان التوازن السكاني سيكون، أيضاً، في صالح الجانب العربي (نحو ٩٤ مليوناً مقابل أربعة عشر مليوناً). ومع ذلك، لا نستطيع القول ان هذا التفوّق يمكن ان يؤدي الى حسم المواجهة، في حال استمرار أسلوب توظيف العنصر البشري بالشكل القائم في الوقت الحاضر.

وقد يظهر ان هذه الملاحظة تعتبر أمراً بديهياً. ومع ذلك، فان تأكيدها في هذا الموضع أمر مطلوب. فمعظم الاشارات العربية المتعلّقة بالجانب السكاني من الصراع تكاد تهمل، تماماً، ان العنصر البشري العربي هو في حالة تفوّق فعلي في الوقت الحالي (وفي المستقبل)، في مقابل المجتمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، حتى لو أضيفت اليه كل موجات الهجرة اليهودية المتوقّعة؛ وان الخلل القائم يتعلّق بعدم توظيف الجانب العربي لهذه القوة البشرية في مجرى الصراع مع هذا المجتمع الاستيطاني. وبعبارة أخرى، ينظر الجانب العربي الى الصراع السكاني على انه صراع بين المستوطنين اليهود عموماً والمجتمع الفلسطيني، وفي داخل حدود فلسطين المحتلة فقط. وبذلك يبدو العنصر اليهودي كعنصر متفوّق من الناحيتين، الكميّة والكيفيّة؛ وهذه نظرة جزئية تهمل الابعاد الحقيقية للصراع الصهيوني ـ العربي، وتحصره في نطاق ضيّق، أي في حدود انه صراع اسرائيلي ـ فلسطيني فحسب. ومنطقي ان هذه النظرة ـ التي تؤكد، في حال استمرارها، سيادة منطق التجزئة ـ سوف تعكس تداعياتها السلبية في شكل استمرار القصور في الجانب العربي على أمد طويل. حتى انه قد يأتي وقت لا تصبح المواجهة فيه بين اسرائيل والبلدان العربية جميعها، وانما بين

اسرائيل ولبنان، أو بين اسرائيل والاردن، واسرائيل ومصر، واسرائيل وسوريا، الخ. وهنا، فان التفوّق الاسرائيلي يضحي غالباً، وباستمرار، تفوّقاً كميّاً وكيفيّاً دون حدود.

أمّا في المستوى الجزئي، فيلاحظ ان الاختلال السكاني لصالح اسرائيل لم يتمّ الّا في أعقاب عام النكبة (١٩٤٨) وعام النكسة (١٩٦٧)، وأُخرج أكثر من نصف المجتمع الفلسطيني من داخل حدود فلسطين التاريخية. وعلى الرغم من ذلك، فان تقويماً يأخذ في اعتباره حقيقة الشتات الفلسطيني، لا بدّ وان ينتهي الى تعظيم النجاح الفلسطيني في المواجهة السكانية الدائرة على أرض فلسطين. لقد استطاع الجانب الفلسطيني توظيف قدراته البشرية بشكل صحيح في اطار واقع بالغ السوء. وهذا يؤكد ان توظيف القوى البشرية كيفيّاً هو الأصل في تحقيق الانجازات. فمقابل فشل عربي في المستوى الكلّي للمواجهة السكانية، هناك نجاح «نسبي» على المستوى الجزئي الفلسطيني. والمقصود بالنجاح النسبي، في هذا الموضع، هو قدرة المجتمع الفلسطيني على اعادة تكوين ذاته اجتماعياً، واقتصادياً، وسياسياً، في ظل أسوأ نماذج الاستعمار الاستيطاني. فلم يستطع النموذج الاستيطاني الصهيوني ابادة الشعب الفلسطيني، أو تفريغ قواه البشرية من مضمونها السياسي أو هويتها التاريخية. وممّا يجدر ذكره، في هذا الاطار، ان احد دروس الانتفاضة الفلسطينية يتمثّل في الاستفادة القصوى من القوى البشرية المتاحة. فالمفترض ان هذه القوى لا تدخل في حسابات المواجهة الّا اذا بلغت سن الشباب والفتوة. ولكن الانتفاضة كسرت هذه القاعدة حين تحوّل الطفل الفلسطيني، حتى دون سن الثانية عشر، الى عنصر مؤثر في مواجهة المجتمع الاستيطاني. هذا الى جانب دروس أخرى تصل بنا الى النتيجة ذاتها، مثل استخدام الاناث الى جانب الذكور، وكذلك الاستفادة من الشيوخ الى جانب الشباب. وبذلك بدا الجانب الفلسطيني، في اثناء الانتفاضة، أكبر من حجمه الحقيقي، خصوصاً اذا أخذنا في الاعتبار ان حوالى ٤٥ ـ ٤٨ بالمئة من مجموع سكان الارض المحتلة هم دون سن الخامسة عشرة.

على أي حال، من غير المنطقي ان يركن الجانب العربي الى ان المواجهة السكانية مع المشروع الاستيطاني الصهيوني في مستواه الجزئي فقط، لأن المتصوّر ان للطرف الفلسطيني خطاً أحمر قد لا يستطيع تجاوزه دون ان يصاب بالانهاك في خط الصدام السكاني الاول داخل الارض المحتلة، وخارجها، خاصة وان المخططات الصهيونية قائمة على قدم وساق من أجل كسب الصراع على هذا الصعيد، بغض النظر عمّا يمكن ان يتمخّض عن هذه المخططات من ردود أفعال. وليس سوى غيض من فيض ما أعلنته القيادة الاسرائيلية الجديدة، التي تشكّلت في منتصف حزيران (يونيو) ١٩٩٠، من انها سوف تجعل استيعاب المهاجرين في مقدّم أولوياتها. وهذه تعبيرات «مهذّبة» عن النوايا الكامنة لهذه القيادة في حسم الصراع السكاني، على أرض فلسطين التاريخية، لصالح المشروع الصهيوني.

ان الموصول بالمواجهة العربية الفلسطينية لحظر البعد السكاني على النحو المذكور يمثّل نوعاً من التحرّك الاستراتيجي بعيد الأجل، وهو أمر، وان بدا انه غير مستحيل، الّا انه يحتاج، ولا ريب، الى وقت وجهد على صعيد التعبئة والحشد. وثمّة عوائق كثيرة تحول دون انتقاله من حيّز الأمل والرجاء الى اطار الفعل والنفاذ في الاجل القريب. من هنا، تأتي أهمية وجود شق آخر، «مرحلي»، للمواجهة، في حدود الممكن والمتاح. وفي هذا السياق، فانه من المجدي استخدام الوسائل المتاحة كافة على صعيد جهود الدبلوماسية العربية، والفلسطينية، في الاطار الدولي بالمعنى الواسع (علاقات ثنائية مع موسكو وواشنطن والعواصم الاوروبية، ووفود جماعية، وحشد التنظيمات الدولية، واعلام خارجي، الخ). وقد أوفى الكثيرون هذه الامور حقها في البحث. غير ان من الجوانب الهامّة التي تثار، في هذا الشق،

قضية العناية بمسار التفاعلات على أرض فلسطين ذاتها، عموماً، وفي الارض المحتلة العام ١٩٦٧، خصوصاً.

ففي اطار مواجهة الحملة الاستيطانية الصهيونية المتصاعدة، تصبح قضية تثبيت وجود أبناء فلسطين على ترابهم الوطني من أهمّ القضايا التي على السياسة العربية الانشغال بها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب الانشغال بتصعيد المقاومة ضد سلطات الاحتلال الصهيوني والمستوطنين الصهيونيين في الارض المحتلة. ولمّا كانت موجة الهجرة الجديدة تزامنت مع تفاعلات الانتفاضة الكبرى، فان الامر لا يحتاج الى تصعيد المقاومة سوى بدعم الانتفاضة والحفاظ على استمراريتها ومسارها، الى جانب النظر، جدياً، الى أشكال رديفة من المقاومة المسلّحة، وذلك بحرص بالغ وعن تدبّر لردود الأفعال الاسرائيلية كافة.

ان المقاومة الحقيقية للغزوة السكانية الصهيونية المتصاعدة تبدأ عند منبع هذه الغزوة بالجهود الدبلوماسية والضغوط الاقتصادية والسياسية وبالقرارات والادانات والضمانات الدولية وتصعيد التوعية بمخاطرها الحالية والمستقبلية على الأمن والسلم الدولي، لكي تؤتي هذه المقاومة ثمارها بصورة أقوى، اذا تمّ تصعيدها عند المصبّ، أي على أرض فلسطين التي يسعى المهاجرون اليها، أو المهجّرون، أو الغزاة الجدد. فتصعيد المقاومة، وتسخينها، في الارض المحتلة وفي المحيط العربي، سوف يوجّه أنجح الرسائل وأقواها الى هؤلاء الغزاة، وسوف يقنعهم ذلك بأن للارض، التي يتوجّهون الى استيطانها، اصحاباً حقيقيين، قولاً وعملاً، مستعدّون للدفاع عنها. وهذه الرسائل لن تشمل الغزاة فقط، وانما كذلك القوى التي تقف خلف تهجيرهم وتغريبهم بذلك.

لقد أعطت التجربة الاستيطانية الصهيونية أُذناً غير مصغية للضغوط والقرارات الدولية كافة والجهود الدبلوماسية القائمة على الاقناع منذ بدايتها؛ وليس ثمّة ما يشير الى تحوّلها عن هذا النهج. فالايمان بجدوى القوة والصفات العدوانية هي خصائص أصيلة لدى هذا الكيان، وان لم تقترن الحركة الدبلوماسية والجهود العربية المماثلة بجهد، على صعيد المقاومة المؤلمة لهذا الكيان، فان تدفّق المهاجرين الغزاة سوف يستمر. وعلى الجانب العربي الفلسطيني ان يستغل حضوره على الساحة الدولية للاعلان عن ان مقاومة العدوانية الصهيونية ـ الاسرائيلية هي، فضلاً عن انسجامها مع المفردات الدولية، تشكّل رادعاً لهذه العدوانية وللتوسّع السكاني على حساب الارض العربية، وهو الامر الذي ينذر بتفجير المنطقة، ومن ثمّ يهدّد السلم والأمن الدوليين، في يوم قريب، أو بعيد. ان للمقاومة سبلاً متعددة، ويمكن ان نضرب مثلاً نستقيه من تجربة الآخرين. لقد فتح الاتحاد السوفياتي الباب لعملية هجرة مواطنيه اليهود، وأسهمت السياسة والضغوط المختلفة في اغلاق باب الولايات المتحدة الاميركية أمامهم وتوجيههم نحو فلسطين العربية، بينما تساهم الاموال اليهودية في تثبيت وجودهم في هذه المنطقة. في هذا المناخ العدائي، ليس أقل من ان يستخدم العرب، على المستوى المرحلي، ضغوطهم الاقتصادية ودبلوماسيتهم الدولية، من جانب، وليس أقل من ان تساهم الاموال العربية في دعم صمود أبناء فلسطين على أرضهم. لقد أعلنت منظمة الجباية الموحّدة اليهودية، في الولايات المتحدة الاميركية، عن حملة لجمع اربعمئة مليون دولار للمساعدة في توطين اليهود الغزاة الجدد على أرض فلسطين؛ فليس أقل من ان يعلن على الصعيدين، الرسمي والشعبي، العربيين، عن حملة مضادة لجمع ضعف هذا المبلغ، من اجل تحقيق هدفين: الاول هو تعزيز قدرة الصمود والمقاومة ضد الاحتلال الصهيوني للارض المحتلة، والثاني هو اقناع المعنيّين، في كل مكان، بأن لفلسطين من يقف وراءها، ويدعم عروبتها.

ممّا يمكن اثارته، أيضاً، في سياق التطوّرات الدولية، وانعكاساتها المتفاعلة على مسار المواجهة السكانية، قضية الخطاب العربي الى الاتحاد السوفياتي. فمن الواضح، ان المناخ، في موسكو، لم يعد مواتياً لحديث الايديولوجيات والمبادىء، كما عهده الجانب العربي ـ الفلسطيني في العقود الثلاثة الماضية. لقد أصبحت النغمة التي يطرب القادة السوفيات لها هي حديث المصالح المحسوبة. وحديث المصالح يقوم على معرفة ما يحتاج اليه الاتحاد السوفياتي، وربّما دول أوروبا الشرقية أيضاً، في الوقت الراهن وحتى نهاية التسعينات على أقل تقدير، وهو رؤوس الاموال للاستثمارات الداخلية، والاسواق للفوائض الانتاجية، والسلع الاستهلاكية، لاشباع توقّعات المواطنين، بعد الانفتاح على العالم والمنافذ السياحية للشرائح الوسطى وما فوق الوسطى من المواطنين، واستكمال الوجود الدبلوماسي، والتجاري، في دول ليس للاتحاد السوفياتي فيها مثل هذا الوجود، كالعربية السعودية وبعض دول الخليج، لأسباب ايديولوجية قديمة. ويحتاج الاتحاد السوفياتي، أيضاً، الى دعم معنوي في التعامل مع الجمهوريات والاقليات المتعطّشة لمزيد من الاستقلال، أو حتى الانفصال، عن الكيان السوفياتي الكبير. هذه الاحتياجات، جميعها، تنتمي الى ما يمكن للعرب ان يقدّموا فيه الكثير. والواقع ان التحدّث عن الحاجة الى خطاب عربي جديد تجاه الاتحاد السوفياتي، يلائم التطوّرات الجارية والمنتظرة، ويعبّر عن روح المتغيّرات المستجدة، ليس مجرّد حديث يدور في اطار الفكر المجرّد، بل من المسؤولين السوفيات من تطرّق اليه صراحة. على سبيل المثال، دعا أشهر المحلّلين السياسيين لشؤون الشرق الاوسط، د. جيفاندوف، اصدقاء الاتحاد السوفياتي من العرب، الى ان يحوّلوا جزءاً من رؤوس أموالهم المودعة في المصارف الاميركية والاوروبية الغربية الى المصارف السوفياتية. وكان ممّا ذكره جيفاندوف ان العرب لطالما وصفوا الاتحاد السوفياتي بأنه صديق العرب، أو حليفهم؛ ومع ذلك، فان البلاد العربية ظلّت تودع أموالها في مصارف الولايات المتحدة الاميركية، وفي الأوراق والأسهم المالية الغربية، بمئات المليارات من الدولارات. وأشار، صراحة، الى «ان الاتحاد السوفياتي يستطيع ان يقاوم الهجرة اليهودية الى الارض المحتلة. ولكن اذا تقاعس العرب عن دعمه في أزمته الراهنة، فانه قد يرفع شعاراً جديداً يقول: ' الاموال والعملات الصعبة مقابل الحدّ من الهجرة ' »[٤٢].

٣ ـ وبالنسبة الى موقف دول اوروبا الشرقية من اسرائيل، في اطار النظام الدولي الجديد، فالقاعدة العامّة هي انها في ظل حالة الانفراج تتسع المساحة التي يتحرّك فيها حلفاء القوتين العظميين[٤٣]. غير ان ما يتفاعل على قمّة النظام الدولي أفصح بما هو أكثر من مجرّد حرية الحركة بالنسبة الى حلفاء الاتحاد السوفياتي في شرق اوروبا، وكذا بالنسبة الى حلفاء الولايات المتحدة الاميركية في الغرب. فقد اتضح ان التغيّرات التي تُجرى في شرق اوروبا هي تغيّرات هيكلية وفكرية عميقة، تمثّل بنية الانظمة التي أعلنت ابتعادها من المثل الاشتراكية (أو الشيوعية). انها تغيّرات انطوت على اعادة تنظيم بنية هذه المجتمعات على أسس أكثر ميلاً الى التقاليد الليبرالية. وقد أخذت اوروبا الشرقية في التطلّع نحو الغرب. وقد أُجريت هذه التغييرات بفعل الافكار التي أطلقها غورباتشيوف، وتراخي قبضة موسكو عن شرق اوروبا عموماً.

وفي ما يخص انعكاسات هذه الظواهر على سلوك دول شرق اوروبا تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، يلاحظ ان معظم دول شرق اوروبا قد أعاد علاقاته الدبلوماسية مع اسرائيل، هذا مع اعلان البعض عن ان المواقف من اسرائيل، خلال الفترة السابقة، وبخاصة منذ العام ١٩٦٧، كانت خاطئة! واعلان موسكو عن انها لن تعارض قيام دول حلف وارسو بالتواصل الدبلوماسي مع اسرائيل، لأن لهذه الدول كامل السيادة بشأن علاقاتها الخارجية[٤٤].

وفي بعض الدول، كرومانيا، تواكبت عمليات التغيير بترويج دعايات واسعة النطاق عن مساندة أطراف عربية للنظم والاوضاع القديمة، ممّا أثار غضبة شرق اوروبية على العرب. ويمكن افتراض ما لعبته الدعاية الصهيونية من دور مغرض في هذا الصدد[٤٥]. وهذا أمر قد لا يمرّ بسهولة، وقد يحتاج الى فترة زمنية وحملة عربية مضادة لتوضيح المواقف، وترميم ما أفسدته هذه الدعايات.

لقد كان لاعادة العلاقات الأوروبية الشرقية ـ الاسرائيلية أبلغ الاثر في فك العزلة عن اسرائيل؛ وذلك في توقيت هامّ بالنسبة اليها، الذي تمّ تطويقه، سياسياً، منذ العام ١٩٦٧، بعامة، وفي اثناء الانتفاضة الفلسطينية، في الأعوام الاخيرة، بخاصة. والمرجّح انه سوف يكون لهذا التطوّر تداعيات سياسية ودبلوماسية أخرى. فقد لا يعود التأييد الدبلوماسي ـ السياسي الاوروبي الشرقي للقضية الفلسطينية ـ ومختلف القضايا العربية ـ أمراً مضموناً بشكل تلقائي، داخل المحافل الدولية. فمن المنتظر ان تسعى هذه الدول الى تأكيد استقلاليتها الجديدة باتخاذ مواقف مغايرة لمواقفها السابقة! وسوف تراقب المواقف الاوروبية الغربية والاميركية، مستهدفة عدم التناقض المطلق معها في كل شيء، على خلاف مواقفها السابقة، وذلك لحاجتها الملحّة الى الاستثمارات والمعونات ورؤوس الاموال والتقنية الغربية عموماً، وهذه أمور تعطي مؤشرات سلبية، في جلّها، بالنسبة الى الجانب العربي ـ الفلسطيني.

مع ذلك، يمكن القول، من جانب آخر، ان الاتجاهات الليبرالية وسياسات الانفتاح التي قد تنتهجها دول اوروبا الشرقية في المستقبل المنظور، قد تسهم في توسيع فرص الحركة العربية وآفاقها في هذه الدول، وذلك من الناحية التجارية، وفي جانب الاستثمارات المالية والاقتصادية المختلفة. ان دول شرق اوروبا سوف تظل بحاجة ملحّة الى التوسّع المالي، والتجاري. ويمكن لاستراتيجية محكمة، في طور الانفراج الجديد، ان تفتح آفاق الحركة مع هذه الدول. وسوف يسهم هذا التوجّه في احداث توازن من نوع معيّن مع التعامل العربي ـ الغربي الذي ساد طويلاً. لهذا، فان اشارات عربية من النوع الاقتصادي، والمالي، قد تحول دون انقلاب مواقف دول اوروبا الشرقية بزاوية حادّة ضد الجانب العربي في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، أو على أقل الفروض قد تحول هذه الاشارات دون ان تستثمر اسرائيل الاتجاهات الجديدة لمصلحتها بشكل مطلق.

الانعكاسات الفكرية

يشير اتجاه الاحداث الى ان تطوّرات النظام الدولي تتمّ في ضوء فكرة مفادها ان النظام الشيوعي قد هُزم في الصراع الايديولوجي، والاقتصادي، والسياسي، في مواجهة الايديولوجية الاميركية والغربية الليبرالية الرأسمالية. وعلى عكس ما هو شائع من ان الولايات المتحدة الاميركية لا تتبنّى ايديولوجية محدّدة، فانها تعدّ من أكثر الدول اعتناقاً للايديولوجية في العالم. فهي تعتبر نفسها «حارسة الديمقراطية والتفكير العقلاني وقيم الحرية والعدالة»، وذلك على النطاق العالمي بأسره[٤٦].

وفي ضوء هذه التعميمات، يلاحظ ان قيمة اسرائيل، ككيان استيطاني يدّعي تبنّيه للمثل الغربية، والعمل في اطار المصالح الاميركية، سوف تزداد. وهكذا، فان التخلّي الاميركي عن هذا الحليف الايديولوجي يعدّ امراً شبه مستحيل في المستقبل، لأن ذلك يعني التخلّي عن نموذج ايديولوجي ثبت انتصاره؛ هذا في الوقت الذي تتراجع المثل الشيوعية، أو الاشتراكية، في الشرق.

ويلاحظ، أيضاً، ان التيار الاصلاحي، الذي يحكم السياسة السوفياتية الخارجية،

يقدّم افصاحات تؤكد قبوله لدور ملموس للمصالح الجماعية، كما يأخذ الاتجاهات القومية في الاعتبار على الصعيد الداخلي[٤٧]. ونلمس أثر هذه الاتجاهات الفكرية الجديدة في تصاعد التيارات القومية في كازاخستان وارمينيا واذربيجان وليتوانيا، فضلاً عن تحرّك الجماعات الاسلامية في جنوب الاتحاد السوفياتي. وهكذا، فان المرحلة المقبلة قد تشهد تشجيع التيارات الداعية الى احياء الآداب الفرعية لهذه القوميات، بما في ذلك التيارات الداعية الى احياء الآداب الصهيونية، ومنها «الصهيونية» التي تعتبر نفسها «حركة قومية لليهود». وقد تتدعّم هذه الظاهرة في ظل التواصل، وفتح باب العلاقة المباشرة، بين الجماعات اليهودية السوفياتية والقوى الصهيونية في اوروبا الغربية والولايات المتحدة الاميركية. بعبارة اخرى، قد تنتعش الافكار الصهيونية بين الجماعة اليهودية السوفياتية والاوروبية الشرقية، والاحتمال قائم، في حالة كهذه، ان تصبح هذه الجماعة قوة ضغط لها مصلحة في شدّ السياسة السوفياتية نحو اسرائيل بعيداً من الجانب العربي.

كذلك من المتوقع ان يخفّ العداء الايديولوجي السوفياتي للصهيونية، وذلك في اطار تخفيف الابعاد الايديولوجية للسياسة السوفياتية، بصفة عامة.

وقد بدأت بوادر هذه الظواهر الفكرية بالفعل؛ اذ رأت مصادر اسرائيلية ان الاوساط الحزبية السوفياتية لم تعد راغبة في السماح باستمرار حملات دعائية تهجّمية ضد اسرائيل، وذلك على أساس ان هذه الحملات قد تؤدي الى زيادة الحملات التعصّبية ضد اليهود، وهو أمر غير مرغوب فيه، لأنه يهدّد الاطار الاجتماعي الداخلي في الاتحاد السوفياتي ذاته[٤٨].

مثل هذه الاتجاهات، سوف يكون له صدى في شرق اوروبا، وقد يتسع مجال الحركة الصهيونية بين مختلف الاوساط الاجتماعية والفكرية على ساحة كانت مغلقة أمامها طوال العقود الاربعة المنصرمة. وفي ظل هذه الرياح الفكرية المواتية، تصاعدت الدعوة الصهيونية ـ الاسرائيلية، على نطاق واسع، الى العمل على استصدار قرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يلغي قرارها السابق الرقم ٣٣٧٩، الصادر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥، والذي قضى، في ذلك الحين، بأن الصهيونية «هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري». وممّا يثير الدهشة، ان الدعوة هذه تأتي في وقت أفصحت الممارسات الصهيونية ـ الاسرائيلية عن عنصريتها المقيتة في أسوأ صورها، في اثناء، ومن خلال، ممارساتها الارهابية ضد المنتفضين في فلسطين المحتلة. وهكذا يمكن القول، انه اذا كانت التطوّرات الدولية قدّمت، بشكل أو آخر، هامشاً للتحرك الصهيوني ـ الاسرائيلي الفكري المضاد للجانب العربي ـ الفلسطيني، فان الممارسات الاسرائيلية، في الواقع الفعلي، تقدّم الفرصة ذاتها الى هذا الجانب، على طريق تثبيت قرار الامم المتحدة المذكور، وردفه بقرارات أخرى تعزّزه، استناداً الى وثائق دامغة عرفها العالم وقواه المختلفة، ولمسها بالصوت والصورة والتحقيق الميداني.

خاتمة

يمر النظام الدولي بتحوّلات عميقة. والاتجاه العام لهذه التحوّلات يشير الى اننا بصدد انفراج دولي كبير، يسعى، حثيثاً، على طريق التعاون بين القوتين العظميين. ولا شك في ان البنية المزمعة للنظام المتفاعل سوف تنعكس، بآثارها، على الصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ وهو صراع كان العنصر الخارجي، أو البيئة الدولية، من أهمّ العناصر الحاكمة لمساره، منذ البداية.

وفي الحقيقة، ان للتشاؤم العربي مبرّرات كثيرة تجاه ما يحتمل من آثار للنظام الجديد في

المرحلة المقبلة. ويقوم معظم جوانب التشاؤم على أرضية ينبغي ان توضع موضع التنفيذ، وهي ان كل ما يتفاعل في اطار الصراع هو من صنع القوى الخارجية. وهذا افتراض يؤكد، عند الركون اليه، سلبية الارادة العربية. والمطلوب، في هذه الحالة، هو التخلّص من رداء السلبية والتخفّي خلف ما يحدث في الخارج. فدائماً يكون ثمّة هامش للتحرك يمكن للعرب الولوج، من خلاله، كطرف فاعل ايجابي، اذا احتكم العرب لارادة جماعية. وفي هذا الاطار، نشير الى ان حركات تحرّر كثيرة، غير الحركة العربية والفلسطينية، استطاعت كسر القاعدة، والافلات من آثار انعكاسات الانفراج على مسارها؛ ومن ذلك الثورة الفيتنامية، التي حقّقت انتصارها النهائي في أوج مرحلة الانفراج الدولي الأولى، في منتصف السبعينات.

ولا يغيب عنّا ان وقائع عربية كبرى تواكبت ومرحلة الانفراج الأولى، كقرار حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣؛ وثمّة وقائع عربية عظيمة تواكبت ومرحلة الانفراج الجديد، كالانتفاضة الفلسطينية الكبرى منذ أواخر العام ١٩٨٧، وذلك بمبادرات وارادة عربية.

وهكذا، فانه عوضاً عن الانتظار، يمكن المبادرة بالفعل، والبحث في كيفية اقتحام العقبات التي قد يكون معظمها عائداً الى الشلل الذاتي. وربما يكون الواقع الدولي المعاكس لمسار الطرف العربي في الصراع حافزاً مضافاً الى البحث في كيفية المواجهة.

---

(١) للمزيد عن هذه المراحل، وطبيعتها، راجع كولن باون وبيتر موني، **من الحرب الباردة حتى الوفاق** (ترجمة صادق عودة)، عمّان: دار الشرق، ١٩٨٤.

(٢) راجع د. اسماعيل صبري مقلّد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية**، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٥، ص ٥٨٤ وما بعدها.

(٣) عبدالقادر ياسين، «الوفاق وأزمة الشرق الاوسط»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٥، أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣، ص ١٧.

(٤) حسن بكر احمد، «الانفراج الدولي»، في د. حامد ربيع (اشراف)، **المضمون السياسي للحوار العربي ـ الاوروبي**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩، ص ٥٠٣.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ٥٠٦.

(٦) انظر د. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ـ جامعة القاهرة، ١٩٨٩، ص ٣١٥.

(٧) د. محمد السيد سعيد، **آفاق النظام الدولي في التسعينات**، سلسلة بحوث سياسية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ـ جامعة القاهرة، ١٩٨٩، ص ٢٦ و٢٨ و٣٢.

(٨) عمرو موسى، **التحوّلات في النظام الدولي وآثارها على العالم الثالث؛ نظرة مستقبلية**، سلسلة بحوث سياسية، القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية ـ جامعة القاهرة، ١٩٨٨، ص ٦ ـ ٧.

(٩) كلمة الوفد السوفياتي في المركز الدولي للسلام في الشرق الاوسط، **البوست**، ٢٣/٢/١٩٨٩.

(١٠) د. محمد السيد سعيد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣؛ كذلك د. عبدالمنعم سعيد، **العرب والمتغيّرات العالمية**، بحث مقدّم الى المؤتمر القومي العربي الاول، تونس، ٣ ـ ٥/٣/١٩٩٠، ص ٢ ـ ١٣.

(١١) **الاهرام** (القاهرة)، ٢/٦/١٩٩٠.

(١٢) راجع التفصيلات في د. هالة سعودي، **السياسة الاميركية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣، ص ٧١ ـ ١٠١؛ كذلك د. علي الدين هلال، **اميركا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص ٥٤ ـ ٥٩.

(١٣) د. محمد كمال يحيى، **السوفيات والقضية**

الفلسطينية، ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧، القاهرة: الطباعي العربي، ١٩٨٦، ص ٢٢.

(١٤) هيلين دانكوس، **السياسة السوفياتية في الشرق الاوسط** (ترجمة عبدالله اسكندر)، بيروت: دار الكلمة، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، ص ٨ ـ ١٤.

(١٥) د. عبدالمنعم سعيد، **العرب ومستقبل النظام العالمي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ١٩٢ ـ ١٩٦.

(١٦) انظر د. احمد يوسف احمد، «الانتفاضة الفلسطينية؛ الميلاد، الانجاز، المستقبل»، **المستقبل العربي** (بيروت)، العدد ١٢٦، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ١٧.

(١٧) **المصدر نفسه**، ص ١٨.

(١٨) احمد فؤاد بلبع (مترجم)، **البريويسترويكا والغلاسنوست**، القاهرة: دار المستقبل العربي، الطبعة الاولى، ١٩٨٨، ص ١٥٨ ـ ١٥٩.

(١٩) **التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٧**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الاهرام»، ١٩٨٨، ص ٥٣ ـ ٥٤.

(٢٠) **المصدر نفسه**، ص ٥٩.

(٢١) Primakov, Yevgeni; "USSR Policy on Regional Conflicts", *International Affairs* (Moscow), June 1988, p. 6.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ٧.

(٢٣) انظر، في ذلك، ابراهيم مهنّا، «دبلوماسية تجارة السلاح وسياسة اسرائيل الخارجية»، **المجلة العربية للدراسات الدولية** (تونس)، العدد الاول، السنة الاولى، شتاء ١٩٨٧/١٩٨٨؛ وأمين هويدي، **صناعة الاسلحة في اسرائيل**، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦، ص ٢٨٠ وما بعدها؛ ويورام بيري وأمنون نويباخ، **المجتمع الصناعي العسكري في اسرائيل؛ دراسة استطلاعية** (مراجعة وتقديم يزيد صايغ)، بيروت: مؤسسة الابحاث الفلسطينية، بلا تاريخ نشر، ص ٧٢ ـ ٧٨.

(٢٤) **عل همشمار**، ٢٠/٢/١٩٨٩.

(٢٥) يشير بعض المصادر الى توفّر أسلحة كيميائية على جانب كبير من الاهمية لدى بعض الدول العربية (بخلاف ما أعلن عنه العراق بالفعل) انظر *Defense and foreign Affairs*, May 1990.

(٢٦) للمزيد، راجع صبري جريس، «الردع الاستراتيجي العربي في مواجهة اسرائيل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٦، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ٣ ـ ١١.

(٢٧) انظر موسى جندي، «السلام القائم على القوة»، **صوت العرب** (لندن)، ٦/٥/١٩٩٠؛ ونص كلمة الرئيس العراقي صدام حسين في «المؤتمر الاسلامي الشعبي»، **الاهرام**، ٢٣/٦/١٩٨٩، ص ٤.

(٢٨) جميل مطر، **الاهرام**، ١/١/١٩٨٩.

(٢٩) عماد جاد، «اوروبا ١٩٩٢ والعرب، سياسياً وعسكرياً»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ٩٩، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ١٤١ ـ ١٤٣؛ و**هآرتس**، ١٥/١٠/١٩٨٩. وقد أكد الرئيس ميخائيل غورباتشيوف هذا التوجّه، في اثناء محادثاته مع الجانب الاميركي في واشنطن، وفي مؤتمره الصحافي الذي أعقب ذلك، في ٣/٦/١٩٩٠.

(٣٠) «التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٧»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٩٠.

(٣١) **دافار**، ٢٤/١٠/١٩٨٩.

(٣٢) **حداشوت**، ٢٠/٢/١٩٨٩؛ و**عل همشمار**، ٢٠/٩/١٩٨٩.

(٣٣) **البوست**، ٢٤/٢/١٩٨٩.

(٣٤) **عل همشمار**، ٢٠/٢/١٩٨٩.

(٣٥) للمزيد، حول هذه الرؤية، راجع لطفي الخولي ود. عبدالمنعم سعيد ود. محمد السيد سعيد، «تسوية القضية الفلسطينية في ضوء تحوّلات النظام الدولي وموجة التسويات الاقليمية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٠، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، ص ٦٧.

(٣٦) **المصدر نفسه**، ص ٦٨.

(٣٧) **هآرتس**، ٢٥/٦/١٩٨٩.

(٣٨) **المصدر نفسه**، ١٨/٤/١٩٨٦.

(٣٩) راجع التفصيلات في مصطفى عبدالعزيز، **الاقلية اليهودية في الولايات المتحدة الاميركية**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٨؛ و**بمحانيه**، ١٨/٢/١٩٨٧.

(٤٠) هذا الافتـراض ليس عشوائياً، كما يبدو للوهلة الاولى؛ نشـير مبـدئيـاً، على سبيل المثال، الى احتمـال وفود غزوة سكانية يهودية، يكون مصدرها، خلال مرحلة ليست بالبعيـدة، من جنـوب افـريقيـا، وبخـاصة في حال حدوث تحوّلات جذرية على صعيد النظام والممارسة السياسية.

(٤١) انـظر محمـد خالد الازهـري، «النموذج الصهيوني لادارة الصراع السكاني»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٦، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ٣١ ـ ٥١.

(٤٢) **الاهرام**، ٢٤/٥/١٩٩٠.

(٤٣) Holesti, K.J.; International Politics; A Framework for Analysis, New Jersay: Prentic - Hell Inc., Anglewood cliffs, 1974, p. 76.

(٤٤) **دافار**، ٢٢/٩/١٩٨٩.

(٤٥) انـظر **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، العدد ٧٧٦، ٧/١/١٩٩٠، ص ٢١.

(٤٦) راجع التفصيلات في ستيفن راجيه (عرض كتـاب)، «الايـديـولوجية الاميركية»، **المجلة العربية للدراسات الدولية**، العدد الاول، السنة الاولى، شتاء ١٩٨٧/١٩٨٨، ص ٣٢ وما بعدها.

(٤٧) انظر ابراهيم عرفات، «جماعات المصالح: مدخـل لدراسـة السيـاسـة السـوفيـاتيـة بعـد البيريسترويكا»، **السياسة الدولية**، العدد ٩٩، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٧٨ ـ ٩٦.

(٤٨) **عل همشمار**، ٢٠/٢/١٩٨٩.

الجماعة اليهودية في جنوب افريقيا
(التاريخ والاشكاليات والتوقّعات)

د. عبد الوهاب المسيري

تعدّ الحقيقة الاساسية، بالنسبة الى اعضاء الجماعة اليهودية في جنوب افريقيا، ان المجتمع الذي ينتسبون اليه مجتمع استيطاني مبنيّ على الفصل بين الاعراق والقوميات. فهذه الحقيقة هي التي تحدّد علاقة أعضاء الجماعة بمجتمع الاغلبية، وبالعالم الخارجي، وبأنفسهم.

وتعود علاقة الجماعة اليهودية في جنوب افريقيا الى النشاطات الاستيطانية الغربية الأولى. فأثرياء اليهود في هولندا كانوا من المساهمين في شركة الهند الشرقية الهولندية، التي أسست المستوطن الأبيض في العام ١٦٥٢. وتظهر أسماء يهودية في سجلات المستوطنين الأول. وحيث ان الشركة كانت لا تسمح بتوطين، أو توظيف، سوى البروتستانت، فالاحتمال الأكبر انهم يهود من شرق اوروبا تنصّروا حتى تتاح لهم فرصة الاستيطان والحراك الاجتماعي. ولم يبدأ استيطان اليهود الّا بعد العام ١٨٠٣ وتحت حكم الجمهورية الباتافية، كما كانت تعرف الجمهورية التي أسسها نابليون في هولندا، والتي عتقت اليهود ومنحتهم حقوقهم السياسية. وقد جاء اليهود، في بداية الامر، من انكلترا والمانيا وكوّنوا جماعة يهودية صغيرة ثرية مندمجة في محيطها الحضاري، يتحدث اعضاؤها الانكليزية، بمن في ذلك من كان منهم من أصل الماني؛ ولم يكن انتماء أعضاء الجماعة الديني قوياً.

الهجرة والنمو السكاني

ومع النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومع ازدياد معدّلات النمو الصناعي، في جنوب افريقيا، الذي تزامن مع تعثّر التحديث في شرق أوروبا، بدأت تفد أعداد كبيرة من يهود اليديشية (من ليتوانيا وبولندا) بعد العام ١٨٩٠.

وكما هو الحال، دائماً، لم يستقبل اعضاء الجماعة القدامى المهاجرين الجدد بالترحاب، بل نشأت حزازات فيما بينهم، ووقعت انقسامات دامت لبعض الوقت، بسبب الاختلاف الثقافي، والعرقي، والديني، بين القدامى المتحدثين بالانكليزية ويهود اليديشية. ومع هذا تشابك مصير الجماعتين في نهاية الأمر، ولم يعد بامكان اليهود، الناطقين بالانكليزية، تجاهل المهاجرين الجدد؛ ولم يعد من الممكن الامتناع عن تقديم المساعدة اليهم؛ اذ أن عدم استيعاب مثل هؤلاء الوافدين كان من الممكن ان يولّد توتّرات في المجتمع تكتسح كل أعضاء الجماعة في طريقها.

وقد شكّل المهاجرون الجدد الاغلبية الساحقة (٧٠ بالمئة) بعد وقت قصير. وكان على

المهاجرين ان ينجحوا في امتحان «قراءة وكتابة» في احدى اللغات التي تكتب الحروف الاوروبية، ولكن صنّفت اليديشية على انها لغة أوروبية مع انها تكتب بالعبرية (أي لغة آسيوية)، وذلك لتشجيع هجرة البيض. وكان معدّل الهجرة يتفاوت. ففي العام ١٩٠٣، وصل عدد المهاجرين ٤٢٦٥؛ أمّا في العام ١٩٣٦، فقد وصل ٣٣٣٠ مهاجراً؛ وانخفض العدد، في العام ١٩٣٧، الى ٩٥٤، بسبب القوانين التي حدّت من قبول المهاجرين، والتي أصدرها كثير من الدول الغربية، وكان من بينها الولايات المتحدة الاميركية، التي حذت جنوب افريقيا حذوها فيها.

وكان عدد اليهود لا يزيد على أربعة آلاف في العام ١٨٨٠، ازداد الى ٣٨١٠١ في العام ١٩٠٤، أي بنسبة ٣,٤١ بالمئة من السكان البيض؛ ووصل ٩٠٦٤٥، أي ٤,٥٢ بالمئة من السكان البيض، وهذه أعلى نسبة وصلها أعضاء الجماعة اليهودية؛ وقد هبطت النسبة الى ٤,١١ بالمئة في العام ١٩٥١، وكان عدد اليهود ١٠٨٤٩٧، ثمّ هبطت النسبة، بعد ذلك، الى ٣,٦٢ بالمئة في العام ١٩٦٠، حينما بلغ أعضاء الجماعة ١١٤٧٦٢، ثمّ وصلت نسبة اليهود ٢,٦ بالمئة من عدد السكان البيض و٤ بالمئة من كل السكان (البالغ ٣١ مليوناً) حين وصل عددهم ١٢٠ الفاً العام ١٩٨٩. ويعود هذا التناقص الى ان معدل زيادة اليهود كان آخذاً في التراجع، بينما كان معدّل زيادة السكان البيض آخذاً في الصعود. فقد كان السكان البيض يزدادون بنسبة ٢,٢٦ بالمئة، بينما كانت نسبة الزيادة بين اليهود لا تتجاوز ١,٧٧ بالمئة في الفترة من ١٩٣٦ ـ ١٩٦٠. وفي الفترة من ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠ بالذات، كانت نسبة زيادة اليهود هي نصف نسبة زيادة السكان البيض. ويعود تناقص أعداد اليهود الى الاسباب التالية:

○ يلاحظ ان معدّل نسبة المواليد بين أعضاء الجماعة أقل من المعدّل بين الاقلية البيضاء؛ وهذا يعود الى انخفاض نسبة الخصوبة بين اليهود، بسبب عدم الاحساس بالامن (وصفت الجماعة اليهودية بأنها أكثر الاقليات عصبية وتوتراً في العالم) وبسبب تركزهم في المدن. كما اختفت الجماعات الريفية تقريباً ولم يبق سوى ثلاثة آلاف يهودي خارج المدن. وتكاثُر سكان المدن عادة يكون اقل من نظيره بين سكان الريف، خاصة اذا عرفنا ان أعضاء الجماعة اليهودية من أكثر الجماعات الدينية، او العرقية، ثراء في العالم، وثمة علاقة عكسية بين ارتفاع الدخل ونسبة المواليد. كما ان معدلات الطلاق بينهم عالية للغاية (٣٣ بالمئة من كل الزيجات تنتهي بالطلاق)؛ وتآكل مؤسّسة الاسرة يؤثر في نسبة المواليد أيضاً.

○ تناقص عدد المهاجرين اليهود الى جنوب افريقيا. فاسرائيل، ابتداء من الخمسينات، استوعبت بعض يهود البلاد الاسلامية الذين كان لا يمكنهم الهجرة الى جنوب افريقيا، بسبب لونهم، ولا يستطيعون الهجرة الى الولايات المتحدة الأميركية، بسبب انعدام الكفاءات المطلوبة. واستوعبت أوروبا وكندا والولايات المتحدة الأميركية الباقين. أمّا يهود الاتحاد السوفياتي، فهم يتجهون، أساساً، الى الولايات المتحدة الأميركية أو اسرائيل. ومع هذا، تجدر الاشارة الى انه، منذ العام ١٩٤٨ حتى الوقت الحالي، هاجر الى جنوب افريقيا حوالى ٢٠ ألف اسرائيلي، كما هاجر اليها كثير من يهود زمبابوي، بعد استقلالها. ويبدو انها نسبة غير هامّة لم تؤثر كثيراً في بنية الجماعة اليهودية، اذ انه، حتى العام ١٩٣٦ مع وجود هجرة من الخارج، كان نصف يهود جنوب افريقيا من المولودين خارجها؛ أمّا في الوقت الحالي، فالاغلبية الساحقة من مواليد جنوب افريقيا.

○ يلاحظ تزايد نسبة النزوح عن جنوب افريقيا بين أعضاء الجماعة اليهودية، ابتداء من

الستينات مع بداية حركة المقاومة السوداء ضد الحكم العنصري. وقد هاجر، في العقدين الماضيين، ٢٠ ـ ٣٠ ألف يهودي؛ وفي العامين ١٩٨٥ و ١٩٨٦، هاجر ١٤ ألف يهودي من جنوب افريقيا الى استراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأميركية، لم يذهب سوى اربعمئة منهم الى اسرائيل، وهذا، لا شك فيه، «تساقط» آخر. ويلاحظ ان معظم المهاجرين من الشباب. ويقال انه لا يوجد أسرة واحدة لم يهاجر أحد أبنائها من الشباب. ولعلّ أحد أسباب احجامهم عن الاستيطان في اسرائيل هو خشية تأدية الخدمة العسكرية. ومن أشهر الشخصيات الاسرائيلية من أصل جنوب افريقي أبا ايبن ومايكل كوماي (مندوب اسرائيل السابق لدى هيئة الأمم) ولويس بنكوس، رئيس الوكالة اليهودية السابق.

○ يلاحظ ان العناصر الشابة المهاجرة هي عادة من ذوي الكفاءات العالية، الذين يمكنهم ان يحققّوا حراكاً اجتماعياً في مجتمعات أخرى؛ كما ان نسبة كبيرة من العناصر الشابة، المهتمة بهويتها اليهودية (أي الصهيونيين)، تهاجر الى اسرائيل. كل هذا يعني ان الجماعة اليهودية بدأت تفقد القيادات اللازمة وعناصر التماسك الداخلي؛ كما ان المتوسط العمري بدأ يزداد. فأكثر من ٢٠ بالمئة من أعضاء الجماعة فوق سن الستين.

○ وقد ازدادت معدّلات الاندماج والعلمنة بين اعضاء الجماعة اليهودية كما يتضح في ازدياد معدّلات الطلاق والزواج المختلط الذي وصل الى ١٦ بالمئة، وهو معدل مرتفع للغاية بمقاييس جنوب افريقيا، على الرغم من انخفاضه بالمقارنة بالزواج المختلط في الولايات المتحدة الأميركية، على سبيل المثال. ولعل النسبة لم تزد على ذلك لأسباب ترجع الى حركيات مجتمع جنوب افريقيا، وليس له علاقة كبيرة بمدى تماسك، أو تآكل، الجماعة اليهودية في حدّ ذاتها، من بينها ان ثقافة المهاجرين لا تزال لها فعالية في جنوب افريقيا، على عكس الحال في الولايات المتحدة الأميركية. فالمناخ الثقافي العام، في جنوب افريقيا، والذي يشجع على عزل الجماعات الاثنية والعرقية الواحدة عن الأخرى، قد ساهم في ابطاء عملية الاندماج. كما انه لا توجد ثقافة موحّدة في جنوب افريقيا؛ اذ ان هناك التنافس الدائم بين الثقافة الهولندية (الافريكان) والثقافة الانكليزية، الأمر الذي أتاح لليهود فرصة الحفاظ على شيء من الهوية، فلم يمارس أحد الضغط على اليهودي ليسقط هويته، كما حدث في الولايات المتحدة الأميركية حيث نجد ان اسطورة أتون الصهر التي كانت سائدة في المجتمع كانت تشجع اليهود على التخلص من ثقافتهم بأسرع وقت ممكن (بما في ذلك اليديشية) واكتساب الثقافة الانكلو ـ اميركية والتحدث بالانكليزية.

○ فالحراك في الولايات المتحدة كان، ولا يزال، مرتبطاً بالاندماج وبالانصهار، على عكس جنوب افريقيا، حيث من الممكن تحقيق الحراك مع الاحتفاظ بالهوية. ولعل هذا من الاسباب التي ساعدت على استمرار اليديشية لبعض الوقت. ومع هذا يجب الاشارة الى ان مجتمع الأغلبية، على الرغم من تشجيعه الفصل بين الاعراق والاقليات والاقوام، لم يعترف باليهود، الّا كبيض، ممّا يعني انه كان عليهم ان يختاروا بين هوية الافريكان والهوية الانكليزية، وقد اختار عدد صغير من اعضاء الجماعة اليهودية الهوية الأولى، واختارت غالبيتهم الساحقة الهوية الانكليزية. ولا بد ان هذا سيساعد على اندماج وانصهار من بقي من اليهود، ممّا سيزيد في معدّلات الاندماج. وبالفعل، نجد ان عدد من تحدث باليديشية، في العام ١٩٣٦، كان لا يتجاوز ١٧٨٦١، انخفض ليصبح ٩٩٧٠ في العام ١٩٥١، معظمهم من كبار السن. بل ويبدو ان اليديشية قد اختفت تماماً في جنوب افريقيا. فلا توجد أي اشارات لها في صحفهم، أو مجلاتهم. والصورة العامة، الآن، للشباب اليهودي هي صورة شباب يتباهى بيهوديته، ولكنه لم يستوعب أي شيء ممّا يسمّى بـ «التاريخ اليهودي»، أو الثقافة

اليهـوديـة. فالثقـافـة التي تشرّبهـا والمعايير التي تبنّاها هي، في الجوهر، ثقافة ومعايير الناطقين بالانكليزية.

كل العناصر السابقة دعت بعض المحللين الى التنبؤ بأن عدد أعضاء الجماعة اليهودية لن يزيد على ٦٤ ألفاً مع نهاية القرن الحالي. والجماعة اليهودية في جنوب افريقيا، بهذا المعنى، تنضوي تحت هذا النمط اليهودي العام، الذي يطلق عليه «موت الشعب اليهودي».

ويلاحظ ان يهود جنوب افريقيا اساساً اشكناز، وان كانت توجد جماعة سفارادية صغيرة في كيب تاون. واكبر تركز يهودي في الترنشفال (٦٥ بالمة) في منطقة جوهانسبرغ (تضمّ مدينة جوهانسبرغ، بمفردها، ٦٣٦٢٠ ألفاً، أي أكثر من نصف يهود جنوب افريقيا).

التوزيع الوظيفي والانتماء الطبقي

وقـد لعب اعضـاء الجمـاعـة اليهـودية من الانكليز دوراً هامّاً في تطوير القطاعين، الزراعي والصناعي، في اقتصاد استيطاني مبتدىء، فساهموا بخبرتهم في توثيق الصلات الاقتصادية بين الكيب وبريطانيا، من طريق انشاء المراكز التجارية والمصرفية، وتنظيم النقل البحري، واهتموا، أيضاً، بتربية الماعز لنسيج الموهير، والمواشي عامّة لصوفها وجلدها، وبرعاية النعام وصيد الفقم والحيتان والاسماك. وكان يهود الكيب بين أول العناصر الاستيطانية النشطة التي اتجهت الى حقول الماس والذهب فور اكتشافها، وكوّنوا ثروات سريعة جرّاءها. أمّا يهود اليديشية، فقد كانوا يستقرون لبعض الوقت في كيب تاون، ثمّ ينطلقون نحو المناطق الريفية، أو المدن الجديدة، كباعة جائلين، أو مقيمين، وكحرفيين (في قطاع الحياكة وصناعة الاحذية والنجارة والبناء)، وكان ميراثهم الاقتصادي هو الذي يحدّد نوع الحرف التي يختارونها).

وقـد أصبـح اعضاء الجماعة من روّاد بعض الصناعات المحلية (الفولاذ والزجاج والمعلّبات والانسجة والملابس والسلع الجلدية والمفروشات) التي يتّسم معظمها بقربه من المستهلك، أي انه ليس في المراحل الاولى من الانتاج؛ كما ان الاجيال الجديدة من اليهود ساهمت، منذ الحرب العالمية الثانية، في الصناعات الدقيقة (المعدّات الالكترونية والهندسية)، أو في المشروعات الضخمة (تخطيط المدن، وبناء المجموعات السكنية والادارية)، وفي القطاع الثالث من الاقتصاد، وبرزوا في تأسيس شركات التأمين والاعلانات ووسائل الترفيه والفنادق والتموين والاستيراد والتصدير. وعلى الرغم من عدم تواجدهم، الآن، الّا بأعداد ضئيلة للغاية في القطاع الزراعي، الّا انه كان لهم دور فعّال في ادخال التقنيات العلمية الحديثة الى هذا القطاع.

ويـأخذ الحراك الاجتماعي للمهاجرين اليهود، عادة، شكل التحرّك من التجارة الى الصناعة الخفيفة، ومنها الى المهن الحرة. وهذا ما حدث في جنوب افريقيا، اذ يوجد بين اليهود عدد كبير من المهن الحرة، في الطب والقانون والمحاسبة والهندسة والجامعات.

ويلاحظ تركّز اليهود في قطاعات اقتصادية بعينها، وغيابهم عن القطاعات الاخرى؛ فنجد ان ٤٩ بالمئـة من اليهود يتواجدون في قطاع التجارة، مقابل ٢٢ بالمئة من البيض؛ و٢٥ بالمئة في قطاعات الخدمات، مقابل ٢٣ بالمئة من البيض؛ و١٧ بالمئة في الصناعة، مقابل ١٨ بالمئة من البيض؛ أي ان ٩١ بالمئـة من اليهـود مركزون في قطاعات بعينها، في مقابل ٦٣ بالمئة من البيض. ويظهر التفاوت الشديد في قطاعي الزراعة والمناجم؛ اذ لا يتواجد اليهود فيها الّا بنسبة ١,٩ بالمئة، بينما نجد ان نسبة البيض، من غير اليهود، تصل الى ١٥ بالمئة. ويجب ملاحظة ان الفئة الصغيرة، التي تعيش

من الزراعـة، تضمّ، في صفوفها، ملاّك مزارع البطاطا والذرة من اليهود؛ كما يضمّ قطاع المناجم الكوادر الادارية اليهودية العاملة فيه، ممّا يعني ان تمثيل اليهود، في هذين القطاعين، أقل من ١,٩ بالمئة. وبطبيعة الحال، لا يوجد تمثيل يهودي بين السود، ولا بين الفلاحين او المزارعين، ولا بين العمّال، أي ان اليهود مركزون، أساساً، في صفوف الطبقة المتوسطة البيضاء، وقد انخرطوا في سلكها تماماً، وأصبحوا جزءاً لا يتجزأ منها، بمعنى انهم فقدوا سمة الجماعة الوسيطة. ولكن مع هذا، لا بدّ من الاشارة الى ان الطبقة المتوسطة في جنوب افريقيا هي طبقة متوسطة استيطانية، ممّا يجعل لها سمات خاصة. فعلاقتها بالطبقة العاملة السوداء تختلف تماماً عن علاقة الطبقة المتوسطة في بلد مثل المغرب، أو فرنسا، مع الطبقة العاملة فيها. فالجيوب الاستيطانية الغربية هي، كلها، جيوب وسيطة تلعب دوراً حيوياً وهامّاً في استغلال المناطق التي توجد فيها لصالح العنصر الابيض المهيمن، الذي يدين بالولاء للحضارة الغربية، وليس عنده أي نزوع قومي محلّي؛ ومن ثمّ، فهي لا تحمل فكراً قومياً، وتحاول ان توقف عمليات التحديث بالنسبة الى السكان الاصليين.

وعـلى الرغم من انتمـاء اعضاء الجماعة اليهودية الى الطبقة المتوسطة، وعلى الرغم من انهم يشكّلون أثرى أقلية في العالم، الاّ انهم ليسوا، كلهم، من الاثرياء؛ اذ يوجد في صفوفهم الفقراء. وقد جاء في احد الاحصاءات ان عُشْر العائلات اليهودية في كيب تاون احتاجت الى مساعدة مالية في العام ١٩٦٨.

البعد السياسي

يقـرن المستـوطنون البيض بين المستوطنين الصهيونيين وأنفسهم؛ كما يقرنون بين «الشعب اليهودي» و«الشعب المستوطن» في جنوب افريقيا. فهم يرون ان اليهود مثلهم «شعب مختار» يحمل رسالة خالدة، وكلا الشعبين قد غُرس في افريقيا، أو آسيا، دفاعاً عن هذه الرسالة. كما ان البيض يرون ان المستوطنين الصهيونيين يبذلون أقصى جهدهم للاحتفاظ بعزلتهم عن السكان الاصليين. بل ان احد المفكرين البيض، في جنوب افريقيا، وصف اليهود بأنهم شعب الابارتهايد، أي التفرقة اللونية، ويصنّف اليهود، كما تقدم، على انهم شعب أبيض غربي. وقد ساهمت هذه الرؤية في تعميق اندماج اليهود، بحيث أصبحوا جزءاً لا يتجزأ من مجتمعهم، وأصبحوا من أكثر قطاعاته استفادة من وضع عدم التكافؤ الذي يسود في مجتمع التفرقة اللونية، وأصبحوا جزءاً لا يتجزأ من البنية الاقتصادية المهيمنة في مجتمع جنوب افريقيا، وارتبط مصيرهم بمصير الجماعة البيضاء. وقد انعكس ذلك على مشاركتهم في النظام السياسي؛ اذ لا يوجد «صوت يهودي» متميّز؛ فاليهود الذين انتخبوا في مناصب ما يعتمدون على دعم غير اليهود الى درجة عالية، ومعظمهم يمثّل الناخبين البيض من سكان المدن على المستوى «الوطني». وحينما يلعب اليهود دوراً رئيساً في ايصال احد أعضاء الجماعة الى مجالس المقاطعات، أو المدن (وذلك في الحالات الشاذة التي يوجد فيها أعداد كبيرة من الناخبين تكفي لتحديد نتيجة المعركة الانتخابية)، فانهم قد فعلوا ذلك باستمرار ضمن اطار سياسة البيض، وكأعضاء في أحـزاب سياسية تقتصر على البيض، لا باعتبارهم يهوداً. وهناك أعضاء يهود في البرلمان، وشيوخ ومستشارو مقاطعات ومدن، ولكن الاغلبية الساحقة منهم قد انتُخبت من قبل ناخبين بيض، ممثلة للحزب الموحّد وحزب العمّال والحزب التقدمي. وفي الفترة التي سمح فيها للسود بتمثيل شكلي في مناصب البلد التشريعية، على المستويين، الوطني والاقليمي، من طريق اعضاء بيض، انتخب السود لتمثيلهم أعضاء يهوداً في الحزب الموحّد، والحزب الشيوعي، والحزب الاصلاحي.

ويلاحظ تركز أعداد كبيرة من اليهود في الاحزاب التي تتنافس مع الحزب الوطني الحاكم وتعارضه، ولكن معارضتها تتصرّف على الطريقة التي يتمّ بواسطتها الحفاظ على السيطرة البيضاء، ولا تشمل مبدأ السيطرة نفسه. ولكن يمكن تفسير هذا، أيضاً، بالعودة الى وضع اليهود في جنوب افريقيا. فموقفهم الليبرالي هو انعكاس للتركيبة الاجتماعية ـ الاقتصادية لسكان جنوب افريقيا من اليهود. فدعمهم للمعارضة البرلمانية هو تعبير عن انتمائهم الى القطاع الذي يتحدث بالانكليزية، وعن تركّزهم في المناطق الحضرية، وعن انهم يقعون ضمن مجموعات الدخل الأعلى، وقد استمدّت احزاب المعارضة البرلمانية الدعم من هذه القطاعات البيضاء، التي ينتمي اليهود اليها.

وعلى الرغم من الجفاء الواضح بين الحزب الوطني والجماعة اليهودية، في أواخر الاربعينات، فالحزب الوطني كان حزباً نازياً له صلات نازية واضحة، وكان عداؤه لليهود واضحاً، اذ تبنّى سياسة معادية لهجرتهم الى جنوب افريقيا في الثلاثينات، كما كان يرفض عضويتهم في بعض المناطق. وعلى الرغم من كل هذا، فقد حدث تقارب يستند الى تعهّد اليهود الضمني عدم استنكار سياسة التفرقة اللونية، في مقابل ان يضمن الحزب مصالحهم واندماجهم وتمتّعهم بمزايا التفرقة اللونية مع بقية السكان البيض.

ويمكن القول، بشكل عام، ان الجماعة اليهودية في جنوب افريقيا هي جماعة صغيرة ليس لها أهمية «يهودية» مستقلة، وانها مندمجة في المجتمع الابيض، معتمدة عليه، وان هذا المجتمع ليس معتمداً عليها في شيء، وانه لا يحتاج اليها بمقدار احتياجها اليه والى مؤسساته، لتضمن لنفسها البقاء.

وقد انعكس هذا على موقف الجماعة اليهودية من قضايا التفرقة اللونية والنضال ضدها. فالجماعة اليهودية هناك توثر الصمت والتزام جانب الحياد بخصوص قضايا الكفاح ضد التفرقة اللونية. وتعرّف المؤسسات اليهودية هناك دورها بأنه يهدف الى الدفاع عن حقوق اليهود وحسب، ولا علاقة لها بالقضايا الاخرى (وهذا موقف صهيوني قحّ)، فتلتزم الحياد تجاهها وتترك لكل يهودي حرية اختيار الموقف الذي يراه. وفي الثلاثينات، أخذ كثير من أعضاء الجماعة موقفاً عنصرياً ضد الهنود. ولا يزال موقفهم من السود لا يختلف، في أساسياته، عن موقف البيض. ولذا، التزمت الجماعة الصمت في العام ١٩٥٧، عندما أُصدر قانون يحظر كل تجمّع مختلط بين البيض والسود، حتى ولو كان التجمّع لهدف ديني، في كنيسة مثلاً. وقد احتج معظم رجال الدين من انغليكان وكاثوليك وبروتستانت، وحتى رؤساء الكنيسة الهولندية الاصلاحية، ولكن لم يعترض رجال الدين اليهودي، لأن الامر لا يعنيهم، بحجة انه لا يوجد يهود سود، أو ملونون، أو آسيويون، في جنوب افريقيا. وكذلك لم تتفوّه المؤسسة اليهودية بكلمة عندما وقعت مجزرة شاربفيل، وقد تذرّعوا بالمنطق عينه. ولكنه منطق فيه خلل، فممثلو الجماعة يعارضون الشيوعية، ويصفون العنف الاسود بأنه عمل تخريبي، ويعلنون اخلاصهم للنظام القائم في جنوب افريقيا وللصهيونية واسرائيل. وهم يفعلون ذلك كجماعة، أي ان لهم مواقف سياسية واضحة أكيدة. وهذا الموقف تدعمه المنظمة الصهيونية ويعمّقه تزايد صهينة الجماعة اليهودية. ومن المعروف ان الصهيونية لاقت معارضة في بداية الامر، في العشرينات، من الشيوعيين ودعاة اليديشية وغيرهم، ولكنها اكتسحت الجماعة اليهودية تماماً، بسبب طبيعة تكوين المجتمع، باعتبار ان الصهيونية هي عقيدة استيطانية تشبه تجربة التفرقة اللونية. بل ويلاحظ ان أهمّ المؤسسات اليهودية في جنوب افريقيا هي المنظمة الصهيونية، التي اصبحت بمثابة المظلّة

التي تستظل بها المنظمات والمؤسسات اليهودية الاخرى. والصهيونية، بلا شك، تعمّق اندماجهم وتزوّدهم باطار عقائدي يقرّب بينهم وبين أعضاء المجتمع الاستيطاني ويصلح أساساً للقاء بينهم وبين مجتمع الأغلبية.

ولكن ثمّة نتائج للظاهرة عينها متناقضة مع سابقتها. فعلى سبيل المثال، يتحقق المثل الصهيوني الاعلى بالهجرة الاستيطانية الى فلسطين، ولكن جنوب افريقيا ذاتها مجتمع استيطاني، ويعبّر الانتماء اليه عن نفسه من طريق عدم الهجرة منه. ولذا، فالصهيونية، هنا، هي تعبير عن ازدواج ولاء حقيقي. وقد اتهم بعض الاوساط يهود جنوب افريقيا بأنهم يوثرون مصلحة اسرائيل على مصلحة وطنهم. ولعله لهذا السبب يمكن القول إن صهيونية يهود جنوب افريقيا هي صهيونية توطينية بالدرجة الاولى، تأخذ شكل ارسال مساعدات مالية الى اسرائيل دون الهجره اليها. وبالفعل، نجد ان يهود جنوب افريقيا أكثر يهود العالم اسهاماً في المساعدات المالية، ولكنهم لا يتباهون كثيراً بأعداد المهاجرين الى اسرائيل، بل يخفونها عن الانظار.

ومن المشاكل الاخرى التي يواجهها يهود جنوب افريقيا مشكلة موقف اسرائيل من جنوب افريقيا. فعلى الرغم من ارتباط المصالح وتزايد العلاقات، الّا انه، في الستينات، قرّرت اسرائيل تحسين علاقاتها مع الدول الافريقية، كمحاولة لفك الحصار العربي حولها، فكانت تدلي بصوتها في هيئة الامم ضد جنوب افريقيا، الأمر الذي خلق توتّراً بين الدولة وأعضاء الجماعة. وتعدّ هذه الحالة حالة كلاسيكية في ان الدولة الصهيونية دولة لها مصالحها تتجاوز مصالح أعضاء الجماعات اليهودية، بل وتتناقض معها أحياناً. وحينما تصل الدولة الصهيونية الى هذه النقطة، فانها عادة ما تسقط الحديث عن انقاذ اليهود وعن رعايتها مصالحهم في كل أنحاء العالم، وتتصرّف، مثل أي دولة، بما تمليه عليها مصالحها، وهذا على كل ترجمة فعلية لمفهوم مركزية اسرائيل في حياة اعضاء الجماعات (الدياسبورا)، أي ان أعضاء الجماعات ليسوا سوى أداة في يد الدولة، وان الدولة لم تخلق من أجلهم، وانما أُنشئت كي يقوموا هم على خدمتها.

ومن المردودات السلبية الاخرى للعلاقة القوية بين يهود جنوب افريقيا والصهيونية واسرائيل ان ارتباط اليهود بالجماعة البيضاء يعني ان مصيرهم ارتبط بمصير هذه الجماعة. ويلاحظ ان السكان السود، كما هو متوقع، يربطون بين اسرائيل وجنوب افريقيا ويوحّدون فيما بينهما، ممّا ينعكس على موقفهم من أعضاء الجماعة. ولذا نجد ان القيادات السوداء تتوجّه بالنقد الى اعضاء الجماعة لسكوتها وحيادها المزعوم، واسهامها في سياسة التفرقة اللونية، واستفادتها منها. وقد لاحظنا وجود عدد كبير من أصحاب الاعمال اليهود الذين يستخدمون العمّال السود ويطبّقون المعايير السائدة في المجتمع عليهم، كما هو متوقّع في مثل هذه الاحوال، وهي معايير عنصرية استغلالية بشكل بشع. كما يلاحظ ان أعضاء الجماعة اليهودية، نظراً الى ثرائهم الشديد، وتركزهم في التجارة والصناعة، سيتأثرون بشكل عميق لو تغيّر تركيب المجتمع وبدأت العناصر السوداء في السيطرة على المجتمع وفي تحقيق شيء من الحراك، وما سيتبع ذلك من تأميم «وأفرقة».

وممّا يعمّق استياء الجماعات السوداء انه يوجد عدد صغير من اليهود، الذين نشطوا كضباط شرطة كبار ومدّعين عامّين وقضاة، يقوم بفرض القوانين العنصرية، أي ان هذه العناصر اليهودية أداة في يد المؤسسة، تستخدمها في قمع السود. ولكن لا بدّ من القول انهم مجرّد أقلية صغيرة هامشية لا تمثّل الجماعة اليهودية، تماماً، مثل تلك العناصر اليهودية الثورية الرافضة للتفرقة العنصرية.

وهذه العناصر الثورية يعود تاريخها الى بداية هذا القرن، حين حضرت مع المهاجرين عناصر من حزب البوند وغيرهم ممّن يحملون أفكاراً ثورية، بل وفوضوية ومن دعاة «القومية» اليديشية. وقد عارض هؤلاء الصهيونية والعنصرية. وبعد اندماج اليهود واختفاء اليديشية تقريباً، ظهرت عناصر ثورية متطرّفة من بين الشباب اليهودي المولود في جنوب افريقيا. فعلى سبيل المثال، ثمّة وجود يهودي ملحوظ بين مؤسسي الحزب الشيوعي وأعضائه وكثير من أعضاء الجماعات الثورية التي يقال لها تخريبية أو ارهابية تضمّ أعداداً كبيرة من اليهود، تصل نسبتهم، في بعض الاحيان، الى ٥٠ بالمئة. ويساهم كثير من شباب اليهود الثوري في تنظيم حركة نقابات العمّال السود، وكثير من شخصيات المعارضة القيادية من اليهود، مثل هيلين سوزمان (النائبة اليهودية التي انفصلت عن الحزب الموحّد لتبنّيه البرنامج العنصري) وسام كوهين (وهو نائب سابق) وفرد كارنسون (عضو سابق في مجلس الكيب). وعلى الرغم من ان الاغلبية وكل المؤسسات اليهودية تلتزم الصمت، الذي تطلق عليه الحياد، الّا ان هذه الاقلية الصغيرة هي أقلية نشطة وتسبّب كثيراً من الحرج لأعضاء الجماعة اليهودية ولقيادتها، اذ يطلب منها المجتمع، وهو مجتمع مبني على فكرة الجماعات العرقية والهوية الجمعية، ان تكبح جماح الثوريين في صفوفها. وتنتشر، في المجتمع، صور عنصرية عن «اليهودي الثوري» و«اليهودي الفوضوي»، ممّا يغذّي معاداة اليهود.

وغالبية يهود جنوب افريقيا من الارثوذكس (٨٠ بالمئة). ويوجد اصلاحيون بنسبة ٢٠ بالمئة، وأقلية من المحافظين. ولعلّ هذا يرجع الى ان مجتمع جنوب افريقيا مجتمع محافظ دينياً تسيطر عليه كنيسة قومية تتمسّك بالتقاليد ولا تحيد عنها، ومن ثمّ انعكس هذا على سلوك اليهود الديني، وعلى اليهودية كنسق ديني؛ بل ونجد ان اليهودية الاصلاحية تأثرت بالجو المتشدد المحيط بها؛ ولذا، فهي تتّبع انماطاً أكثر تقليدية؛ كما انها متوجّهة صهيونياً؛ ولذا، فهي تهتم بالعناصر الفلكلورية الاسرائيلية، من رقص وغناء. وقد أُغلق كثير من المعابد اليهودية في القرى والمناطق الزراعية، بسبب تزايد تركز اليهود في المدن، وتناقص عددهم، وتزايد معدّلات العلمنة.

ويمثّل اليهود مجلس المندوبين ويوجد مركزه الرئيس في جوهانسبرغ، وله فروع في مدن عدّة أخرى. ويضمّ المجلس كل المنظمات والهيئات اليهودية، وهو معترف به من الحكومة، ولكن توجد القيادة الفعلية في يد المنظمة الصهيونية، التي تحرك كل النشاطات اليهودية، ولا توجد عناصر يهودية قوية مناوئة للصهيونية.

المراجع

كميل منصور، «يهود جنوب افريقيا»، ونيفل روبين، «ملاحظة حول أثر الصهيونية واسرائيل في التوجيه والمسلكية السياسية ليهود جنوب افريقيا»، في **يهود العالم والصهيونية واسرائيل** (مجموعة مقالات)، بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٤.

Arkin, Marcus; *South African Jewry; A Contemporary Survey*, Cape Town: Oxford University Press, 1984.

لقد اعتمدنا، أيضاً، على الموسوعات اليهودية، وأهمّها *Encyclopedia Judaica*, Vol. 15 . وعلى الرغم من ان *The Universal Jewish Encylopedia*, Vol. 9 ، نشرت في العام ١٩٤٣، الّا انها مرجع هامّ، نظراً الى انه لم يكن قد تمّت «صهينة» أفكار اعضاء الجماعة اليهودية، ولم يكن قد تمّت الهيمنة عليها. واستفدنا، كذلك، من تواريخ اليهود المختلفة. لقد نشرت **الجيروزالم بوست** الاسرائيلية سلسلة مقالات عن يهود جنوب افريقيا، في العام ١٩٨٦، وهي تنشر انباء متفرّقة عنهم، استفدنا منها. وقد قمنا بتحديث

المعلومات من خلال المرجعين التاليين، اللذين أُصدرا في العام ١٩٨٩ *Encyclopedia Judaica Yearbook, 1988/1989, Jerusalem; 1989* ؛ و Lerman, Antony *et al* (Eds), *The Jewish Communities of the World; A Contemporary Guide,* London: Macmillan, 1989.

Kaplan, Mendel; *Jewish Roots in the South African Economy,* Cape Town: Oxford University Press, 1987.

Shimon, G.; *Jews and Zionism; The South African Experience, 1910 - 1967,* Cape Town: Oxford University Press, 1980.

Stevens, R. and A. M. El-Messire; *Israel and South Africa; The Progression of a Relationship,* New Brunswick, N.J.: North American, 1977.

هجرة اليهود السوفيات والسياسة الاسرائيلية الرسمية

فيما العالم يتابع، باهتمام وترقّب، أخبار اعلان الوحدة الالمانية، باعتبارها علامة فارقة في تاريخ اوروبا الحديث؛ وفيما تطوّرات أزمة الخليج ما زالت تتأرجح بين احتمالات الحل العسكري، الذي قد يضع المنطقة، بأكملها، على شفير حرب مدمّرة شاملة، والحل السياسي الذي سيعيد، على الأغلب، اشكالاً مقيتة من الاستعمار الغربي، توهّم البعض، لفترة، انها قد غابت نهائياً؛ تواصل اسرائيل ممارسة أقسى أشكال القمع العنصري ضد الانتفاضة الفلسطينية في المناطق المحتلة، وتستقبل، في الوقت عينه، عشرات الآلاف من المهاجرين السوفيات كل شهر. وتشكّل موجة الهجرة الكثيفة، هذه، من الاتحاد السوفياتي، أحد اهمّ انجازات حكومة الليكود الحالية، انْ لم تكن أهمّها اطلاقاً، على الرغم من انها جاءت نتيجة جهود سياسية مكثّفة قامت بها حكومة «الوحدة الوطنية» السابقة، منذ العام ١٩٨٧. فقد شهدت تلك السنة اتصالات ومفاوضات سرية بين اسرائيل والاتحاد السوفياتي أدّت، ضمن أمور أخرى، الى التوقيع، في العام ١٩٨٩، على أول اتفاقية تجارية وعلمية بين البلدين، منذ العام ١٩٦٧. الاّ ان المكاسب التي استهدفها كل منهما كانت أبعد أثراً. فقد اتّضح ان الاتحاد السوفياتي كان مقتنعاً بأن اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الاميركية يتحكّم، الى حدّ بعيد، في صناعة القرار السياسي الاميركي، وبالتالي يمكن الاستفادة منه في مجال التسهيلات التجارية، والتموينية، الضرورية لانجاح سياسة ميخائيل غورباتشيوف الانفتاحية؛ في حين تطلّعت اسرائيل الى فتح الاسواق السوفياتية أمام المنتجات والصناعات الاسرائيلية، بالاضافة الى تبادل الخبرات العلمية والتقنية. امّا نقطة التقاء المصالح، فكانت بفتح أبواب الهجرة من الاتحاد السوفياتي أمام عشرات الآلاف من اليهود الراغبين في مغادرة المعسكر الاشتراكي الى دول الاقتصاد الحرّ. وقد أشارت تصريحات عدد من المسؤولين الاميركيين، في الفترة الاخيرة، الى ان حصول الاتحاد السوفياتي على تسهيلات تجارية وائتمانية من الولايات المتحدة الاميركية مشروط بمدى السماح بحرية الهجرة لمن يرغب في مغادرة موطنه الاصلي في دول الكتلة الشرقية. وفي الوقت عينه، تلقّت الجهات الاميركية المعنيّة أخباراً، اهتمت اسرائيل بتسريبها، مفادها ان اعداداً كبيرة من المهاجرين اليهود السوفيات يتوقع ان يغادروا الاتحاد السوفياتي بوتيرة قد تعجز الولايات المتحدة الاميركية عن استيعابها. ورافق ذلك ترويج اشاعات وأخبار داخل الاتحاد السوفياتي عن تنامي أجواء العداء للسامية، وازدياد حوادث التعرّض الى اليهود وممتلكاتهم، والاعتداء عليهم. وعلى الاثر، سارعت الولايات المتحدة الاميركية الى فرض قيود على الهجرة اليها، وأنهت الحق شبه التلقائي في دخول اليهود السوفيات، كلاجئين، الى اميركا، وحدّدت سقفاً لا يتجاوز الخمسين ألفاً لطلبات تأشيرة الدخول من الاتحاد السوفياتي، بمن في ذلك الجماعات الاخرى من غير اليهود. وخلافاً لما هو متوقّع، ولما كان يحدث دائماً، من قبل، في حالات مشابهة، فان الجمعيات والمؤسسات والمنظمات اليهودية المختلفة في الولايات المتحدة الاميركية لم تبد أية معارضة لهذا الاجراء من جانب الادارة الاميركية. وبالنتيجة، فان اليهود الراغبين في مغادرة الاتحاد السوفياتي، لأسباب اقتصادية واجتماعية ومهنية متعدّدة، لم يجدوا أمامهم سوى أبواب اسرائيل، مفتوحة لاستيعابهم. على ان تدفّق الهجرة بهذه الاعداد الكبيرة حمل، في طيّاته، تحديات ومشاكل للدولة العبرية، التي يبدو انها فوجئت هي، أيضاً، بحجم هذه الهجرة واسعة النطاق.

احصاءات وأرقام

مع نهاية السنة العبرية ٥٧٥٠ (١٩٨٩/١٩٩٠)، تناقلت الصحف الاسرائيلية الأرقام

والاحصاءات الرسمية عن عدد السكان وأرقام الهجرة اليهودية خلال الفترة ما بين أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩ ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠. فقد ذكر الناطق بلسان مكتب الاحصاء المركزي ان عدد سكان اسرائيل، مع بداية السنة العبرية الجديدة، يقدّر بحوالى ٤٧٠٥٠٠٠ نسمة، منهم ٨١,٧ بالمئة يهود. وبلغ معدّل الزيادة العامة في عدد السكان، خلال العام ١٩٩٠، نسبة ٣,٨ بالمئة، مقابل ١,٦ بالمئة للسنة السابقة ١٩٨٩. أمّا عدد السكان اليهود، فقد ازداد، خلال العام ١٩٩٠، بنسبة ٣,٩ بالمئة، أي ثلاثة أضعاف نسبة الزيادة في السنة السابقة. ويُستدل من هذه الارقام ان نسبة الزيادة بين اليهود، خلال العام ١٩٩٠، فاقت مثيلتها بين السكان العرب، وهذا يعود، أساساً، الى الزيادة الكبيرة في أعداد الهجرة (**دافار**، ١٩/٩/١٩٩٠). ومن نافل القول الاشارة الى ان اسرائيل كيان استعماري استيطاني قائم على أساس احتلال الارض واحلال شعب غريب وافد مكان شعب أصيل قديم؛ وبالتالي، فان هجرة اليهود الى اسرائيل تشكّل جوهر العقيدة الصهيونية والعمود الفقري للدولة العبرية. ويذكر، في هذا المجال، ان عدد المهاجرين الى اسرائيل، منذ الاعلان عن قيامها في العام ١٩٤٨ وحتى الآن، بلغ حوالى ١٩٣٣١٠٣ اشخاص، ومن المتوقع ان يتجاوز هذا الرقم المليونين مع نهاية العام ١٩٩٠. وأوضح وزير الاستيعاب الاسرائيلي، الحاخام اسحق بيرتس، ان عدد المهاجرين الكامل، خلال السنة ١٩٨٩/١٩٩٠، بلغ ١١٩ ألفاً، منهم ١٠٤ آلاف من الاتحاد السوفياتي، و٣٥٠٠ من افريقيا، و٣٣٠٠ من اميركا الجنوبية، و٢٤٠٠ من اوروبا الغربية، و٢٢٠٠ من اميركا الشمالية، و١٣٠٠ من آسيا. أمّا رئيس دائرة الهجرة في الوكالة اليهودية، فذكر ان التوقّعات تشير الى احتمال وصول ٤٠٠ ألف مهاجر خلال السنة المقبلة يتوزّعون، بحسب المهن والوظائف، على النحو التالي: ٥٣ بالمئة من أصحاب المهن الاكاديمية؛ و٢١ بالمئة من عمّال «الياقة الزرقاء»؛ و٢٢ بالمئة من العاملين في مجال الخدمات. أمّا التوزّع الجغرافي حسب مناطق الاستيعاب داخل اسرائيل، فقد تبيّن ان ٥٣,٣ بالمئة من مجموع المهاجرين الذين وصلوا هذا العام تمّ استيعابهم في منطقة الوسط (تل ـ أبيب وجوارها)، و٣٢ بالمئة في حيفا والشمال، و٩,٩ بالمئة في القدس، و٤,٦ بالمئة فقط في النقب (**يديعوت احرونوت**، ١٩/٩/١٩٩٠).

تعكس هذه الارقام بعض الملامح العامّة الاساسية لهذه الموجة الجديدة من الهجرة الكثيفة الى اسرائيل. فالقادمون، جميعاً، من اليهود الغربيين (الاشكناز). وهم الفئة المفضّلة في المجتمع الاسرائيلي، والتي أرست، منذ مطلع القرن الحالي، أسس العقيدة الصهيونية ومؤسسات اليشوف في اثناء الانتداب البريطاني، والتي شكّلت، أيضاً، نواة اسرائيل لاحقاً. الّا ان السيطرة شبه المطلقة للاشكناز على اسرائيل بدأت تهتز مع ازدياد اعداد اليهود الشرقيين (السفاراديم)، نتيجة الزيادة الطبيعية المرتفعة في أوساطهم وانتقال الغالبية العظمى من يهود آسيا وافريقيا الى اسرائيل. كما ان ملامح خطر ديمغرافي آخر بدأت تتضح في الثمانينات مع ازدياد نسبة السكان الفلسطينيين من مجموع سكان اسرائيل. وهو الخطر الذي حاول حزب «العمل» الاسرائيلي استغلاله لتعزيز موقفه السياسي، الداعي الى التخلّي عن مناطق الكثافة السكانية العالية من الضفة والقطاع لصالح الحل السلمي. وبالتالي، فان هجرة اليهود السوفيات الكثيفة الى اسرائيل، وفي هذه الفترة بالذات، تشكّل الحل الافضل، في المستقبل المنظور على الاقل، للمشكلة الديمغرافية، وتعيد سيطرة اليهود الاشكناز وتغلّبهم على مختلف مجالات الحياة في اسرائيل. وللتدليل على أهمية الهجرة الحالية، نشير الى انه، خلال الفترة ما بين ١٩٦٨ و١٩٨٨، هاجر الى اسرائيل حوالى ١٧٠ ألف يهودي سوفياتي، من أصل ٢٧٠ ألفاً غادروا الاتحاد السوفياتي خلال العقدين المذكورين، في حين توجّه الباقي الى الولايات المتحدة الاميركية. وفي المقابل، تجاوز عدد المهاجرين السوفيات، خلال الشهور التسعة الاولى من العام ١٩٩٠، المئة ألف مهاجر. والى جانب هذه الميزة الاثنية، تبرز الخصائص المهنية للمهاجرين السوفيات، حيث ترتفع، في أوساطهم، نسبة الاكاديميين والعلماء وذوي المهن الحرة، الامر الذي سيعزّز قدرات اسرائيل العلمية والتقنية، من جهة، ويدفع أبناء الطوائف الشرقية والعرب الى أسفل السلّم الاجتماعي ـ الاقتصادي، من جهة أخرى، بالاضافة الى زيادة حدّة البطالة في أوساطهم. أمّا تفضيل اليهود السوفيات الاستيطان في المراكز المدينية وضمن حدود ما قبل الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، لأسباب أمنية ومعيشية، فسوف ينعكس مزيداً من النقص الحادّ في المساكن المتوفّرة في هذه المراكز، ويدفع

بأبناء الطوائف الشرقية الى المستوطنات المقامة في المناطق المحتلة، ويزيد في خطورة التهديد بتجريد هذه المناطق من أبنائها العرب بأية وسيلة ممكنة.

السياسة الرسمية وأزمة الاستيعاب

كشف هذا الاقبال الكثيف للمهاجرين السوفيات على اسرائيل، خلال الشهور الاخيرة، تخبّطاً وصراعاً داخل المؤسسات الرسمية، وشبه الرسمية، المسؤولة عن استقبال المهاجرين واستيعابهم، وذلك نظراً الى الاعداد الكبيرة، من جهة، وضآلة الامكانات المتوفّرة حالياً، من جهة ثانية، وضخامة المخصصات المالية المرصودة لمشاريع الاستيعاب والاستيطان، من جهة أخيرة. وتركّزت المنافسة بين الوكالة اليهودية ـ ويتقاسم السيطرة عليها كل من حزب «العمل» والليكود ـ ووزارات المالية والاسكان والاستيعاب. ويمكن العودة بحالة التخبّط الرسمي هذه الى آخر أيام حكومة «الوحدة الوطنية»، حيث كانت النزاعات الحزبية والضغوط الائتلافية بين شركاء الحكم ـ الليكود والعمل ـ تنعكس سلباً على التدابير المطلوبة استعداداً لاستقبال المهاجرين الجدد. وكانت حكومة «الوحدة الوطنية» في اسرائيل أقامت، في حزيران (يونيو) ١٩٨٩، لجنة وزارية، برئاسة وزير المالية، آنذاك، شمعون بيرس، وسكرتارية نائبه، يوسي بايلين، من أجل ايجاد أربعة آلاف وحدة سكنية للمهاجرين السوفيات، ولكنها سرعان ما واجهت فيضاً من الاعباء، بسبب الزيادة الكبيرة في اعداد المهاجرين. وشملت مسؤوليات اللجنة السعي الى ايجاد مصادر لتمويل عمليات الاستيعاب واقامة البنية التحتية (شبكات المياه والطرق والكهرباء وغيرها)، بالاضافة الى المشاكل الاجتماعية الناجمة عن دمج الجماعات الاثنية المختلفة وتوزيع السكان والبنية الاقتصادية التي واجهت ضرورة استيعاب طاقة عمل جديدة تقدّر بمئات الآلاف من الاكاديميين والتقنيين والعمّال المهرة. وعلى الرغم من تشعّب مهمات اللجنة وخطورة الاعباء التي واجهتها، الّا ان الحصيلة النهائية لما أنجزته، خلال فترة عملها، كانت ضئيلة للغاية، وذلك بسبب النزاعات الحزبية، أساساً، بين وزير الاستيعاب، الحاخام بيرتس من حركة «شاس» المتديّنة (اختلف مع «شاس» لاحقاً، وشكّل كتلة من عضو واحد في الكنيست الحالي)، وبين وزير المالية زعيم حزب العمل، بيرس، ومسؤولي الوكالة اليهودية من الليكود والعمل.

ومع تشكيل حكومة الليكود الحالية في اسرائيل، بتاريخ ١٩٩٠/٦/١١، تمّ استبدال تلك اللجنة بهيئة وزارية، يرأسها وزير الاسكان اريئيل شارون، الذي سرعان ما استخدم نفوذه وثقله الشخصي لكي يلحق «ادارة أراضي اسرائيل» بوزارته، بعد ان كانت، تقليدياً منذ اقامة الدولة، تتبع وزارة الزراعة. ولم يكتف شارون بهذه الخطوة، التي تضع تحت يديه سلطات تنفيذية ومالية هائلة في ما يتعلق بتوزيع الاراضي لبناء المجمّعات السكنية الجديدة، بل سعى، أيضاً، الى استصدار موافقة الحكومة على منحه صلاحيات استثنائية (طوارىء) تمكّنه من تخطي الحواجز البيروقراطية والادارية، من أجل تنفيذ مشاريعه الاسكانية. الّا ان محاولته هذه فشلت، بعد ان رفضت محكمة العدل العليا الاسرائيلية الموافقة على منحه هذه الصلاحيات (**هآرتس**، ١٩٩٠/٧/١٨). والى جانب ذلك، فان المناخ الاقتصادي العام، أيضاً، لم يكن، على ما يبدو، مهيّأ للمباشرة في مشاريع اسكانية ضخمة بالحجم الذي يأمل فيه شارون. فمن أصل ٤٥ ألف وحدة سكنية خطّطت وزارة الاسكان لبنائها هذه السنة، لم يبدأ العمل الّا بخمسة آلاف وحدة فقط، وذلك على الرغم من الوعود الرسمية بأن تتعهّد الحكومة شراء جميع المساكن التي لا يتمّ بيعها للمهاجرين الجدد، وتقديم حوافز ائتمانية كبيرة للمتعهدين الذين ينجزون أعمال البناء قبل الموعد المحدّد (**ملحق دافار**، ١٩٩٠/٨/٣١). الّا ان متعهّدي البناء الاسرائيليين، الذين اعتادوا على وتيرة بناء بمعدّل ٢٠ ألف وحدة سكنية سنوياً، ما زالوا يتردّدون ازاء هذه الاغراءات الرسمية، خاصة وان تسهيلات القروض المصرفية للمهاجرين الجدد لم يتمّ اقرارها بعد. ولكن هذا كله لم يقف حائلاً في وجه تعدّد المشاريع والبرامج التي تولّت اعدادها الوزارات والوكالة اليهودية لاستيعاب المهاجرين الجدد واستيطانهم، والتي أظهرت تفاصيلها مدى اتساع الخلاف حول أهداف مراكز صنع القرار الاسرائيلي وأساليب عملها.

مشروع الوكالة اليهودية

بادرت الوكالة اليهودية الى تقديم مشروعها لاستيعاب ٤٥٠ ألف مهاجر جديد خلال السنوات

الثلاث المقبلة، أي بمعدّل ١٥٠ ألف مهاجر سنوياً، الى هيئة التنسيق المشتركة مع الحكومة الاسرائيلية (**دافار**، ٢٧/٦/١٩٩٠). وبموجب ذلك المشروع، تعهّدت الحكومة والوكالة، معاً، رصد مبلغ ٢,٣ مليار دولار لتمويل عمليات الاستيعاب، على ان تتمّ اعادة النظر في تلك الخطوات مرة كل ستة شهور، وذلك في ضوء الارقام الفعلية للهجرة والتوقّعات للفترة المقبلة. وسارع وزير المالية الاسرائيلية، اسحق موداعي، الى مطالبة الوكالة اليهودية ببذل مزيد من الجهود في أوساط يهود العالم، بهدف جمع المزيد من التبرّعات لصالح الهجرة والاستيعاب. وتقرّر في جلسة هيئة التنسيق المشتركة، التي حضرها كل من رئيس الحكومة، اسحق شامير، ووزير الاسكان، شارون، الذي يتولّى، أيضاً، رئاسة اللجنة الوزارية للاستيعاب، ووزير المالية، موداعي، ووزير الاستيعاب، الحاخام بيرتس، وكبار المسؤولين في الوكالة اليهودية، مندل كابلان وسيمحا دينيتس واوري غوردون، بالاضافة الى رؤساء «الجباية اليهودية الموحّدة»، ان تنهي الحكومة، خلال ثلاثة أسابيع، بلورة مخططها لوضع حلول فورية لأزمة السكن، بما في ذلك تهيئة المساكن الجاهزة من السوق المحلية، أو الخارجية، وتأمين فرص العمل للمهاجرين. وضمن هذا الاطار، تقرّر البدء ببناء ٤٥ ألف وحدة سكنية جديدة هذا العام، بالاضافة الى ستة آلاف وحدة رُصدت ميزانيتها في السنة الماضية، وترميم أربعة آلاف وحدة سكنية تابعة لشركتي «عميدار» و«عميغور». وتبلغ كلفة بناء ٤٥ ألف وحدة سكنية حوالى ٤٠٠ مليون دولار، تعهّدت الحكومة، الى جانبها أيضاً، برصد مبلغ ١٠٩٥ مليون دولار، من اجل شراء وحدات سكنية اضافية من المتعهّدين المحليين، لتأمين مساكن دائمة للمهاجرين الجدد، بالاضافة الى تخصيص مبلغ ٦٢٠ مليون دولار لتقديمها كقروض اسكان للمهاجرين. وفي مجال العمالة والتشغيل، قرّرت هيئة التنسيق المشتركة تخصيص مبلغ ٣٠ مليون دولار لاعادة تأهيل المهاجرين الجدد في مهن يحتاج الاقتصاد الاسرائيلي اليها وتتوفّر لها فرص التشغيل، بالاضافة الى تخصيص مبلغ ١٢ مليون دولار لمساعدة الاطباء والفنّانين والعلماء على التأقلم في أماكن استيعابهم.

التوزّع الجغرافي لمراكز الاستيطان ـ «مخطط فايتس»

الى جانب تأمين الاموال اللازمة لاستيعاب المهاجرين الجدد، اهتمت الحكومة الاسرائيلية بالجانب المتعلّق بالتوزّع الجغرافي لمراكز استيعاب هؤلاء المهاجرين وتوطينهم، بحيث تخدم المراكز هذه المصالح الامنية والاقتصادية والديمغرافية للدولة العبرية. وبالتالي، كان من الطبيعي ان تجنّد اللجنة الوزارية للاستيعاب، برئاسة شارون، طاقات احد أبرز الخبراء الاسرائيليين في مجال الاستيطان، البروفيسور رعنان فايتس، الذي ترأس، بمعاونة المهندس المعماري، دافيد رزنيك، طاقماً من الخبراء لوضع مخطط لتوزيع المهاجرين السوفيات الجدد جغرافياً (**هآرتس**، ٢٠/٦/١٩٩٠). وقد عُرض هذا المخطط، الذي يهدف الى استيعاب مئة ألف عائلة (٤٠٠ ألف شخص) من اليهود السوفيات، على الوزراء موداعي (مالية)، وشارون (بناء واسكان)، ودان مريدور (عدل)، وبيرتس (هجرة واستيعاب)، بالاضافة الى مندل كابلان وسيمحا دينيتس من الوكالة اليهودية، وذلك بعد درسه واقرار جدواه الاقتصادية من جانب طاقم، رأسه وزير المال السابق بيرس، وضمّ حاكم بنك اسرائيل السابق، ارنون غفني، الى جانب عدد من أساتذة الجامعات والخبراء الصناعيين ورئيس بنك ليئومي، موشي زنبار. واستغرق اعداد هذا المخطط، الذي انفردت «هآرتس» بنشر تفاصيله لأول مرة، حوالى سبعة شهور، وذلك في أجواء من السرّية التامّة وضمن اطار دائرة الاستيطان القروي التابعة للوكالة اليهودية ومركز دراسات التنمية في رحوفوت، تحت عنوان «مخطط شامل للاستيطان والتنمية». وتقدّر تكاليف هذا المخطط بحوالى ١٨ مليار دولار، ويهدف الى تشجيع المبادرات الخاصة المحلية، وبالذات الدولية (اصحاب رؤوس الاموال من الولايات المتحدة الاميركية واوروبا واليابان)، على الاستثمار في مشاريع توفّر فرص عمل مناسبة للمهاجرين الجدد. ويرتكز هذا المخطط على ايجاد رابط مباشر ما بين تنمية وتوفير فرص العمل، من جهة، وتنمية مراكز السكن والخدمات، من جهة أخرى، وذلك بالتنسيق ما بين القطاعين، الخاص والعام. ويشمل المخطط ثلاثة مشاريع رئيسة قائمة على الصناعات الموجّهة للتصدير وملحق بها مراكز اسكان وخدمات للعاملين في هذه الصناعات، والازواج الشباب والجنود المسرّحين من الجيش. أمّا الاغراءات التي تقدّمها اسرائيل الى المستثمرين الاجانب، فتتركز في المجالات التالية: قوة عمل جاهزة ومدرّبة، وبنية تحتية متطوّرة وملائمة لمتطلبات صناعات المستقبل، وحرية مناورة

في مجالات التخطيط والتنفيذ والادارة للمشاريع الكبيرة. وفي المقابل، فان نجاح هذه المشاريع يتطلب الشروط التالية (**المصدر نفسه**):

- ان تكون المنطقة المخصّصة للمشروع خالية من السكان، وبدون أية قيود بيروقراطية تعرقل تخطيط المشروع، وتنفيذه، وادارته، من جانب القطاع الخاص. واللافت للنظر، في هذا المجال، ان المناطق الثلاثة المقترحة (الجليل وممر القدس والنقب) لا يتوفّر فيها شرط الخلو من السكان، بل هي، على العكس، ذات كثافة عالية من السكان العرب.
- ان يكون حجم المشروع كبيراً الى حدّ يكفي لجذب رأس المال الاجنبي. وهذا يعني ان الحدّ الادنى لطاقة المشروع يجب ان يستوعب عشرة آلاف عائلة.
- يجب ان تتوفّر، في المناطق المخصّصة لهذه المشاريع، الشروط الملائمة لتطوير الصناعات المتقدّمة، بما في ذلك الطرق ووسائل المواصلات والنقل الجوي والاتصالات والكهرباء والمياه والمجاري وغيرها. ومن أجل تأمين هذه البنية التحتية، ستحتاج اسرائيل الى تخصيص مبلغ ١٢ مليار دولار على هيئة معونات وقروض وهبات.

أمّا المناطق التي يقترحها هذا المخطط، فهي: (أ) منطقة كرميئيل في الجليل، لكي تستوعب عشرة آلاف عائلة، ومنطقة صفد لتستوعب عشرة آلاف عائلة أخرى؛ (ب) منطقة القدس، في الممر الجنوبي الواقع ما بين القدس وبيت شيمش، لتستوعب ٤٠ ألف عائلة؛ (ج) في منطقة النقب، شمال بئر السبع، حيث يفترض استيعاب ٣٠ ألف عائلة، وبالقرب من عراد لاستيعاب عشرة آلاف عائلة. ومن المفترض ان يتمّ تنفيذ هذا المخطط على ثلاثة مراحل تمتد خلال الفترة ما بين العامين ١٩٩٢ و٢٠٠٠. وتجدر الاشارة في هذا المجال الى ان البروفيسور فايتس نال، هذا العام، جائزة اسرائيل التقديرية، لاسهامه في نشاطات الاستيطان، وخاصة خلال السنوات الاولى من الخمسينات، التي شهدت استيعاب مئات الآلاف من المهاجرين الجدد، وعمل لعشرات السنين رئيساً لدائرة الاستيعاب في الوكالة اليهودية، وأشرف على تنفيذ مشاريع استيطانية عدّة في اسرائيل، كما عمل مستشاراً لدول عديدة في مجال الاستيطان القروي، والمديني.

أزمة السكن؛ مقترحات شارون

مع ارتفاع أعداد المهاجرين القادمين من الاتحاد السوفياتي تفاقمت حدّة أزمة النقص في المساكن، خاصة للازواج الجدد والطلاب والجنود المسرّحين من الجيش؛ تلك الازمة التي دفعت بأعداد منهم الى اقامة مخيمات في الميادين والساحات في المدن الكبيرة، احتجاجاً على سياسة الحكومة الاسكانية التي رأوا فيها تحيّزاً لصالح اليهود الاوروبيين. امّا وزير الاسكان، شارون، فقد اعتبر ان الفرصة سانحة لتوجيه بعض الانتقادات الى زملائه الوزراء الذين يضعون العراقيل أمام اتخاذ أية اجراءات جذرية لتسهيل استيعاب المهاجرين (**يديعوت احرونوت**، ١/٨/١٩٩٠)، وللتقدّم، في الوقت عينه، باقتراحاته الخاصة لحل أزمة الاسكان التي تركّزت على شراء حوالى ٤٥ ألف منزل جاهز، يتوفّر منها خمسة آلاف فقط من السوق المحلي. وقد أعادت مقترحات شارون الى الأذهان لقب «البولدوزر» الذي أُطلق عليه في بداية السبعينات، بسبب اسلوب تعامله مع قطاع غزة المحتل، واستهدفت تلك المقترحات تقديم حلول فورية وأخرى للمدى البعيد. أمّا الحلول الفورية، فقد طالب شارون، ضمن اطارها، الاسراع في ترميم واصلاح ٨٥٠٠ وحدة سكنية تابعة لشركة عميدار، واستئجار أية مساكن خالية متوفّرة في السوق المحلي، وشراء مساكن من القطاع الخاص، وايجاد أية أماكن سكن ممكنة في الكيبوتسات ومعسكرات الجيش والفنادق ونُزُل الشباب، بحيث يصبح بالامكان توفير حلول آنية لحوالى ثمانية آلاف الى تسعة آلاف عائلة. كما اقترح شارون شراء ٥٠ ألف وحدة سكنية (كرافان) بكلفة مليار دولار، بالاضافة الى مساهمة الحكومة في أجور السكن للمهاجرين الجدد بقيمة ٥٣ مليون دولار (**معاريف**، ٣١/٧/١٩٩٠). وعلى المدى البعيد، تضمّنت المقترحات اقامة ٤٠٠ ألف وحدة سكنية دائمة خلال السنوات الخمس المقبلة، وبناء حوالى مئة ألف وحدة سكنية دائمة خلال السنتين المقبلتين للاستجابة للاحتياجات السكنية لحوالى ١٢ ألف من

الازواج الشباب، بالاضافة الى ربع مليون مهاجر سوفياتي (**دافار**، ١٧/٧/١٩٩٠).

تجاوزت تقديرات الكلفة الاجمالية لمقترحات شارون هذه ثلاثة مليارات شيكل، اضافة الى الموازنة الاصلية، الامر الذي أشعل الضوء الاحمر في اروقة وزارة المالية، ودفع بوزيرها، موداعي، الى اعلان معارضته التامّة لهذه المقترحات. واستند موداعي، في موقفه، الى أرقام الموازنة الاصلية للعام ١٩٩٠/١٩٩١، والتي رصدت مبلغ أربعة مليارات شيكل لأغراض الهجرة والبناء، موزّعة على النحو التالي: مليار في الموازنة الاصلية؛ و٢,٥ مليار في الموازنة الاضافية التي بحث فيها الكنيست وأقرّها قبل اجازته الصيفية؛ و٠,٣ مليار أُضيفت الى موازنة وزارة الاستيعاب؛ و٠,٢ مليار أُضيفت الى موازنة البنية التحتية والطرق. وقال موداعي ان هذه المبالغ الاضافية أدّت الى رفع العجز في الميزانية الى نسبة ٥,٥ بالمئة من الناتج القومي، أي ما يعادل مئة مليار شيكل، وهو الرقم الاعلى منذ السيطرة على معدّلات التضخم في العام ١٩٨٥. وحذّر موداعي من ان اضافة ثلاثة مليارات أخرى الى الميزانية، كما يطالب بذلك شارون، سوف ترفع العجز الى نسبة ٨,٥ بالمئة (**هآرتس**، ٢٧/٧/١٩٩٠). واعتبر موداعي ان التركيز على مواجهة ضغوط الهجرة يجب ان يتوجّه نحو ايجاد فرص عمل مناسبة للمهاجرين الجدد، لكي لا يتحوّلوا الى عبء دائم على الاقتصاد، في حين ان أزمة السكن يمكن حلّها، كما في الخمسينات، من خلال استخدام معسكرات الجيش، أو اقامة معسكرات اقامة مؤقتة، لفترة قصيرة.

هذا التناقض في مواقف الوزيرين، شارون وموداعي، يعكس، في الحقيقة، خلافات جوهرية عميقة في الخلفية الفكرية لكل منهما. الموقف الذي اتخذه شارون يمثّل، عملياً، خط «مباي» التقليدي الذي غذّاه ودعمه، أيضاً، كل من حركة «حيروت» والصهيونيين العموميين، والقائل بضرورة ان تتولّى الدولة القيام بكل ما يلزم من اجل المهاجرين الجدد، خاصة في مجال الاسكان والتوظيف. وكان هذا هو الخط الذي اتّبعته اسرائيل، في مطلع الخمسينات، عندما استقبلت مئات الآلاف من يهود الدول العربية وبعض دول اوروبا الشرقية، وأقامت، من أجلهم، مراكز استيعاب مؤقتة، سرعان ما تحوّلت الى احياء فقر دائمة، ترمز، باستمرار، الى الفوارق العرقية والاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع الاسرائيلي. وفي المقابل، يتمسّك موداعي، ويؤيده في ذلك وزير الصناعة والتجارة موشي نسيم، بمبدأ المبادرة الفردية وضرورة تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم حلول دائمة للاعباء الاقتصادية المترتّبة على هجرة اليهود السوفيات الحالية. وأوضح موداعي، ان موجة الهجرة الحالية، في حال استمرارها، ستفرض على اسرائيل ضرورة ايجاد حوالى ٢٠٠ ألف فرصة عمل جديدة سنوياً، الامر الذي يصعب تصوّره في ظل الاوضاع الاقتصادية السائدة، حيث تكاد تنعدم الاستثمارات الجديدة، أو فرص الانعاش الاقتصادي، وبالتالي ستتفاقم حدّة الجمود ومعدّلات البطالة (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ٣/٨/١٩٩٠).

لتفادي هذه المواجهة، بين أعضاء الحكومة الاسرائيلية، تدخّل رئيسها، شامير، ليفرض الحل ـ التسوية الذي خفّض حجم قائمة المشتريات التي قدّمها شارون، ولكنه ثبّت، في الوقت عينه، مبدأ تدخّل الدولة المستمر في تأمين احتياجات الهجرة والاستيعاب. فقد نصّ قرار التسوية على ان تتولّى الحكومة استيراد خمسة آلاف «كرافان» و١٥ ألف مسكن جاهز، بكلفة تبلغ حوالى نصف مليار شيكل، وذلك في مقابل ما كان طلبه شارون من استيراد ٢٠ ألف «كرافان» و٢٠ ألف مسكن جاهز، كدفعة أولى من مجموع ٩٠ ألف مسكن طالب شارون بضرورة استيرادها لحل أزمة السكن في اسرائيل. ولكن قرار التسوية حافظ على دور الحكومة في تنفيذ عملية الاستيراد وتوزيع المساكن، تاركاً للقطاع الخاص مهمة استيراد ستة آلاف مسكن جاهز فقط من أصل الـ ١٥ ألف مسكن (**دافار**، ٥/٨/١٩٩٠). واذا أُضيف الى ذلك العجز المالي الاضافي الذي ستلحقه هذه العملية بميزانية الدولة (حوالى نصف مليار شيكل)، فانه يصبح بالامكان فهم الامتعاض الشديد الذي صدر عن أوساط وزارة المالية وبنك اسرائيل نتيجة هذا القرار الحكومي. ولخّص مدير عام وزارة المالية، يعقوب ليفشيتس، الازمة المالية بقوله، ان اسرائيل تحتاج الى استثمار بقيمة ٤٠ مليار دولار خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤ بدون ان يشمل ذلك الانفاق على مساكن للمهاجرين الجدد؛ أمّا تمويل هذا الاستثمار، فلا يمكن تأمينه من خلال فرض المزيد من الضرائب، بل بالحصول على مزيد من القروض الخارجية (**معاريف**، ٣/٨/١٩٩٠).

الى جانب الاهتمام بتأمين المساكن وفرص العمل ومصادر تمويل عمليات الهجرة والاستيطان

والاستيعاب للمهاجرين الجدد، كان لابدّ، أيضاً، من البحث في توفير المساحات اللازمة من الاراضي لاقامة المجمّعات السكنية عليها. وفي هذا المجال، جاء دور «الصندوق القومي» (الكيرن كاييمت) ليساهم في عملية استيطان المهاجرين، كما صرّح بذلك مدير قسم تطوير الاراضي في الصندوق، دافيد نحمياس، الذي أوضح ان الصندوق اتخذ قراراً بالتوجّه الى المساهمين الدائمين في تمويله بأن يحوّلوا اهتمامهم، في المرحلة الحاضرة، نحو عمليات استيعاب المهاجرين. وأضافت ان موظفي الصندوق يعملون، حالياً، على تهيئة الاراضي والبنى التحتية في الناصرة العليا وكرميئيل ومغدال هعيمك، ويتهيّأون للتوجه الى مواقع شالومي ومعلوت والعفولة وصفد وغيرها، في المنطقة الشمالية. أمّا في منطقة المركز، وسط البلاد، فان أعمال تهيئة الاراضي تتمّ في أسدود وعسقلان ويبنه. كما ستجرى أعمال مماثلة في منطقة الجنوب لبناء عشرة آلاف وحدة سكنية في ايلات وبئر السبع، وثلاثة آلاف وحدة سكنية في اوفكيم ونتيفوت وسدروت. ومن المقرر، أيضاً، اقامة مواقع سكنية على طول «الخط الاخضر»، من منطقة ناحل عيرون في الشمال الى موديعين في الجنوب، لكي تشكّل منطقة عازلة بين التجمّعات السكانية العربية على جانبي هذا الخط، بالاضافة الى تكثيف مدن الاعمار في منطقة «ممر القدس» وكريات غات (**يديعوت احرونوت**، ١٥/٨/١٩٩٠).

وسط هذا الكمّ الكبير من الاستعدادات والمشاريع والمبالغ المخصصة لاستيعاب المهاجرين الجدد، يبقى السؤال عن العدد الاكثر واقعية والمنتظر لهؤلاء المهاجرين الذين تتراوح التقديرات بشأنه ما بين ٤٠٠ ألف الى أكثر من أربعة ملايين. وهنا، أيضاً، قدّم رئيس الحكومة الاسرائيلية التقدير الاكثر احتمالاً، عندما قال ان هدف اسرائيل هو احضار مليون مهاجر جديد خلال السنوات العشر المقبلة (**هآرتس**، ٢٨/٨/١٩٩٠)، الامر الذي يعني زيادة بنسبة ٢٠ بالمئة على عدد السكان الحالي. ولضمان وصول هذا العدد من المهاجرين السوفيات، نجحت اسرائيل في الاتفاق مع الاتحاد السوفياتي على اعادة تبادل العلاقات والتمثيل الدبلوماسي على المستوى القنصلي، بتاريخ ٣٠/٩/١٩٩٠؛ كما تمّ الاتفاق على ان تبدأ الرحلات الجوية المباشرة بين موسكو وتل ـ أبيب اعتباراً من نهاية تشرين الاول (اكتوبر) من العام الحالي، الامر الذي سيضمن تفادي ظاهرة تساقط المهاجرين وتوجّههم الى أهداف استيطان أخرى، بدلاً من اسرائيل (**معاريف**، ١/١٠/١٩٩٠). وعلى صعيد الترتيبات المالية مع الولايات المتحدة الاميركية، وافقت واشنطن، في أوائل تشرين الاول (اكتوبر)، على تقديم كفالة للقروض الاسكانية بقيمة ٤٠٠ مليون دولار المقدمة الى اسرائيل، بعد الاتفاق على عدم انفاق هذا المبلغ لاقامة مجمّعات سكنية في المناطق المحتلة. الاّ ان قليلاً من التبصّر في حقائق الامور على أرض الواقع يظهر مدى «جدية» هذا الاتفاق الذي يعني، عملياً، تحرير مبلغ مماثل من الميزانية الاسرائيلية لانفاقه في أية أهداف تراها تل ـ أبيب مناسبة، سواء أكان ذلك في المناطق المحتلة أم في سواها من الارض الفلسطينية. كما ان التأكيد ان المهاجرين السوفيات الجدد سيتمّ توطينهم واستيعابهم ضمن حدود ١٩٤٨ سيعني، بالتأكيد، دفع أعداد مماثلة من المهاجرين القدامى في اسرائيل للاقامة في المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، وبالتالي تكثيف أعداد السكان اليهود في تلك المناطق.

ان اسرائيل تدرك تماماً ان الفرصة المتاحة لها في الوقت الحاضر، لأسباب عديدة متشابكة اقليمياً وعالمياً، قد لا تتكرر اطلاقاً في المستقبل؛ وبالتالي، فان الهمّ الاساس، بالنسبة اليها، هو ضمان وصول أكبر عدد ممكن من اليهود السوفيات الى اسرائيل. أمّا المشاكل المالية، والاجتماعية، وغيرها، المتعلقة باجراءات التوطين والاستيعاب، فتأتي، كلّها، في المرتبة الثانية، من حيث الاهمية؛ كما ان تجارب الماضي القريب أثبتت ان احتياجات اسرائيل المادية، وسواها، تجد، دائماً، سبلاً الى التحقيق. ولكن يبقى السؤال: ماذا عن الجانب العربي؟ وماذا عن مخططاته الاستراتيجية والتكتيكية لمواجهة هذا الخطر المباشر، الذي يقرع، بقوة، بوّابات الدول العربية؟

مها بسطامي

الفلسطينيون تحت الاحتلال

كميل منصور (مشرف)، **الشعب الفلسطيني في الداخل: خلفيات الانتفاضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠، ٤١٧ صفحة.

أراد مؤلفو هذا الكتاب الاضطلاع بمهمة وصف الوجوه الاساسية لوضع الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، وفي اسرائيل. والمقصود بـ «الفلسطينيين»، وهم موضوع هذا الكتاب، اولئك الذين يعيشون، اليوم، داخل حدود فلسطين الانتداب، أي اولئك الذين يطلق عليهم تسمية «فلسطينيو الداخل»، تمييزاً لهم عن «فلسطينيي الخارج»، أو «فلسطينيي المنفى».

ويلاحظ قارىء الدراسات، التي احتواها الكتاب، ان اشكالية مشتركة تنبثق من هذه الاعمال، أيّاً كان الفصل المعالج، أو المستوى المتناول. والواقع ان مؤلفي الكتاب وجدوا أنفسهم محمولين على اظهار كيف ان ديمغرافية فلسطينيي الداخل، وبنيتهم الاجتماعية، واقتصادهم، ووضع ابنائهم التربوي، وشغلهم للحيّز والمكان (وليس فقط وضعهم القانوني، أو نشاطاتهم السياسية، بالمعنى الحصري للكلمة) تخضع كلها للسيطرة الاسرائيلية، وتشكّل، بالتالي، مجالات كان لا بدّ من ان تنتظم مقاومتهم فيها. وعلى هذا، فان تركيز مؤلفي الكتاب لم ينصبّ على الاوضاع والشروط الحياتية للفلسطينيين فحسب، وانما على مختلف الرهانات التي يمثّلها بقاؤهم كجماعات قومية، واشكال النضال التي اعتمدها المجتمع الاهلي من أجل هذا البقاء.

وسعى الكتاب، بشكل أساس، الى التركيز على فلسطين وجعلها «مرئية» أكثر وظاهرة أكثر، أي معرفة الاهلين الفلسطينيين في واقعهم الحقيقي الصحيح، وفي نضالهم ضد الاحتلال، من اجل بناء الحدّ الادنى من الوضع الطبيعي. وتبعاً لذلك، فان الكتاب لا يتناول الاوضاع الاجتماعية، والسياسية، لجماعات المنفى الفلسطينية، بل يكتفي بدراسة العلاقة بين «الداخل» و«الخارج» ضمن اطار مسألة أعمّ تتعلّق بالمستقبل العربي الفلسطيني.

والفكرة المطروحة بشكل واضح في الكتاب هي اعادة «الوضع الطبيعي» في فلسطين. والمقصود به الحدّ الادنى من الشروط المقبولة التي تتيح للفلسطينيين ممارسة حقهم في العودة، وتضمن لمن يعيشون، اليوم، أو قد يجدون أنفسهم غداً في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، الاستقلال السياسي والسلام على جزء من أرض وطنهم، وتؤمّن لمن يرزح تحت السيطرة الاسرائيلية (كما في الجليل) حياة كريمة متساوية، كأقلية قومية. وهذا الحدّ الادنى من الوضع الطبيعي هو ما يشكّل الاطار المرجعي بالنسبة الى هذا الكتاب.

يتوزّع الكتاب على اثني عشر فصلاً وخاتمة، بعالجها ثلاثة عشر كاتباً، على مدى اربعمئة صفحة.

تناول الفصل الاول، ومؤلفه جورج قصيفي، موضوع «الرهان الديمغرافي في فلسطين»، فأكد فيه ان العامل الديمغرافي يشكّل عنصراً أساسياً في النزاع العربي ـ الاسرائيلي. «فهناك، من جهة، الحركة الصهيونية التي لا تزال، منذ ما قبل انشاء دولة اسرائيل، تجهد في تنظيم هجرة كثيفة ليهود من كل انحاء العالم نحو فلسطين، مهجّرة في الحين نفسه سكان البلد الاصليين؛ وهناك، من جهة أخرى، السكان الفلسطينيون الذين يجهدون، وبقليل من النجاح حتى الآن، في البقاء على أرضهم الوطنية، معارضين هذا الاستعمار السكاني» (ص ٩).

وخلص كاتب هذا الفصل الى فرضيتين مستقبليتين هامتين. الاولى تفترض انه في حال «انعدام الهجرة، فسيغدو الاهالي العرب أغلبية في فلسطين، في حدود سنة ٢٠١٠، اذ سيشكّلون نسبة ٥٠,١ بالمئة من اجمالي السكان»؛ بينما تفترض الثانية انه في حال أُخذت «الهجرة بعين الاعتبار، فان العرب سيشكّلون ٤٤ بالمئة من اجمالي سكان فلسطين سنة ٢٠٠٥» (ص ٤٠). أي ان نسبة العرب ستزداد في الاحوال كافة لتصبح أغلبية في فلسطين، عاجلاً أم آجلاً.

وركّز الفصل الثاني، وكتبه رجا شحادة، على «سياسة اسرائيل القانونية في الاراضي المحتلة». وأهمية القاء الضوء على التاريخ القانوني للاحتلال الاسرائيلي للضفة الفلسطينية تتأتى من حيث ان معرفة هذا التاريخ تساعد، بحسب ما يعتقد به الكاتب، على «فهم النزاع القائم بين اسرائيل والعرب منذ اربعين عاماً؛ كما تساعد، بنحو خاص، على فهم المواجهة القائمة حالياً في الاراضي المحتلة» (ص ٤٧). وحمّل كاتب هذا الفصل موقّعي اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ مسؤولية عدم احترام بنود تلك الاتفاقية، وعدم التزام ضمان احترامها، فكتب ان «الاعتراضات اللفظية على الاعمال التي تقوم بها اسرائيل في الاراضي المحتلة لم تحمل اسرائيل، الموقّعة لهذه الاتفاقية، على تطبيق احكامها. وعلى هذا، فان ثمّة حاجة الى عمل أكثر فعالية. وبانتظار ذلك، فان المسؤولية... لا تقع على اسرائيل وحدها، بل، أيضاً، على موقّعي تلك الاتفاقية جميعاً» (ص ٦٠).

وانتقل الفصل الثالث الى مناقشة وضع «المستعمرات الاستيطانية الاسرائيلية في الاراضي المحتلة». وركّز الكاتب، خالد عايد، في موضوعه، على معالجة المسائل التالية: أولاً، استراتيجية الاستيطان؛ ثانياً، الاستيلاء على الاراضي؛ ثالثاً، تطوّر المستعمرات؛ رابعاً، واخيراً، التأثيرات المستقبلية للاستيطان. وهذه التأثيرات تتوزع - بحسب الكاتب - على ثلاث رؤى: اولاها، الضمّ الكامل، من طريق حل المشكلة الديمغرافية، باحداث تغيير ملموس في الميزان الديمغرافي من طريق هجرات يهودية كبيرة؛ وثانيتها، التهويد بالتدريج في ظل استمرار الاحتلال من طريق «تكثيف» المواقع الاستيطانية القائمة حالياً؛ وثالثتها، الانسحاب الاسرائيلي من على المناطق المحتلة، وهو أمر من الصعوبة بمكان.

وتركيزاً على «الاوضاع الاقتصادية في الأراضي المحتلة»، عمد كاتب الفصل الرابع، انطوان منصور، الى تقسيم فصله الى قسمين: تناول اولهما الممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، وآلية السيطرة الاقتصادية حتى عشية الانتفاضة في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧؛ بينما عالج ثانيهما المقاومة الاقتصادية الفلسطينية والممارسات الاسرائيلية ابّان الانتفاضة.

أمّا الفصل الخامس، وكاتبه محمد حلّاج، ففيه رؤية لموضوع «التربية والتعليم الفلسطينيين في الاراضي المحتلة». وقسّمه الباحث الى أقسام ثلاثة: عالج الاول موضوع «المدرسة في فلسطين المحتلة» وارتهانها لسياسات عامة تسيطر عليها اسرائيل؛ والثاني، مسألة «التعليم العالي في فلسطين»، والدور الذي تلعبه الجامعات الفلسطينية في الاراضي المحتلة في «تطبيع» الحياة الوطنية الفلسطينية؛ والثالث، مسألة «المشكلات الداخلية»، وهي تتلخّص في تكاثر التعليم العالي ونموه السريع، في غياب سياسة تربوية وطنية، لعدم وجود سلطة سياسية وطنية، وفي ظل تفاقم التوترات السياسية التي تؤذي، دوماً، عمل التعليم العالي.

والفصل السادس، الذي عالج مؤلفه، جمال نصار، مسألة «التعبير السياسي الفلسطيني في الاراضي المحتلة»، من خلال دراسة القوى السياسية في ظل الاحتلال، والقيود المفروضة عليها، ومحاولات لجمها بشتّى الوسائل من قبل السلطات الاسرائيلية، ومن خلال ما يسمّيه الكاتب بـ «مناضلي القاعدة»، والمقصود بهم الكتل الطالبية الكبرى التي تتنافس على تمثيل الطلاب في الاتحادات الطلابية، وكذلك التكتلات الاسلامية، والحركات النسائية.

وعمد زياد ابو عمرو، وهو كاتب الفصل السابع، الى القاء الضوء مباشرة على «الاوضاع الاجتماعية في قطاع غزة». فهدف، في دراسته، الى التعرّف على ثلاثة مواضيع رئيسة، تناول أولها التكوين الطبقي الاجتماعي الذي كان قائماً في القطاع، وما طرأ عليه من تحوّلات بعد مرور عشرين عاماً من الاحتلال الاسرائيلي؛ بينما

استقرأ الموضوع الثاني الآثار الاجتماعية المختلفة التي نجمت عن هذا الاحتلال. وركّز الموضوع الثالث على اشكال العلاقات التي تربط القطاع بالكيانات التي تحيط به، والاتجاهات الجديدة لهذه العلاقات، إنْ وجدت. ولا بدّ من الاشارة، هنا، الى الصعوبات التي واجهت الكاتب، لجهة ندرة المعلومات وصعوبة الوصول اليها، بسبب القيود الناجمة عن الاحتلال الاسرائيلي القائم.

وبالاتجاه عينه، حاول كاتب الفصل الثامن، ابراهيم الدقّاق، درس «الاوضاع الاجتماعية في القدس العربية»، فأكد ان «الصراع في شأن القدس لم يكن، في الماضي، صراعاً دينياً، كما قد يتبادر الى ذهن البعض، وليس هو كذلك الآن. لقد كان الصراع صراعاً حياتياً وسياسياً، تزيّا بالزي الديني في أوضاع معيّنة» (ص ٢١٧). وتأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تسدّ فراغاً كبيراً في الادبيات الصادرة عن القدس؛ اذ ان هذه المدينة لم تحظ بدراسات تاريخية، او معاصرة، كافية تتّصف بالموضوعية والحياد، ولا انصفتها الاحصاءات المتوافرة. فقد قامت الانتماءات الدينية، والسياسية، عند الدارسين، بدور لا يمكن الاستهانة به في حجب الحقيقة، أو حجب جزء منها. وعالج الباحث، في هذه الدراسة، جوانب حياتية عدة عن القدس، منها: التكييف القانوني لوضع القدس العربية، والتشكيلة الاجتماعية في القدس، والعلاقات الفلسطينية ـ الاسرائيلية في القدس، والتوزيع الطبقي، والعائلات المقدسية في ظل الاوضاع الجديدة، والاوضاع الديمغرافية ومشكلة الاسكان، واخيراً المشكلات الاجتماعية في القدس.

وعلّق الفصل التاسع، لسليم تماري، على «الديناميات الاجتماعية وايديولوجيات المقاومة في الضفة الغربية». وتناول هذا الفصل قوى «الداخل»؛ ثمّ، وبصورة خاصة، التلاشي التدريجي للادراكات والاستراتيجيات التي حكمت مسلك الوعي الوطني الفلسطيني لديها في الاعوام العشرين الاخيرة، والتي كانت مبنيّة على فرضية الطابع النهائي الذي لا رجوع عنه لمسار السيطرة الاسرائيلية والتحكّم الاسرائيلي في فلسطين. ودرس الباحث كيف ان تلاشي هذه الادراكات تجلّى في النزاع بين نمطي مقاومة: احدهما يستند الى فكرة الصمود، والآخر يستند الى فكرة التعبئة الشعبية. والرأي الذي مال اليه الباحث هو انه اذا كانت استراتيجية الصمود، المؤسسة على فكرة البقاء، قد تراجعت، فليس بسبب عيوب كامنة فيها، وانما لأنها وضعت موضع تساؤل على الارض ذاتها من قبل القوى التي نظرت الى المؤسسات الفلسطينية الموجودة، كمؤسسات نخبوية.

وفي الفصل العاشر، المعنْوَن «ثقافة وقانون وتحكّم؛ الفلسطينيون في اسرائيل»، أظهر ايليا زريق كيف ان الدولة تستخدم القانون لتشجيع الراتب السياسي والاقتصادي في المجتمع. وبرهن الباحث ان منح المساعدات والاعفاءات في المجتمع الاسرائيلي يرتهن، بقوة، للقومية، كما يتمّ تعريفها سياسياً وتاريخياً. ولهذا، فان عدم القبول باعتبار الفلسطينيين مجموعة قومية الّا على أساس الثقافة واللغة وحدهما، وعدم القبول بادراج البعد السياسي الّا حين يتعلّق الامر بتفحّص تجربة الافراد، هما أمران لا يبدو انهما يمكن ان يفضيا الى فهم واقعي لديناميات المجتمع الاسرائيلي، وللطريقة التي يُعامل الفلسطينيون بها. وخلص الباحث الى ان دراسة وضعية للمجتمع الاسرائيلي انما يجب ان تبدأ بتناول القانون كأداة في يد الدولة، في نزاعها ضد فريق قومي مخاصم.

وانتقل عزيز حيدر، في الفصل الحادي عشر، والمعنْوَن «التعبير السياسي الفلسطيني في اسرائيل»، الى عرض، وتحليل، أشكال التعبير السياسي التي ظهرت بين الفلسطينيين العرب في اسرائيل خلال أربعين عاماً، ومحاولة تفسير بعض الظواهر غير الواضحة في سلوكهم السياسي. وهدفت هذه الدراسة الى التعرّض الى مكانة الفلسطينيين العرب كأقلية قومية في المجتمع الاسرائيلي. وخلص الباحث الى استنتاج منطقي، هو ان العرب في اسرائيل حاولوا استغلال كل فرصة أُتيحت لهم، وكل ثغرة وجدوها في السياسة الاسرائيلية، لتحسين أوضاعهم. وكان مجمل التغيير الذي احدثوه بمجهودهم، ومن خلال تجاربهم الطويلة والمريرة، وبتأثير من عوامل خارجية وداخلية، كافياً لنقلهم من مرحلة الدفاع عن النفس، والصراع من اجل البقاء، الى مرحلة المبادرة ومواصلة الارتقاء بمكانتهم في الدولة. لكن الباحث أكد، في النهاية، ان «هذه التطوّرات ما زالت بعيدة جداً من هدف التأثير في توازن القوى بين الاكثرية والاقلية، ممّا يمكن ان يشكّل خطراً على طابع الدولة وصبغتها» (ص ٣٥٣).

أمّا في الفصل الاخير، والمعنْوَن «تبلور اقتصادي عربي في اسرائيل»، فدرس رجا الخالدي مستقبل الوضع الاقتصادي العربي في اسرائيل، وذلك تحت عناوين رئيسة، منها: أصول الاقتصاد العربي في اسرائيل، وتطوّر سياسة الدولة (١٩٤٨ ـ ١٩٨٨)، والتوجّهات الجديدة للتنمية الاقتصادية العربية، ومن ثمّ آفاق تنمية الاقتصاد العربي في اسرائيل.

واختتم كميل منصور الكتاب بدراسة عن «المستقبل العربي الفلسطيني»، دعا فيها الفلسطينيين الى ألّا يتخلّوا عن استراتيجيتهم في المستقبل المنظور، ولو ضمّت اسرائيل الاراضي المحتلة، وواصلت مشروع الاستيلاء الزاحف بصورة أخرى.

اخيراً، ميزة الكتاب هي في انه مرتّب بصورة تأخذ بعين الاعتبار مدى تلاؤم المجال الجغرافي مع كل موضوع من الموضوعات المعالجة، بحيث عولج بعض الموضوعات في اطار الضفة الفلسطينية، أو غزة، أو القدس، أو اسرائيل. وأُدرجت موضوعات أخرى في اطار أوسع، هو اطار الاراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ في مجموعها، أو فلسطين الانتداب بكاملها. فمثلًا، جاءت الديمغرافيا موضوع فصل واحد يغطي فلسطين كلها، في حين أُجريت معالجة كل من السياسة والاقتصاد في فصلين: احدهما يعنى بفلسطينيي اسرائيل، والآخر يعنى بفلسطينيي الاراضي المحتلة. وفي المقابل، تمّ التعرّض الى الاوضاع الاجتماعية في كل من الاطر الاربعة المذكورة.

وأهمية الكتاب تأتي من كون نشره يتلاءم والظروف التي كانت سائدة في ذلك الوقت، وهي الظروف التي تتمثّل في الانتفاضة في الاراضي المحتلة، والاحداث الهامّة التي توالت خلالها، كإعلان الملك حسين عن فك العلاقة القانونية والادارية بين الاردن والضفة الفلسطينية في نهاية تموز (يوليو) ١٩٨٨، وكاعلان دولة فلسطين في الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في الجزائر، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨.

وكذلك تجدر الاشارة، في معرض التطرّق الى أهمية الكتاب، الى كون المشاركين فيه من اصحاب التخصّص الجامعي، ومن المطلعين على طبيعة الحياة المعاشة في الاراضي المحتلة منذ سنين، ومن العارفين والمتابعين والدارسين لأوضاع هذه الاراضي. وبما ان بعض المشاركين في الكتاب شاهد عيان على الانتفاضة، فقد وجد الوقت الكافي لادراج دلالاتها في مساهمته.

ماجد طيفور

أزمة الخليج ومجزرة القدس

دخلت أزمة الخليج، في مطلع تشرين الاول (اكتوبر) المنصرم، شهرها الثالث، دون ان يظهر في الافق أي مخرج لها. فالحشد الاميركي يتواصل ويتعزّز؛ وفي الوقت عينه، ما زال بعض التصريحات، التي تلقى هنا وهناك، يترك انطباعات مبهمة بأن المجال ما زال مفتوحاً لتسوية سلمية للأزمة الخليجية، وتتواصل، بالتالي، التحليلات المتباينة، والمتناقضة احياناً.

وسط تلك الاجواء، تستمر منظمة التحرير الفلسطينية في تشجيع الحوار بين مختلف الاطراف المعنيّة بالازمة. «ولكن الموقف الاميركي الرافض للحوار يريد، في الواقع، منع التقدّم نحو ايجاد حلول متوازنة» (من مقابلة مع ياسر عبدربّه، **القدس**، لندن، ٢٣/١٠/١٩٩٠). وفي هذا السياق، أكد الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في رسالته الموجّهة الى جماهير الارض المحتلة، انه، «وبعد مرور شهرين على اندلاع أزمة الخليج، ها هي اطراف عديدة في العالم، تعيد تكرار ما قلناه، منذ اليوم الاول؛ وها هي دول عديدة تعدّل لهجتها وخياراتها لتتبنّى خطوط السياسة التي طرحناها بثقة، وقوة، من مبادرة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، الى البيان السوفياتي ـ الاوروبي، الى التحرك الفلسطيني ـ السوفياتي الاخير، الى خطاب الرئيس الاميركي، جورج بوش، والى تغيير الموقف الايطالي ايجابياً، وكذلك موقف وزير الخارجية البريطاني، دوغلاس هيرد» (**المصدر نفسه**، ١٢/١٠/١٩٩٠).

وتعزيزاً لهذا الدور، قام الرئيس عرفات بزيارة عمّان، بتاريخ ٣/١٠/١٩٩٠. وأكد، في حديث الى الصحافيين، لدى وصوله، ضرورة ربط أزمة الخليج بأزمات المنطقة كافة، وخصوصاً بالقضية الفلسطينية، مشيراً الى مبادرة الرئيس العراقي، صدام حسين، في ١٢ آب (اغسطس) الماضي، ومعرباً عن تفاؤله بايجاد مخرج سلمي للازمة، وذلك في أعقاب لقائه مبعوث الرئيس السوفياتي الى المنطقة، يفغيني بريماكوف (**الرأي**، عمّان، ٤/١٠/١٩٩٠).

واستأنف عرفات جولته، فقام بزيارة بغداد، في ٤/١٠/١٩٩٠، حيث التقى بريماكوف مرتين، وتباحثا في أزمة الخليج والاوضاع في المنطقة، لا سيما تطوّرات الوضع في المناطق المحتلة، في ضوء عودة العلاقات القنصلية السوفياتية ـ الاسرائيلية. وأكد عرفات، خلال اللقاء، ضرورة الربط بين أزمة الخليج وباقي أزمات المنطقة.

وفي بغداد، تباحث الرئيسان، الفلسطيني والعراقي، في الجهود المبذولة لحل أزمة الخليج سلمياً، ونتائج الاتصالات الفلسطينية في هذا الاطار. وعقب لقائه الثالث مع بريماكوف، التقى عرفات وزير الخارجية العراقية، طارق عزيز. واثر ذلك، غادر الى عمّان، حيث التقى الملك حسين بشأن نتائج زيارته لبغداد، ولقائه مع الرئيس العراقي صدام حسين والمبعوث السوفياتي بريماكوف، وذلك في اطار تنسيق الجهود المشتركة، للخروج بتصوّر عربي عملي لحل أزمة الخليج، وباقي أزمات المنطقة (**وفا**، تونس، ٦/١٠/١٩٩٠).

المجلس المركزي الفلسطيني

في الفترة الواقعة ما بين العاشر والثاني عشر من تشرين الاول (اكتوبر)، عقد المجلس المركزي الفلسطيني، في العاصمة التونسية، دورته العادية، برئاسة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السائح، وبحضور رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، و٦١ عضواً من أعضاء المجلس. وتضمّن جدول أعمال الاجتماع أربع نقاط، هي: الانتفاضة والوضع في الاراضي المحتلة، وأزمة الخليج بأبعادها الفلسطينية والعربية والدولية، والمستجدات السياسية، ودورة المجلس الوطني الفلسطيني المقبلة. وأفادت الاوساط المطلعة،

بأن دورة اجتماعات المجلس تميّزت بالحيوية، وبتنوّع الطروحات السياسية، حيث حظيت أزمة الخليج، وتصعيد الانتفاضة، بالقسط الاوفر فيها. كذلك، لقيت كلمة عرفات ارتياحاً عاماً في أوساط المجلس. وفي ختام أعماله، أصدر المجلس بياناً، دعا فيه الى «أهمية تكثيف الجهد السياسي لكشف ابعاد، ومخاطر، المخطط الاميركي ـ الاسرائيلي الذي يحاول ابعاد الانظار عن قضية شعبنا، باعتبارها محور الصراع في المنطقة، وكذلك العمل لمواجهة هذا المخطط، بالسعي الجاد مع جميع القوى الشقيقة، والصديقة، من أجل تنشيط الجهود لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، وتولّي مجلس الامن الدولي دوره الفاعل في هذا الصدد، بعيداً من ضغوط الادارة الاميركية وتحيّزها الفاضح لصالح اسرائيل» (**وفا**، ١٢/١٠/١٩٩٠).

مجزرة القدس

ارتكبت السلطات الاسرائيلية مجزرة جديدة بحق الشعب الفلسطيني، صباح ٨/١٠/١٩٩٠، وذلك في الحرم الشريف في مدينة القدس. واثر ذلك، أعلنت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ان المنظمة «تُحمّل الدول دائمة العضوية في مجلس الامن المسؤولية الكاملة عن استمرار الكيان الصهيوني العنصري في جرائمه واحتلاله لأرضنا ومقدساتنا، ولعدم اتخاذها القرارات والاجراءات الكفيلة بردع هؤلاء العنصريين، ولعدم تنفيذ القرارات الدولية. وتتحمّل المسؤولية، بصفة خاصة، الولايات المتحدة الاميركية التي كان همّها، طوال السنوات الماضية، حماية اسرائيل وجرائمها، واستخدام الفيتو بصورة مستمرة، ممّا يكشف الوجه الاميركي المزيّف في تعامله غير المتوازن، وغير العادل، مع قضايا المنطقة والشرق الاوسط، وانحيازها الأعمى الى جانب اسرائيل، وتسليحها، وتمويلها، وتشجيعها، وحمايتها لاستمرار الاحتلال» (من بيان اللجنة التنفيذية، **فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٨/١٠/١٩٩٠).

ورأت أوساط سياسية مطلعة، ان مجزرة القدس «أثبتت، مرة أخرى، صعوبة التعاطي مع أزمات المنطقة بشكل منفصل؛ كما انها أكدت ان العجز والانقسام العربي يمثّل العقبة الاهمّ على طريق امكانية تطوير الموقف الدولي، وان هذا الانقسام لا يعود فقط الى الاختلاف التناحري على خلفية أزمة الخليج فحسب، بل على الموضوع الفلسطيني أيضاً، رغم حالة التضامن الشكلي التي كانت سائدة قبل أزمة الخليج، كما تبيّن تالياً الترابط الوثيق بين مصالح العديد من الانظمة العربية مع مصالح الولايات المتحدة الاميركية» (**الهدف**، دمشق، ٢١/١٠/١٩٩٠).

من جهة أخرى، رأت أوساط اعلامية ان المجزرة «أخرجت مجمل الاحداث من طابعها المحلي الذي راوحت عنده منذ انغلاق أفق المبادرة السلمية الفلسطينية، وغلق الادارة الاميركية نافذة حوارها مع م.ت.ف. الى مستوى دولي متقدّم، وتمكن الفلسطينيون من طرح ملف الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية على أعلى المستويات الدولية، ووضعوا، بالتالي، المسألة الفلسطينية في رأس جدول اهتمامات العالم لفترة قد تقصر وقد تطول، ولكن المؤكد انها بدأت تتناوب الاهتمام على غيرها من الازمات الدولية الكبرى» (ربعي المدهون، **الحياة**، لندن، ٢٢/١٠/١٩٩٠).

وفي هذا السياق، دعا الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، الرأي العام العالمي ومجلس الامن الدولي الى الانعقاد، واتخاذ أقصى العقوبات بحق الكيان الصهيوني، والى «اتخاذ قرار لتنفيذه فوراً، من أجل تأمين الحماية الدولية اللازمة لشعبنا من البطش الصهيوني وتطبيق كافة قرارات مجلس الامن التي تدعو الى الانسحاب الاسرائيلي، واعطائه حقه في العودة وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة» (**الهدف**، ١٤/١٠/١٩٩٠).

قرار مجلس الامن

عقد مجلس الامن الدولي دورة طارئة في الثاني عشر من الشهر المنصرم، واتخذ قراراً بشأن ما تعرّض له سكان مدينة القدس من مجزرة اسرائيلية، وأصدر المجلس قراراً بهذا الشأن حمل الرقم ٦٧٢. ومن نافل القول، انه لا يمكننا قراءة هذا القرار، بعيداً من العوامل والاحداث والمتغيّرات التي طرأت على المنطقة. «ولعلّ أول هذه العوامل، هو الخط المتصاعد للنضال الفلسطيني داخل الارض المحتلة بقيادة م.ت.ف. ودخول الانتفاضة ألفيّتها الثانية،

على أرضية قرار فلسطيني لا يأتيه التردّد ولا ينقصه الحزم والتصميم» (**وفا**، ١٣/١٠/١٩٩٠).

وعقّبت أوساط سياسية فلسطينية على القرار بأنه، على الرغم من بعض مميّزاته الايجابية، الاّ انه «كان باهتاً وأدنى بكثير ممّا يتطلّبه الوضع المتفجّر في الاراضي الفلسطينية». وأكد الامين العام المساعد للجبهة الديمقراطية، ياسر عبدربه، ان العالم شهد، وبوضوح، «كيف تحوّل مجلس الامن [الدولي] الى العوبة في يد الولايات المتحدة [الاميركية]، وحليفتها بريطانيا، حيث يتخذ المجلس بسهولة وتتابع قرارات جائرة ضد العراق، بينما يغوص في شكليات تمارسها بريطانيا، بوصفها رئيسة المجموعة الاوروبية، وتأثير ذلك على النظام الدولي وهيبة الامم المتحدة» (من مقابلة مع ياسر عبدربه، **الجمهورية**، بغداد، ٢٦/١٠/١٩٩٠).

وبغض النظر عمّا اذا كان الموقف الاميركي كافياً في شجبه لاسرائيل أم خطوة أولى على طريق يُفضي الى الشجب الكافي، فقد رأت أوساط مطلعة انه بات من المؤكد «ان الموقف الاميركي يشكّل نقلة قابلة للاستثمار الايجابي وقابلة للتطوير» (حازم صاغية، **الحياة**، ٢٤/١٠/١٩٩٠).

الى هذا، دعت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. «جميع الاطراف الدولية والصديقة الى تفعيل دور مجلس الامن الدولي، بعيداً من الضغوط الاميركية، لتحقيق احكام الشرعية الدولية التي تمثّل وحدة لا تتجزأ، ولوقف كل محاولات التحيّز والضغط والتعطيل، أو استخدام أكثر من معيار في التعامل مع قرارات الشرعية الدولية بالنسبة الى قضايا المنطقة؛ كما تدعوها الى السعي والعمل من اجل انعقاد المؤتمر الدولي الخاص بالشرق الاوسط، وبأسرع ما يمكن، تنفيذاً للقرارات الصادرة عن الامم المتحدة، والتي تعطل الادارة الاميركية واسرائيل تنفيذها» (**وفا**، ١٣/١٠/١٩٩٠).

من جهة أخرى، رأت أوساط فلسطينية «ان القرار الصادر عن مجلس الامن الدولي يعكس مدى الضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة الاميركية لحرف المؤسسات الدولية عن أهدافها، وضرب مصداقيتها، ويظهر، بفظاظة، ازدواجية السياسة الاميركية ونفاقها تجاه الشرعية الدولية، ويفضح رغبة الولايات المتحدة [الاميركية] بتحويل ما يسمّى بالنظام الدولي الجديد الى نظام اميركي تمارس، من خلاله، الولايات المتحدة [الاميركية] سياسة الصيف والشتاء على سطح واحد». وذهبت تلك الاوساط الى القول، اننا لم نزل أمام اللعبة اياها: «كل الكلام (الجوز الفارغ) للعرب والفلسطينيين لامتصاص احتقانهم وتأمين سكوتهم، وكل الفعل لصالح اسرائيل» (**الحرية**، ٢١/١٠/١٩٩٠).

وفي السياق عينه، لا بدّ من الاشارة الى ان اسرائيل، وبعد ان رفضت استقبال بعثة دولية خاصة للتحقيق في المجزرة، وبعد ان رفضت القرار الدولي الرقم ٦٧٢، على اعتبار ان ما حدث في القدس هو «شأن داخلي اسرائيلي»، قامت هي ذاتها بتسمية لجنة خاصة من سلطاتها الامنية للتحقيق. ورداً على ذلك، أعلنت م.ت.ف. انها تعتبر تقرير لجنة التحقيق حول مجزرة المسجد الاقصى «مهزلة جديدة تعكس مدى تصميم الحكومة الاسرائيلية على مواصلة خططها القمعية الارهابية»، وان التقرير «يحاول اخفاء مجزرة القدس، وتلك [المجازر] التي تلتها في مدن ومخيمات فلسطينية أخرى، بفرض عقوبات وهمية تثير السخرية بحق ثلاثة من ضباط الشرطة الاسرائيلية». ودعت المنظمة مجلس الامن الدولي الى اتخاذ «موقف حازم لانهاء الممارسات الارهابية الاسرائيلية، والعمل من اجل تأمين حماية رأس الفلسطينيين في الاراضي المحتلة» (**القدس**، ٣٠/١٠/١٩٩٠).

ومهما كانت النتائج المترتبة على مداولات مجلس الامن الدولي، ومقرراته، ورفض اسرائيل استقبال بعثة دولية خاصة بالتحقيق، فان كل الجهات الدولية باتت تدرك أكثر، الآن، «ان أزمة الخليج يجب ان تكون حافزاً لعقد مؤتمر دولي حول القضية الفلسطينية، وليس عائقاً أمامه» (صائب عريقات، **المصدر نفسه**، ١٦/١٠/١٩٩٠).

سميح شبيب

فلسطين تجمع من فرّقتهم أزمة الخليج

بدا ان الشرخ في العلاقات بين الدول العربية الذي سبّبته أزمة الخليج سيتّخذ أبعاداً تصل حدّ القطيعة بين الدول التي وقفت ضد العراق، من جهة، وبين الدول التي وقفت ضد استقدام القوات الاجنبية الى المنطقة، من جهة أخرى. وزاد في الامر مبادرة الرئيس العراقي، صدام حسين، التي أطلقها في ١٢/٨/١٩٩٠، ودعا فيها الى حل مشكلات المنطقة كافة، حسب ترتيب حدوثها زمنياً، بحيث يتمّ البدء في أقدمها، وهي مسألة احتلال اسرائيل للأراضي العربية، في حرب العام ١٩٦٧. وأيّدت هذا الاتجاه منظمة التحرير الفلسطينية.

ثمّ جاءت مناسبة افتتاح النقاش حول القضية الفلسطينية في الجمعية العامة للامم المتحدة لتفتح المجال لوزراء خارجيات الدول العربية لعرض ملاحظاتهم ومواقفهم حيال ممارسات الامم المتحدة تجاه هذا الموضوع. فقد دعا رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، «الى وقف اعتماد ' معيار مزدوج ' ازاء مشاكل الشرق الاوسط... [حيث] ' مسيرة السلام في الشرق الاوسط لا يمكن ان تبدأ الّا بفلسطين والقضية الفلسطينية' ... [التي] يجب ان تعالج بشكل جدي، والّا فلن نصل الى حلول... [واذ] يسود عالم اليوم جوّ جديد من التفاؤل بنظام سياسي جديد، يقوم على أساس احترام الشرعية الدولية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، واحترام حقوق الانسان، وازالة الاحتلال والهيمنة والسيطرة... [آمل في] ان تدخل قضية فلسطين في اطار هذا المناخ الجديد، وان ينطبق عليها ما ينطبق على غيرها من القضايا الاخرى في العالم، أسوة بما جرى في افريقيا الجنوبية، بانتصار الحرية في ناميبيا» (**الحياة**، لندن، ٧/١٠/١٩٩٠، ص ٤).

وطالب وزير الدولة اليمني للشؤون الخارجية، عبد العزيز الدالي، «بضرورة حل القضايا المعقّدة والمزمنة التي تهمّ المنطقة العربية، وفي مقدّمها قضية الشعب الفلسطيني، بمنظار متساو، بل ومن خلال نفس المعايير والمقاييس التي تؤكد مبادىء عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، وانسحاب القوات الاسرائيلية من [على] الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة... واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، واتخاذ الخطوات الفورية لوقف الهجرة اليهودية الى الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة» (**المصدر نفسه**).

امّا مندوب العراق، فقد أسهب في المقارنة بين اجراءات مجلس الامن الدولي الاخيرة ضد العراق وبين طريقة معالجته للقرارات المتعلّقة بالقضية الفلسطينية واسرائيل. وأشار، في كلمة في الجمعية العامة، الى «ان عدد هذه القرارات بلغ ١٦٦ قراراً، وان الولايات المتحدة [الاميركية] استخدمت حق النقض ٨١ مرة، منها سبع مرات خلال هذه السنة [١٩٩٠]، على مشاريع قرارات تتعلّق بالقضية الفلسطينية... وهذا يدل على سوء النيّة وعدم الاستعداد للتعامل مع قضايا المنطقة على أساس الانصاف؛ بل انه تأكيد للاصرار على نهج المعايير المزدوجة الذي تبنّته الولايات المتحدة [الاميركية] وحليفاتها في التعامل مع قضايا المنطقة والقضايا العالمية» (**المصدر نفسه**، ص ٥).

وقال وزير خارجية قطر، مبارك علي الخاطر، في كلمته في الجمعية العامة، ان «الغريب في شأن القضية الفلسطينية ان العالم يتحرك في اتجاه بينما يتحرك الصراع العربي ـ الاسرائيلي في اتجاه آخر مخنوق بالتوتر والمواجهة... [حيث] الاحتلال الاسرائيلي حجر عثرة في طريق السلام والأمن في المنطقة بأسرها... [و] الانسانية لن تنعم، ابداً، بالسلام والأمان حتى تتمّ تسوية المشاكل المزمنة... وبشكل خاص القضية الفلسطينية» (**المصدر نفسه**).

مع ذلك، فان مسألة الربط بين أزمات المنطقة، ظلت محور جدال بين الاطراف العربية، حيث يحاول كل طرف توظيف ورقة القضية الفلسطينية في صالح دعاواه ضد الآخر. فقد قال الرئيس المصري، حسني مبارك، في خطابه في ذكرى حرب تشرين الاول (اكتوبر): «ان النزاع مع اسرائيل ليس له أولوية في جدول أعمال العراق... [و] أحداث الانتفاضة يشار اليها بصورة بسيطة... وبدون أي هجوم اسرائيلي [على العراق] لن يقوموا بأي عمل عدائي ضد اسرائيل... وأنا أهيب باخواننا الفلسطينيين... ألّا ينصاعوا لكلام العراق ويضرّوا بأنفسهم» (من كلمة مبارك، **الاهرام**، القاهرة، ٥/١٠/١٩٩٠، ص ٥ و٦). وفي كلمة الى القوات المصرية الموجودة في المملكة العربية السعودية، قال مبارك: «ان المساواة بين قضية الاحتلال الاسرائيلي والاحتلال العراقي للكويت تصوّر خاطىء، وان من يُصرّ على ربط المشكلتين لا يريد حلاً للمشكلتين معاً» (**الأهرام**، ٢٣/١٠/١٩٩٠). وفي تصريح الى الصحافيين، قال أيضاً: «اذا كنّا سنربط بين المشكلتين، فاننا لن نحل شيئاً، لأن أزمة الخليج مشكلة عربية، والاخرى مشكلة عربية ـ اسرائيلية... [فـ] القضية الفلسطينية قضية أرض مسلوبة، ولا بد [من] ان نمضي في حلها» (**الاخبار**، القاهرة، ١٢/١٠/١٩٩٠).

ورأى وزير الاعلام الكويتي، الشيخ جابر مبارك الصباح، ان الربط بين حل أزمة الكويت وأزمة الشرق الاوسط «يُقصد منه التمييع والتطويل ولا يوجد له أي مبرر... ويجب التفريق، نهائياً، بين هذا وذاك» (من مقابلة مع الشيخ جابر مبارك الصباح، **الحياة**، ٩/١٠/١٩٩٠).

ووجّه الملك الحسن، ملك المغرب، في كلمة في البرلمان المغربي، نداء عاطفياً الى الرئيس صدام حسين، جاء فيه: «يكفيك ان الضمير العالمي قد استيقظ... أمّا اذا ربطت زمنياً، يا أخي صدام، خروجك من الكويت بحل المشكلة العربية ـ الاسرائيلية، فستكون قد قبرت القضية العربية ـ الاسرائيلية الى ما لا نهاية». وتساءل الملك الحسن: «لماذا ظل الرأي العام العالمي نائماً منذ أربعين سنة على جميع القرارات التي هي في صالح الفلسطينيين والأمة العربية، وتجند مجلس الامن [الدولي] في ظرف ١٥ يوماً في قضية الكويت ـ العراق». وعاد فتوجّه الى الرئيس العراقي، قائلاً: «أرجوك الّا تربط هذه بتلك زمنياً، فيكفيك وقد نجحت في ان ربطت بين القضيتين، خلقياً ومعنوياً» (**المصدر نفسه**، ١٤/١٠/١٩٩٠، ص ٥).

وبدا كأن القضية الفلسطينية ستحتجب في ظل أزمة الخليج التي شغلت العالم بأجمعه؛ كما شغلت المنطقة، وزرعت الخلافات بين الاقطار العربية، حتى جاءت أحداث الحرم القدسي الشريف، في ٨/١٠/١٩٩٠، حيث قتلت قوات الاحتلال الاسرائيلية أكثر من عشرين فلسطينياً وجرحت ما يزيد على ١٥٠ شخصاً. وقال الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، ان أحداث المسجد الاقصى «حملت الدليل بأن شيئاً لا يمكن ان يحجب قضية الشعب الفلسطيني العادلة» (**المصدر نفسه**، ١٣/١٠/١٩٩٠).

اجماع على تأييد فلسطين

أثارت المجزرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الاسرائيلية بحق الفلسطينيين في المسجد الاقصى ردّ فعل عربياً موحّداً ضدها، تجلّى في ادانة اسرائيل، من جهة، ودعوة الامم المتحدة الى توفير الحماية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال من جهة أخرى؛ ولم تشذّ أي دولة عربية عن ذلك، على الرغم من الخلافات العربية حول مسألة الخليج. فقد أعلنت وزارة الخارجية التونسية، في بيان لها، «ادانتها ' الجريمة النكراء ' التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين في القدس الشرقية؛ ودعت الامم المتحدة الى اتخاذ اجراءات ' حازمة، وعاجلة، لوضع حدّ للممارسات غير الانسانية الاسرائيلية ' » (**المصدر نفسه**، ١٠/١٠/١٩٩٠). وطالبت الجمهورية اليمنية «المجتمع الدولي، وفي المقدّم منها الدول دائمة العضوية في الامن الدولي، الاسراع لوضع حدّ لهذه الجرائم الاسرائيلية وحماية الشعب الفلسطيني من الابادة التي تمارسها اسرائيل، ضاربة عرض الحائط كل القوانين والاعراف الدولية» (**المصدر نفسه**). كما استدعى وزير خارجية الاردن بالوكالة، ابراهيم عزالدين، سفراء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، ونُقل عنه قوله، ان «الجريمة النكراء

التي ارتكبتها اسرائيل... ستدفع المجتمع الدولي الى اعادة التركيز على قضية الشعب الفلسطيني بصورة تعكس عمق المسؤولية الدولية تجاه هذه القضية؛ وتمنّى ان ' يجرى التعامل مع قضية الشعب الفلسطيني بالحماسة نفسها التي يتمّ بها التعامل مع القضايا الاقليمية الاخرى في المنطقة، لدى بحثها في مجلس الامن... [ودعا] الى اتخاذ الخطوات الفورية لحماية الشعب الفلسطيني، بما يكفل حقوقه المشروعة التي حدّدتها القوانين والمواثيق الدولية' » (**المصدر نفسه**، ١١/١٠/١٩٩٠). وكان عزالدين صرّح، في وقت سابق، قائلاً: «سنحاول جاهدين، بالتعاون مع الاشقاء العرب، وبالتعاون مع عدد من الاطراف الدولية، ان نركّز على قضية الشرق الاوسط، وان نركّز على قضية الشعب الفلسطيني وعلى ما يعاني [منه] هذا الشعب... محاولين، قدر الامكان، الخروج بشيء نستطيع، من خلاله، التقدّم نحو ايجاد حل سلمي عادل، ودائم، في الشرق الاوسط» (**المصدر نفسه**، ١٠/١٠/١٩٩٠).

وأكد مصدر مسؤول في وزارة خارجية دولة الامارات العربية المتحدة، ان على المجتمع الدولي «ان يتحمّل مسؤولية حماية الشعب الفلسطيني، الذي يعيش في ظل الاحتلال... وجدّد مساندة دولة الامارات للشعب الفلسطيني في نضاله المشروع من اجل استعادة حقوقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة... [حيث ان] تعنّت اسرائيل في انكار الحقوق الوطنية المشروعة لهذا الشعب لن يؤدي سوى الى تقوية تعلّق الفلسطينيين بأرضهم وهويتهم» (**المصدر نفسه**، ١١/١٠/١٩٩٠).

وبدورها، دانت المملكة العربية السعودية «الجريمة التي ارتكبتها اسرائيل في حق المسجد الاقصى والشعب الفلسطيني، مؤكدة ان الاعتداء الغاشم يشكل تحدياً صارخاً للرأي العام الاسلامي، واستخفافاً بالمقدسات الاسلامية... [وأكدت] وقوف السعودية الى جانب الشعب الفلسطيني، وقضيته العادلة، وكفاحه المشروع لاستعادة أراضيه واقامة دولته المستقلة... [ودعت] الأمة العربية والاسلامية الى الوقوف، بجميع الوسائل والامكانات، وراء الشعب الفلسطيني» (**الأهرام**، ١٠/١٠/١٩٩٠).

واتهمت سوريا «اسرائيل بتخطيط وتنفيذ المذبحة... لارهاب الفلسطينيين وتهجيرهم [الى] خارج أراضيهم» (**المصدر نفسه**). وأعلن وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، «ان مصر تؤيد طلب ارسال بعثة تقصّي حقائق الى الاراضي العربية المحتلة تحت اشراف مجلس الامن [الدولي]... مشيراً الى ضرورة توصّل مجلس الامن الى قرار بشأن السياسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة» (**الحياة**، ١١/١٠/١٩٩٠). واعتبر ذلك «أقل ما يمكن ان نطالب به بالنسبة لهذه العملية الرهيبة التي ارتكبت ضد الفلسطينيين» (**الأهرام**، ١١/١٠/١٩٩٠). كما أرسل عبدالمجيد رسالة الى نظيره الاميركي، جيمس بيكر، أكد فيها «ضرورة احياء عملية السلام في الشرق الاوسط، والتوصل الى حل عادل وشامل في المنطقة لانهاء النزاع العربي ـ الاسرائيلي على أساس قرارات مجلس الامن [الدولي] الخاصة بالنزاع والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حق تقرير المصير... وطالب عبدالمجيد بيكر بضرورة تحرك اميركي على صعيد القضية الفلسطينية... على أساس انها احدى بؤر التوتر في المنطقة، وباعتبارها مشكلة منفصلة عن أزمة الخليج؛ كما طالبه بتأييد موقف المجتمع الدولي في صدور قرار عن مجلس الامن [الدولي] يحدّد موقفه بوضوح من المجزرة، وارسال بعثة تقصّي حقائق الى الاراضي الفلسطينية المحتلة» (**الحياة**، ١١/١٠/١٩٩٠). وعلّق رئيس تحرير صحيفة «الاهرام» القاهرية على موقف مصر هذا، بأنه يؤكد «بذلك عدم امكان استغلال اسرائيل للخلافات المرتبطة بأزمة الخليج»، ويلفت «نظرها الى انه لا بديل من التوصّل لحل عادل ودائم للقضية الفلسطينية لتحقيق الاستقرار في المنطقة بعد وضع نهاية لأزمة الخليج واستعادة الكويت لسيادته» (ابراهيم نافع، **الأهرام**، ١١/١٠/١٩٩٠، ص ٣).

وقال رئيس الحكومة اللبنانية، د. سليم الحص، ان «الاحداث التي جرت برهنت على ان هناك قضية مركزية، هي القضية الفلسطينية، في قلب كل عربي، مهما تكاثرت الهموم الآنية» (**الحياة**، ١٠/١٠/١٩٩٠).

استنكار الموقف الاميركي

في البيان الصادر عن دورة اجتماعاته

العادية، دعا المجلس المركزي الفلسطيني الى اتخاذ «كل الاجراءات لادانة جريمة حكام اسرائيل، عالمياً، وللمطالبة بوضع أرضنا المحتلة تحت الحماية الدولية... [والى] تكثيف الجهد السياسي لكشف أبعاد ومخاطر المخطط الاميركي ـ الاسرائيلي الذي يحاول ابعاد الانظار عن قضية شعبنا» (**المصدر نفسه**، ١٥/١٠/١٩٩٠). وهدّد الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، بالتوجه الى «الجمعية العامة للامم المتحدة، اذا لم يتخذ مجلس الامن [الدولي] اجراء ضد اسرائيل؛ وأشار الى ان ' مجلس الامن أمام اختبار، فامّا ان يوافق على ارسال قوة دولية لحماية الاماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية والشعب الفلسطيني، وامّا ان يتمّ تصنيفه اداة للحكومة الاميركية' ... [و] اذا استخدمت الولايات المتحدة [الاميركية] حق النقض (الفيتو)، فان المنظمة ستثير المسألة أمام الجمعية العامة، حيث لا تتمتع أي دولة بمثل هذا الحق» (**المصدر نفسه**، ١٢/١٠/١٩٩٠).

وبعد مداولات استمرت أياماً، توصّل مجلس الامن الدولي الى اصدار قرار بالاجماع، جاء حصيلة تسوية بين مشروعي قرارين، قدّمت احدهما دول عدم الانحياز الأعضاء في المجلس، وأهمّ ما فيه المطالبة بارسال لجنة تحقيق الى فلسطين المحتلة تابعة لمجلس الامن الدولي، وبين مشروع قرار قدّمته الولايات المتحدة الاميركية يدعو الى ان يرسل الامين العام للامم المتحدة لجنة تقصّي حقائق من قبله. وتمّت التسوية حول هذه النقطة على أساس ان يرسل الامين العام بعثة تقصي الحقائق، وان يقدّم تقريره الى مجلس الامن الدولي، متضمّناً ما يخلص اليه من نتائج واستنتاجات؛ وهو ما عنى ان المجلس سيعود الى البحث في الموضوع، في ضوء تقرير الامين العام للامم المتحدة، واستنتاجاته. لكن أهمّ ما في قرار مجلس الأمن الدولي، الذي حمل الرقم ٦٧٢، هو ما جاء في مقدّمته، التي أُشير فيها الى الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، وربطها بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨. فقد ورد في المقدمة «ان مجلس الامن، اذ يشير الى قراريه ٤٧٦ (١٩٨٠) و٤٧٨ (١٩٨٠)؛ واذ يؤكد، من جديد، ان ايجاد حل عادل ودائم للنزاع العربي ـ الاسرائيلي لا بدّ ان يستند الى قراريه ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣)، من طريق عملية تفاوض فعّالة، تُراعي ما لجميع دول المنطقة، بما فيها اسرائيل، من حقوق في الامن، فضلاً عمّا للشعب الفلسطيني من حقوق سياسية مشروعة». أمّا النقطة الهامّة الثانية في القرار، فهي ما ورد في خاتمة البند الثالث، حيث حسمت مسألة الخلاف على تفسير القرار الرقم ٢٤٢ بين كلمتي «أراضٍ» أو «الاراضي»؛ وجاء في ذلك البند «يطلب الى اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الوفاء بأمان، بالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية المقررة بموجب معاهدة جنيف الرابعة، التي تنطبق على كل الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧». لكن القرار تجنّب ادانة اسرائيل كحكومة، واكتفى بادانة «أعمال العنف التي ارتكبتها قوات الامن الاسرائيلية» (من نص القرار، **الحياة**، ١٤/١٠/١٩٩٠، ص ٤)، وهو ما سعت اليه الحكومة الاميركية.

وقد اعتبرت م.ت.ف. في بيان لها، «ان القرار الذي أصدره مجلس الامن [الدولي] بادانة اسرائيل ليس كافياً، ووجّهت اللوم الى واشنطن لعرقلتها عمل المجلس... [حيث] ان القرار... لا يتضمّن العناصر المتكاملة التي تتناسب مع خطورة الموقف الحالي في الاراضي المحتلة» (**المصدر نفسه**، ١٥/١٠/١٩٩٠). واتهم رئيس الدائرة الاعلامية فيها، ياسر عبدربه، الولايات المتحدة الاميركية بأنها «لا تريد ان يلعب مجلس الامن دوراً في حل القضية الفلسطينية، في حين انها فعلت كل ما في وسعها ليتدخّل مباشرة في أزمة الخليج» (**المصدر نفسه**، ١٤/١٠/١٩٩٠). وأيّد العراق موقف م.ت.ف. من قرار مجلس الامن الدولي «الذي أظهر ازدواج المعايير عند تناول القضية الفلسطينية» (**المصدر نفسه**، ١٥/١٠/١٩٩٠). امّا وزير خارجية الاردن، مروان القاسم، فقد اعتبر «ان قرار مجلس الامن بداية طيبة، لكنه ينبغي مواصلة الحذر والاستفادة من انعكاسات القرار على كل القضايا في المنطقة... [فـ] هذه أول مناسبة يتمّ فيها توجّه الشجب والادانة الى اسرائيل منذ العام ١٩٨٢». وأكد القاسم «أهمية... ان يكون هناك معيار واحد، وصولاً لاحقاق السلام العادل والشامل في المنطقة» (**المصدر نفسه**). وأشار وزير الاعلام

الاردني، ابـراهيم عزالدين، الى «ان مصـداقيـة مجلس الامن [الدولي] وأعضـائه الخمسة دائمي العضوية ستكون في الميزان، في حال لم يتوصّلوا الى حمـل اسرائيـل على الانصيـاع للقرار الرقم ٦٧٢ المتعلق بمجزرة المسجد الاقصى» (**المصدر نفسه**، ١٧/١٠/١٩٩٠). واعتبر مندوب اليمن في مجلس الامن الدولي، عبدالله الاشطل، ان القرار «يشكّل مدخلاً لتناول مشكلة الشرق الاوسط... [وهو هامّ] لأنـه مدعوم بوحدة المجلس، ولأنه لا بدّ [من] ان يؤدي الى خطوات أخرى في طريق السلام» (**المصدر نفسه**، ١٤/١٠/١٩٩٠). لكن الرئيس اليمني، علي عبدالله صالح، قال: «ان قرار مجلس الامن الرقم ٦٧٢ غير كاف... [و] بسبب اصرار بعض القـوى العظمى، لم يتخذ مجلس الامن الاجراءات لحماية الفلسطينيين في الاراضي المحتلة المقدسة» (**المصدر نفسـه**، ١٥/١٠/١٩٩٠)؛ بينما اعتبر سفير دولة الامارات العربية المتحدة لدى الامم المتحدة، محمد الشعـالي، ان «القرار بداية جيدة، [وطالب] جميع أعـضـاء المـجلس بالتخـلّي عن ' السيـاسـات القـديمة وسياسات المحاباة لاسرائيل' » (**المصدر نفسه**، ١٤/١٠/١٩٩٠).

ولدعم جهودها في المحافل الدولية، دعت منظمة التحـريـر الفلسطينية، فور وقوع مجزرة المسجد الأقصى، ملك المغرب، الحسن الثاني، ليدعو الى عقد اجتمـاع للجنـة القـدس التي يرأسهـا (**الأهرام**، ١٠/١٠/١٩٩٠). واستجاب الملك الحسن للطلب. وحدّد موعداً لاجتماع اللجنة في ١٤/١٠/١٩٩٠؛ وبـدا للمـراقبـين ان اجتمـاع هذه اللجنة يشكّل «خـطوة على قدر كبـير من الاهمية، باعتبارها أول دعوة تجمع وزراء خارجيات عدد من الدول العربية والاسلامية المعنيّة مباشرة بتطورات أزمة الخليج، وبخاصة العراق والمملكة العربية السعودية والاردن وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية... [و] في حال انعقـاده [يعتبـر] أول لقاء يجمع عدداً من الدول العـربية كانت لها مواقف متباينة من الاجتماعات العربية الاخيرة التي استضافتها القاهرة وتونس» (**الحياة**، ١٤/١٠/١٩٩٠)، وذلك في اطار الاشارة الى اجتماعين طارئين لمجلس جامعة الدول العربية، تغيّب عنهما بعض الدول العربية، نتيجة الخلافات حول أزمة الخليج.

وبالفعل اجتمعت لجنة القدس في الموعد الذي حدّده الملك الحسن؛ وأصـدرت بيـانـاً، في ختـام اجتمـاعاتها، دانت فيه، بشدة، «الجريمة النكراء التي ارتكبتهـا سلطات الاحتلال الاسرائيلية ضد أبنـاء الشعب الفلسـطيني في المسجـد الاقصى... وأكـدت... ان القـدس جزء لا يتجزأ من الاراضي العـربيـة الفلسـطينيـة المحتلة وعـاصمـة دولة فلسطين... وطالبت... مجلس الامن الدولي بالتعامل مع المشاكل الدولية بمعيار واحد... وطالبت العالمين، العـربي والاسلامي، والمجتمع الدولي، بتقديم كل أنواع الدعم والمساندة للشعب العربي الفلسطيني، لتمكينه من اقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وبذل أقصى الجهود في مجلس الامن الدولي لحثّه على اتخـاذ التـدابـير الكفيلة بحمـايـة القدس وباقي الاراضي المحتلة، وارسـال مراقبين دوليين لتحقيق هذا الهدف... وكلّفت اللجنة رئيسها... بالاتصال بالدول دائمة العضوية في مجلس الامن لتوفير الدعم الدولي اللازم لوضـع حدّ للممارسات الاسرائيلية، ولدفع عملية السلام في منطقة الشرق الاوسط؛ كما كلفت الامـين العـام لمنـظمـة المـؤتمـر الاسلامي بالاتصـال بمنـظمـة اليـونسكـو للعمل على تنفيذ قراراتها المتعلقة بالحفاظ على التراث الاسلامي في القدس» (**الأهرام**، ١٧/١٠/١٩٩٠).

ومهّـدت أجـواء اجتمـاعـات لجنـة القـدس لاجتماع الدورة الاستثنائية لمجلس جامعة الدول العربية، الذي طلبت عقده، أيضاً، منظمة التحرير الفـلسـطيـنيـة، حيث عقـد الاجـتـمـاع في ١٧/١٠/١٩٩٠، في تونس، وحضره سبعـة وزراء هم وزراء خارجيـات الاردن والعراق وقطر وتونس واليمن وفلسطين وموريتانيا، بينما تمثّلت بقية الدول العـربيـة فيـه على مستـوى المندوبين. وقد ألقى الرئيس الفلسـطيني، عرفات، في جلسة الافتتاح، خطاباً «شرح فيه أبعاد مجزرة القدس... ثمّ عرض مشروع قرار مؤلف من عشر نقـاط يدين اسرائيـل وينتقـد المـوقف الامـيركي من سيـاسـة القمـع الاسرائـيـليـة في الارض المـحـتـلة» (**الحـيـاة**، ١٩/١٠/١٩٩٠). ووافق كل الوفود على مضمون مشروع القـرار. واقتـرح مندوب مصر، علي ماهر، تغيير صيغته ليصدر في شكل قرار منبثق عن الدورة الخـاصـة لمجلس الجـامعة (**المصدر نفسه**). وفي

الجلسة التي عقدت في ١٨/١٠/١٩٩٠، لمناقشة الصيغة النهائية لمشروع القرار، اعترض عدد من رؤساء الوفود على الفقرة التي تضمّنت «الاعراب عن استيائه [المجلس] وادانته لمواقف التسويف والمراوغة التي اتخذتها الحكومة الاميركية، في اثناء مناقشات مجلس الامن [الدولي]، ممّا يؤكد انحياز الموقف الاميركي المكشوف والمشجّع لسياسة القمع والارهاب الاسرائيليين... ومطالبة الحكومة الاميركية بالتوقّف عن هذه الممارسات وانهاء الازدواجية في مواقفها الانتقائية حيال الشرعية الدولية» (**المصدر نفسه**). وكاد ينفرط عقد المجلس، حين طلب رئيس الدورة، وزير خارجية قطر، التصويت على الفقرة، فصوّت لصالح شطبها احدى عشرة دولة وعارضت ذلك عشر دول؛ فانسحبت، اثر ذلك، وفود فلسطين والعراق والاردن واليمن؛ لكن الجلسة علّقت، وبدأت مشاورات الكواليس (**المصدر نفسه**). وتجلّى موقف الرافضين للفقرة آنفة الذكر في مشروع القرار على أساس صداقة الولايات المتحدة الاميركية للعرب، كما قال مندوب سوريا، الذي ذكر في اعتراضه على الفقرة «ان ' الولايات المتحدة [الاميركية] تحوّلت، الآن، الى دولة صديقة للعرب' ؛ وأشاد بموقفها الاخير في مجلس الامن [الدولي] عندما أُثير موضوع مجزرة القدس» (**المصدر نفسه**)؛ في حين اعتبر مندوب مصر «ان توجيه هذا الكلام الى الادارة الاميركية لا يساعد على الافادة منها في الامم المتحدة في المستقبل لعزل اسرائيل، خصوصاً انها لم تستخدم حق ' الفيتو' ضد القرار الاخير الذي أصدره مجلس الامن [الدولي] لادانة مجزرة القدس» (**المصدر نفسه**، ١٨/١٠/١٩٩٠). لكن مداولات الكواليس أثمرت اجماعاً عربياً حول حادثة الاقصى، وذلك بعد استبدال «ادانة الولايات المتحدة» حسب مشروع القرار الفلسطيني، بـ «استنكار» مواقفها، حسبما صدر في البيان الختامي، الذي جاء فيه «ان مجلس الجامعة... يقرر: ١ ـ ادانة اسرائيل لعدوانها الجديد على المسجد الاقصى... ٢ ـ (أ) تأكيد تمسّك الدول العربية بالحق العربي الفلسطيني الثابت بمدينة القدس، عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة... (ب) تأكيد ان القدس جزء لا يتجزأ من الاراضي الفلسطينية المحتلة... ٣ ـ مطالبة المجتمع الدولي بضرورة تحمّل مسؤولياته الكاملة في ردع العدوان الاسرائيلي المتصاعد... ٤ ـ الاعراب عن استنكار المواقف الاميركية المنحازة لاسرائيل، ومطالبة الولايات المتحدة الاميركية بتطوير مواقفها تجاه الحقوق الوطنية الفلسطينية، والعربية، والكفّ عن دعم اسرائيل، ودعوتها للالتزام بالشرعية الدولية، لمنع سياسة القمع والارهاب الاسرائيلي وتطبيق قرار مجلس الامن [الدولي] الرقم ٦٧٢، وتأكيد أهمية تطبيق كافة مبادىء وقرارات الامم المتحدة المتعلّقة بالقضية الفلسطينية، والصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ ٥ ـ تكليف اللجنة الوزارية العربية لدعم الانتفاضة... [بـ]متابعة تنفيذ قرار مجلس الامن الرقم ٦٧٢... على ان تواصل اللجنة تحرّكها... بغية الوصول الى: (أ) ضمان توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني... (ب) السعي لوضع الاراضي المحتلة تحت اشراف دولي مؤقت لحين تحقيق السلام... (ج) فرض العقوبات... على اسرائيل بسبب رفضها الانصياع لقرارات مجلس الامن والشرعية الدولية؛ (د) العمل على عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط...؛ ٦ ـ متابعة تنفيذ قرارات الدعم المالي للانتفاضة الفلسطينية المعتمدة في قرارات القمم العربية... بهدف تعزيز صمود الانتفاضة وتصعيدها» (من نص البيان، **القدس العربي**، لندن، ٢٠ ـ ٢١/١٠/١٩٩٠، ص ٤).

وقد رفضت اسرائيل قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٦٧٢. وقررت الحكومة الاسرائيلية، في جلستها بتاريخ ١٤/١٠/١٩٩٠، «عدم التعاون مع بعثة هيئة الامم المتحدة التي عيّنها الامين العام استناداً الى قرار مجلس الامن... واعتبرت... ان قرار مجلس الامن ادانة أعمال العنف التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية هو قرار من طرف واحد ومعاد لاسرائيل، ويمسّ سيادتها على القدس» (**الحياة**، ١٥/١٠/١٩٩٠). وصرّح وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، تعليقاً على القرار الاسرائيلي، بالقول: «ان مصر تعبّر عن أسفها لموقف اسرائيل برفضها استقبال اللجنة التي ينوي الامين العام للامم المتحدة ايفادها الى المنطقة للتحقيق في الاحداث... التي وقعت في القدس الشريف... [و] تطالب اسرائيل بأن تعيد النظر في موقفها، وان تستجيب للارادة الدولية» (**المصدر نفسه**، ١٦/١٠/١٩٩٠). كما أوضح الرئيس الاميركي،

جورج بوش، انه يريد «ان ينفّذ قرار الامم المتحدة كلياً، ونحن جزء من هذا القرار، وهو يمثل الخطوة الصحيحة» (**المصدر نفسه**، ١٧/١٠/١٩٩٠). وكتب وزير الخارجية الاميركية الى نظيره الاسرائيلي بأن «رفض اسرائيل قرار مجلس الامن سيحمل البعض على المقارنة بينكم وبين رفض صدام حسين قرارات مجلس الامن» (**المصدر نفسه**).

وسأل الرئيس الفلسطيني، عرفات، عمّا ينوي المجتمع الدولي فعله «اثر رفض اسرائيل استقبال بعثة الامم المتحدة على رغم ان مستواها هو دون البعثة التي طالبنا بها». ودعا المجتمع الدولي الى التحرك (**المصدر نفسه**، ١٨/١٠/١٩٩٠). وهكذا عاد مجلس الامن الى الانعقاد للبحث في الرفض الاسرائيلي للقرار؛ وأصدر قراراً آخر، حمل الرقم ٦٧٣، ندّد فيه برفض اسرائيل استقبال بعثة الامم المتحدة، وحضّها على اعادة النظر في قرارها، كما أصرّ على «ان تمتثل اسرائيل، امتثالاً كاملاً، للقرار السابق، وان تسمح للبعثة بالمضي قدماً». وطلب الى الامين العام ان يقدّم الى المجلس التقرير الذي طلبه القرار الرقم ٦٧٢؛ وأكد القرار عزم مجلس الامن الدولي على النظر في التقرير «بصورة كاملة وعلى وجه السرعة» (**المصدر نفسه**، ٢٦/١٠/١٩٩٠). وعلّق مندوب اليمن لدى مجلس الامن الدولي، عبدالله الاشطل، بالقول: «اضطر مجلس الامن الى عقد هذا الاجتماع نتيجة لرفض اسرائيل القاطع والعلني لقرار المجلس الرقم ٦٧٢». وسأل: «أليس من حقنا، في هذا المجلس، ان نطلب الى اسرائيل الالتزام بقرارات المجلس التي تعتبر ضمّها للجولان والقدس لاغياً؟ ولماذا لا يمكننا حتى ان نتحدث عن الفصل السابع عندما نتحدث عن تحدي اسرائيل لقرارات مجلس الامن... [و] نتوقع من مجلس الامن ان يبدأ النظر في ملفّ قضية الشرق الاوسط... وعلى المجلس ان يعالج المسألة الفلسطينية وتقرير الامين العام المنتظر قبل نهاية الشهر الجاري» (**المصدر نفسه**).

وقد أثار السلوك الاميركي في مداولات مجلس الامن الدولي، اضافة الى القرارات التي اتخذتها الادارة الاميركية، في الفترة عينها، حول تقديم الدعم العسكري لاسرائيل، حفيظة سوريا التي وقفت ضد العراق في أزمة الخليج. وأصدر مصدر سوري مسؤول بياناً، ممّا جاء فيه «ان هذا الدعم غير المحدود لاسرائيل لا يمكن ان يحقق السلام، أو يهدف الى تحقيق السلام... [و] ان ربط كل هذه القرارات [بالمساعدة] الطارئة بالموقف العراقي من الكويت يفتقر الى الحجّة المقنعة... وهو عديم المنطق... ويهدف الى التضليل الذي يريد صرف أنظار العالم عامة، والامة العربية خاصة، عن النوايا الخطرة التي تبيّتها لنا اسرائيل ومعها الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية... [و] ان الامر يتطلب من العرب جميعاً تمعّناً في ما يجري وتدقيقاً للموقف، لنرى، بشكل مستمر، كل اتجاهات الخطر، ونحدد التصرف المناسب» (**السفير**، بيروت، ٢٥/١٠/١٩٩٠). وهذا الموقف الاميركي ـ الاسرائيلي، حسب البيان، يدعو العرب الى «مراجعة كل المواقف التي اتخذوها منذ بداية الغزو العراقي للكويت، بما في ذلك مقررات قمة القاهرة الطارئة، واعادة النظر في الأولويات... [فـ] التدخل الاسرائيلي يقتضي تجاوز المواقف السابقة، خصوصاً انها كانت تأمل، بأن يكون الموقف الاميركي في الخليج نابعاً من غرض الدفاع عن الشرعية الدولية، وان واشنطن ستعمل بصدقية أكبر لتأمين حل عادل وشامل لقضية الشرق الاوسط؛ لكن كل الدلائل تشير الى ان الهدف الاميركي ـ الاسرائيلي هو ضرب العرب واضعافهم والتوسّع على حساب أراضيهم وتصفية القضية الفلسطينية، من خلال تطبيق مخطط ' الترانسفير' الفلسطيني الى شرق الاردن» (**الحياة**، ٢٦/١٠/١٩٩٠). وقالت أوساط سورية: «ان دمشق اكتشفت، على ما يبدو، ان التحركات العسكرية الاميركية ليست مرتبطة بالغزو العراقي للكويت فحسب، بل هي مرتبطة، أيضاً، بمخطط أوسع لضرب القدرة العربية العسكرية، والاقتصادية، تتقاسم فيه واشنطن وتل ـ أبيب الأدوار...» (**المصدر نفسه**).

أحمد شاهين

واشنطن تستعد لدور جديد

فرض حادث المسجد الأقصى، الشهر الماضي، طرح السؤال حول الربط بين أزمة الخليج والوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ ذلك ان المجزرة التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية شكّلت عتبة الربط بين الازمتين بحكم الامر الواقع، وبصورة متوازية من حيث التوقيت، وألقت بظلال وشكوك كبيرة على العنوان الذي اختارته الولايات المتحدة الاميركية في استعمال المعايير نفسها ضد أي دولة ترفض الامتثال لقرارات مجلس الامن الدولي.

الاجابة عمّا جاء أعلاه تستدعي استنطاق التطوّرات التي شهدتها العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية؛ وهو استنطاق تفرضه الكوامن المستقبلية لهذه التطوّرات الصغيرة التي ستملأ، لاحقاً، كل فراغات الصورة، وتفرز مؤشرات بعيدة المدى، بعضها يتعلّق بصلب العلاقات عينها، والبعض الآخر يتّصل بعامل «الربط» بين الأزمتين، الذي يشكّل احراجاً واشكالاً للولايات المتحدة الاميركية، التي تريد، اولاً، المحافظة، في آن، على صدقية مجلس الامن الدولي ووحدته وتماسكه ضد العراق، وعلى التحالف الدولي القائم، خصوصاً العنصر العربي في هذا التحالف؛ وهي تريد، ثانياً، الحفاظ على العلاقة العضوية مع اسرائيل، والاستمرار في حمايتها من قرارات الامم المتحدة، وبالاخص من قرارات مجلس الامن الدولي (جولس كاجيان، **ميدل ايست انترناشونال**، ١٢/١٠/١٩٩٠، ص ٤ ـ ٥).

وفي اطار الجدل الدائر بخصوص هذه التطوّرات، انقسمت آراء المحلّلين والمراقبين المعنيّين بها الى فريقين: الاول رأى ان العلاقات بين واشنطن وتل ـ أبيب دخلت مرحلة نوعية جديدة، لن تكون فيها اسرائيل الطرف الذي لا ترفض الولايات المتحدة الاميركية له طلباً، أو توجّه اليه انتقاداً، بل ستبدأ فيها التخفيف من عبء التزاماتها تجاه اسرائيل، لأسباب عدة، ليس أقلها شأناً، محافظة واشنطن على تحالفها العربي من التصدع بوجه العراق (دونالد نيف، **المصدر نفسه**، ٢٦/١٠/١٩٩٠، ص ٣ ـ ٤)؛ وهناك فريق آخر رأى ان العلاقات بين واشنطن وتل ـ أبيب لن تتغيّر جذرياً، مهما اعترض طريقها من أزمات، أو توتّر، ومهما طرأت عليها من خلافات بين الطرفين (**المصدر نفسه**).

ولكن قبل التحدث عن المؤشرات التي يسوقها كل فريق في تقويمه ورؤيته لمستقبل هذه العلاقات، لا بدّ من تسجيل ان هذين الفريقين يلتقيان على ان العلاقات بين الطرفين، الاميركي والاسرائيلي، لم تصل حدّاً من التوتّر والخلاف، في السابق، مثلما هي عليه الآن بين الرئيس الاميركي، جورج بوش وادارته، من جهة، ورئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، وحكومته، من جهة أخرى؛ وان الغضب والاستياء عند الرئيس الاميركي وكبار اركان ادارته من شامير وسياسات حكومته بلغ حدّاً كبيراً، يعترف به المسؤولون الاميركيون، باشارتهم الى ان الرئيس بوش، ومنذ فترة طويلة، لم يستقبل شامير، ولم يتحدث هاتفياً اليه، لا سيما منذ اندلاع الازمة الراهنة في منطقة الخليج، في مطلع آب (اغسطس) الماضي، ويعترفون بأن اللغة المنتقاة، بعناية، في تصريحات الرئيس الاميركي، ووزير خارجيته، جيمس بيكر، عن اسرائيل ومواقفها لم تستطع اخفاء هذا الغضب والاستياء والخلاف الحادّ بين الطرفين (**تايم**، ٢٢/١٠/١٩٩٠، ص ١٦ ـ ١٨).

غير ان اندلاع احداث المسجد الاقصى، وما ترتب عليها من نتائج، خصوصاً داخل مجلس الامن الدولي، أوضحت كمْ ان هذا الحكم بعيد من الواقع. فقد سعت الدبلوماسية الاميركية، منذ البداية، الى اعاقة المجلس عن لعب دور مباشر في تقصّي الاوضاع في الارض الفلسطينية المحتلة، واستبدال ذلك

بمهمة مبعوث للامين العام للامم المتحدة على نسق مهمة ماراك غولدنغ، قبل سنتين، والتي انتهت بتقرير لم يكن لمجلس الامن صلاحية البتّ به، بل أكثر، تقدّمت واشنطن بمشروع قرار يدين اسرائيل لـ «افراطها» في استعمال القوة ردّاً على «العنف» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١١/١٠/١٩٩٠).

ظاهرياً، شكّل مشروع القرار الاميركي نقطة تحوّل عن اسرائيل وسياساتها في الارض الفلسطينية المحتلة، وذلك لانطوائه على تعبير «الادانة» لافراط اسرائيل في استعمال القوة. لكن الدبلوماسيين العرب، الذين رافقوا تطوّرات المشاورات، في هذا الصدد، لاحظوا «الالغام الخطيرة» التي انطوى عليها مشروع القرار الاميركي، وحضّوا على استدراكها (راغدة درغام، **الحياة**، لندن، ١١/١٠/١٩٩٠).

لقد سعت الدبلوماسية الاميركية الى وضع الانتفاضة واجراءات السلطات الاسرائيلية على قدم المساواة، من خلال مقاربتين، جاء في احداهما «التعبير عن القلق البالغ نتيجة حال الاستعداد السيئة التي كانت عليها قوات الامن الاسرائيلية لاحتواء العنف، والرد عليه بطريقة مبالغ فيها، وبقوة قاتلة، ممّا أدّى الى النتائج المأساوية»؛ وجاء في فقرة أخرى من مشروع القرار «ادانة العنف، وبصورة خاصة الرد الاسرائيلي المبالغ فيه» (**المصدر نفسه**).

يضاف الى ذلك، ان احدى فقرات مشروع القرار أعطت اسرائيل حق احتواء «الاضطرابات»، انما مع ضبط النفس، فجاء فيها «ان مجلس الامن الدولي يدعو السلطات الاسرائيلية الى التأكد من حالة استعداد أفضل لقوات الامن الاسرائيلية، تمكّنها من معالجة مثل هذه الاحداث (كأحداث القدس) لتجنّب الضحايا، ويدعوها الى ممارسة ضبط النفس في معالجة مثل هذه الاضطرابات في صورة تتماشى مع مسؤولياتها بحكم اتفاقية جنيف الرابعة» (**المصدر نفسه**).

وبالطبع، لم ينطو المشروع الاميركي على أية فكرة واضحة في شأن السبل والوسائل لضمان حماية وسلامة المدنيين الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال، ولا على اطار زمني لأي مهمة استقصاء في البحث عن ضمانات الحماية.

جدار وهمي

بغية اقامة «جدار» وهمي بين قرارات مجلس الامن الدولي الخاصة بمعالجة أزمة الخليج، والوضع في الارض الفلسطينية المحتلة، نفى الرئيس الاميركي أي علاقة بين المسألتين، وقال، ان الرئيس العراقي، صدام حسين، «يحاول، منذ البداية، تبرير غزوه غير القانوني للكويت بالسعي الى ربطه بمسألة فلسطين، ولكنه لن ينجح في ذلك». وأضاف ان الرئيس العراقي لن ينجح، أيضاً، في استعمال احداث المسجد الاقصى ليربط بين المسألتين، و«سأبذل كل ما في استطاعتي» لاحباط مساعيه، و«الامل ألّا يشكّك احد في اهتمامنا بالتوصّل الى حل للمسألة الفلسطينية»، والى تنفيذ قرارات مجلس الامن الخاصة بها، و« هو ما يحاول وزير الخارجية، جيمس بيكر، بجد، العمل عليه منذ فترة طويلة» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٠/١٠/١٩٩٠).

ويبدو ان الرئيس الاميركي احرز بعض النجاح في مساعيه هذه. فقد استعملت الولايات المتحدة شتى وسائل الاقناع، حتى ان بوش أجرى اتصالات هاتفية مع معظم رؤساء الدول الاعضاء في مجلس الامن لتوفير الدعم للحل الوسط، لتجنّب استخدام حق النقض، نظراً الى ما لذلك من انعكاسات سلبية على التحالف القائم في أزمة الخليج (**المصدر نفسه**، ١٣ ـ ١٤/١٠/١٩٩٠).

هكذا تمّ التوصّل الى صيغة الجمع بين القرار الرسمي والبيان الذي ألقاه رئيس المجلس، السفير البريطاني، السير ديفيد هانيه، حيث تبنّى مجلس الامن الدولي، بالاجماع، قراراً يدين «أعمال العنف التي ارتكبتها قوات الامن الاسرائيلية» في حرم القدس الشريف، ورحّب بقرار الامين العام للامم المتحدة ايفاد بعثة الى «المنطقة»، وطلب منه ان يقدّم تقريراً الى المجلس قبل نهاية الشهر الماضي «يتضمّن ما يخلص اليه من نتائج واستنتاجات» (**المصدر نفسه**). كما أشار القرار، ورقمه ٦٧٢، الى بيان الامين العام المتعلّق بالهدف المحدّد للبعثة التي سيوفدها، وهو البيان الذي ألقاه رئيس المجلس قبل التصويت على القرار، وجاء فيه ان الهدف هو «النظر في الظروف المحيطة بالاحداث المأساوية الاخيرة في القدس، والتطوّرات الأخرى المشابهة في الاراضي

المحتلة» (**المصدر نفسه**).

غير ان اجواء الارتياح التي سادت في المجلس بعد تبنّي القرار بالاجماع، لم تكن، في حقيقتها، سوى «سحابة صيف». فقد نسف خطاب السفير الاميركي لدى المجلس، توماس بيكرينغ، تلك الاجواء بزعزعته الاجماع الذي عبّرت عنه خطب المندوبين الآخرين على اعتبار القرار خطوة أولى نحو معالجة جدّية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي. لقد حدّد بيكرينغ تفسير بلاده بقوله: «ان ما قام به مجلس الامن لا يعطيه صلاحية معالجة أي موضوع يخرج عن المسائل المباشرة التي تضمّنها القرار. ان هذا القرار يوضح، تماماً، انه لا يتطرّق، بأي شكل... الى وضع عملية السلام في الشرق الاوسط، ولا يغيّر، اطلاقاً، دور الامم المتحدة في هذا المجال». واضاف: «اننا نتوقّع من بعثة الامين العام ان تتفحّص الظروف المحيطة باحداث ٨ تشرين الاول (اكتوبر)، وان تقدّم تقريرها، ونحن نتطلع الى مراجعة ذلك التقرير» (**الحياة**، ١٤/ ١٠/ ١٩٩٠).

وحرص على القول، في كلمته، ان مجلس الامن الدولي، بتبنّيه القرار، «يدين أعمال العنف الاستفزازية وردّ الفعل، في آن»، مسجّلاً بذلك ادانته للانتفاضة ولاجراءات القوات الاسرائيلية رداً عليها، مساوياً، عملياً، بين الطرفين، الفلسطيني والاسرائيلي، في الادانة. كذلك رفض الوفد الاميركي ان يتضمّن القرار اشارة الى اعتبار القدس أرضاً محتلة، علماً بأن الولايات المتحدة الاميركية سبق ان صوّتت لمصلحة قرار ينصّ، صراحة، على عبارة «جميع الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس»، وهي الاشارة التقليدية في قرارات هيئة الامم المتحدة. وكحل وسط، وفي اللحظة الاخيرة قبل التصويت على القرار، اتفق على ان يعلن رئيس المجلس، في الاجتماع الرسمي، عن ان مفهومه لعبارة «الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧» تشتمل القدس (**المصدر نفسه**).

ومهما يكن من أمر، فان الخلاف على مَنْ يرسل لجنة الاستقصاء، الامين العام أم مجلس الامن الدولي، لم يكن خلافاً شكلياً، لأن اسرائيل تعتبر ارسال لجنة عن المجلس تدخّلاً في شؤونها الداخلية، انطلاقاً من اعتبار القدس «عاصمتها الابدية»، ولا تدخل، قطعاً، في خانة الاراضي المحتلة، الى جانب رفضها اعتبار بقية الاراضي الفلسطينية اراضي محتلة، خلافاً للقرارات الدولية الصادرة عن المجلس. يضاف الى ذلك، ان مسألة توفير الحماية للمواطنين الفلسطينيين قد تفتح الباب لحماية دولية، الامر الذي ترفضه اسرائيل، وتساندها في ذلك الولايات المتحدة الاميركية (دونالد نيف، **ميدل ايست انترناشونال**، ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٠، ص ٣ ـ ٤).

عملية اقتراع مؤجلة

ولكن، مع توالي التصريحات الاسرائيلية الرافضة لقرار مجلس الامن الدولي، والذي نصّ على ان ترسل الامانة العامة للامم المتحدة بعثة لتقصّي الحقائق في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وجّه وزير الخارجية الاميركية، بيكر، رسالة الى نظيره الاسرائيلي، دافيد ليفي، أكد فيها ان اسرائيل، اذا رفضت قرار مجلس الامن الدولي «فهناك مَنْ سيقارن بينكم وبين [الرئيس العراقي صدام] حسين، ورفضه قرارات الامم المتحدة، حتى ولو لم يكن لمثل هذه المقارنة ما يبررها». واعتبر ان اسرائيل تصرّفت بطريقة «تخدم الرئيس العراقي»، لأن «عدوان صدام حسين هو المشكلة الحقيقية التي يجب ان يهتم العالم بها. ونريد التركيز على هذه المسألة، وعليكم، أيضاً، ان تفعلوا ذلك» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٦/ ١٠/ ١٩٩٠).

بيد ان ردود الفعل الاسرائيلية انطوت على ردّ واضح للمطالب الاميركية؛ حتى ان وزير الخارجية الاسرائيلية رأى ان واشنطن «اخطأت بتصويتها على قرار مجلس الامن»، وان «هذا الاستسلام أوجد ارتباطاً بين أزمة الخليج والنزاع العربي ـ الاسرائيلي، الامر الذي كانت الادارة الاميركية ترفضه، في السابق، وقد تنازلت واشنطن عن هذا الموضوع» (**جيروزاليم بوست**، ١٥/ ١٠/ ١٩٩٠).

من جهته، أبلغ شامير الى اجتماع للمزارعين قرب تل ـ أبيب ان «القوة الدافعة في التحالف الذي يقاتل الشر في المنطقة ارتكبت خطأ جسيماً بمحاولتها شراء وحدته على حساب اهانة اسرائيل وتعريضها للخطر». وأضاف «نحن لا نريد معركة مع الولايات المتحدة الاميركية، لكنني ارى انه لا يمكن لاسرائيل، في ظروف، ان توقّع بيدها حكماً ينطوي على اذلال

يقضي بالتخلّي عن سيادتها على القدس». ورأى ان «اعداء اسرائيل» نجحوا في الربط بين النزاع العربي ـ الاسرائيلي وأزمة الخليج، في محاولة لتحويل الجبهة المعارضة للعراق الى تحالف معادٍ لاسرائيل» (**المصدر نفسه**، ١٩/١٠/١٩٩٠).

هذه المواقف، استدعت الولايات المتحدة الاميركية الى مضاعفة جهودها للتأثير على اسرائيل ودفعها الى القبول بقرار مجلس الامن الدولي، وباستقبال ممثلي الامين العام للامم المحدة، بعدما تحوّل التركيز الاعلامي، على حدّ تعبير بعض المراقبين في واشنطن، من أزمة الخليج الى ازمة الرفض الاسرائيلي لقرار المجلس (**نيويورك تايمز**، ١٧/١٠/١٩٩٠).

في هذا السياق، جاء تصريح الرئيس الاميركي، الذي أكد فيه رغبة بلاده في تنفيذ القرار ليؤثر، بشكل سلبي، في العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية. قال بوش: «نريد ان ينفّذ قرار الامم المتحدة كلياً، ونحن جزء من هذا القرار، وهو يمثّل الخطوة الصحيحة»؛ فيما أعرب وزير الخارجية الاميركية عن الامل في ان تسمح الحكومة الاسرائيلية لمبعوثي الامين العام للامم المتحدة بتنفيذ مهمتهم بموجب قرار مجلس الامن. وكرر القول ان الولايات المتحدة كانت ستصوّت على القرار حتى ولو لم تكن هناك أزمة الخليج، «لأننا كنّا، ولا نزال، منزعجين من أعمال القتل التي وقعت، مثل انزعاجنا من العنف ضد المصلّين الابرياء أمام الحائط الغربي في القدس». وقال، ان بلاده أكدت لاسرائيل ان رفض مهمة ممثلي الامين العام «ستدفع باسرائيل وبجهودنا في الخليج في الاتجاه الخاطىء». وأكد استمرار الادارة معارضة الربط بين أزمة الخليج والنزاع العربي ـ الاسرائيلي؛ لكنه أوضح ان واشنطن تعتقد بأنه من المهم ان تكون هناك عملية سلام، وهي مستعدة لتطويرها قدر الامكان (**المصدر نفسه**).

على هذا الاساس، اعتبرت أوساط دبلوماسية مطلعة، في العاصمة الاميركية، ان موقف بوش ووزير خارجيته يأتي في اطار رغبة الادارة الاميركية في المحافظة على التحالف العربي ضد العراق في أزمة الخليج، خصوصاً وان مصداقية واشنطن كانت ستوضع على المحك لو لم تتخذ الادارة الموقف الذي أدّى الى ظهور الخلاف الاميركي ـ الاسرائيلي الى العلن (نيف، **مصدر سبق ذكره**).

وزاد في حدّة الخلاف العلني ما كشفته الناطقة الرسمية باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، من ان الوزير بيكر بعث برسالة شفوية الى نظيره الاسرائيلي، عبر السفارة الاميركية في اسرائيل، تناولت قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٦٧٢. وقالت تتوايلر ان واشنطن صوّتت الى جانب القرار، على الرغم من معرفتها بأن اسرائيل كانت تفضّل ان لا يكون هناك قرار، «لأننا شعرنا بأنه كان على الحكومة الاسرائيلية ان تكون مستعدة للتعاطي مع العنف والتظاهرات من دون سقوط ٢١ قتيلاً و١٥٠ جريحاً، ولأنه سبق لاسرائيل ان وافقت على استقبال ممثل الامين العام في حزيران (يونيو) الماضي، وبالتالي، فان المهمة (الذولية) لا تشكّل سابقة». وأوضحت تتوايلر ان رسالة بيكر الى ليفي أوضحت «قلقنا تجاه الطريقة التي عالجت فيها اسرائيل الوضع، وانها كانت ستؤدي الى تأييدنا لتحرك مجلس الامن الدولي بصرف النظر عن الوضع في الخليج» (**نيويورك تايمز**، ١٧/١٠/١٩٩٠).

لكن الرفض الاسرائيلي لأية صيغة تعطي مجلس الامن الدولي أي دور، لا سيما في القدس، سرّع في موافقة الولايات المتحدة الاميركية، للمرة الثانية خلال ١٢ يوماً، على قرار لمجلس الامن، يندّد برفض الحكومة الاسرائيلية استقبال بعثة الامين العام للامم المتحدة الى الارض الفلسطينية المحتلة، ويصرّ على ان تمتثل، «امتثالاً تامّاً، للقرار الرقم ٦٧٢، الذي نصّ على ارسال هذه البعثة لتقصّي الحقائق، بعد مجزرة الحرم القدس الشريف» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٦/١٠/١٩٩٠).

لكن مهما تكن النتائج التي انطوت عليها عملية الاقتراع الاميركية في مجلس الامن الدولي، وأيّاً كان الشكل الذي سيتخذه شكل العلاقة الاميركية ـ الاسرائيلية، فان من المستبعد ان يطرأ تغيّر جذري في جوهر هذه العلاقة، اقلّه في المدى المنظور.

د. نبيل حيدري

مجزرة القدس والردّ الجماهيري

ممّا لا شك فيه ان الحدث البارز، خلال الفترة الاخيرة، تمثّل بالمجزرة التي ارتكبها افراد الشرطة الاسرائيلية وحرس الحدود ضد المتظاهرين الفلسطينيين في باحة المسجد الاقصى، في مدينة القدس، في الثامن من تشرين الاول (اكتوبر)، ممّا أدّى الى استشهاد ٢١ مواطناً. وقد حملت هذه الحادثة أوسع وأخطر المعاني؛ اذ جاءت لتعيد الانظار العربية، والعالمية، الى الصراع على أرض فلسطين، ولتهدّد تماسك الائتلاف الغربي ـ العربي المتجمّع في الخليج ضد العراق. امّا على الصعيد المحلي، فقد عكست المجزرة، وعواقبها، حقائق عدة، وساهمت فيها، أيضاً، انتهاء مرحلة التقاط الانفاس التي مرّت بها جماهير الارض المحتلة منذ آب (اغسطس) الفائت، وعودة نمط المواجهات الجماهيرية الحاشدة والصدامية، وانهيار سياسة فك الاشتباك الجزئي التي كان ينتهجها وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس. هذا، وتمثّل الدليل المباشر على زوال التوازن الميداني السابق بتعزّز طابع «الصدام الاهلي»، حيث ضعفت الضوابط وتكاثرت الهجمات الفردية العشوائية المتبادلة بين الفلسطينيين وبين المستوطنين المسلّحين والعسكريين الاسرائيليين.

انهيار سياسة ارنس

على الرغم من الاهمية الداهمة لمجزرة القدس، فان الحادثة التي أحيت ظاهرة المصادمات الجماهيرية وأصابت سياسة ارنس بضربة جسيمة كانت المجابهة التي وقعت بين حشود المواطنين وجنود الاحتلال في مخيم البريج، في قطاع غزة، في ٢٠ أيلول (سبتمبر). فقد دخل احد الجنود الاسرائيليين بسيارة جيب الى احد أزقة المخيم، في اثناء «سوق الخميس» الحاشد؛ وحين سعى الى الخروج بسرعة، صدم طفلين واصابهما بجروح بليغة، ممّا أثار غضب المواطنين، فتمّ قذف السيارة بالحجارة وحرقها مع الجندي، الذي قضى نحبه (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٢ ـ ٢٣/٩/١٩٩٠؛ **والحياة**، ٢٢/٩/١٩٩٠). ويذكر ان بندقية الجندي، وهو الاسرائيلي الخمسون الذي يُقتل خلال الانتفاضة، استولى عليها المواطنون أيضاً. وفي أعقاب هذه الحادثة، فرض جيش الاحتلال حظراً للتجوّل على البريج، استمر لأكثر من عشرة أيام، قام الجنود، خلالها، بالبحث عن قاتلي الجندي وعن بندقيته، فيما تمّ اعلان مجمل قطاع غزة منطقة عسكرية مغلقة، وتمّ القبض على مئات الشبان الفلسطينيين (**ميدل ايست انترناشونال**، ٢٨/٩/١٩٩٠).

غير ان الردّ الاسرائيلي الاعنف جاء خلال الايام التالية؛ اذ قام الجيش الاسرائيلي بسلسلة من عمليات هدم المتاجر والمنازل داخل مخيم البريج. فبعد التأجيل لمدة ٢٤ ساعة، رفضت فيها المحكمة العليا التماساً فلسطينياً، تقدّمت جرّافات الجيش وهدمت ١٥ متجراً، وألحقت بها ١٨ منزلاً في اليوم التالي (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٦/٩/١٩٩٠). هذا، وأغلق الجنود ستة منازل اضافية، وأعلنت مصادر رسمية اسرائيلية عن نيّة السلطات هدم مئة منزل آخر في المخيم، وذلك بحجة فتح طريق في داخله، لتحسين ظروف الامن (**الحياة**، ٢٩ و٣٠/٩/١٩٩٠ و٤/١٠/١٩٩٠). وفي الوقت عينه، طالب وزير الزراعة الاسرائيلي، رفائيل ايتان، بهدم المباني كافة التي تقع ضمن دائرة يبلغ قطرها مئة متر حول مكان الحادث، وشجّع على طرد جميع الشبان بين سن الثامنة عشرة والخامسة والثلاثين الى خارج الوطن (**ميدل ايست انترناشونال**، ٢٨/٩/١٩٩٠). وكان الوزير ارنس قرر طرد الفاعلين المباشرين، في ٢٤ أيلول (سبتمبر)، بينما بلغ مجموع المعتقلين الفلسطينيين ٥٠٠ (**الحياة**، ٢٥/٩/١٩٩٠).

تجدّدت المجابهة الجماهيرية في ٣٠ أيلول

(سبتمبر) في الضفة الفلسطينية هذه المرة؛ اذ وقعت اشتباكات عنيفة بين جنود الاحتلال، الذين هاجموا المدرسة الثانوية في قرية جمّاعين (شرق نابلس)، وبين التلاميذ وأهلهم. وفي نهاية الأمر، سقط مواطنان وجرح ما بين ٢٠ و٣٢ بالرصاص، عاد وتوفّى اثنان منهم متأثرين بجروحهما (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٧/١٠/١٩٩٠). ووسط هذه الاجواء المشحونة، سقط ثلاثة شهداء في انحاء الارض المحتلة، في الثاني من تشرين الاول (اكتوبر)، واستشهد مواطنان آخران في الثالث والخامس منه.

مجزرة القدس

ثمّ وقعت المواجهة الكبرى، التي أكدت الاتجاه الصدامي المتنامي في الارض المحتلة، وأسقطت ما تبقى من سياسة ارنس الاساسية؛ اذ حصلت المجابهات الدامية في باحة المسجد الاقصى بين عسكريي العدو والمتظاهرين الفلسطينيين، ممّا أدّى الى استشهاد ٢١ مواطناً وجرح ما يزيد على ١٥٠. ويمثّل ذلك أكبر عدد من الشهداء الذين سقطوا في يوم واحد، منذ اندلاع الانتفاضة. وقد ادّعت الشرطة الاسرائيلية بأن عمليات اطلاق النار الغزير جاءت فقط كنتيجة لقيام المتظاهرين برشق المصلّين اليهود عند حائط المبكى بالحجارة، وبعد مهاجمة ومحاصرة مخفر الشرطة عند باب المجلس بطرف الباحة. وبالمقابل، أثبتت الادلّة ان رشق المصلّين لم يحصل الاّ بعد بدء الاشتباك، وبعد خروج معظمهم من منطقة الحائط، وان مستوطنين مسلّحين شاركوا باطلاق النار، وان غالبية الشهداء سقطت بعد اخلاء مخفر الشرطة، ممّا يشير الى الطبيعة العدوانية والوحشية لتصرّف السلطات المعنيّة (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٢/١٠/١٩٩٠). ويضاف الى ذلك ان الفلسطينيين كانوا تجمهروا أصلاً، وربما كدّسوا الحجارة والقضبان احتياطاً، للذود عن المسجد الاقصى بعد اعلان رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، قبل يوم، عن نيّة بناء حي يهودي جديد في جبل الزيتون، وأمام خطة جماعة «امناء الهيكل» اليهودية المتطرّفة وضع الحجر الاساس لما يسمّى الهيكل في باحة المسجد (**المصدر نفسه**).

أمّا مضاعفات المجزرة، فكانت جسيمة، وواسعة الانتشار؛ اذ اندلعت التظاهرات الاحتجاجية العنيفة على الفور في انحاء الارض المحتلة، حيث سقط شهيدان اضافيان في قطاع غزة، وثالث في الضفة الفلسطينية، وأُصيب أكثر من ٦٠ شخصاً بجروح في القطاع وحده (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٠/١٠/١٩٩٠؛ **والحياة**، ٩/١٠/١٩٩٠). كما امتدت المواجهة الى الارض المحتلة العام ١٩٤٨، حيث تحوّلت الاحتجاجات الى صدامات مفتوحة في مدينة الناصرة، في اليوم التالي. وقد ردّت سلطات الاحتلال بفرض حظر التجول على أماكن عدة، وأغلقت القدس الشرقية، ومنعت الدخول الى المسجد الاقصى لمدة يوم. كما اعتقلت الشرطة ١٤٤ مواطناً في القدس، و٤٠ متظاهراً في الارض المحتلة العام ١٩٤٨، فيما زجّت بألفي عنصر فيها، وأصابت ٥٠ فلسطينياً اضافياً خلال مواجهات جديدة في مختلف المناطق، خلال اليومين التاليين (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٠/١٠/١٩٩٠؛ **والحياة**، ١١/١٠/١٩٩٠).

انما تمثّلت النتائج بظاهرة أخرى، ألا وهي تكرار الهجمات الفردية المتبادلة بين المواطنين الفلسطينيين والافراد الاسرائيليين. وقد عثر على سائق اجرة اسرائيلي مقتولاً بالرصاص عند مدخل ابو غوش، في الثامن من تشرين الاول (اكتوبر)، ربما بعملية انتقامية (**الحياة**، ٩/١٠/١٩٩٠). ثمّ هاجم شبان فلسطينيون اثنين من أفراد الشرطة في القدس، في اليوم التالي، وجرحوهما طعناً، علماً بأنه تمّت اصابة واعتقال اثنين من المهاجمين كذلك (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٠/١٠/١٩٩٠). غير ان مثل هذه الاعمال لم تأت من جانب واحد؛ اذ كان الجنود اقترفوا جريمة في ٢٩ أيلول (سبتمبر)، حين قذفوا شاباً فلسطينياً الى داخل اطار محترق في غزة، ممّا أدّى الى اصابته بحروق بنسبة ٤٠ بالمئة؛ كما ألقى مدنيون اسرائيليون الحجارة على السيارات الفلسطينية، وهاجموا العمّال في أماكن مختلفة.

وجدير بالذكر، اخيراً، ان حصيلة شهر العنف هذا كانت استشهاد ٣٨ فلسطينياً، منهم طفل رضيع توفّى بعد منع ذويه من نقله الى الطبيب في اثناء نوبة ربو، في ٢٣ أيلول (سبتمبر)، ومواطن قتله عميل في الخامس من تشرين الاول

(اكتوبر). وارتفع بذلك اجمالي عدد الضحايا، منذ بدء الانتفاضة، الى ٩٥٧.

عمليات المقاومة الشعبية

لم تخل المجابهة من مظاهر أخرى، عسكرية وشبه عسكرية، للمقاومة الفلسطينية للاحتلال الاسرائيلي. فقد تمّ حرق باص في مخيم جباليا، في ١٦ أيلول (سبتمبر)، على سبيل المثال؛ بينما أُحرقت ثماني سيارات اسرائيلية في القدس، بين ٢١ و٢٣ من الشهر عينه؛ كما انعكست روح المبادرة والمصادمة الحاشدة بقيام حوالى ١٥٠ شاباً بمهاجمة مركز مراقبة لحرس الحدود، في شعفاط، في ٢١ الشهر، ممّا أدّى الى اعتقال ٢٤ منهم (**فلسطين الثورة**، ٣٠/١٠/١٩٩٠). كذلك هاجمت فتاة فلسطينية جندياً من حرس الحدود في طولكرم، في اليوم التالي، وطعنته قبل اعتقالها. وتكررت محاولات الطعن في ٣٠ منه، حين هوجم احد المستوطنين في القدس، ولكن تمكّن المهاجم من الفرار. والجدير بالذكر ان مجمل هذه العمليات يأتي ضمن احصاء ١١٩٢٩ عملية مناهضة للاحتلال الاسرائيلي، منذ بداية الانتفاضة. ومن جهة أخرى، زرع ناشطون فلسطينيون عبوة ناسفة في مدينة عسقلان، في ٢٤ أيلول (سبتمبر)، الاّ انه تمّ العثور عليها وابطال مفعولها. ثمّ انفجرت سيارة قرب الرام بعد يوم، دون اصابة أحد بأذى (**المصدر نفسه**، ٧/١٠/١٩٩٠). وانفجرت عبوة اخرى، في اليوم عينه، داخل انبوب قرب طريق رامات غان ـ بيتح تكفا، ممّا ألحق اضراراً بباص اسرائيلي (**الحياة**، ٢٦/٩/١٩٩٠). غير ان عبوة رابعة انفجرت بين أيدي واضعها الفلسطيني في عسقلان، في ٣٠ الشهر، ممّا أدّى الى جرحه واعتقاله (**المصدر نفسه**، ١/١٠/١٩٩٠). واكتمل المسلسل بقيام مجهولين بالقاء قنبلة من داخل سيارة على مجموعة حرس حدود، قرب محطة باصات في القدس، في الثالث من تشرين الاول (اكتوبر)، فجرحت اثنين منهم وأصابت خمسة مواطنين فلسطينيين بجروح (**المصدر نفسه**، ٤/١٠/١٩٩٠).

الى جانب ذلك، استمرت الحرب على عملاء العدو؛ اذ أُعدم ما مجموعه ثمانية منهم، بين ١٦ أيلول (سبتمبر) و١٥ تشرين الاول (اكتوبر)، بينما تعرّض اثنان آخران للاصابة؛ وارتفع بذلك مجموع المتعاونين مع الاحتلال المقتولين الى ٢٤٦، وتوزّعوا بين عبسان وسجن انصار ـ ٣ ورفح وغزة وبيت لاهيا وجباليا وبيت حانون وبيت امّر وكفردان.

ولكن سجل العمليات العسكرية لم يتوقف عند ذلك. فقد تمّ افشال عملية فلسطينية عندما عثر على ستة صواريخ منصوبة قرب قرية العديسة في جنوب لبنان، وهي جاهزة للاطلاق باتجاه اسرائيل (**المصدر نفسه**، ٢٠/٩/١٩٩٠). وفي الخامس من تشرين الاول (اكتوبر)، قتلت دورية اسرائيلية متسللاً قادماً من الاردن عبر النهر، وتبيّن انه لا يحمل سوى مدية. كما أوضحت المصادر الاردنية الرسمية، لاحقاً، ان الشخص مواطن من مدينة اربد، سبق له ان حاول ان يتسلّل الى الارض المحتلة؛ وهذه هي المحاولة الثانية للتسلل منذ منتصف آب (اغسطس) الفائت (**المصدر نفسه**، ٦/١٠/١٩٩٠). وأخيراً، أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قيام رجالها باطلاق صواريخ كاتيوشا على شمال فلسطين المحتلة، انطلاقاً من جنوب لبنان، في ١١ من الشهر عينه، ولم يتأكد ذلك من مصادر أخرى (**المصدر نفسه**، ١٢/١٠/١٩٩٠). يذكر، في هذا الاطار، انه تقرّر البدء بمحاكمة العقيد سعيد خنونة، وهو احد ضباط جيش التحرير الفلسطيني وعضو في «فتح»، سبق أسره على متن باخرة اعترضها سلاح البحرية الاسرائيلي في اثناء توجّهها الى لبنان، في العام الماضي، فيما أصدرت المحكمة العسكرية احكاماً بالسجن المؤبد بحق ثلاثة مواطنين متهمين باعدام ١٥ عميلاً، في منطقة نابلس، وذلك في ١٦ أيلول (سبتمبر) (**المصدر نفسه**، ١٨/٩/١٩٩٠ و٢/١٠/١٩٩٠).

د. يزيد صايغ

احداث الحرم الشريف
مجـزرة بـدم بـارد

الصراع على السيـطرة الادارية والدينية على الاماكن الاسلامية المقدسة، بعامة، ومنطقة الحرم الشريف، بخاصة، في القدس المحتلة (التي يسميها اليهـود منطقة «هار هبايت»، أي «جبل الهيكل»)، شكّل، منذ الاحتلال للمدينة المقدسة، احد المركبات الاكثر اشكالية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، وأحد أكثر بؤر التوتّر انفجاراً في العلاقات بين المسلمين واليهود، وذلك في ضوء الاعتداءات اليهودية المتكررة على منـطقـة الحـرم الشريف (المحاولات المتعددة لاحـراق الاقصى، أو تدميره)، وفي ضوء المحاولات المتكـررة، أيضـاً، لادخـال تغييرات على الترتيبات والتـدابـير الاداريـة المنـظّمة لـ «الوضع الراهن» والمتعلّقة بادارة المقدسات في القدس، والمعمول بها منذ أيام الانتداب البريطاني على فلسطين.

وأبرز تلك المحاولات التي تتكرر سنوياً، هي تلك المتعلّقـة بعـزم بعض الجمـاعات الدينية اليهودية («امناء جبل الهيكل»)، على وضع الحجر الاساس للهيكل الثالث، كتعبير عن اصرار اليهود على اعادة بناء الهيكل؛ وهذا يعني، بالضرورة، تدمير المسجد الاقصى، الامـر الذي يطالب به علنـاً العـديد من الجماعات والمنظمات اليهودية الدينية، وغير الدينية.

والصراع على السيـطرة على منـطقـة الحـرم الشريف شهد، طوال السنوات التي تلت الاحتلال الاسرائيـلي للقدس الشرقية، الكثير من الصدامات العنيفة بين سكان القدس واليهود (مدنيين وقوات احتـلال)، كانت تسفـر، على الغـالب، عن سقـوط شهداء بين صفوف الفلسطينيين دفاعاً عن الحرم الشريف. لكن المجزرة الاخيرة، التي ارتكبتها قوات الاحتـلال في ساحة الحرم الشريف، في الثامن من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، فاقت كل ما سبقها من مجـازر في مسلسـل الصـدامـات، ليس فقط بالنسبـة الى فظاعـة الجريمة، لناحية تعمّد القتل بدم بارد، بل، أيضـاً، بالنسبـة الى التفـاعـلات والانعكاسات التي احدثتها على غير صعيد، وابرزها اعـادة الاهتمـام العـالمي بالقضيـة الفلسطينية، وتسليط الاضواء، مجدداً، على ممارسات الاحتلال واجراءاته القمعية، بعد بضعة شهور من طيّ ملف الازمة في الشرق الاوسط، اثر وصول جهود التسوية السيـاسيـة الى حائـط مسـدود، وبعـد انصراف الاهتمام العالمي نحو أزمة الخليج والمتغيّرات التي احـدثتهـا. كذلك أدّت الانعكـاسـات السيـاسية للمجـزرة الى تكثيف الجهـود، وتسليـط الاضواء، مجدداً، على جوهر العقبات التي تعترض امكانات التوصّل الى حل سياسي لأزمة الشرق الاوسط، من خلال فضـح المـوقف الاسرائيلي الرافض لقرارات مجـلس الامـن الدولي والامم المتحـدة المتعلّقـة بالقضية الفلسطينية، وعلى الدور الاميركي المتحيّز، والتخريبي، في شل جهود الامم المتحدة، كلّما كانت اسرائيل المطالبة بالانقياد للقرارات الدولية.

وقائع المجزرة وخلفيّاتها

يلاحـظ المتتبع لوقائع المجزرة وخلفياتها، كما وردت في التغـطيـة الصحـافيـة الاسرائيليـة وفي تصريحـات كبار المسؤولين الاسرائيليين، ان هناك خيطاً مفقوداً في تلك التغطية يتعلّق بالتطورات التي قادت اليهـا، وشحنت الاجـواء بالتوتر والتصعيد، اللذين شكّلا الارضية الخصبة للتطوّرات اللاحقة. والمقصود الدور الذي قامت به الجماعات اليهودية الدينيـة المتـطرفة، وفي مقدّمها منظمة «امناء جبل الهيكـل»، التي أعلنت انهـا ستقوم بوضع الحجر الاساس للهيكل الثالث، في ساحة الحرم الشريف، في اثناء احتفال اليهود بآخر أيام عيد المظلة، ممّا دفع القيـادات الاسلامية في القدس الى دعوة السكان للاحتشاد في الحرم الشريف، للدفاع عنه، ولاحباط المحـاولة الصهيـونية القديمة، المتجددة، كل عام.

فباستثناء ما ذكره المفتش العام للشرطة، المفوّض يعقوب تيرنر، من ان ادارة الوقف الاسلامي والقيادات الدينية الاخرى في الحرم الشريف، أبلغت ايضاحات مفصّلة ـ على حدّ تعبيره ـ من ان الشرطة لن تسمح لاعضاء منظمة «امناء جبل الهيكل» بتنفيذ مخططهم الداعي الى وضع الحجر الاساس للهيكل الثالث في ساحة الحرم الشريف، وان محكمة العدل العليا الاسرائيلية رفضت الالتماس الذي قدّمته هذه المنظمة وطعنت فيه في قرار قيادة الشرطة؛ باستثناء ذلك، لم تتضمّن التقارير الصحافية التي غطّت تطوّرات الاوضاع صبيحة يوم المجزرة، ما يؤكد التزام تلك المنظمة بقرار الشرطة، أو الاجراءات التي اتخذتها قيادة الشرطة لاحباط المحاولة، انْ حاول «امناء جبل الهيكل» تنفيذها (**دافار**، ٩/١٠/١٩٩٠).

ما حصل بالفعل، صبيحة يوم المجزرة، لم يكن يدعو الى الاطمئنان؛ اذ انه وفقاً لبعض التقارير الصحافية، فان اعضاء منظمة «امناء جبل الهيكل» شوهدوا صباح يوم المجزرة وهم متجهون بحماية الشرطة الى «معيان هشيلواح» (عين سلوان) للاحتفال بشعائر صب المياه هناك (**هآرتس**، ٩/١٠/١٩٩٠). والملفت للنظر في التقارير الصحافية الاسرائيلية انها، جميعها، أكدت ان انفجار الموقف قد أعقب هذا التحرك الذي قام به أعضاء منظمة «أمناء جبل الهيكل»، «عندما كان أعضاء منظمة ' امناء جبل الهيكل' قرب ' معيان هشيلواح' [عين سلوان]، سمع صوت المؤذن في قرية سلوان المحاذية يردّد ' الله اكبر' ، الامر الذي دفع المؤذنين في الحرم الشريف الى ترديد تكبيره من خلال مكبّرات الصوت المثبّتة على مآذن المساجد في الحرم الشريف. ولكن من غير الواضح اذا كان هذا هو السبب الذي جعل احد المؤذنين في الحرم الشريف يدعو جماهير المسلمين الى ' الجهاد' » (**المصدر نفسه**).

وأجمعت المصادر الاسرائيلية على ان تلك اللحظة كانت لحظة الانفجار. «ففي الساعة العاشرة والنصف صباحاً، بدأ قذف الحجارة من ساحات الحرم الشريف صوب ساحة حائط المبكى الواقعة تحت احد أسوار الحرم الشريف. وبسرعة انهالت الحجارة كالمطر على المصلّين اليهود في ساحة المبكى. وتمكّن معظمهم من الفرار، ووجد البعض الآخر منهم ملجأ في الانفاق المحفورة على امتداد حائط المبكى تحت سور الحرم الشريف. وأدّى ذلك الى اصابة حوالى عشرين من المصلّين اليهود، تمّ اجلاؤهم بسرعة الى المستشفيات. وفتح المسلمون جبهة أخرى في الجزء الشرقي من منطقة الحرم الشريف، حيث قاموا برجم السيارات الاسرائيلية المارة والمتوقفة تحت أسوار الحرم الشريف بالحجارة» (**المصدر نفسه**).

ومضت الرواية الاسرائيلية في سرد وقائع الاحداث التي سبقت المجزرة، فقالت انه في الوقت عينه، تدفّقت جماعات هائجة من المسلمين من جهة الغرب الى ساحة الحرم الشريف. وفي طريقها الى هناك انهالت ضرباً على شرطي عربي كان موجوداً في نقطة الشرطة الوحيدة الموجودة داخل منطقة الحرم الشريف، والواقعة في الطرف الشمالي الغربي لمنطقة الحرم الشريف. وحاول أفراد من هذه الجماعات اختطاف سلاح الشرطي العربي، قبل ان يقوموا باحراق نقطة الشرطة وتدميرها كليّة. وبدأ آلاف المصلّين، من المسلمين الذين خرجوا من المساجد، باطلاق الهتافات التي تدعو الى قتل اليهود، وهاجموا وحدة حرس الحدود التي كانت تتمركز على طول السور المشرف على ساحة حائط المبكى بالحجارة والقضبان الحديد والسلاسل (**المصدر نفسه**).

أمّا وقائع المجزرة، بحدّ ذاتها، فروتها المصادر الاسرائيلية ـ على نحو متباين في سرد الوقائع ـ على الشكل التالي: «وفي مواجهة هذا الجمهور الهائج، كانت وحدة شرطة حرس الحدود مؤلفة من ٤٥ شرطياً فقط. وعند اندلاع الاضطرابات حاولت هذه الوحدة الصغيرة تفريق المهاجمين بالغاز المسيل للدموع والعيارات المطاطية. ولم تتمكّن قوات الشرطة المرابطة في منطقة الحرم الشريف من ارسال تعزيزات لنجدة حرس الحدود، لأن الجمهور المهاجم أغلق بوّابات الحرم الشريف. وقد مرّت دقائق طويلة الى حين تمكّنت الشرطة من السيطرة على الاضطرابات بعد اضطرارها الى استخدام الذخيرة الحيّة» (**المصدر نفسه**).

أمّا التقرير الاولي الذي أعدّته منظمة «بتسيلم» (مركز المعلومات لحقوق الانسان في المناطق المحتلة)، والذي تلاه ممثلون عن هذه المنظمة،

في مؤتمر صحافي عقدوه لهذا الغرض بعد حوالى الاسبوع على المجزرة، فأشار الى ان بداية الاضطرابات كانت في أعقاب المسيرة التي نظّمها أعضاء منظمة «امناء جبل الهيكل» برفقة الشرطة الى منطقة «معيان هشيلواح» (عين سلوان). وقال ممثلو هذه المنظمة انهم جمعوا معلوماتهم بهذا الشأن من شهود عيان يهود وعرب. ونفى هذا التقرير ما زعمه المتحدثون الرسميون الاسرائيليون من ان المصلّين اليهود، في ساحة حائط المبكى، تعرّضوا لوابل من الحجارة وهم يؤدون الشعائر الدينية هناك. فعلى حدّ قول التقرير، فانه بعد حوالى نصف ساعة من وصول مسيرة «امناء جبل الهيكل» الى عين سلوان، كان المصلّون اليهود في ساحة المبكى قد بدأوا يتفرقون، اثر انتهاء احتفالهم بشعائر صلاة «بركات كوهنيم» (مباركة الكهنة) التقليدية السنوية (**دافار**، ١٥/١٠/١٩٩٠).

وهذه الرواية التي تضمّنها التقرير تدحض ما ساقه بعض المسؤولين الاسرائيليين من اتهامات بأن الاضطرابات كان مخطط لها مسبقاً، وان هدفها التعرّض الى المصلّين اليهود في ساحة حائط المبكى. لكن التقرير ـ أو الاصح ما نشر منه ـ لا يقدم تفسيراً لاندلاع الاضطرابات أو اسبابها؛ «وفي هذه الفترة بالذات ـ هكذا ورد في الجزء المنشور من التقرير ـ هاجمت مجموعات من المسلمين بالحجارة أفراد وحدة حرس الحدود التي كانت متمركزة على امتداد سور الحرم الشريف المشرف على ساحة حائط المبكى. وردّت الوحدة على المهاجمين بالغاز المسيل للدموع والعيارات المطاطية. وأدّى ذلك الى تعاظم الرشق بالحجارة. وبعد اشتباك قصير انسحبت وحدة حرس الحدود الى خارج منطقة الحرم الشريف» (**المصدر نفسه**).

ومضى التقرير في سرد الوقائع التي انتهت بالمجزرة الدموية، فأشار الى ان مجموعات من المصلّين المسلمين هاجمت نقطة الشرطة القائمة في الطرف الشمالي الغربي من منطقة الحرم الشريف وأحرقتها كلية. لكن الشرطي الذي كان يداوم فيها وعامل التنظيفات، وكلاهما من العرب المسلمين، تمكّنا من الاحتماء في احد مراكز ادارة الوقف المحاذية. وبعد عشرين دقيقة من بداية الاضطرابات، اقتحمت قوات كبيرة من الشرطة وحرس الحدود، من بينها الوحدة التي انسحبت قبلاً، ساحة الحرم الشريف، عبر بوّابة المغاربة وبوّابة السلسلة. ووفقاً لشهادات متعدّدة، فقد اقتحمت القوة الجديدة المكان وهي تطلق الذخيرة الحيّة من أسلحة اوتوماتيكية نحو المصلّين المسلمين. واستغرق الهجوم بين نصف ساعة وساعة. وفي هذه المرحلة من الاضطرابات أُصيب معظم القتلى والجرحى، وفقاً لرواية التقرير (**المصدر نفسه**).

أمّا قائد وحدة حرس الحدود مساعد المفوض شلومي كعطبي، فروى تسلسل الاحداث على الشكل التالي: «كنّا حوالى ٤٥ شرطياً، نقف في صف طويل على امتداد السور المشرف على ساحة حائط المبكى، من اجل ضمان الهدوء وضمان عدم قذف الحجارة على المصلّين اليهود المحتشدين في ساحة حائط المبكى أسفل السور. وحتى الساعة العاشرة و٤٥ دقيقة لم يكن هناك ما يعكّر صفو الهدوء والنظام. فالجمهور المحتشد في الحرم الشريف كان هادئاً، ولم نلحظ أية تحرّكات غير عادية، أو مريبة. ولكن، فجأة، وكأنهم أُصيبوا بصدمة كهربائية، بدأوا يندفعون صوبنا على موجات متتالية. وكانوا يحملون في أيديهم السلاسل والقضبان الحديد والحجارة. وفي المرحلة الاولى من الاشتباك، أُصيب حوالى ١٥ شرطياً من الوحدة بجراح طفيفة، من بينهم أنا. وأول شيء فعلته كان الابلاغ، عبر جهاز الاتصال، بما يجري... وتبيّن لي انه لم يبق لنا ما نفعله. وهكذا، فبعد مرور دقيقتين الى خمس دقائق، وعندما أصبح الجمهور المهاجم على مقربة منّا، طلبت من أفراد الوحدة الانسحاب من ساحة الحرم الشريف. وانسحب بعضنا عبر بوّابة المغاربة، وبعضنا الآخر عبر البوّابة الاكثر قرباً من مركز الشرطة، في مبنى المحكمة المشرف على ساحة الحرم الشريف» (**يديعوت احرونوت**، ١٠/١٠/١٩٩٠).

وأكد قائد وحدة حرس الحدود ان رجاله لجأوا، في البداية، الى استخدام الغاز المسيل للدموع والعيارات المطاطية. أمّا اطلاق الذخيرة الحيّة، فحصل في المرحلة الثانية من الاشتباكات، «بعد ان اقتحمنا المكان ثانية مع التعزيزات، وذلك بعد عشرين دقيقة، تقريباً، من بداية الاضطرابات». وأكد قائد حرس الحدود، في حديثه الى مراسلي

الصحف، انه «لم يعط أيّاً كان أمراً باطلاق الذخيرة الحيّة. فكل شرطي، أو جندي، واجه خطر الموت، أطلق النار من اجل انقاذ نفسه» (**المصدر نفسه**).

ووفقاً للمصادر الاسرائيلية، فان حصيلة الاضطرابات ـ المجزرة التي شهدتها ساحة الحرم الشريف، في الثامن من تشرين الاول (اكتوبر)، كانت استشهاد ١٩ فلسطينياً واصابة قرابة ١٤٠ آخرين بجروح مختلفة، واعتقال اعداد كبيرة من المصلّين المسلمين، من بينهم فيصل الحسيني، ونائب مفتي القدس الشيخ محمد الجمل الرفاعي. لكن المصادر الفلسطينية أكدت ان عدد الشهداء بلغ ٢١، بينما تجاوز عدد الجرحى المئتين (**هآرتس**، ٩/١٠/١٩٩٠).

تنصّل من المسؤولية

الملفت للنظر، في هذه التقارير الصحافية التي غطّت تسلسل الاحداث، التي قادت الى المجزرة، انها لا تقدّم تفسيراً منطقياً لأسباب اندلاع الاضطرابات، ولا للمنحى الذي اتخذته في مرحلتها الاخيرة، أي مرحلة الاقتحام، بل تحاول الايحاء بأن اندلاع الاضطرابات كان عملاً مخططاً له بشكل مسبق. لكن هذا الايحاء يتّخذ شكل الاتهام الصريح في تعقيبات المسؤولين الاسرائيليين، وفي مقدّمهم رئيس الحكومة، اسحق شامير، الذي تنصّل، كلية، من المسؤولية، ملقياً اياها على عاتق الجهات الخارجية والفعاليات الفلسطينية التي «وقفت وراء الاضطرابات».

فرئيس الحكومة، شامير، وصف ما حصل بأنه «عمل استفزازي ومتطرّف». وأضاف «ان أعمال الشغب في ' جبل الهيكل' [الحرم الشريف] هي استفزاز خطط له جيداً». وتباكى شامير على الدماء التي سفكت قائلاً: «عليّ ان أقول اننا نأسف، أسفاً شديداً، على الدماء التي سفكت عبثاً. فمن ناحيتنا، نحن لا نبغي الاساءة الى أي كان، ولا قتل أي كان. والتحقيق سوف يثبت، ويكشف، مصدر الايدي الآثمة التي حاولت اشعال نار العداء وسفك الدماء في عيد المظلّة في القدس» (**يديعوت احرونوت**، ٩/١٠/١٩٩٠).

ودافع شامير عن جريمة قوات الاحتلال، فقال: «ان رجال الامن الواقفين بالمرصاد قاموا بما هو مفروض عليهم، وسوف يواصلون القيام بذلك. ومنذ سنوات طويلة أعقبت حرب الايام الستة، نقوم بكل ما هو ممكن لكي تبقى القدس مدينة للسلام والتعايش. وقد حاول البعض استغلال التعصّب الاصولي والتحريض الارعن الذي تبثّه التلفزة العراقية للاساءة الينا. لكن قوات الامن كانت لهم بالمرصاد، وشعب اسرائيل سوف يواصل القدوم الى القدس، والى حائط المبكى والبلدة القديمة. لن يردعونا ولن يخيفونا. سنواصل الاحتفال بأعياد اسرائيل في بلدنا الحر» (**هآرتس**، ٩/١٠/١٩٩٠).

أمّا المفتش العام للشرطة، المفوض يعقوب تيرنر، فأكد ان قيادة الشرطة اتخذت الاجراءات كافة، الكفيلة بتهدئة الخواطر. وأضاف، ان «أعمال الشغب» ـ على حدّ تعبيره ـ بدأت بعد وقت قصير من وصول فيصل الحسيني الى منطقة الحرم الشريف. وقال تيرنر ان الأئمة والمؤذنين في مساجد القدس حرّضوا السكان على الاحتشاد في الحرم الشريف، وان طلاب المدارس أُخرجوا من الصفوف وجُلبوا الى هناك. ونفى تيرنر ان تكون الشرطة قد ارتكبت تقصيراً في استعداداتها لمواجهة الموقف. فعلى حدّ قوله، «فحتى لو كان في مكان الحادث أكثر من ٢٠٠ شرطي لما حال ذلك دون حصول ما حصل». وأكد تيرنر «ان القرار باستخدام الذخيرة الحيّة اتخذ بعد احراق نقطة الشرطة، وبعدما اصبحت حياة افراد الشرطة في خطر». وأضاف: «لم يكن هناك مفرّ من الرد بالشكل الذي ردّت به الشرطة. فشرطة اسرائيل كان يجب ان تدافع ليس عن حياة افرادها فحسب، بل، أيضاً، عن حياة آلاف المصلّين اليهود في ساحة حائط المبكى» (**دافار**، ٩/١٠/١٩٩٠).

واضفى وزير الشرطة، روني ميلو، بعداً سياسياً على مجزرة الاقصى، حيث أشار الى ان ما جرى هو «استفزاز من جانب المسلمين الذين حاولوا، بهذا الاسلوب، صرف انظار الرأي العام العالمي واهتمامه عن أزمة الخليج». وألقى ميلو المسؤولية عن دماء الضحايا على عاتق من سماهم بـ «زعماء الشغب الذين لا قيمة لحياة الانسان لديهم» (**المصدر نفسه**).

وحذا حذو وزير الشرطة، لناحية اتهام جهات خارجية بالتخطيط لـ «الاضطرابات ـ المجزرة»، العديد من المسؤولين الاسرائيليين. وذكرت

مصادر صحفية اسرائيلية، نقلاً عن أوساط سياسية وأمنية في اسرائيل، ان الاعتقاد السائد في تلك الاوساط هو ان «الاضطرابات» في الحرم الشريف نظّمت بايعاز من منظمة التحرير الفلسطينية، وبايحاء من العراق، وربما حتى بتوجيه مباشر من بغداد». وقالت تلك المصادر ان الاوساط السياسية والامنية سوف تركّز، في جمعها للمعلومات، على هذا الجانب. وأضافت ان الخط السياسي ـ الاعلامي الذي تقرّر بالتنسيق بين الخارجية الاسرائيلية ومكتبي رئيس الحكومة ووزير الدفاع، من اجل احتواء الآثار السلبية للمجزرة، أكّد ان ما حصل هو «استفزاز خطط له سلفاً، وبتدبير من جهات خارجية، وان الهدف منه هو صرف أنظار العالم العربي عن أزمة الخليج، ومحاولة محورتها في العدو المشترك، أي اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

لكن هذا الخط السياسي ـ الاعلامي للتعامل مع الانعكاسات التي احدثتها المجزرة، وتفاعلاتها، من خلال تأكيد وجود معلومات مسبقة لدى أجهزة الامن الاسرائيلية بشأن النيّة للتسبب في «الاضطرابات»، أثار أسئلة حول الاجراءات التي اتخذتها الشرطة لمواجهة هذا الاحتمال. فعلى حدّ قول المفوض (متقاعد) في شرطة اسرائيل، ابراهام ترجمان، فان الانطباع الذي يتولّد من كل التقارير والتصريحات التي تناقلتها وسائط الاعلام، هو ان أمرين لم يكونا كما ينبغي ويحتّمان توجيه انتقادات شديدة الى الدور الذي قامت به الشرطة والاجراءات التي اتخذتها. الامر الاول يتعلّق بالاستعدادات غير الملائمة التي كانت للشرطة في مكان الحادث. فاذا كان صحيحاً ما تدعّي به قيادة الشرطة من ان ما حصل كان مخططاً له مسبقاً من جانب الفلسطينيين، فعندها يطرح السؤال كيف ان حدثاً بهذا المستوى من الحجم والتخطيط قد تمّ دون ان يكون للشرطة وأجهزة الامن علم مسبق بذلك؟ واذا كانت لدى الشرطة معلومات بهذ الشأن، فلماذا لم تستعد كما ينبغي لمواجهة كل الاحتمالات. امّا الامر الثاني المثير للدهشة، على حدّ قول المفوض (المتقاعد) ترجمان، فهو لماذا لم تشكّل الشرطة غرفة قيادة على مقربة من مسرح الاحداث لمتابعة الوضع أولاً بأول. فقد اتضح انه لم يكن في مكان الحادث أي ضابط كبير من الشرطة؟ (**هآرتس**، ٩/١٠/١٩٩٠).

من ناحية أخرى أكد المعلّق الصحفي ناحوم بارنياع ان لا صحّة للادعاء القائل بأن ما حصل هو نتاج مؤامرة حيكت وخطط لها سلفاً. فـ «الشهادات، التي جُمعت منذ تشكيل لجنة الاستيضاح، تدل على انه حتى لو كان بين المسلمين المحتشدين في ساحة الحرم الشريف من سعى الى الاضطرابات، فان هذا البعض لم يفكر في التعرّض الى المصلّين اليهود في ساحة حائط المبكى. فوفقاً لبعض الشهادات التي جُمعت، فان فيصل الحسيني [المتهم بالتحريض] حاول تهدئة العرب واليهود في بداية الاحداث وليس التحريض عليها» (**ملحق السبت، يديعوت احرونوت**، ١٩/١٠/١٩٩٠).

من ناحية أخرى، أكد بارنياع انه، وفقاً لبعض السيناريوهات ـ التقديرات التي وضعها طاقم من ضباط الشرطة الكبار قبل اندلاع الاضطرابات بعدة أيام، كان يجب توقع حصول اضطرابات على خلفية التظاهرة التي كانت منظمة «امناء جبل الهيكل» تعدّ لها. فجهاز الامن العام (الشاباك) وكذلك جهاز الاستخبارات في الاركان العامة للشرطة، كان لديهما تقدير مشترك بوجوب توقّع حصول اضطرابات، على الرغم من قرار الشرطة بحظر دخول أعضاء هذه المنظمة الى الحرم الشريف للاحتفال بوضع الحجر الاساس للهيكل الثالث. فالسيناريو ـ التقدير أكد ان المسلمين قد يتسببوا في «اضطرابات»، كما حصل في اعوام سابقة. «ففي السنة الماضية، وقبل ان يصل اعضاء منظمة ' امناء جبل الهيكل' الى الحرم الشريف، بدأت اضطرابات خطرة في منطقة الحرم الشريف، تضمّنت، بين أمور أخرى، عمليات رشق بالحجارة وسد الطرقات ومحاور الطرق والتظاهرات الجماهيرية». والسؤال الذي طرحه بارنياع، في ضوء هذه التقديرات، هو لماذا اكتفت الشرطة، على الرغم من هذا الاحتمال، بوضع ٤٥ شرطياً فقط في منطقة الحرم؟ (**المصدر نفسه**).

كل هذه الاسئلة قادت المعلّق الصحفي بارنياع الى استنتاج بأنه لا مفرّ من الاعتراف بحصول «تقصير» من جانب قوات الشرطة، على الاقل لناحية مدى استعداداتها لمواجهة احتمال حصول «الاضطرابات» (**المصدر نفسه**،

١٠/١٠/١٩٩٠). وأضاف بارنياع: «الحقيقة هي ان العرب هم المذنبون، لكن اسرائيل تتحمّل المسؤولية. الّا ان مسؤولي الدعاية عندنا لا يميّزون بين الامرين... بينما العالم لديه فهم معيّن بالنسبة الى قواعد اللعبة في ظل انتفاضة شعبية. فمهمة العرب هي خرق النظام. ومهمة اسرائيل هي فرضه بأقل قدر من الخسائر في الارواح» (**المصدر نفسه**).

وانعكس هذا المنحى لناحية التنصّل من المسؤولية عن المجزرة والقائها على عاتق الفلسطينيين في ردود فعل العديد من القوى السياسية الاسرائيلية. وبرز اتجاه واضح، في تلك الردود، يدعو الى تشديد العقوبات والاجراءات القمعية ضد الفلسطينيين. فقد طالب القائم بأعمال رئيسة كتلة الليكود في الكنيست، يهوشع ماتسا، باستخدام اجراءات وعقوبات شديدة لقمع ما سماه بـ «الارهاب العربي»، بما في ذلك سحب بطاقات الهوية الاسرائيلية من المشاركين في «أعمال الشغب» من بين الفلسطينيين الذين يحملون الهوية الاسرائيلية. واقترح ماتسا توسيع نطاق عمليات الطرد الى الخارج. وطالبت كتلة المفدال، بدورها، بطرد من سمّتهم بـ «زعماء المحرّضين» الذين تسبّبوا في «الاضطرابات» كاجراء رادع ووقائي (**هآرتس**، ٩/١٠/١٩٩٠).

أما كتلة هتحياه، فطالبت، على لسان نائبة وزير العلوم والطاقة، غيئولاه كوهين، باغلاق الحرم الشريف لمدة بضعة اسابيع، وباجراء تفتيش دقيق وأساسي فيه، بحثاً عن الاسلحة النارية، وغير النارية. كذلك طالبت باحداث تغيير في الانظمة المرعية حتى الآن، بالنسبة الى ادارة الاماكن المقدسة، وبانتهاج سياسة جديدة ازاءها تؤكد السيطرة الاسرائيلية على تلك الاماكن من خلال السماح باقامة كنيس في منطقة الحرم الشريف، لتمكين اليهود من الصلاة فيه. وانتقدت كتلة موليدت اليمينية، المؤيدة للحكومة دون المشاركة في الائتلاف، سياسة حكومة شامير، وقالت ان «احداث حائط المبكى» هي نتاج مباشر لضعف سياسة الحكومة التي لا تتصرف على أساس انها صاحبة السيادة على الاماكن المقدسة. ودعت موليدت الى طرد من سمّتهم بـ «زعماء الشغب» (**المصدر نفسه**).

وقال وزير العلوم والطاقة، يوفال نئمان، منتقداً تصرّف الشرطة في احداث الحرم الشريف: «ما كان يجب اخلاء ساحة حائط المبكى من المصلّين اليهود، بل اخلاء ساحة جبل الهيكل [الحرم الشريف] من العرب. لقد حان الوقت لكي نفتح جبل الهيكل للمصلّين اليهود الذين يرغبون في أداء الصلاة هناك». وأعلن نئمان عن انه سوف يطالب، في جلسات الحكومة المقبلة، باعادة النظر في الترتيبات المعول بها في الحرم الشريف، لناحية موضوع السيطرة عليه. كذلك طالب بطرد فيصل الحسيني (**المصدر نفسه**).

وقال وزير الزراعة وزعيم كتلة تسوميت اليمينية، رفائيل ايتان، انه سوف يطالب بتغيير الترتيبات والانظمة التي وضعت في العام ١٩٦٧، والتي أبقت الحرم الشريف تحت ادارة رجال الوقف الاسلامي، «لأنه من غير المقبول ان تكون هناك منطقة من أراضي دولة اسرائيل لا تطبق فيها القوانين والانظمة المعمول بها في بقية المناطق» (**المصدر نفسه**).

أمّا ردود فعل احزاب المعارضة، فتباينت بين الاعراب عن القلق الخطير من الاحداث في الحرم الشريف والمطالبة بضبط النفس وعدم التصعيد (حزب العمل) وبين تحميل قوى اليمين المسؤولية المباشرة عن تلك الاحداث (كتلة راتس) والمطالبة بتشكيل لجنة تحقيق رسمية للتحقيق في ملابسات ما جرى (**المصدر نفسه**).

هاني العبدالله

مذبحة القدس؛ استحالة التعايش

أعادت الاحداث التي شهدتها مدينة القدس، صبيحة الثامن من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، الى الواجهة، الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي في صورته الاكثر درامية. فقد سقط واحد وعشرون شهيداً فلسطينياً وجرح مئة وخمسون، في خلال اشتباكات مع رجال الشرطة الاسرائيلية وحرس الحدود، الذين اطلقوا النار بغزارة على جموع الفلسطينيين في ساحة المسجد الاقصى. كما أشار الحدث، الاكثر مأساوية في تاريخ القدس، منذ احتلالها في العام ١٩٦٧، الى حجم الصراع الدائر عليها، والذي أُعيد التركيز عليه من داخل المدينة ذاتها في صورة اختلطت فيها المصالح القومية بالدينية. وفيما أخذت الاحداث طابع الدفاع عن الاماكن المقدسة لدى الجانب الفلسطيني، وباعتبارها جزءاً من التراب الوطني، ظهرت، في الجانب الاسرائيلي، في صورة عداء بلغ مستوياته العليا وتميّز بالاستفزاز، وعكس الاستعداد والتخطيط المسبقين لايقاع اكبر عدد من القتلى والجرحى في صفوف الفلسطينيين.

اندلعت الاحداث عندما حاولت جماعة يهودية من «أمناء جبل الهيكل» الدخول الى الحرم المقدسي الشريف بالقوة، لوضع الحجر الأساس لما يسمونه «هيكل سليمان»، تمهيداً لتشييده. وكان أفراد الجماعة يرفعون يافطات كتب عليها «جبل الهيكل، رمزنا الوطني، بيد أعدائنا»، و«لنخلّص جبل الهيكل المقدس من أيدي أعدائنا العرب» (**اليوم السابع**، باريس، العدد ٣٣٦، ١٥/١٠/١٩٩٠).

كان آلاف المواطنين توافدوا، منذ عشية المجزرة، الى رحاب المسجد الاقصى، خوفاً من قيام سلطات الاحتلال الاسرائيلية بمنعهم. واستمر توافد المواطنين الى المكان طيلة الليل، وخصوصاً عندما حان وقت صلاة الفجر؛ وكان هدف الجميع هو الدفاع عن مقدساتهم الاسلامية.

في الساعة العاشرة صباحاً، قامت احدى الدوريات الاسرائيلية بالتحرّش بسيدة فلسطينية وزوجها بشكل سافر، ممّا أثار حفيظة الشبان المتجمّعين في المكان، والذين قدموا اليه من مناطق مختلفة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وحتى من مناطق الجليل والمثلّث. وعندها اقتحمت فرقة مكوّنة من مئة جندي اسرائيلي، من قوات حرس الحدود، المسجد الاقصى من جهة باب المغاربة، وبدأت باطلاق العيارات الحيّة، فاستقرت أول طلقتين في جبهة شاب فلسطيني انشطر رأسه من الامام على مرأى من مئات المواطنين، الذين أخذوا يرشقون المهاجمين الاسرائيليين بالحجارة. واستمرت الاشتباكات وعمليات القتل، بدون توقف، لمدة ساعة. وذكر شاهد عيان ان بعض المستوطنين اليهود أطلقوا النار من شرفات وشبابيك المنازل في الحي اليهودي المطل على الحرم الشريف. وسط الاحداث هذه، ناشد خطيب المسجد الاقصى الجنود الاسرائيليين بالتوقّف عن اطلاق النار، وطلب من المواطنين التوجّه للاحتماء بالاقصى، والنساء بقبّة الصخرة. غير ان الجنود تابعوا اطلاق النار وملاحقة الفارّين نحو الاقصى وقبّة الصخرة، وقتل شاب على بوّابة المسجد الاقصى. وحاول المئات الاختباء خلف الاشجار، فانهالت عليهم اغصان كثيرة تكسّرت بفعل رصاص الجنود الذي لم يتوقف الاّ بعد مذبحة دموية بشعة سقط، في خلالها، واحد وعشرون شهيداً (**المصدر نفسه**). والشهداء هم: ربحي حسن العمّوري، ونمر جهاد محمود حميد الياسيني، وفايز حسين أبو سنينة، ومجدي نظمي ابو صبيح، ومجدي عبد حميدان أبو سنينة، وأيمن محيي الدين الشامي، وبرهان الدين عبدالرحمن كاشور، وجادو محمد راجح زاهدة، وابراهيم عبدالغفار غرابة، ومريم حسين زهران مخطوب، وابراهيم محمد علي فرحات إدكيك، وعبدالكريم محمد زعاترة، ومحمد عريف ابو سنينة، وحسن شحادة عبدربّه، وعدنان خلف مواسي،

ونجلاء سعدالدين صيام، وفوزي سعيد اسماعيل الشيخ، ومحمود حسن راغب جمهور، وجمال محمد عبيدات، وعمر ابراهيم نمر الدويك، وموسى السويطي (**الاتحاد**، حيفا، ٩/١٠/١٩٩٠)؛ كما سقط أكثر من مئة وخمسة وعشرين جريحاً. أمّا في الجانب الاسرائيلي، فقد جرح احد عشر شخصاً من المتديّنين اليهود وثمانية من رجال الشرطة أُصيبوا بحجارة قرب الحائط الغربي (**جيروزاليم بوست**، ٩/١٠/١٩٩٠). وبدءاً من الساعة الحادية عشرة والربع، بدأت سيارات الاسعاف في نقل الشهداء والجرحى، وأُجريت عشرات العمليات الجراحية لعشرات الشبان في المستشفيات العربية، وحوّل بعض الجرحى الى مستشفى أوغستا فكتوريا وسانت جوزيف المعروف بـ «الفرنساوي» («اليوم السابع»، **مصدر سبق ذكره**). من جانبها، أكدت مصادر اسرائيلية قيام الشرطة بقتل ٢١ عربياً في ما وصفته بـ «أسوأ حادث في المدينة [المقدسة] منذ العام ١٩٦٧». وذكرت ان ١٢٥ مواطناً آخرين أُصيبوا بجروح، كما اعتقل عشرات آخرون (**جيروزاليم بوست**، ٩/١٠/١٩٩٠).

ما بعد المذبحة

بعد الحادث بوقت قصير، نزل مئات الاسرائيليين الى شوارع القدس الغربية وهاجموا السيارات التي حملت لوحات الضفة الفلسطينية، وكذلك الاماكن التي يعمل فيها الفلسطينيون، وأوقف ثلاثة مسلّحين سائقاً فلسطينياً في بيت حنينا وقاموا بطعنه. ومنعت سلطات الاحتلال الاسرائيلية العمّال الفلسطينيين، من الضفة، من دخول القدس ومزاولة أعمالهم فيها. وقتل فلسطيني وجرح ثلاثة آخرون، عندما أشعل اسرائيليون النار بسيارة كانت تقلّهم، كما ضُرب آخر حتى الموت بعد ان قام بطعن جنديين بسكين في منطقة الجليل (داود كتاب، «حلقة العنف»، **ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٣٨٦، ٢٦/٢١٠/١٩٩٠).

أمّا بالنسبة الى القدس وضواحيها، حيث كان متوقّعاً ازدياد حلقة العنف اتساعاً، فقد تحوّلت جميع المناطق التي يقطنها فلسطينيون وتجاور تجمّعات يهودية، وكذلك الاماكن والطرقات التي يعبرها المواطنون، الى مواقع للضرب وتنفيذ هجمات المستوطنين المنتظمة. أمّا في عموم الضفة والقطاع، فقد رفع المواطنون العلم الاسود على بيوتهم، وأعلنوا اضراباً امتد اسبوعاً كاملاً، فيما استمر احتجاز السلطات الاسرائيلية لعدد من المعتقلين، بينهم مدير جمعية الدراسات العربية، فيصل الحسيني، ونائب مفتي القدس، الشيخ سعيد الجمل، اللذين صادقت المحكمة الاسرائيلية على تمديد اعتقالهما. ثمّ أطلق سراحهما تباعاً (كتاب، **مصدر سبق ذكره**). وغادر الحسيني المعتقل بتاريخ ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، بعد استجواب حول حدود مشاركته في الاحداث. غير ان وزير الداخلية الاسرائيلية، آرييه درعي، أصدر قراراً، مُنع الحسيني، بموجبه، من مغادرة البلاد لمدة ثلاثة شهور (**جيروزاليم بوست**، ٣٠/١٠/١٩٩٠).

الموقف الفلسطيني

في أول ردّ فعل، منظّم، على الاحداث، أُصدر، في المناطق المحتلة، بيان حمل توقيع «فتح»، دعا المواطنين الى تصعيد النضال ضد الاسرائيليين. وللمرة الاولى، منذ سنوات، دعا بيان باسم «فتح» الى تأكيد الحاجة «الى استخدام اسلحة أكثر خطورة من الحجارة»، حيث لم تعد التظاهرات والحجارة تفعل فعلها (**المصدر نفسه**، ١٥/١٠/١٩٩٠). ودعا بيان أصدرته «حماس»، ووزّع في بعض مناطق الضفة بسبب حالة منع التجول، الى «قتل اليهود انتقاماً للشهداء». وجاء في البيان ان جميع اليهود والمستوطنين هم هدف مشروع للقتل، ووصفهم بأنهم «مصاصّو دماء يحاربون جميع العقائد» (**المصدر نفسه**). وأرسل مفتي القدس، الشيخ سعدالدين العلمي، ثلاث برقيات الى كل من الرئيس العراقي، صدام حسين، وملك السعودية، فهد بن عبدالعزيز، والرئيس المصري، حسني مبارك، حول انتهاك اليهود حرمات الاماكن المقدسة، واستحثّهم للدفاع عنها. وكان المفتي ارسل برقياته الثلاث من غرفة العناية الفائقة، في مستشفى المقاصد، في القدس، حيث عولج بعد تدهور حالته الصحية، جرّاء اعتداء جنود الاحتلال الاسرائيلي عليه، في اثناء محاولته، ومندوبون آخرون عن الهيئة الاسلامية العليا، الدخول الى الحرم الشريف واداء الصلاة فيه، في اليوم التالي للمجزرة. وكان ممثلو الهيئة عقدوا مؤتمراً صحافياً حول جريمة الاحتلال

في الاقصى، واستيلاء الشرطة الاسرائيلية على مفاتيح الحرم الشريف (**الاتحاد**، ١١/١٠/١٩٩٠).

في السياق عينه، اتهمت مجموعة من الشخصيات الفلسطينية، في مؤتمر صحافي آخر عقد مساء يوم وقوع المجزرة، في مقر رابطة الصحافيين الفلسطينيين في القدس، السلطات الاسرائيلية بالوقوف وراء الاحداث التي اعتبرها المؤتمرون «دليلاً على قرار اسرائيلي باعدام الشعب الفلسطيني» (**الحياة**، لندن، ١٠/١٠/١٩٩٠). ووصف المحاضر في جامعة بيرزيت، د. سري نسيبة، الرواية الاسرائيلية للاحداث بأنها محاولة لتحويل القمر الى شمس والليل الى نهار، والقاء اللوم على الفلسطينيين، الذي يعتبر، في حدّ ذاته، نذير خطر. كما ان اتهام الفلسطينيين بأنهم مسّوا مقدسات اليهود هو محاولة لقطف نتائج ردود الفعل على تحريض كهذا، لخلق واقع جديد يمكن ان يقود الى سيطرة اسرائيل على المسجد الاقصى والحرم الشريف، وربما قامت بما هو أبعد من ذلك. وحمّل د. نسيبة المجتمع الدولي مسؤولية رئيسة، «لعدم [قيامه] بتوفير الحماية لأرواح الفلسطينيين، من جهة، ولمعتقداتهم ولمقدساتهم، من جهة أخرى». وقال: «لقد طالبنا بهذا منذ ثلاث سنوات على الاقل» (**المصدر نفسه**).

وحدّد استاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، غسان الخطيب، ثلاثة مستويات لتحليل احداث القدس واستخلاص نتائجها. الأول يكمن في الاجواء التي خلقها الاسرائيليون تمهيداً لما حدث، حيث تقع على عاتقهم المسؤولية المباشرة في تحريض المستوطنين والشرطة. وقدّم الخطيب مثالاً على هذا في افتتاح رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، مدرسة يهودية، قبل يومين، فقط، من المذبحة. واعلانه، أيضاً، عن اقامة حي يهودي في منطقة جبل الزيتون، ممّا يوضح «التكامل الرسمي الذي يعطي بطاقة خضراء للاسرائيليين للتصرّف على هواهم». المستوى الثاني يكمن في تفاصيل الحدث ذاته، أي في دور جماعة «أمناء جبل الهيكل»، وفي المبادرة باطلاق النار، والعنف الزائد والوحشية المبالغ فيها التي مارسها الاسرائيليون في خلال اشتباكهم مع المواطنين أمام المسجد الاقصى. أمّا المستوى الثالث، فيتعلّق بطبيعة ونوعية التصريحات الاسرائيلية التي أطلقت في أعقاب المجزرة، ومنها كذبة رواها وزير الاديان الاسرائيلي، الذي حذّر من انه «لن يسمح لحفنة يسيّرها الارهاب العربي بمنع واعاقة الشعائر الدينية في أقدس بقعة في العالم» (**المصدر نفسه**).

الاسرائيليون والمذبحة

في مواجهة الاحداث وردود الفعل الدولية الغاضبة خصوصاً، شكّل رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، «لجنة توضيح»، ذكر ان مهمتها «فحص احداث [مجزرة] الاقصى». وعيّن ضابط الاحتياط، تسفي زامير، رئيساً لها، وفي عضويتها المحامي يعقوب نئمان، ومدير وزارة الداخلية الاسبق، حاييم كوبرسكي. وجاء في رسالة التعيين ان اللجنة ستفحص الاحداث في الحرم المقدسي الشريف، «وانتشارها والاستعدادات المسبقة لقوات الامن والاجراءات التي اتخذتها». وذكرت الاذاعة الاسرائيلية، باللغة العبرية، ان اللجنة تخضع للضرورات التي تستوجب مراعاة أمن اسرائيل؛ وانها ليست مؤهلة لارغام الشهود على الادلاء بشهاداتهم، أو اداء اليمين، كما هي العادة في لجان التحقيق (**الاتحاد**، ١١/١٠/١٩٩٠).

استندت لجنة التوضيح، التي باتت تعرف بـ «لجنة زامير»، في تقريرها الذي أصدرته فيما بعد، الى عدد من الشهود، والى تقارير الشرطة الاسرائيلية حول الاحداث، وشريط فيديو صوّره احد الهواة، تبيّن، حسب مصادر اسرائيلية، بعد مشاهدته، «ان العرب الذين تجمّعوا للدفاع عن [المسجد الاقصى] استعدوا للأمر من قبل؛ وان رشق المصلّين [اليهود] عند الحائط الغربي، بالحجارة، تمّ بمبادرة من محرّضين عبر مكبرات الصوت»؛ كما ان «القيادة الفلسطينية» هدّدت المتديّنين اليهود، على حدّ ما جاء في تقرير اللجنة، الذي أوضح ان قادة مجموعات الشرطة الاسرائيلية «تقاعسوا عن مواجهة أعمال الشغب متجاهلين التحذيرات». ومضى تقرير لجنة التوضيح الى تأكيد «شرعية استخدام الطلقات الحيّة في المراحل الاولى للاحداث»، وأشار الى «ان بعض اطلاق النار لاحقاً حدث في وقت لم تكن حياة الجنود مهدّدة بما فيه الكفاية». وأشار التقرير، أيضاً، الى غياب أية مؤشرات، أو دلالات على

عمليات قتل بالرصاص تمّت باطلاق النار على مواطنين من الخلف؛ ونفى قيام طائرات مروحية اسرائيلية بالقاء قنابل الغاز عند انتهاء الاحداث. ومن الجدير ذكره، هنا، ان المواطنين العرب رفضوا التعاون مع «لجنة زامير»، ورفضوا تقديم أية شهادات لها (**جيروزاليم بوست**، ٢٨/١٠/١٩٩٠).

في سياق تقويم عمل الشرطة الاسرائيلية، في اثناء احداث الاقصى، أوضح مصدر صحفي اسرائيلي ان الشرطة تلقّت معلومات من قبل أوساط المخابرات العامة الاسرائيلية، ومن مصادر استخباراتية أخرى، حول توقّع «حدوث اضطرابات في الحرم المقدسي» (**القدس العربي**، لندن، ١١/١٠/١٩٩٠؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٠/١٠/١٩٩٠). وعلم ان استعدادات الشرطة الاسرائيلية لتوقع كهذا «كانت محدودة، وان افراد الشرطة أنفسهم كانوا قليلي العدد». وروى المصدر ان رجال الشرطة شاهدوا عدداً من الفلسطينيين، يتراوح ما بين ثلاثمئة واربعمئة شاب، تجمّعوا منذ الساعة الرابعة صباحاً عند المسجد الاقصى؛ بينما وصل أعضاء مجموعة «امناء جبل الهيكل» في العاشرة. وقد منعهم الفلسطينيون من الدخول الى المكان، فتوجّهوا الى منطقة «معيان هشيلواح» (عين سلوان)، حيث تعرّضوا لرشق الحجارة من قبل المواطنين (**المصدر نفسه**).

أمّا الهيئات الامنية الاسرائيلية، فوجّهت انتقادات حادّة الى جهازي الشرطة وحرس الحدود، اللذين «لم يأخذا بالتحذيرات والانذارات المسبقة؛ ولم يقوما بتعزيز قواتهما في اللحظات المناسبة» (**المصدر نفسه**). وذكر مصدر استخباراتي ان المخابرات الاسرائيلية لم تفاجأ، على الاقل بما حدث؛ لكنها ربما فوجئت بحجمه، وان توقّعت «اضطرابات» في الحرم الشريف على أساس من المعطيات التالية: أزمة الخليج والتحريض الديني الذي اعقبها؛ وازدياد أعمال العنف في القدس الشرقية، في الاسابيع التي سبقت المجزرة؛ والمعرفة المسبقة بنيّة اليهود القيام بعمل ما في الحرم الشريف؛ ونشر معلومات عن دعوة رجال الدين المسلمين المواطنين في القدس الى التوجّه الى الحرم، في ساعات الصباح الاولى من يوم الاثنين الثامن من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، للتصدي لمجموعة «أمناء جبل الهيكل» ومنعها من الوصول الى الحرم المقدسي؛ اضافة الى مؤشرات أخرى، مثل احضار حجارة ووسائل أخرى وتخزينها في ساحة الحرم الشريف وعمليات التحريض التي موربست قبل المجزرة (**المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **معاريف**، ١٠/١٠/١٩٩٠).

على الرغم من المواقف هذه بمجملها، فقد أُصدرت ادانات اسرائيلية صريحة لتصرّفات اليهود من جماعة «أمناء جبل الهيكل». فقد اتهم رئيس بلدية القدس الغربية، تيدي كوليك، أفراد المجموعة باستفزاز المصلّين المسلمين في المسجد الاقصى، عندما حاولوا دخوله، ووضع الحجر الاساس لهيكل سليمان. ونفى كوليك ان يكون رجال الدين المسلمون موضع اتهام. ووصف الجماعة اليهودية بأنها «جماعة صغيرة استغلت المشاعر الدينية للناس [لتحقيق] اهداف سياسية»؛ واتهم قوات الشرطة الاسرائيلية بارتكاب خطأ فادح (**الاتحاد**، ١٢/١٠/١٩٩٠).

من جانبها، دافعت أوساط الشرطة الاسرائيلية عن مواقفها واستخدامها الذخيرة الحيّة ضد المواطنين، بأنه «لم يكن لديها خيار آخر»، حيث تزايدت المخاطر «واحتمالات اصابة مدنيين بأذى»، كما جاء في أقوال نائب قائد شرطة القدس، ناتان كارامسكي. غير ان اوساطاً غير هذه، وتلك، ذهبت الى الاستنتاج ان ما حدث «كان مكتوباً على الحائط حتى قبل رمي أول حجر. وكانت النتيجة واضحة وقاطعة: [وهي] ان العداوة بين الشعبين [الفلسطيني، والاسرائيلي] تلزم بضرورة فصلهما وابعادهما من بعضهما... فكل تواجد مشترك يقود الى احتكاك، وكل لقاء يتحوّل الى ضائقة. وقد أصبح تقسيم البلاد، الآن، وان منْ جانب واحد، ضرورة لا مفرّ منها، ولم يعد خياراً» (دان مرغليت، «الفصل بين الاسرائيليين والفلسطينيين أمر ضروري لا مفرّ منه»، **القدس العربي**، ١٢/١٠/١٩٩٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٠/١٠/١٩٩٠).

ربعي المدهون

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/٩/١٩٩٠ الى ١٥/١٠/١٩٩٠

١٦/٩/١٩٩٠

• شهدت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة مواجهات وصدامات عنيفة، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، أسفرت عن اصابة ٥٦ مواطناً بجروح واعتقال ثلاثين آخرين. وذكرت تقارير ان القوات الضاربة الفلسطينية هاجمت سيارات اسرائيلية عدّة، تابعة للجيش الاسرائيلي ولمستوطنين، وألحقت اضراراً مادية بعدد منها؛ كما تمكّنت من احراق باص اسرائيلي كان يقل عمالاً فلسطينيين، بعد انزالهم منه، وأُحرقت سيارة أخرى في شارع ابن بطّوطة، في القدس (**الدستور**، عمّان، ١٧/٩/١٩٩٠).

• كشف رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، عن ان رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ووزير المالية، اسحق موداعي، قرّرا، من جانبهما، ميزانية اضافية للأمن. وفي السياق ذاته، كشف مصدر أمني، رفيع المستوى، عن ان شامير قرّر زيادة مبلغ ٣٣٠ مليون شيكل على ميزانية الدفاع، وكذلك أُعيد مبلغ ٨٠ مليون شيكل كان قرّر تقليصه من الميزانية هذه (**هآرتس**، ١٧/٩/١٩٩٠).

• تبيّن من استطلاع للرأي العام أُجري بين عدد من الشبان الاسرائيليين، ان ٦٠ بالمئة يفضلون المحافظة على «أرض ـ اسرائيل الكاملة» على حقوق الانسان؛ وان ٦٧ بالمئة يؤيدون تشجيع هجرة عرب المناطق المحتلة من البلاد؛ و٦٩ بالمئة يعارضون اعطاء اصحاب تلك المناطق حقوقاً متساوية (**هآرتس**، ١٧/٩/١٩٩٠).

• قال محافظ بنك اسرائيل، ميخائيل برونو، في حضور طاقم استيعاب الهجرة، ان تكلفة استيعاب مليون يهودي في اسرائيل تبلغ حوالى ثلاثين مليار دولار. ومن جهته، عرض رئيس ادارة الوكالة اليهودية، سيمحا دينتس، في حضور اعضاء الطاقم نفسه، خطة جديدة لجمع الاموال من اليهود في الخارج، تشمل تغييرات في أساليب جمع الاموال من جانب مشروع البوندز (**هآرتس**، ١٧/٩/١٩٩٠).

١٧/٩/١٩٩٠

• أكد الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، ان الوضع في المناطق المحتلة لا يقل خطورة عنه في الخليج. وأضاف الرئيس عرفات، في رسالة وجّهها الى المؤتمر الحادي والثلاثين للحزب الاشتراكي الديمقراطي السويدي: «لقد استغلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الأزمة هذه من اجل الاستمرار في تطبيق سياسة القبضة الحديدية بعيداً من انتقادات الاسرة الدولية ومراقبة الامم المتحدة ووسائل الاعلام الدولية» (**وفا**، تونس، ١٧/٩/١٩٩٠).

• عمّ الاضراب الشامل مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة كافة، بمناسبة الذكرى الثامنة لمجازر صبرا وشاتيلا، وانطلقت مسيرات جماهيرية بهذه المناسبة. من جهة أخرى، استشهد المواطن علاء الدين سعيد شاهين (١٩ عاماً)، من حي الشابورة في رفح، في اثناء اشتباك مسلّح مع قوات الاحتلال الاسرائيلية؛ كما أُصيب ١٥ مواطناً بجروح، واعتقل خمسون آخرون، في خلال اشتباكات متفرّقة وقعت في انحاء مختلفة من الضفة والقطاع المحتلين (**الدستور**، ١٨/٩/١٩٩٠).

• نفى وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، ان يكون حصل على أية وعود من نظيره الاميركي، ريتشارد تشيني، بشأن زيادة المساعدة الامنية لاسرائيل. وقال ان «الموضوع لا يزال في إطار البحث». وكان ارنس تقدّم، في لقائه مع تشيني، بطلبات جديدة لزيادة المساعدة الاميركية لاسرائيل (**دافار**، ١٨/٩/١٩٩٠).

• قال وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، في بروكسل، ان اسرائيل لن تعارض مشاركة الاتحاد السوفياتي في مسار السلام في المنطقة، اذا وافقت موسكو على ان تجرى العملية من خلال مفاوضات بين اسرائيل وجاراتها، وأوقفت تدفّق السلاح الى دول المنطقة، ووقفت ضدها (**دافار**، ١٨/٩/١٩٩٠).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي السابق، اسحق

رابين: «ثمّة في الشرق الاوسط سباق تسلّح متسارع. وليس أمامنا خيار سوى المساهمة فيه». وأضاف انه «سيكون من الصعب جداً على اسرائيل معارضة بيع السلاح الاميركي للسعودية» (**دافار**، ١٨/٩/١٩٩٠).

• يعتقد رئيس ادارة الوكالة اليهودية، سيمحا دينتس، بأن مليوني يهودي سيصلون من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل خلال السنوات الست المقبلة. وأكد اتفاقه مع التقديرات القائلة بوصول مليون يهودي حتى نهاية العام ١٩٩٢، وقال ان هذه التقديرات تستند الى معطيات دقيقة (**دافار**، ١٨/٩/١٩٩٠).

١٨/٩/١٩٩٠

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في بغداد، مع الرئيس العراقي، صدام حسين، حيث أُجري بحث في تطوّرات الوضع في المنطقة العربية وأزمة الخليج، وفي الجهود المبذولة لايجاد تسوية سياسية لها، وفي سبل تعزيز الجهد العربي في مواجهة التحديات التي تواجه الأمة العربية بأسرها (**وفا**، ١٨/٩/١٩٩٠).

• أُصيب ثلاثة جنود اسرائيليين واثنان من المستوطنين، أمس، بجروح، نتيجة هجمات شنّتها القوات الضاربة الفلسطينية في كل من القدس وبلدة قباطية ووادي الباذان؛ كما نفّذت القوات الضاربة هجمات أخرى، ناجحة، أسفرت عن تحطيم عشرين سيارة اسرائيلية في مناطق مختلفة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، في الوقت الذي تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأسفرت عن اصابة ٨٢ مواطناً بجروح، واعتقال ثلاثين آخرين (**الدستور**، ١٩/٩/١٩٩٠).

• عبّر وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، في رسالة الى نظيره الاسرائيلي، دافيد ليفي، عن رغبة الادارة الاميركية في الامتناع عن اجراء نقاش حول عقد مؤتمر دولي لحل النزاع الاسرائيلي ـ العربي (**هآرتس**، ١٩/٩/١٩٩٠).

• التقى وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، ثانية، بنظيره الاميركي، ريتشارد تشيني، الذي وعده بتزويد اسرائيل بأسلحة في شكل اعارة دون دفع الثمن؛ ومن بين هذه الاسلحة ١٥ طائرة من نوع اف ـ ١٥ «آي. او ـ بي» المتطوّرة ومنصّتا صواريخ ارض ـ جو من نوع «باتريوت»، وعشرة طائرات مروحية عملاقة من نوع «سعور»؛ كما وعد تشيني ليفي بأن تقوم الولايات المتحدة الاميركية بوضع أسلحة اميركية في المخازن الاسرائيلية (**هآرتس**، ١٩/٩/١٩٩٠).

١٩/٩/١٩٩٠

• التقى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في عمّان، ولي عهد الاردن، الامير حسن، وأُجري، في خلال اللقاء، استعراض شامل للتطوّرات الجارية في المنطقة، والجهود المشتركة لمنع الانفجار وايجاد حل عربي لأزمة الخليج (**وفا**، ١٩/٩/١٩٩٠). من جهة أخرى، ترأس الرئيس عرفات اجتماعاً للقيادة الفلسطينية، عقد في مقر الضيافة، في عمّان، للبحث في المستجدات على صعيد أزمة الخليج، وسبل التوصّل الى تسوية؛ كما بحث المجتمعون في أوضاع الفلسطينيين العاملين في الخليج، في ضوء قيام بعض الدول الخليجية بابعاد، وترحيل، بعضهم، وما تشكّله الاجراءات هذه من اعتداء سافر على حقوق الفلسطينيين العاملين في الخارج (**المصدر نفسه**).

• تواصلت الاشتباكات والصدامات في مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، ممّا أدّى الى اصابة أربعين مواطناً بجروح مختلفة؛ كما واصلت قوات الاحتلال عمليات الدهم والاعتقال العشوائي، الذي أسفر عن اعتقال ثلاثين مواطناً (**الدستور**، ٢٠/٨/١٩٩٠).

٢٠/٩/١٩٩٠

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في الخرطوم، مع الرئيس السوداني، عمر البشير. وبحث الطرفان في مجمل التطوّرات الراهنة في المنطقة، لا سيما أزمة الخليج، وضرورة ايجاد حل سياسي عربي لها؛ كما أُجري بحث في التطوّرات على صعيد الانتفاضة الفلسطينية في المناطق الفلسطينية المحتلة (**وفا**، ٢٠/٩/١٩٩٠).

• استشهد المواطن مجاهد سعادة (٢٠ عاماً)، من بلدة الجيب، القريبة من رام الله، في أعقاب تعرّضه لعمليات تعذيب وحشية على أيدي جنود الاحتلال الاسرائيلي داخل احد المعتقلات؛ فيما استمرت الاشتباكات والصدامات بين المواطنين في المناطق المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية وأسفرت عن اصابة ٢٥ مواطناً بجروح وحروق. وشنّت

قوات الاحتلال حملة دهم واعتقال شملت ٢٦ مواطناً (**الدستور**، ٢١/٩/١٩٩٠).

١٩٩٠/٩/٢١

• ترأس رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، اجتماعاً عقدته القيادة الفلسطينية، في تونس، بحث، في خلاله، في تطوّرات أزمة الخليج وسبل التوصّل الى تسوية سلمية تجنّب المنطقة الدمار الشامل؛ وأكد المجتمعون ضرورة ايجاد حل عربي للأزمة. كما أُجري، في خلال الاجتماع، بحث في سبل تصعيد الانتفاضة في المناطق الفلسطينية المحتلة. من جهة أخرى، أطلع الرئيس عرفات القيادة الفلسطينية على نتائج جولته العربية، الاخيرة، التي شملت كلاً من بغداد وعمّان وصنعاء والخرطوم (**وفا**، ٢١/٩/١٩٩٠).

• وقعت صدامات واشتباكات عنيفة في مخيم البريج، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، في أعقاب مقتل جندي اسرائيلي؛ ولم تلبث الصدامات ان امتدّت الى عموم قطاع غزة، حيث استخدمت القوات الاسرائيلية نيران اسلحتها، بشكل عشوائي، ضد المواطنين، ممّا أدى الى سقوط عشرات الضحايا. وذكرت مصادر فلسطينية ان تعليمات اسرائيلية أُعطيت لقوات الاحتلال لارتكاب جرائم جماعية في مخيمات غزة؛ فيما هدّد رئيس اركان الجيش الاسرائيلي، دان شومرون، بمعاقبة المواطنين في غزة، اذا لم يُعثر على منّفذي عملية قتل الجندي في البريج. من جهة أخرى، قدّرت مصادر فلسطينية عدد الجرحى، نتيجة الاشتباكات التي وقعت في عموم مناطق الضفة والقطاع، بأكثر من مئة وثمانين فلسطينياً، وعدد المعتقلين بثمانمئة مواطن (**الدستور**، ٢٢/٨/١٩٩٠).

• أفادت مصادر دبلوماسية، في واشنطن، بأن الولايات المتحدة الاميركية لا تريد ان تربط حل أزمة الخليج بحل أزمة الشرق الاوسط، لئلا يطول الحل؛ لكنها أبدت استعدادها للبحث في حل أزمة الشرق الاوسط عبر مؤتمر دولي، بعد ان يتمّ حل أزمة الخليج (**نيويورك تايمز**، ٢٢ ـ ٢٣/٩/١٩٩٠).

١٩٩٠/٩/٢٢

• اجبر العدو الاسرائيلي آلاف المواطنين في مخيم البريج على ترك بيوتهم، ومنع سيارات الاسعاف من نقل المواطنين الذين اصيبوا، في خلال اشتباكات وقعت في المخيم، الى المستشفيات ومراكز الصحة. في هذا الصدد، ذكرت مصادر فلسطينية ان عشرات المواطنين أصيبوا بجروح؛ كما امتدت الاشتباكات الى بقية مخيمات اللاجئين في قطاع غزة، وأسفرت عن اعتقال أكثر من مئة مواطن وجرح ٤٦ آخرين. وهمت قوات الاحتلال حي الرمال، في غزة، واعتقلت ١٣ شاباً من مخيم البريج كانوا متواجدين في منازل في الرمال. امّا في الضفة الفلسطينية، فقد أسفرت الاشتباكات عن اصابة ١٥ مواطناً بجروح، واعتقال ٥٦ آخرين؛ في حين تمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من تحطيم عشرين سيارة اسرائيلية (**الدستور**، ٢٣/٩/١٩٩٠).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير: «اننا مستعدون للتحدث مع أي دولة عربية؛ لكن الحديث لا يعني، بالضرورة، تقديم تنازلات»، موضحاً ان هضبة الجولان ليست موضع مفاوضات. وأضاف شامير: «ان المواجهة بيننا وبين الفلسطينيين هي جزء صغير من المواجهة العامة القائمة بيننا وبين الشعوب العربية وليست مع الفلسطينيين. ولهذا، ينبغي على من يرغب في تقدّم عملية السلام العمل، أيضاً، في اتجاه اقامة سلام مع الدول العربية، ومع العرب الذين يعيشون بين ظهرانينا» (**هآرتس**، ٢٣/٩/١٩٩٠).

١٩٩٠/٩/٢٣

• استمر حظر التجوّل مفروضاً على مخيم البريج، منذ مقتل الجندي الاسرائيلي يوم الخميس الماضي (٢٠/٩/١٩٩٠)، فيما تعرّضت سيارات عربية، من قطاع غزة، للرشق بالحجارة على طريق غزة ـ عسقلان. كذلك أقدمت قوات الاحتلال الاسرائيلية على اعتقال اربعين مواطناً، وفرضت حظر التجول على مخيم جباليا، اثر صدامات عنيفة مع سكانه (**الدستور**، ٢٤/٩/١٩٩٠).

١٩٩٠/٩/٢٤

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في طرابلس الغرب، مع الرئيس الليبي، معمر القذافي. وأُجري، في خلال الاجتماع، بحث في أوضاع المنطقة العربية، في ضوء التطوّرات الراهنة؛ وكذلك في أوضاع الانتفاضة الفلسطينية في المناطق المحتلة. وأكد الرئيس القذافي استمرار ليبيا في تقديم الدعم المالي لاسناد الانتفاضة (**وفا**، ٢٤/٩/١٩٩٠).

• تواصلت الصدامات والاشتباكات في عموم المناطق الفلسطينية المحتلة، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأسفرت عن اصابة ٤٥ مواطناً بجروح واعتقال ٤٥ آخرين. وذكرت تقارير ان سيارة عسكرية اسرائيلية صدمت المواطن عباس جمعة رجب، من حي الشيخ رضوان في غزة؛ كما استشهد رضيع يبلغ من العمر سبعة شهور، بعد ان منع الجنود الاسرائيليون، المرابطون في مخيم البريج، والدة الطفل من نقله الى عيادة المخيم الخاضع لحظر التجوّل منذ خمسة أيام (**الدستور**، ٢٥/٩/١٩٩٠).

• طالب وزير الدفاع الاسرائيلي السابق عضو الكنيست، اسحق رابين، بضرورة وضع سياسة عامّة لمعالجة الانتفاضة الفلسطينية. وقال رابين، انه لا يعتقد بأن تؤثر عمليات الابعاد المحدودة على استمرارية الانتفاضة، ووصفها بأنها «انتفاضة شعبية» (**هآرتس**، ٢٥/٩/١٩٩٠).

١٩٩٠/٩/٢٥

• عمّ الاضراب التجاري الشامل قطاع غزة، تضامناً مع أهالي مخيم البريج، واحتجاجاً على الهجمة التي شنّتها قوات الاحتلال الاسرائيلية ضد المواطنين وممتلكاتهم، في الوقت الذي استمرت المصادمات والمواجهات في معظم الاراضي الفلسطينية المحتلة. وقد أصيب خلال هذه المواجهات ٣٦ مواطناً بجروح، كما اعتقل ثلاثون آخرون (**الدستور**، ٢٦/٩/١٩٩٠).

• قال اللواء (احتياط) افيغدور بن ـ غال، في «ندوة للجنرالات» عقدت في تل ـ أبيب: «نحن على وشك الدخول في عصر جيو ـ سياسي جديد في الشرق الاوسط. وقد فقدنا الكثير من قوتنا كثروة استراتيجية بالنسبة الى الولايات المتحدة الاميركية». ويعتقد بن ـ غال بأنه، بعد حل أزمة الخليج، سوف تتجه الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي نحو فرض تسوية سياسية على اسرائيل، تشمل اجراء انتخابات في الاراضي المحتلة وانسحاباً من على هضبة الجولان (**دافار**، ٢٦/٩/١٩٩٠).

• اكد مسؤول كبير، في وزارة الخارجية الاميركية، انه «اذا هاجم العراق اسرائيل، فان واشنطن سترّد، فوراً، وبشدة، على بغداد». وأشار الى ان القوات الاميركية في الخليج «تستخدم للدفاع عن اسرائيل» (**الواشنطن بوست**، ٢٦/٩/١٩٩٠).

• قال وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، في مؤتمر صحافي، في نيويورك، رداً على سؤال لمراسل صحيفة «دافار» الاسرائيلية: «ينبغي عدم توقّع تقدّم فعلي على صعيد تجديد العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل، قبل انتهاء أزمة الخليج» (**دافار**، ٢٦/٩/١٩٩٠).

١٩٩٠/٩/٢٦

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في قصر الجمهورية، في قرطاج، في تونس، مع الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي. وأدلى الرئيس عرفات، في أعقاب الاجتماع، بتصريح قال فيه انه تناول مع الرئيس التونسي تطوّرات أزمة الخليج والجهود المبذولة لايجاد حل عربي للأزمة «يحفظ مكتسبات الامة العربية، ويصون مستقبلها وأمنها» (**وفا**، ٢٦/٩/١٩٩٠).

• عمّ الاضراب الشامل جميع مرافق الحياة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وذلك استجابة لنداء من القيادة الموحّدة للتضامن مع العراق واستنكاراً للتواجد الاميركي في شبه الجزيرة العربية. وفي خلال ذلك، هدمت قوات الاحتلال الاسرائيلية ٣٢ منزلاً ومحلاً تجارياً في مخيم البريج، وبذلك بلغ عدد المنازل التي تمّ هدمها في المخيم، مؤخراً، ٥٧. من جهة أخرى، شنّت قوات الاحتلال حملة اعتقالات في صفوف المواطنين، في الضفة والقطاع، أسفرت عن اعتقال ثلاثين مواطناً. وذكرت تقارير ان ٤٨ مواطناً آخرين اصيبوا بجروح مختلفة، في اثناء اشتباكات عنيفة وقعت في غير منطقة من الضفة والقطاع المحتلين (**الدستور**، ٢٧/٩/١٩٩٠).

• قال عضو الكنيست، بنيامين بن ـ اليعيزر، في الكنيست، تعقيباً على مقتل جندي الاحتياط الاسرائيلي في مخيم البريج، في قطاع غزة: «ان هذا العمل الفظيع يثبت ان الانتفاضة ليس فقط لم تتوقف، بل اصبحت، اليوم، على شكل قنبلة موقوتة». ودعا بن ـ اليعيزر الحكومة الى تحريك العجلة السياسية، «لأن البديل يحتمل ان يكون أكثر تعقّداً وخطراً» (**هآرتس**، ٢٧/٩/١٩٩٠).

• تمّ الاتفاق بين وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ونظيره الاسرائيلي، دافيد ليفي، على قيام طاقم عمل ببلورة صيغة متّفق عليها بين الجانبين،

تمكّن من اعطاء ضمانات لقرض بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار، للمساعدة في بناء منازل للمهاجرين الجدد من الاتحاد السوفياتي (**هآرتس**، ٢٧/٩/١٩٩٠).

١٩٩٠/٩/٢٧

• أُصيب أكثر من ٣٥ مواطناً بجروح في اشتباكات وقعت مع قوات الاحتلال الاسرائيلية في مناطق متفرّقة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فيما استمرت أعمال التنكيل بسكان مخيم البريج، الذي يخضع لحظر التجول لليوم الثامن على التوالي. من جهة أخرى، عثر على جثة محام كبير، من نابلس، في أحد الحقول القريبة من المدينة، وبدت عليها آثار عيارات نارية حيّة (**الدستور**، ٢٨/٩/١٩٩٠).

• واصل ممثلو اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية اتصالاتهم بهدف التوصل الى صيغة يتفق بشأنها لوضع ضمانات خاصة بالقرض الذي طلبته اسرائيل من الولايات المتحدة الاميركية يغطي احتياجات استيعاب المهاجرين الجدد. وقد عقد نائب مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، ايتان بن ـ شور، ومسؤول دائرة التخطيط السياسي في الدائرة السياسية الاميركية، دان كرتسر، اجتماعاً، هو الاول فيما بينهما، أسفر عن تقارب في الرأي؛ وتمّ نقل ذلك الى كل من وزيري خارجيتي اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية لاقرار ما توصل اليه بن ـ شور وكرتسر، في خلال لقائهما (**عل همشمار**، ٢٨/٩/١٩٩٠).

١٩٩٠/٩/٢٨

• أُعلن الاضراب الشامل في الضفة الفلسطينية تضامناً مع سكان مخيم البريج، المحاصر منذ ٢٠ أيلول (سبتمبر)، ويتعرّض سكانه لعمليات قمع وتنكيل مختلفة على أيدي قوات الاحتلال الاسرائيلية المرابطة فيه. في هذا الوقت، شهدت الضفة والقطاع اشتباكات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، أسفرت عن اصابة ما لا يقل عن أربعين مواطناً وجنديين اسرائيليين بجروح. من جهة أخرى، صدم مستوطن اسرائيلي، بسيارته، الصبي خليل النشاش، البالغ من العمر ست سنوات، وتمّ نقله الى المستشفى لمعالجته من كسور أصيب بها جراء الحادث (**الرأي**، عمّان، ٢٩/٩/١٩٩٠).

١٩٩٠/٩/٢٩

• عزلت قوات الاحتلال الاسرائيلية الاراضي الفلسطينية المحتلة عن العالم الخارجي، طوال اليوم، فقطعت الاتصالات الهاتفية، ومنعت الدخول الى، أو الخروج من، المناطق المعزولة، بحجة الاحتفال بـ «عيد الغفران»؛ في الوقت الذي استمر حظر التجول مفروضاً على مخيم البريج، في قطاع غزة، وامتد ليشمل مخيمات المغازي والنصيرات ودير البلح وجباليا وبيت لاهيا ووسط مدينة غزة. من جهة أخرى، قتل مواطن في غزة، في الخمسين من عمره، برصاص مجهولين (**الدستور**، ٣٠/٩/١٩٩٠).

• أعلن رؤساء السلطات المحلية الدرزية، في اسرائيل، اضراباً عاماً في قراهم الثماني عشرة كافة، والتي يبلغ تعداد سكانها ٩٠ ألف نسمة، احتجاجاً على سياسة التمييز الحكومية تجاههم. وقال رئيس مجلس محلي جولس، صالح طريف، ان «الحكومة الاسرائيلية تتبع سياسة الاستخفاف والتمييز تجاه الدروز، الامر الذي أدّى الى افلاس المجالس المحلية» (**هآرتس**، ٣٠/٩/١٩٩٠).

• أعلن الاتحاد السوفياتي عن موافقته على قيام رحلات مباشرة بين موسكو وتل ـ أبيب، ابتداء من نهاية شهر تشرين الاول (اكتوبر). وقام وزير المالية السوفياتي، فالنتين بيلوف، بابلاغ ذلك الى وزير المواصلات الاسرائيلية، موشي كتساف. وعلم من مكتب الوزير الاسرائيلي، ان الحديث يدور حول خط جوي عادي يكون مفتوحاً للمسافرين كافة، بمن فيهم المهاجرون الجدد (**هآرتس**، ٣٠/٩/١٩٩٠).

١٩٩٠/٩/٣٠

• استشهد المواطنان، نايف سليم (١٥ عاماً) واحمد محمود شحادة (٥٧ عاماً)، وهما من قرية جمّاعين، وعبدالمحسن محمد يوسف الاطرش (٣٢ عاماً)، من جلجوليا؛ وأعلن، في وقت لاحق، عن استشهاد محمد الزيتاوي، من جمّاعين أيضاً؛ كما جرح ٧٢ مواطناً في خلال اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، في الضفة الفلسطينية المحتلة (**الدستور**، ١/١٠/١٩٩٠).

• قرّر الاتحاد السوفياتي واسرائيل اقامة علاقات قنصلية كاملة فيما بينهما. وبموجب ذلك، تمّ رفع الممثلية الاسرائيلية في موسكو والممثلية السوفياتية في تل ـ أبيب، اللتين كان يطلق عليهما اسم «وفود قنصلية»، الى درجة قنصلية عامة. وتمّ التوصل الى الاتفاق، هذا، في خلال اللقاء الذي تمّ في الجمعية

العامة للامم المتحدة، في نيويورك، بين وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، ونظيره الاسرائيلي، دافيد ليفي (**هآرتس**، ١/١٠/١٩٩٠).

١/١٠/١٩٩٠

• دعا رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، المجتمع الدولي الى التحرك الفوري لتوفير الحماية لأبناء الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة. وقال، في رسالة وجّهها الى الشعب الفلسطيني بمناسبة عيد المولد النبوي الشريف، ان الامة العربية والاسلامية تواجه تحدّيات بالغة الخطورة، وهي أحوج ما تكون الى استلهام معاني وعبر هذه الذكرى. وأشار الرئيس عرفات الى ما تتعرّض له المناطق المحتلة من انتهاكات واعتداءات متواصلة، وما يتعرّض له الفلسطينيون، فيها، من صنوف القهر والتشريد والقتل؛ ودعا المجتمع الدولي الى توفير الحماية لهم، من طريق الانسحاب الاسرائيلي من على المناطق الفلسطينية المحتلة، وانتزاع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وبناء دولته المستقلة (**وفا**، ١/١٠/١٩٩٠).

• استشهد المواطن، أشرف رفيق احمد طه ابو سنينة (١٧ عاماً)، من الرام، شمال القدس، متأثراً بجروح أُصيب بها في خلال مواجهات وقعت، أمس، في بلدته؛ فيما استمر حظر التجول مفروضاً على قرية جمّاعين، لليوم الثاني على التوالي، في أعقاب المجزرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الاسرائيلية صباح أمس. كما لا يزال الحظر مفروضاً على مخيم البريج، لليوم الثاني عشر، في الوقت الذي فرضت سلطات الاحتلال الحظر على مناطق أخرى عدّة. وفي السياق عينه، جرح، في خلال الاشتباكات التي وقعت اليوم بين المواطنين وقوات الاحتلال، أكثر من عشرين مواطناً، واعتقل عشرات آخرون (**الدستور**، ٢/١٠/١٩٩٠).

• استجوبت سلطات الأمن المصرية مجموعة من العراقيين والفلسطينيين، ادّعت بأنهم وصلوا مصر بجوازات سفر امّا عراقية، أو اردنية، أو بوثائق سفر مزوّرة صادرة من القنصلية المصرية في الكويت. وأشارت مصادر مصرية الى ان سلطات الامن ترمي الى معرفة أسباب قدوم أفراد المجموعة الى مصر، وما اذا كانت هناك عناصر فلسطينية مقيمة على استعداد للتعاون معهم في ما ادّعت به السلطات من «محاولات تخريبية» (**الاهرام**، ٢/١٠/١٩٩٠).

• أعلن الرئيس الاميركي، جورج بوش، رسمياً، انه وقّع على أمر تزويد اسرائيل بمنصّتي صواريخ أرض ـ جو من نوع «باتريوت» باستطاعتها اعتراض صواريخ معادية في خلال تحليقها. وجاء في بيان البيت الابيض، ان الهدف هو مساعدة اسرائيل في الدفاع عن نفسها ازاء التهديد المتزايد من جانب الصواريخ العراقية الباليستية. وأكد بوش، في بيانه، التزام الولايات المتحدة الاميركية، الثابت، بأمن اسرائيل (**هآرتس**، ٢/١٠/١٩٩٠).

• في كلمته التي ألقاها من على منبر الجمعية العامة للامم المتحدة، شدّد الرئيس الاميركي، جورج بوش، على ان الولايات المتحدة الاميركية تسعى الى حل سلمي لأزمة الخليج. ورأى ان انسحاباً عراقياً من الكويت من شأنه ان يفتح الطريق لتسوية أزمة الشرق الاوسط بمجملها، في اطار اقامة نظام دولي جديد، من خلال دور فعّال لهيئة الامم المتحدة (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢/١٠/١٩٩٠).

٢/١٠/١٩٩٠

• تبادل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الرسائل مع الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي، بمناسبة احياء الشعبين، الفلسطيني والتونسي، لذكرى العدوان الاسرائيلي على ضاحية حمّام الشط، في تونس. وجاء، في رسالة الرئيس عرفات الى الرئيس زين العابدين، ان ذكرى حمّام الشط «ستبقى رمزاً خالداً لوحدة الدم الفلسطيني ـ التونسي، والتلاحم الكفاحي بين شعبينا» (**وفا**، ٢/١٠/١٩٩٠).

• انضمّ ثلاثة مواطنين الى قائمة شهداء الانتفاضة، في أعقاب اشتباكات وصدامات عنيفة وقعت في المناطق المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. فقد استشهد المواطن ماهر عقل (٢٢ عاماً) اثر اطلاق النار عليه من قبل جنود الاحتلال في احد شوارع جنين. وكان عقل هرب من سجن مجدّو قبل شهور عدة. واستشهد أكرم بسّال (١٦ عاماً)، من يطّا، متأثراً بجروح أُصيب بها في ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠؛ كما استشهد توفيق محمود الراجي (١٧ عاماً)، وجرح حوالى ٥٦ آخرين، في اثناء اشتباكات وقعت في شوارع مدن عدّة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، واعتقل ١٥ مواطناً آخرين (**الدستور**، ٣/١٠/١٩٩٠).

• قدّم رئيس الاركان الاسرائيلية، دان شومرون، ارقاماً ومعطيات تشير الى تصاعد وتيرة الانتفاضة

في الفترة ما بين نيسان (ابريل) وأيلول (سبتمبر) ١٩٩٠. وقال شومرون ان معدّل القاء الحجارة ارتفع من ١٢٨٠٩ عمليات في الثلث الاول من الفترة هذه، الى ١٨٧٦١ في الثلث الثاني منها، و٢٣٤٩٤ في الثلث الاخير. كما زادت عمليات اشعال اطارات السيارات من ٣٥٠٠ في الفترة الاولى، الى ستة آلاف في الفترة الثالثة التي تصادف نصف السنة الاخير. وارتفع معدّل القاء القنابل من حادث واحد قبل عام ونصف العام الى خمسة حوادث في خلال نصف العام الحالي (**دافار**، ٣/١٠/١٩٩٠).

١٩٩٠/١٠/٣

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، سفير جمهورية الصين الشعبية لدى تونس. وتمّ، في خلال اللقاء، بحث في آخر التطوّرات في المنطقة، وخصوصاً تطوّرات الوضع المتأزم في الخليج، والجهود الفلسطينية المبذولة لايجاد حل سياسي عربي للأزمة هناك (**وفا**، ٣/١٠/١٩٩٠).

• انضمّ ثلاثة شهداء جدد الى قائمة شهداء الانتفاضة. وقدّمت جنين ثالث شهيد يسقط في خلال ٢٤ ساعة، هو المواطن عمر عبدالله عمّور (٢١ عاماً). كما استشهد الطبيب حسين داود (٣٣ عاماً)، حيث عثر عليه مشنوقاً قرب قرية كفر عقب، بعد ان خطفته مجموعة من المستوطنين. وفي مخيم رفح، في قطاع غزة، أعلن عن استشهاد خالد زكي موسى (٤٥ عاماً)، متأثراً بجروح خطرة أُصيب بها جرّاء صدم شاحنة اسرائيلية لسيارة ركاب عربية، ليلة أمس. من جهة أخرى، حطّمت القوات الضاربة الفلسطينية ١٨ سيارة عسكرية اسرائيلية، وأضرمت النار في شاحنة وسيارة أخريين في القدس، وأصابت اثنين من جنود الاحتلال بجروح (**الدستور**، ٤/١٠/١٩٩٠).

• اجتمع، أمس، وزير الخارجية الصينية، كيان كيشن، بنظيره الاسرائيلي، دافيد ليفي، في الامم المتحدة. وقال ليفي، بعد الاجتماع، ان الدولتين اللتين لا توجد بينهما علاقات دبلوماسية ستواصلان تعزيز اتصالاتهما (**الحياة**، ٤/١٠/١٩٩٠).

• أعلن وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، عن التوصّل الى اتفاق بين واشنطن وتل ـ أبيب، تضمن الاولى، بموجبه، قروضاً الى اسرائيل بقيمة ٤٠٠ مليون دولار، في مقابل ضمانات اسرائيلية بألّا تستخدم هذه المبالغ لتوطين المهاجرين اليهود السوفيات في الارض الفلسطينية المحتلة (**نيويورك تايمز**، ٤/١٠/١٩٩٠).

١٩٩٠/١٠/٤

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في بغداد، مع الرئيس العراقي، صدام حسين، وتمّ، في خلال الاجتماع، استعراض شامل لتطوّرات الاوضاع في منطقة الخليج، والجهود العربية، والدولية، المبذولة لايجاد تسوية سياسية للازمة هناك. من جانبه، أكد الرئيس العراقي تمسّك العراق بالمبادرة التي أطلقها في ١٢ آب (اغسطس)، وأكد فيها ضرورة ايجاد حل شامل لمشاكل المنطقة، وفي مقدّمها القضية الفلسطينية؛ كما أُجري استعراض لأوضاع المنطقة العربية وتصاعد الانتفاضة في فلسطين المحتلة (**وفا**، ٤/١٠/١٩٩٠).

• شهدت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة تصعيداً ملحوظاً في أعمال المقاومة ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية، حيث أُصيب ستة جنود اسرائيليين. فقد أُلقيت زجاجة حارقة على سيارة للشرطة الاسرائيلية في القدس، وأدّى انفجارها الى اصابة شرطي بحروق في يده. وكان جنديان اسرائيليان أُصيبا بجروح عندما أُلقيت قنبلة على موقع لـ «حرس الحدود» في شارع السلطان سليمان، في القدس. وأُضرمت النيران بسيارتين اسرائيليتين قرب «الفندق الوطني» في القدس، فاحترقتا تماماً. كما أُصيب جنديان بجروح، بعد تعرّض سيارتهما للحجارة في قرية بيت عنان، قضاء رام الله (**الدستور**، ٥/١٠/١٩٩٠).

• عزا قائد المنطقة الوسطى الاسرائيلي، اللواء اسحق مردخاي، تصاعد الانتفاضة، في الآونة الاخيرة الى تزايد حوادث القتل الفردية. وقال ان جزءاً ممّا وقع، مؤخراً، يعود الى عوامل وأسباب خارجية، على غرار ما حدث، مؤخراً، في مخيم البريج الذي يعبّر عن «رغبة أوساط في الضفة [الفلسطينية] في تحريك الانتفاضة» (**هآرتس**، ٥/١٠/١٩٩٠).

• أعرب رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، عن رضاه تجاه الاتفاق الذي وقع بين وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، ونظيره الاميركي، جيمس بيكر، بشأن قرض استيعاب الهجرة بمقدار ٤٠٠ مليون دولار، الذي سوف تحصل عليه اسرائيل من المصارف الاميركية، في مقابل تقديم ضمانات معيّنة الى الادارة الاميركية (**هآرتس**، ٥/١٠/١٩٩٠).

١٩٩٠/١٠/٥

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، مع عضو مجلس الرئاسة السوفياتي، يفغيني بريماكوف، والوفد المرافق له، في خلال زيارتهما لبغداد. وأُجري، في خلال الاجتماع، بحث في تطوّرات الاوضاع التي تشهدها منطقة الخليج، وسبل ايجاد تسوية تجنّب المنطقة والعالم مخاطر الحرب المدمّرة. وتمّ الاتفاق على متابعة تنسيق الجهود الفلسطينية، والسوفياتية، في هذا الاتجاه (**وفا**، ٥/١٠/١٩٩٠).

• تواصلت الاشتباكات والمواجهات في انحاء الضفة الفلسطينية وقطاع غزة كافة؛ وكان أعنفها في نابلس وغزة وجنين ورام الله؛ وكانت حصيلتها اصابة اربعين مواطناً بجروح، واعتقال ثلاثين آخرين. وألقت القوات الضاربة الفلسطينية زجاجتين حارقتين على دورية عسكرية اسرائيلية في بيرزيت، وزجاجة حارقة أخرى على سيارة لمستوطنين في الخليل، وحطّمت زجاج عدد آخر من السيارات (**الدستور**، ٦/١٠/١٩٩٠).

١٩٩٠/١٠/٦

• أُصيب أكثر من ٤٥ مواطناً بجروح مختلفة، واعتقل ١٦ آخرون، في خلال المواجهات والصدامات التي وقعت بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وتمكّن المواطنون من احراق سيارة دورية تابعة لقوات الاحتلال في مخيم جباليا، أمس، واصابوا جندياً اسرائيلياً بجروح في مخيم عسكر، وهاجموا مركزاً لشرطة العدو ونقطة مراقبة في بيت لحم (**الدستور**، ٧/١٠/١٩٩٠).

• تبيّن من تحقيق قامت به قوات الجيش الاسرائيلي، في اعقاب تسلّل فدائي عبر الاراضي الاردنية، مؤخراً، ان الفدائي فلسطيني الاصل وليس جندياً اردنياً. وكان عثر على قرآن وسكين وخارطة، بالاضافة الى بطاقة هوية، الى جانب جثة الفدائي. ويعتقد بأن عدم حمل الفدائي لأي سلاح يعود الى نيّته في مهاجمة جندي اسرائيلي او مدني اسرائيلي (**هآرتس**، ٧/١٠/١٩٩٠).

• ذكر منسق النشاطات الاسرائيلية في المناطق المحتلة، شموئيل غورن، بمناسبة بداية تصدير موسم الحمضيات من المناطق المحتلة، ان اسرائيل سوف تمنع سكان المناطق المحتلة من تصدير حمضياتهم ومنتجاتهم الزراعية الى الاردن، اذا تبيّن ان هذه المنتجات سوف تشحن من هناك الى العراق (**هآرتس**، ٧/١٠/١٩٩٠).

• نفى وزير القضاء الاسرائيلي، دان مريدور، ادعاءات الرئيس المصري، حسني مبارك، بأن اسرائيل تجري اتصالات سرية مع الرئيس العراقي، صدام حسين. وقال مريدور، في مقابلة مع اذاعة الجيش الاسرائيلي: «لا توجد اتصالات سرية، أو غير سرية، مع صدام حسين؛ وبمزيد من الاسف، أقول، لا توجد اتصالات، أيضاً، مع دول عربية أخرى» (**هآرتس**، ٧/١٠/١٩٩٠).

١٩٩٠/١٠/٧

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في بغداد، مع نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية العراقية، طارق عزيز. وأُجري، في خلال الاجتماع، بحث في آخر المستجدات التي تمر بها المنطقة، في ظل التواجد الاجنبي، وخصوصاً الاميركي، وسبل ايجاد حل سياسي لأزمة الخليج (**وفا**، ٧/١٠/١٩٩٠). كما استقبل الرئيس عرفات، في مقر اقامته، في قصر الضيافة في عمّان، سفير الاتحاد السوفياتي لدى الاردن، وذلك في اطار التنسيق المشترك الفلسطيني ـ السوفياتي (**المصدر نفسه**).

• شهدت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة صدامات ومواجهات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، أدّت الى اصابة ما لا يقل عن أربعين مواطناً بجروح واجهاض ثلاث سيدات. وتمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من مهاجمة أكثر من ثلاثين سيارة اسرائيلية، وأحرقت ستّاً أخرى في القدس. كما ألقت زجاجة حارقة على سيارة أخرى في بني نعيم، فأصيب سائقها بجروح، وأصيب ثلاثة جنود آخرين في حوادث مماثلة في نابلس. من جهة أخرى، بلغت حصيلة الاعتقالات التي قامت بها سلطات الاحتلال الاسرائيلية، اليوم، عشرات المواطنين، منهم خمسون مواطناً في مخيم البريج وحده (**الدستور**، ٨/١٠/١٩٩٠).

• اعلن رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان المستقبل المنظور سيشهد اقامة حي يهودي بين جبل الزيتون ومستشفى فيكتوريا في القدس الشرقية. وقد فاجأ اعلان شامير هذا نائب رئيس بلدية القدس مسؤول البناء والتخطيط، ابراهام كحيلا، الذي نفى ان تكون هناك أراضي دولة، او خطة لبناء حي جديد (**دافار**، ٨/١٠/١٩٩٠).

١٩٩٠/١٠/٨

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في قصر النـدوة، في عمّـان، بمـلك الاردن، حسـين؛ واستعـرض الطرفان آخر الجهود العربية، والدولية، المبـذولة للتـوصل الى تسوية سياسية لأزمة الخليج، وأزمات المنطقة كافة (**وفا**، ٨/١٠/١٩٩٠).

• استولت قوات الاحتلال الاسرائيلية على مفاتيح البوّابات الرئيسة المؤدية الى ساحة المسجد الاقصى، بعـد اقتحـام مركـز حرس المسجـد وارتكاب مجزرة بشعـة. فقد أطلقت القوات الاسرائيلية النار، بشكل عشـوائي، على المـواطنين قبالة المسجد الاقصى، ممّا أدّى الى استشهاد ٢١ مواطناً، بينهم خطيب المسجد الاقصى، واصابة العشرات بجروح مختلفة. وعلى الاثر، امتـدت الصـدامات والمواجهات بين المواطنين وقوات الاحتلال، في عموم مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فأصيب مئة مواطن بجروح في الضفة، وستون آخـرون في مخيم جباليا، الذي استشهد اثنان من ابنائه (**الدستور**، ٩/١٠/١٩٩٠).

• اتهم رئيس بلدية القدس، تيدي كوليك، رئيس الحكـومـة الاسرائيلية، اسحق شامير، بالمساهمة في احداث المسجد الاقصى، باعلانه عن اقامة حي يهودي في القدس الشرقية. وقد رفض شامير ادعاءات كوليك، وأعـرب عن أسفـه «للدماء التي سفكت في القدس». وقـال: «لقد فشلت بغداد في اشعال النار الغريبة في القدس» (**عل همشمار**، ٩/١٠/١٩٩٠).

١٩٩٠/١٠/٩

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في الخرطوم، مع رئيس الوزراء السوداني، الزبير محمد صالح؛ وبحثـا في آخـر التطورات والمستجدات التي شهـدتها المنطقة العربية، وخصوصاً أزمة الخليج في ظل التـواجـد الاميركي، والاجنبي، والجهود المبذولة لايجاد حل سياسي لأزمة الخليج يجنّب المنطقة مخاطر حرب مدمّـرة. كما بحث الجانبان في التطوّرات التي شهـدتهـا الانتفـاضة الفلسطينية، وسبل تصعيدها (**وفا**، ٩/١٠/١٩٩٠).

• دخلت الانتفاضة شهرها الخامس والثلاثين، في ظل مجزرة الاقصى، فأعلنت المناطق المحتلة الحداد على أرواح الشهـداء. وعمّ الغضب والحـزن جميـع مناطق الضفة والقطاع؛ فيما أعلنت سلطات الاحتلال الاسرائيلية عن غلق المسجد الاقصى في وجه المصلّين، بعـد ان صادرت مفـاتيـح الابـواب المؤدية الى حرم المسجد. ودعت القيادة الموحّدة للانتفاضة الى اعتبار مجـزرة الاقصى حافـزاً على بذل المـزيـد من العطاء والتضحيـات، وشـدّدت على اعتبـار «كـل جنـدي ومستـوطن على أرض فلسطين هدفاً يجب تصفيته»، ونـادت بالقيـام بعـدد من الفعاليات لمواجهة الوضع المستجد (**الدستور**، ١٠/١٠/١٩٩٠).

• أمـر وزيـر الشرطة الاسرائيليـة، روني ميلو، بايقـاف عمل لجنة التحقيق من الشرطة الاسرائيلية، التي عيّنهـا مفوض عام الشرطة الاسرائيلية، يعقوب تيرنر، لفحص الأحداث الدامية التي وقعت في المسجد الاقصى. وقـد تمّ هذا على خلفية الانتقادات القاسية التي طرحت ازاء قضية استعدادات الشرطة. وقد وافق رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، على اقتراح وزيـر الشرطة، الرامي الى تشكيـل لجنة تحقيق على الفور، لا ينتمي اعضاؤها الى جهاز الشرطة (**هآرتس**، ١٠/١٠/١٩٩٠).

• اكـد الرئيس الامـيركي، جورج بوش، ان لا علاقة بين أزمة الخليج والوضع في الاراضي الفلسطينية المحتلة. وقال: «ان بغداد تحاول، منذ البداية، تبرير غزوها غير القانوني للكويت بالسعي الى ربطه بمسألة فلسطين؛ ولكنها لن تنجح في ذلك». وأضاف، ان بغداد لن تنجح، أيضاً، في استعمال حادث المسجد الاقصى لتربط بين المسألتين، و«سأبذل كل ما في استطاعتي» لاحباط مساعيها في هذا المجال (**الواشنطن بوست**، ١٠/١٠/١٩٩٠).

١٩٩٠/١٠/١٠

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في الجـزائر، مع الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، حيث بحث الطرفـان في آخـر التـطورات على صعيد القضية الفلسطينية، والانتفاضة في المناطق المحتلة؛ كما بحثا في المستجدات، على صعيد الوضع المتأزم في الخليج، وسبل ايجاد حل سياسي للأزمة هناك (**وفا**، ١٠/١٠/١٩٩٠).

• عمّ الاضراب الشـامـل جميع مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وامتد ليشمل الفلسطينيين في المناطق المحتلة العام ١٩٤٨، ونظّم الجميع مسيرات وتـظاهـرات، احتجـاجـاً على الجـريمة البشعة التي ارتكبتهـا القوات الاسرائيلية في المسجد الاقصى يوم

الاثنين الماضي (٨/١٠/١٩٩٠). ودارت اشتباكات واسعة بين المتظاهرين ورجال الشرطة الاسرائيلية في غير مكان من الضفة والقطاع المحتلين، فأسفرت عن جرح خمسين مواطناً واعتقال عدد مماثل (**الدستور**، ١١/١٠/١٩٩٠).

١١/١٠/١٩٩٠

• تحدّى المواطنون، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، حظر التجول الذي فرضته سلطات الاحتلال الاسرائيلية، وخرجوا الى الشوارع في مسيرات حاشدة، وتصدّوا لقوات الاحتلال ورشقوها بالحجارة والزجاجات الفارغة. واستخدمت قوات الاحتلال الاعيرة الحيّة والمطاطية، وقنابل الغاز، في مواجهة المتظاهرين. وأُصيب، جرّاء ذلك، أكثر من ٨٦ مواطناً بجروح، من ضمنهم اجهاض ١١ سيدة في قطاع غزة، بسبب استنشاق الغاز السامّ؛ كما أسفرت الاشتباكات عن اعتقال عشرين مواطناً، اعتقلت غالبيتهم في خلال عمليات دهم قامت بها قوات الاحتلال (**الدستور**، ١٢/١٠/١٩٩٠).

• طالبت منظمة «حقوق الانسان الدولية» رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بتشكيل لجنة تحقيق قضائية وشعبية في احداث المسجد الاقصى، وتحديد المسؤولين عن قتل العرب في خلال الاحداث. كما احتجت المنظمة على استخدام القوات الاسرائيلية الغاز المسيل للدموع، «الذي يمكن ان يتحوّل الى غاز قاتل، في حال استخدامه في مناطق مغلقة، بالقرب من المستشفيات في مدينة القدس الشرقية» (**دافار**، ١٢/١٠/١٩٩٠).

١٢/١٠/١٩٩٠

• تسلّم رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، أوراق مصطفى سيسي، سفيراً فوق العادة ومفوّضاً لجمهورية السنغال لدى دولة فلسطين. وحدّد السفير السنغالي، في خلال المراسم، موقف بلاده المؤيد لنضال الشعب الفلسطيني وانتفاضته، من اجل استرداد حقه المشروع، واحلال السلام والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط. كما نقل تأييد الرئيس السنغالي، عبدو ضيوف، للجهود السياسية والتحركات السلمية التي يقوم بها الرئيس عرفات لحل أزمة الخليج، سلمياً (**وفا**، ١٢/١٠/١٩٩٠).

• تحوّلت مدينة القدس الى تجمّع عسكري اسرائيلي حاصر المسجد الاقصى. ومنعت قوات الاحتلال الاسرائيلية المصلّين، من سن ١٥ ـ ٥٠ عاماً، من الدخول الى المسجد لاداء صلاة الجمعة، وأقامت الحواجز عند مدخل القدس التي تمّ عزلها عن بقية المناطق المحتلة، والتي استمرت فيها عمليات التصدي لقوات الاحتلال، حيث وقعت مواجهات عنيفة في غير منطقة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، أسفرت عن اصابة ما لا يقل عن ٦٨ مواطناً بجروح، واعتقال عشرين آخرين؛ فيما تمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من القاء خمس زجاجات حارقة على سيارات للعدو، وهاجمت موكب الحاكم العسكري في قلقيلية، في اثناء تجوّله في المدينة (**الدستور**، ١٣/١٠/١٩٩٠).

١٣/١٠/١٩٩٠

• واصل المواطنون في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة حدادهم على أرواح شهداء الاقصى؛ كما تابعوا تنفيذ الاضراب التجاري الذي أعلنوه، لليوم الخامس على التوالي، فيما استمرت التظاهرات والاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، في مختلف المناطق، وأسفرت عن جرح عدد من المواطنين واعتقال عشرات آخرين (**الدستور**، ١٤/١٠/١٩٩٠).

• عارض رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ومعه غالبية الوزراء في الحكومة الاسرائيلية، تعاون اسرائيل مع وفد سكرتير عام الامم المتحدة لتقصّي الحقائق حول احداث المسجد الاقصى. وتخشى الاوساط السياسية الاسرائيلية من نشوب أزمة حادّة مع الادارة الاميركية، ومن اتخاذ قرارات اضافية معادية لاسرائيل في مجلس الامن الدولي، في حال رفض الحكومة الاسرائيلية استقبال الوفد المذكور (**دافار**، ١٤/١٠/١٩٩٠).

• صدر حكم بالسجن بحق النقيب نير كينان، وهو الأول من بين رجال الجيش النظامي، الذي يحكم عليه بالسجن لرفضه الخدمة في المناطق المحتلة. وقال الناطق بلسان حركة «يوجد حد» ان حالات رفض الخدمة تزايدت في الآونة الاخيرة بين جنود الاحتياط، ولم تجر محاكمتهم، بل نقلوا للخدمة في مجالات أخرى (**دافار**، ١٤/١٠/١٩٩٠).

• علّق السفير الاميركي لدى مجلس الامن الدولي، توماس بيكرينغ، على قرار مجلس الامن الرقم ٦٧٢ بقوله: «ان ما قام به مجلس الامن لا يعطيه

صلاحية معالجة أي موضوع يخرج عن المسائل المباشرة التي تضمّنها القرار». وأشار الى «ان هذا القرار يوضح، تماماً، انه لا يتطرق، بأي شكل من الاشكال، الى وضع عملية السلام في الشرق الاوسط، ولا يغيّر، اطلاقاً، دور الامم المتحدة في هذا المجال» (**الواشنطن بوست**، ١٣ ـ ١٤/١٠/١٩٩٠).

١٤/١٠/١٩٩٠

• استشهد المواطن حاتم جراح الاسدي (١٧ عاماً)، من مخيم خان يونس، اثر اصابته بصعقة كهربائية، في اثناء محاولته رفع علم فلسطين على عمود كهرباء في المخيم. كما استشهد عبدالكريم محمد نمر (٦٠ عاماً)، اثر اصابته برصاصة في الصدر، في المخيم ذاته. وذكرت التقارير اليومية عن فعاليات الانتفاضة ان المواجهات والاشتباكات تواصلت بين المواطنين في المناطق المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأنّ أكثر من مئة وعشرين مواطناً أصيبوا بجروح مختلفة، تسعون منهم في قطاع غزة وحده، حيث وقعت أعنف الاشتباكات، وخصوصاً في مخيمات جباليا والشاطىء وخان يونس وقريتي بيت لاهيا وبيت حانون (**الدستور**، ١٥/١٠/١٩٩٠).

١٥/١٠/١٩٩٠

• وصل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الى العاصمة المغربية، الرباط، على رأس وفد فلسطيني للمشاركة في أعمال «لجنة القدس» التي تعقد اجتماعاً طارئاً هناك. وأُجري للرئيس عرفات، لدى وصوله مطار العاصمة، استقبال رسمي، شارك فيه رئيس وزراء المغرب، عزالدين العراقي، ومستشار ملك المغرب الحسن الثاني، احمد بن سودة، وسفراء الدول العربية والاجنبية الصديقة المعتمدون لدى المغرب (**وفا**، ١٦/١٠/١٩٩٠).

• تواصل الاضراب الشامل في مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، لليوم السابع على التوالي، احتجاجاً على مجزرة الاقصى. وفي الوقت الذي رفعت سلطات الاحتلال الاسرائيلية حظر التجول عن عدد من المناطق، تواصلت أعمال رشق الحجارة والاشتباكات مع قوات العدو، ممّا أسفر عن اصابة سبعين مواطناً بجروح، واعتقال أكثر من عشرين، في خلال عمليات دهم قامت بها قوات الاحتلال (**الدستور**، ١٦/١٠/١٩٩٠). من جهة أخرى، تظاهر، في مصر، عدد كبير من طلاب جامعة القاهرة احتجاجاً على مذبحة الاقصى، وشارك في التظاهرات طلاب ينتمون الى جماعات اسلامية ردّدوا هتافات ضد اميركا واسرائيل. وحاول هؤلاء التظاهر خارج حرم الجامعة، الّا ان قوات الامن حالت دون ذلك (**الحياة**، ١٦/١٠/١٩٩٠).

• توقّع دبلوماسيون اميركيون واسرائيليون في واشنطن، ان تزداد الازمة الناشبة بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل حدّة، بعد قرار الطاقم الوزاري الاسرائيلي اقامة حي جديد في منطقة القدس وراء «الخط الاخضر»، وتكثيف الاحياء القائمة وراء خطوط العام ١٩٦٧ (**عل همشمار**، ١٦/١٠/١٩٩٠).

• صرّحت الناطقة الرسمية بلسان وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، بـ «ان أملنا خاب، لأن الحكومة الاسرائيلية قرّرت عدم التعاون مع لجنة تقصّي الحقائق. وفي الواقع نرى ان رفض اسرائيل التعاون مع اللجنة سيحرمها من فرصة عرض وجهة نظرها في الاحداث للأمين العام للامم المتحدة. ونأمل في ان يتمكّن ممثلو الامين العام من القيام بالمهمة، بنجاح، كما طلب مجلس الامن الدولي في قراره الرقم ٦٧٢» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٦/١٠/١٩٩٠).

• وجّه وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، الى نظيرة الاسرائيلي، دافيد ليفي، رسالة قال فيها: «اود ان أؤكد انه اذا ما رفضت اسرائيل قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٦٧٢، فان هناك من سيقارنكم بـ [الرئيس العراقي صدام] حسين، حتى لو لم يكن لمثل هذه المقارنة ما يبررها». ولاحظ ان اسرائيل تصرّفت بطريقة تخدم بغداد وتضرّ بها، نتيجة عدم استعدادها لمواجهة أعمال العنف (**انترناشونال هيرالد تربيون**١٦/١٠/١٩٩٠).

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاجتماع

١ باليس، إلفي؛ «الروس قادمون»، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، صيف ١٩٩٠، ص ٥٦ ـ ٧٨.

٢ «تهجير اليهود السوفيات الى فلسطين (ندوة)»، **المستقبل العربي** (بيروت)، السنة ١٣، العدد ١٤١، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، ص ١٠٢ ـ ١٣٠.

٣ جبّور، سمير؛ «الآثار المحتملة لهجرة اليهود السوفيات في الخارطة الحزبية في اسرائيل»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ٢٠٧ ـ ٢٢٠.

٤ خالد، عاطف؛ «الهجرة اليهودية تتصاعد في ظل الصمت والانقسام»، **الى الامام** (دمشق)، السنة ١٩، العدد ٢٠٥٨، ٢٨/٩/١٩٩٠، ص ١٧ ـ ١٩.

٥ زيداني، سعيد؛ «المواجهة الديمغرافية والعرب في اسرائيل»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ٤٢ ـ ٥٥.

٦ سداجة، ميشيل موسى؛ «الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي الى فلسطين المحتلة؛ القسم الاول»، **القدس الشريف** (عمّان)، السنة ٦، العدد ٦٤، تموز (يوليو) ١٩٩٠، ص ١٠ ـ ١٩.

٧ عبدالحليم، احمد؛ «هجرة اليهود السوفيات وتأثيرها في الصراع العربي ـ الاسرائيلي»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢١١، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ٤٣ ـ ٨٦.

○ الاحزاب والتكتلات

٨ بشارة، عزمي؛ «دوّامة الدين والدولة في اسرائيل»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ٢٤ ـ ٤١.

٩ خليفة، احمد؛ «حقيقة الصراع في الليكود قبل انهيار حكومة الوحدة الوطنية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ١٨٧ ـ ١٩٩.

١٠ صراص، سمير؛ «الصراع الداخلي في حزب العمل يواجه حسم مسألتي السياسة والقيادة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ٢٠٠ ـ ٢٠٧.

○ الاقتصاد

١١ البيطار، سني؛ «اسرائيل العطشى تبحث عن السبيل»، **اللجنة الملكية لشؤون القدس** (عمّان)، العدد ١٩٦، ٣٠/٩/١٩٩٠، ص ١ ـ ٤؛ نقلاً عن **النهار** (القدس)، ٤/٤/١٩٩٠.

١٢ الجرباوي، علي ورامي عبدالهادي؛ «معضلة التنمية في الاراضي الفلسطينية المحتلة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ٢٤٥ ـ ٢٥٦.

١٣ سلمان، رضى؛ «أزمة اسرائيل المائية ومياه لبنان»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ٢٣١ ـ ٢٤٤.

١٤ «النفط والكيان الصهيوني»، **استراتيجيا** (بيروت)، السنة ٩، العدد ١٠٢، أيلول ـ تشرين الاول (سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٩٠، ص ٦ ـ ١٢.

○ العلاقات الخارجية

١٥ عبدالله، صلاح؛ «اسرائيليات؛ جملة

حسابات لأزمة الخليج [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢١١، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ١١٦ ـ ١٢١.

١٦ عبدالله، ماهر؛ «أين تقف اسرائيل من أزمة الخليج»، **فلسطين المسلمة** (لندن)، السنة ٨، العدد ٨، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ٥ ـ ٧.

١٧ عبدالرحمن، محمد؛ «اسرائيليات؛ مرحلة ' اقتناص الفرص ' [تقرير]» **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢١١، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ١٠٩ ـ ١١٥.

١٨ محمود، احمد ابراهيم؛ «سياسة التعامل الاسرائيلي مع الأزمة [في الخليج العربي]»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ١٠٢، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ٧٩ ـ ٨٤.

١٩ Brilliant, Joshua; "Direct Moscow - Tel-Aviv Flights to start this Month", *The Jerusalem Post International Edition,* 6/10/1990, p. 1.

٢٠ Klich, Ignacio; "Israel and Colombia; The Antigua Connection", *Middle East International,* No. 385, 12/10/1990, pp. 15 - 16.

٢١ Perera, Judith; "Israel and the USSR; Reconciliation", *Middle East International,* No. 385, 12/10/1990, pp. 14 - 15.

فلسطين

○ الاجتماع

٢٢ «تقرير مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في المناطق المحتلة ' بتسيلم ' بشأن تعذيب الاطفال الفلسطينيين»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ١٥٤ ـ ١٦٣.

٢٣ Dahlan, Ahmad Said; "Housing Demolition and Refugee Resettlement Schemes in the Gaza Strip", *GeoJournal,* Vol. 21, No. 4, August 1990, pp. 385 - 395.

٢٤ Falah, Ghazi; "The Evolution of Semi-nomadism in Non-desert Environment; The Case of Galilee in the 19th Century", *GeoJournal,* Vol. 21, No. 4, August 1990, pp. 397 - 410.

○ الاقتصاد

٢٥ ابو زنيد، سمير؛ «تسويق وتصنيع العنب في محافظة الخليل»، **صامد الاقتصادي** (عمّان)، السنة ١٢، العدد ٨١، تموز ـ أيلول (يوليو ـ سبتمبر) ١٩٩٠، ص ١٦٩ ـ ١٨٦.

٢٦ الشامي، مفيد؛ «العلاقات العمّالية في المؤسسات الفلسطينية»، **قضايا** (القدس)، العدد ٤، آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ٤١ ـ ٦٠.

٢٧ الصوّاف، يوسف كمال؛ «المياه العربية في استراتيجية الدولة العبرية»، **استراتيجيا**، السنة ٩، العدد ١٠٢، أيلول ـ تشرين الاول (سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٩٠، ص ٢٦ ـ ٣٣.

٢٨ النحّال، محمد؛ «المياه في قطاع غزة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٢، العدد ٨١، تموز ـ أيلول (يوليو ـ سبتمبر) ١٩٩٠، ص ١٨٧ ـ ٢٠٢.

٢٩ Asadi, Fawzi; "How Viable will the Agricultural Economy be in the New State of Palestine?", *GeoJournal,* Vol. 21, No. 4, August 1990, pp. 375 - 383.

٣٠ Coon, A.G.; "Development Plans in the West Bank", *GeoJournal,* Vol. 21, No. 4, August 1990, pp. 363 - 373.

٣١ Falah, Ghazi; "Arabs *versus* Jews in Galilee; Competition for Regional Resources", *GeoJournal,* Vol. 21, No. 4, August 1990, pp. 325 - 336.

٣٢ Saleh, Hassan Abdul Qader; "Jewish Settlement and its Economic Impact on the West Bank, 1967 - 1987", *GeoJournal,* Vol. 21, No. 4, August 1990, pp. 337 - 348.

○ الاضرابات والتظاهرات

٣٣ «الاراضي المحتلة؛ قوات الاحتلال تشنّ الحرب على مخيم البريج في غزة»، **اليوم السابع** (باريس)، السنة ٧، العدد ٣٣٤، ١/١٠/١٩٩٠، ص ١٣.

٣٤ «الارض المحتلة تعلن الحداد وترفع الرايات السوداء؛ استنكار دولي واسع وشامل لأحداث الاقصى»، **الاسبوع الجديد** (القدس)، السنة ١١، العدد ٤٣، ١٥/١٠/١٩٩٠، ص ١١ ـ ١٦.

٣٥ البرغوثي، جبارة؛ «الانتفاضة هي المقياس»، **صوت فلسطين** (دمشق)، العدد ٢٧٣، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ٣٣ ـ ٣٤.

٣٦ تماري، سليم؛ «مخاطر الرقابة؛ العصيان المحدود والمجتمع المدني»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ١٢ ـ ٢٣.

٣٧ «ثورة صغيرة في أنصار ـ ٣»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ١٨، العدد ٨١٢، ١٦/٩/١٩٩٠، ص ١٨ ـ ١٩.

٣٨ الحصري، ربى؛ «حول ظاهرة تصفية المتعاونين مع سلطات الاحتلال»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ١٧٤ ـ ١٨١.

٣٩ الخطيب، روحي؛ «بين مجزرة عيون قارة ومأساة مخيم البريج»، **القدس الشريف** (عمّان)، السنة ٦، العدد ٦٤، تموز (يوليو) ١٩٩٠، ص ٦٩ ـ ٨٢.

٤٠ ر.م.؛ «المناطق المحتلة؛ حملة وحشية على [مخيم] البريج [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢١١، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ١٢٢ ـ ١٢٦.

٤١ زريق، إيليا (وآخرون)؛ «عامان من الانتفاضة؛ صورة احصائية للضحايا الفلسطينيين»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ٩٤ ـ ١١٤.

٤٢ سنابل للخدمات الصحافية؛ [مخيم البريج ودوره في الانتفاضة]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٨١٥، ٧/١١/١٩٩٠، ص ١٧ ـ ١٨.

٤٣ سوداح، سعادة؛ «القتل بهدوء؛ كيف ستواجه الانتفاضة اسلوب ارنس والخنق العربي؟»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٨١٣، ٢٣/٩/١٩٩٠، ص ١٠ ـ ١١.

٤٤ صايغ، يزيد؛ «المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً؛ تكثيف المواجهة ضد الاحتلال [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢١١، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ١٠٥ ـ ١٠٨.

٤٥ الصوّاف، محمد توفيق؛ «التأثيرات المتبادلة بين الانتفاضة والاوضاع الدولية»، **الارض** (دمشق)، السنة ١٧، العددان ٦ ـ ٧، حزيران ـ تموز (يونيو ـ يوليو) ١٩٩٠، ص ٥٤ ـ ٧٩.

٤٦ العاروري، تيسير؛ «الانتفاضة على مفترق طرق؛ نظرة استراتيجية على الانتفاضة»، **صوت الوطن** (نيقوسيا)، السنة ٢، العدد ١٤، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ٤ ـ ٩.

٤٧ عايد، خالد؛ «دور المستوطنين في مواجهة الانتفاضة ـ الثورة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ٢٢١ ـ ٢٣١.

٤٨ م.، صلاح؛ «التقرير العسكري للشهر ٣١ للانتفاضة؛ حرق وتدمير ٣٣١ سيارة وعربة صهيونية...»، **المقاتل الثوري** (دمشق)، العدد ٨٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، ص ٨ ـ ١٠.

٤٩ مباركة، محمد؛ «في شهرها الرابع والثلاثين؛ عمليات نوعية ومتميّزة للانتفاضة ضد الاحتلال»، **صوت فلسطين**، العدد ٢٧٣، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ١٦ ـ ١٨.

٥٠ «مجزرة جديدة يرتكبها الاحتلال في الضفة؛ من مخيم البريج الى قرية جمّاعين مفاصل جديدة في الانتفاضة»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٣٣٥، ٨/١٠/١٩٩٠، ص ٢٢.

٥١ المصري، جورج؛ «الانتفاضة الفلسطينية واستراتيجية مواجهة العدو الصهيوني»، **استراتيجيا**، السنة ٩، العدد ١٠٢، أيلول ـ تشرين الاول (سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٩٠، ص ٣٤ ـ ٣٩.

○ بيانات وتصريحات وخطب

٥٢ القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة؛ «[نص بيانها بشأن المجزرة الاسرائيلية في المسجد الاقصى وقبّة الصخرة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨١٦، ٤/١٠/١٩٩٠، ص ٤ ـ ٥.

٥٣ ـــــ؛ «[نص النداء الرقم ٦٢، نداء الراية الفلسطينية ـ البريج الصامد]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٨١٥، ٧/١٠/١٩٩٠، ص ٨ ـ ٩.

٥٤ اللجنة القطرية لحركة «أبناء البلد»؛ «بيان صادر عن اللجنة بصدد الهجرة اليهودية لبلادنا؛ هجرة اليهود السوفيات تهدّد بقاءنا في وطننا»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ١٣٨ ـ ١٤٠.

٥٥ «[مقتطفات من بيان الشخصيات والمؤسسات الفلسطينية في الارض المحتلة بشأن المجزرة الاسرائيلية في المسجد الاقصى وقبّة الصخرة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٨١٦، ١٤/١٠/١٩٩٠، ص ٧.

٥٦ الهيئة الاسلامية العليا ـ القدس؛ «[نص بيانها حول المجزرة الاسرائيلية في المسجد الاقصى وقبّة الصخرة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨١٦، ١٤/١٠/١٩٩٠، ص ٥.

القضية الفلسطينية

٥٧ ابو زيد، سمير؛ «فلسطين مركز الصراع»، **الجذور** (عمّان)، العدد ١، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ٤٠ ـ ٤٤.

٥٨ «البريسترويكا والصراع العربي ـ الاسرائيلي (ندوة)»، **الفكر الديمقراطي** (نيقوسيا)، العدد ١٢، ١٩٩٠، ص ٧٣ ـ ١٠٢.

٥٩ الجندي، محمد؛ «مسألة السلام العربي ـ الاسرائيلي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١١، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ٢٤ ـ ٤٢.

٦٠ الخالدي، احمد سامح وحسين جعفر آغا؛ «بعض المعضلات الفلسطينية الراهنة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ٣ ـ ١١.

٦١ عطية، ممدوح عطية؛ «التطوّرات النوعية في الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي»، **استراتيجيا**، السنة ٩، ايلول ـ تشرين الاول (سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٩٠، ص ٤٠ ـ ٤٥.

٦٢ «[مقتطفات من] خطاب الرئيس ميخائيل غورباتشيوف في الدورة الطارئة الثالثة لمجلس السوفيات الاعلى، يكرر فيه تحذيره لاسرائيل من توطين اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفياتي في الاراضي المحتلة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

٦٣ ن. ح.؛ «المقاومة الفلسطينية ـ دولياً؛ القفز فوق المشكلات [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١١، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ١٠٥ ـ ١٠٨.

منظمة التحرير الفلسطينية

٦٤ حيدري، نبيل؛ «منظمة التحرير الفلسطينية وتحدّيات أزمة الخليج»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١١، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ٣ ـ ١٣.

٦٥ س.ش.؛ «المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً؛ حملات ' عنصرية' عربية! [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١١، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ٩١ ـ ٩٤.

٦٦ صالح، صالح عبدالجواد؛ «دراسة في قيادة حركة ' فتح' »، **قضايا**، العدد ٤، آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ١٩ ـ ٤٠.

٦٧ المدّاح، محمد علي؛ «مأزق الموقف الفلسطيني [جرّاء أزمة الخليج]»، **السياسة الدولية**، العدد ١٠٢، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ٤٤ ـ ٤٨.

٦٨ المدهون، ربعي؛ «التحوّلات في العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١١، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ١٤ ـ ٢٣.

○ بيانات وتصريحات وخطب

▷ الاتحادات الشعبية الفلسطينية

٦٩ «[نص رسالة الى الاتحادات والمنظمات والهيئات الدولية والاقليمية في دخول الانتفاضة ألف يوم من عمرها]»، **فلسطيننا** (تونس)، العدد ٣٧، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، ص ٥.

▷ الاتحاد العام لعمّال فلسطين

٧٠ «بيان الاتحاد حول الحشود العسكرية الاميركية في المنطقة العربية»، **فلسطيننا**، العدد ٣٧، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، ص ٧ ـ ٨.

٧١ «[مقتطفات من بيان بشأن مرور الف يوم على الانتفاضة]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٨١٢، ١٦/٩/١٩٩٠، ص ٩.

▷ الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين

٧٢]«مقتطفات من بيان بشأن مرور ألف يوم على الانتفاضة]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٨١٢، ١٦/٩/١٩٩٠.

▷ حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)

٧٣ «[نص بيان المجلس الثوري للحركة بتاريخ ٨/٩/١٩٩٠، بشأن أزمة الخليج]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٨١٤، ١٦/٩/١٩٩٠، ص ٧.

▷ اللجنة التنفيذية

٧٤ «[نص بيانها بتاريخ ٢٢/٩/١٩٩٠، بشأن أزمة الخليج]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٨١٣، ٢٣/٩/١٩٩٠، ص ٦ ـ ٧.

▷ مصدر رسمي

٧٥ «[نص تصريحه بشأن خطاب الرئيس الفرنسي، بتاريخ ٢٤/٩/١٩٩٠، الذي دعا فيه الى الحل السلمي لأزمة الخليج]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٨١٤، ٣٠/٩/١٩٩٠، ص ٨.

٧٦ «[نص بيان بتاريخ ٨/١٠/١٩٩٠، بشأن المجزرة الاسرائيلية في المسجد الاقصى وقبّة الصخرة]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨١٦، ١٤/١٠/١٩٩٠، ص ٤.

الكتب

٧٧ ابو صبيح، عمران؛ **الهجرة اليهودية؛ حقائق وأرقام**، عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٩٠، ٢١٥ صفحة.

٧٨ إدّه، ميشال؛ **الشتات اليهودي والصراع العربي ـ الاسرائيلي**، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٠.

٧٩ البرغوثي، حافظ؛ **دم الانتفاضة**، عمّان: بلا ناشر، ١٩٩٠، ١٠٤ صفحات.

٨٠ التميمي، انور الخطيب؛ **مع صلاح الدين في القدس؛ تأملات وذكريات**، القدس: بلا ناشر، ١٩٨٩، ٢٤٥ صفحة.

٨١ شوفاني، الياس؛ **المشروع الصهيوني وتهويد فلسطين**، دمشق: مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠، ١٢٥ صفحة.

٨٢ طوالبة، حسن؛ **الانتفاضة سنة أولى؛ ملحمة الحجر واعلان الدولة المستقلة**، عمّان: دار الكرمل ـ صامد، ١٩٩٠، ١٤١ صفحة.

٨٣ عرنوق، مفيد؛ **أضواء على الصراع العربي ـ الاسرائيلي**، بيروت: دار النضال، ١٩٩٠، ٢٢١ صفحة.

٨٤ عمر، لؤي؛ **الاختراق؛ عملية القدس البحرية**، بلا مكان نشر، بلا ناشر، ١٩٩٠، ١٠٧ صفحة.

٨٥ عيسى، عبدالله؛ **الاختراق؛ قضية اعدام العملاء في الانتفاضة**، عمّان: دار الابداع للنشر والتوزيع، ١٩٩٠، ١٣١ صفحة.

٨٦ Abed, George T.; *The Economic Viability of a Palestinian State,* Washington D.C.: Institute for Palestine Studies, 1990.

٨٧ Nassar, Jamal R. and Roger Heacock; *Intifadah; Palestine at the Crossroads,* New York: Praeger Publishers, 1990.

اعداد: ماجد الزبيدي

ISSN 0258 - 4026

SHU'UN FILASTINIYAH

(Palestine Affairs)

No. 212 , November 1990

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by
Al - Abhath Publishing Co. Ltd
16 Artemidos Street, Strovolos
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus

Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

Annual Subscription

Surface Mail: Arab countries & Europe - Individuals: $40, Institutions: $50 (add $30 for airmail postage); Other countries - Individuals: $50, Institutions: $60 (add $50 for airmail postage)

الثمن دينار في الاردن والكويت ▪ ١,٥ جنيه في مصر والسودان ▪ ١,٥ دينار في العراق
وليبيا ▪ ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة ▪ دينار في تونس ▪ ١٠
دراهم في المغرب ▪ ١٠ دنانير في الجزائر ▪ دولاران في الاقطار العربية الاخرى